



دليل نظم وأساليب
الإحصاءات الحيوية

المجلد الأول:

الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية

الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
المكتب الإحصائي

السلسلة واو العدد ٣٥

دراسات في الأساليب

دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية

المجلد الأول:

الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٩٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

نصي عام للمسؤولية

(أ) قدمت السلطات المختصة التسميات المستخدمة في هذا المنشور. وليس في هذه التسميات أو في طريقة عرض مادة هذا المنشور ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

(ب) حيثما ترد التسمية "البلد أو المنطقة" في عناوين الجداول ، فهي تشمل البلدان ، أو الأقاليم ، أو المدن ، أو المناطق.

بعد انضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية اعتباراً من ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، توحدت الدولتان الألمانيان لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة. واعتباراً من تاريخ التوحيد ، أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية مدرجة في الأمم المتحدة تحت اسم "ألمانيا".

ST/ESA/STAT/SER.F/35

منشورات الأمم المتحدة

رقم البيع : A.91.XVII.5

تصدير

(شيلي)، وجاي غلاسر (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأندراس كلينفر (هونغ كونغ)، وإيوان موريباما (الولايات المتحدة الأمريكية)، وسام نوتسون (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكان بعضهم قد شارك في اجتماع فريق الخبراء.

ويعتبر إصدار هذا الدليل جزءاً من عمل مستمر يخطط به المكتب الإحصائي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج المالي لتحسين الإحصاءات الحيوية، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقراره ١٢٠٧ (د-٤٤) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨^(١). ويحل هذا الدليل محل "دليل طرائق الإحصاءات الحيوية" لعام ١٩٥٥^(٢)، الذي يحلل النظم الوطنية للإحصاءات الحيوية في ٦٦ بلداً ومنطقة، والذي تم إعداده فيما يتصل بـ "مبادئ لوضع نظام للإحصاءات الحيوية" لعام ١٩٥٢^(٣).

وقد يرى مستعملو هذا الدليل الرجوع إلى منشور أو أكثر من منشورات الأمم المتحدة التالية التي تتناول المسائل والمواضيع ذات الصلة: "دليل التنظيم الإحصائي"^(٤)، و "دليل استقصاءات الأسر المميشية"^(٥)، و "مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن"^(٦).

الحواشي

(١) "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٧" (E/4938)، الفقرات ١٠٠-١٠٦ و "نظام للإحصاءات الحيوية: مبادئ وتوصيات" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.73.XVII.9).

(٢) "دليل الإحصاءات الحيوية: نظمها وطرائقها"، المجلد الثاني، استعراض الممارسات الوطنية، دراسات في الطرائق، المجموعة او، رقم ٧٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.84.XVII.11).

(٣) "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ١٠" (E/4471)، الفقرة ١٢٤ والنصل الخامس عشر.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 1955.XVII.1.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 1953.XVII.8.

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.XV.17.

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.83.XVII.13.

(٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.80.XVII.8.

اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة عشرة - الممتدة في عام ١٩٧٠ "نظام [الأمم المتحدة لـ] الإحصاءات الحيوية، مبادئ وتوصيات"، الذي نشرته الأمم المتحدة بعد ذلك في عام ١٩٧٢^(١). أما "دليل الإحصاءات الحيوية: نظمها وطرائقها، الحالي فقد أعد للاسترشاد به في تنفيذ تلك المبادئ والتوصيات من جانب الدول الأعضاء والمهتم بالأمر من المنظمات والأفراد.

وعلى الرغم من أن [النظام الوطني الشامل] للإحصاءات الحيوية قد يعتمد على بيانات تُستقى من عدد من المصادر، فإن "المبادئ والتوصيات" تغطي الأولوية للتسجيل المدني كوسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بالوقائع الحيوية. ولهذا السبب يسمى هذا الدليل، إلى جانب اهتمامه بكل جوانب النظام الشامل لجمع وتبويب الإحصاءات الحيوية إلى إيلاء اهتمام خاص للتسجيل المدني للوقائع الحيوية، بما في ذلك المشاكل الخاصة [التي تكتنف توحيد الجوانب التسجيلية] والإحصائية في نظام الإحصاءات الحيوية. [ومن ثم فإن الدليل يستهدف مساعدة المهتمين [بالجوانب التسجيلية] والإحصائية للإحصاءات الحيوية.

و"دليل [الإحصاءات الحيوية: نظمها وطرائقها]" يصدر في مجلدين. ويتناول المجلد الأول، وهو هذا المنشور، التطور التاريخي للتسجيل المدني ونظم الإحصاءات الحيوية، وأوجه استخدام الصحائف والإحصاءات الحيوية، والإطار القانوني والهياكل الإدارية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وإجراءات تسجيل الوقائع الحيوية وتقديم التقارير عنها، وطرائق تقييم تغطية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ونوعيتها، واستراتيجيات تحسين التغطية، وحسن توقيت ونوعية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والصلة بالسجلات السكانية المستمرة وغير ذلك من وسائل وأساليب جمع البيانات لتقدير المعدلات الحيوية.

ويقدم المجلد الثاني للدليل، الذي نشر في عام ١٩٨٤^(٢) نتائج دراسة الممارسات الوطنية المتعلقة بنظم التسجيل المدني وطرائق الإحصاءات الحيوية. ويناقش هذا المجلد، استناداً إلى البيانات التي جمعتها الأمم المتحدة، تجارب ١٠٥ من بلدان ومناطق العالم في مجال تسجيل وتجهيز بيانات الوقائع الحيوية من خلال التسجيل المدني وغيره من النظم الإدارية مثل النظم الصحية والقانونية والنظم ذات الصلة.

وقد استغرق إعداد المجلد الأول عدة سنوات حيث شارك الكثيرون في إعداده وتنقيحه. ووقش مشروع أول لهذا المجلد في اجتماع لفريق خبراء عقد في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، وأدخلت ملاحظات وتوصيات فريق الخبراء في نصه المنقح. وتولت الأمانة العامة إكمال هذا المجلد بإسهامات قيّمة من آن فريدمان (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأدولفو غاييتي - داربو

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
iii		تصدير
١	١٠-١	مقدمة
الفصل			
٢	٧٩-١١ التطور التاريخي لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	أولا -
٢	١٢-١١ مقدمة	ألف -
٢	٤٠-١٤ تطور نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	باء -
٦	٤٢-٤١ نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية القائمة في العالم حاليا	جيم -
٦	٧٩-٤٢ الأنشطة الدولية والإقليمية المبذولة لتمييز تلك النظم	دال -
٦	٤٧-٤٤ ١ - المعهد الإحصائي الدولي	
٧	٤٩-٤٨ ٢ - عصبة الأمم	
٧	٦٠-٥٠ ٣ - الأمم المتحدة	
٨	٦٦-٦١ ٤ - منظمة الصحة العالمية	
٩	٧٢-٦٧ ٥ - الأنشطة الدولية والإقليمية الخاصة	
١٢	٧٩-٧٢ ٦ - الأنشطة الأخرى الوطنية وغير الحكومية	
١٢	١١٢-٨٠ أوجه استعمال صحائف التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	ثانيا -
١٢	٩٢-٨٢ استعمالات الصحائف الحيوية	ألف -
١٢	٨٦-٨٥ ١ - أوجه استعمال الأفراد للصحائف الحيوية	
١٢	٩٢-٨٧ ٢ - أوجه استعمال المجتمع للصحائف الحيوية	
١٥	٩٢ (أ) استعمالات صحائف الولادة	
١٦	٩٢ (ب) استعمالات صحائف الوفيات الجنينية	
١٦	٩٢ (ج) استعمالات صحائف الوفيات	
١٦	٩٢ (د) استعمالات صحائف الزواج والطلاق	
١٦	١١٢-٩٢ استعمالات الإحصاءات الحيوية	باء -
١٧	٩٦-٩٥ ١ - في التقديرات والإسقاطات السكانية	
١٧	٩٧ ٢ - في الدراسات الفوجية والزمانية	
١٧	١٠٠-٩٨ ٣ - في إنشاء جداول الحياة	
١٧	١٠٢-١٠١ ٤ - في إعداد المؤشرات الصحية	
١٧	١٠٤ ٥ - في الدراسات الوبائية	
١٧	١٠٦-١٠٥ ٦ - في برامج الصحة العامة	
١٨	١٠٨-١٠٧ ٧ - في خدمات صحة الأم والطفل	
١٨	١٠٩ ٨ - في خدمات تنظيم الأسرة	

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
١٨	١١٢-١١٠ - ٩ - الاستعمالات الأخرى للإحصاءات الحيوية
١٩	٢٥٢-١١٣ - الترتيبات القانونية والتنظيمية لنظام التسجيل
١٩	١٢١-١١٦ ألف - خصائص نظام التسجيل المدني
١٩	١٢٨-١٢٧ باء - أنواع الوقائع الحيوية اللازم تسجيلها
٢٠	١٤٥-١٢٩ جيم - مصطلحات الوقائع الحيوية
٢٠	١٢٤-١٣١ - ١ - الولادة الحية
٢٠	١٣٧-١٣٥ - ٢ - الوفاة الجنينية
٢١	١٣٨ - ٣ - الوفاة
٢١	١٣٩ - ٤ - الزواج
٢١	١٤٠ - ٥ - الطلاق
٢١	١٤١ - ٦ - إبطال الزواج
٢١	١٤٢ - ٧ - التفريق القضائي
٢١	١٤٣ - ٨ - التبني
٢١	١٤٤ - ٩ - تثبيت النسب
٢١	١٤٥ - ١٠ - الاعتراف بالولد
٢١	الترتيبات التنظيمية للتسجيل المدني على الصعيدين الوطني والمحلي
٢١	١٦٠-١٤٦ - ١ - الصعيد الوطني
٢١	١٥٤-١٤٧ (أ) الإدارة المركزية للتسجيل المدني
٢٢	١٥٤-١٥٢ (ب) الإدارة اللامركزية للتسجيل المدني
٢٢	١٦٠-١٥٥ - ٢ - الصعيد المحلي
٢٢	١٥٧-١٥٦ (أ) وحدة التسجيل الأولية
٢٢	١٦٠-١٥٨ (ب) وحدة التسجيل الثانوية
٢٣	١٦٨-١٦١ هاء - أمين السجل المدني المحلي
٢٣	١٦٤-١٦٢ - ١ - واجبات ومسؤوليات أمين السجل المدني المحلي
٢٣	١٦٥ - ٢ - الجزاءات التي تطبق في حالة عدم التسجيل أو فقدان السجلات أو إتلافها
٢٣	١٦٨-١٦٦ - ٣ - تحسين كفاءة أمناء السجل
٢٤	١٧٣-١٦٩ واو - المبلغ
٢٤	٢٢٧-١٧٤ زاي - عملية التسجيل المدني
٢٤	١٧٩-١٧٧ - ١ - محل التسجيل
٢٥	١٨٤-١٨٠ - ٢ - المهلة المسموح بها للتسجيل
٢٥	١٨٨-١٨٥ - ٣ - التدابير المتعلقة بالتسجيل المتأخر

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٢٦	١٩٢-١٨٩ - ٤ - الأداة اللازمة لتسجيل الوقائع الحيوية
٢٦	٢٢١-١٩٤ - ٥ - صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية
٢٧	٢١٥-١٩٩ (أ) طرائق ووسائل إعداد وتخزين صحائف تسجيل الوقائع الحيوية
٢٧	٢٠٠ (١) السجل الدفترى
٢٧	٢١٥-٢٠١ (٢) السجلات ذات الصحائف المنفصلة أو البطاقات
٢٧	٢١١-٢٠٨ '١' الحيز والتخزين
٢٨	٢١٢-٢١٢ '٢' السلامة
٢٨	٢١٤ '٣' التكلفة
٢٨	٢١٥ '٤' مرونة التداول
٢٨	٢١٧-٢١٦ (ب) محتوى صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية
٢٠	٢٢١-٢١٨ (ج) ترقيم صحائف الوقائع الحيوية
٢٠	٢٢٥-٢٢٢ - ٦ - التقرير الإحصائي
٢٠	٢٢٠-٢٢٦ - ٧ - التدوينات التكميلية (الإضافات) في صحائف تسجيل الوقائع الحيوية
٢١	٢٢٧-٢٢١ - ٨ - تعديلات (تصويبات) صحائف تسجيل الوقائع الحيوية
٢١	٢٢٧ (أ) الترتيبات الإدارية لإجراء التصويبات
٢١	٢٢٧-٢٢٢ (ب) طرق التصويب
٢١	٢٥٢-٢٢٨ - ٩ - تنظيم صحائف التسجيل المدني
٢١	٢٤١-٢٢٨ - ١ - ضرورة الأرشيف المركزي
٢٧	٢٤٩-٢٤٢ - ٢ - طرق الحفظ وصون صحائف التسجيل
٢٧	٢٤٤-٢٤٢ (أ) طرائق الحفظ
٢٧	٢٤٧-٢٤٥ (ب) صون الصحائف الحيوية وتخزينها
٢٧	٢٤٩-٢٤٨ (ج) حفظ وصون وثائق التسجيل الأخرى ذات الصلة
٢٧	٢٥٢-٢٥٠ - ٣ - إصدار شهادات بشأن الوقائع الحيوية المسجلة
٢٢	٢٥٥-٢٥٢ - رابعا - النظام الوطني للإحصاءات الحيوية
٢٢	٢٦٨-٢٥٦ - ألف - الهياكل التنظيمية للنظام الوطني للإحصاءات الحيوية
٢٢	٢٦٢-٢٥٨ - ١ - النظامان المركزي واللامركزي
٢٢	٢٦٠-٢٥٨ (أ) النظام المركزي
٢٢	٢٦٢-٢٦١ (ب) النظام اللامركزي
٢٤	٢٦٨-٢٦٤ - ٢ - نوع الجهاز الذي يتولى إدارة الإحصاءات الحيوية
٢٤	٢٦٨-٢٦٥ (أ) مزايا وعيوب كل نوع من هذين النوعين لإدارة الإحصاءات الحيوية

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٢٦	٢٧٥-٢٦٩	التنسيق في نظام الإحصاءات الحيوية
٢٦	٢٧٠	١ - لجنة تنسيق مشتركة بين الأجهزة المعنية
٢٦	٢٧١	٧ - توحيد التشريعات والأنظمة
٢٦	٢٧٢	٢ - حلقات العمل والمؤتمرات
٢٦	٢٧٣	٤ - الرسائل الإخبارية
٢٦	٢٧٤	٥ - الخبراء الاستشاريون الميدانيون
٢٦	٢٧٥	٦ - إقامة اتصال مع الميادين الإحصائية ذات الصلة
٢٦	٢٩٢-٢٧٦	تقديم التقارير الإحصائية
٢٧	٢٨١-٢٧٧	١ - أنواع نماذج تقارير الإحصاءات الحيوية ومحتواها
٢٧	٢٨٦-٢٨٢	٧ - تصميم نماذج التقارير الإحصائية
٢٧	٢٨٨-٢٨٧	٢ - محتوى التقرير الإحصائي
٢٩	٢٩٢-٢٨٩	٤ - عملية تقديم التقارير الإحصائية
٢٩	٢٩١-٢٨٩	(أ) مبادئ تقديم التقارير الإحصائية
٢٩	٢٩٢-٢٩٢	(ب) قنوات ووسائل إحالة التقارير الإحصائية إلى المكتب المركزي
٤٠	٢٧٢-٢٩٤	تجهيز الإحصاءات
٤٠	٢٩٦-٢٩٥	١ - التخطيط المسبق
٤٠	٢٩٨-٢٩٧	٧ - مراقبة استلام التقارير الإحصائية
٤٠	٢٠٠-٢٩٩	٢ - المراجعة
٤٠	٢٠٢-٢٠١	٤ - الاستفسار
٥٢	٢٠٥-٢٠٤	٥ - الترميز
٥٢	٢٠٦	٦ - استنتاج البيانات المفضلة وغير المتسقة بالاستدلال
٥٢	٢١٩-٢٠٧	٧ - النظامان اليدوي والآلي للجدولة
٥٢	٢١٠-٢٠٨	(أ) تفريغ البيانات
٥٢	٢١٥-٢١١	(ب) الفرز
٥٤	٢١٩-٢١٦	(ج) الترحيل
٥٤	٢٢٥-٢٢٠	٨ - إدخال البيانات وجدولتها باستخدام المعدات الإلكترونية
٥٤	٢٢٧-٢٢١	(أ) إدخال البيانات
٥٤	٢٢٥-٢٢٢	(ب) الجدولة
٥٤	٢٢٧-٢٢٦	٩ - مراقبة الجودة
٥٥	٢٥٥-٢٢٢	مبادئ الجدولة وعمليات الجدولة السنوية الموصى بها
٥٥	٢٤٧-٢٢٤	١ - مبادئ الجدولة

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٥٥	(أ) التفطية ٢٢٦-٢٢٥
٥٥	(ب) الإسناد الزمني ٢٤٢-٢٢٧
٥٦	(ج) الإسناد الجغرافي ٢٤٧-٢٤٤
٥٦	٢ - عمليات الجدولة السنوية الموصى بها ٢٤٩-٢٤٨
٥٦	٣ - عرض النتائج ٢٥٥-٢٥٠
٥٨	خامسا - تقييم جودة واكتمال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ٤٤٠-٢٥٦
٥٨	ألف - مدى اكتمال التسجيل المدني ٢٩٢-٢٥٨
٥٨	١ - طرائق التقييم المباشرة ٢٩٢-٢٦٠
٥٨	(أ) أنواع الطرائق المباشرة ٢٨٧-٢٦٠
٥٨	'١' صحائف التسجيل المدني ٢٦٤-٢٦٢
٥٨	'٢' الصحائف الإدارية والاجتماعية ٢٦٧-٢٦٥
٥٩	'٣' القوائم المأخوذة من التعدادات والاستقصاءات السكانية ٢٧٧-٢٦٨
٥٩	'٤' نظام العد الثنائي ٢٨٧-٢٧٢
٦٠	(ب) مزايا الطرائق المباشرة ٢٨٤-٢٨٢
٦٠	(ج) عيوب الطرائق المباشرة ٢٩٢-٢٨٥
٦١	٧ - طرائق التقييم غير المباشرة ٢٩٢
٦١	باء - مدى اكتمال تقديم التقارير الإحصائية وجودة بيانات الإحصاءات الحيوية ٤٢١-٢٩٤
٦١	١ - تقييم مدى اكتمال تقديم التقارير الإحصائية ٢٩٥-٢٩٤
٦١	٢ - تقييم جودة بيانات الإحصاءات الحيوية ٤٢١-٢٩٦
٦٢	(أ) التقييم المباشر ٤٠١-٢٩٨
٦٢	(ب) التقييم غير المباشر ٤٢٦-٤٠٢
٦٢	'١' مقارنة الاتجاهات ٤٠٢
٦٢	'٢' التسجيل المتأخر ٤٠٧-٤٠٤
٦٢	'٣' أخطاء نسبة الذكور عند الولادة .. ٤٠٨
٦٢	'٤' المقارنة مع بيانات التعداد ٤١١-٤٠٩
٦٢	'٥' مقارنات المعدلات المسجلة بين مجموعات سكانية مماثلة أو في فترات سابقة ٤١٢-٤١٢
٦٢	'٦' طرائق البيانات غير الكاملة ٤٢٦-٤١٤
٦٥	(ج) مزايا الطرائق غير المباشرة ٤٢٧
٦٥	(د) أوجه القصور في الطرائق غير المباشرة .. ٤٢١-٤٢٨

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٦٦	٤٤٠-٤٣٧ اختيار طريقة ملائمة لتقدير مدى اكتمال بيانات التسجيل وجودتها
٦٦	٤٣٤ - ١ الأهداف
٦٦	٤٣٥ - ٢ درجة الدقة
٦٦	٤٣٦ - ٣ حسن التوقيت
٦٦	٤٣٧ - ٤ نوع الوقائع المزعم دراستها
٦٦	٤٣٨ - ٥ تقدير درجة تغطية و/أو جودة النظام
٦٦	٤٤٠-٤٣٩ - ٦ الموارد
٧١	٤٦٨-٤٤١ استراتيجية لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
٧١	٤٥١-٤٤٣ ألف - التدريب واستراتيجية تحسين النظم
٧١	٤٤٦-٤٤٣ - ١ التدريب
٧١	٤٤٧ - ٢ الحلقات الدراسية وحلقات العمل
٧١	٤٤٨ - ٣ آراء المستعملين
٧١	٤٤٩ - ٤ اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
٧٧	٤٥١-٤٥٠ - ٥ وضع خطط العمل وتنفيذها
٧٧	٤٥٧-٤٥٢ باء - تثقيف الجمهور وتعاونه
٧٧	٤٥٣ - ١ الجمهور العام
٧٧	٤٥٤ - ٢ أعضاء المؤسسات أو المهن أو الهيئات
٧٧	٤٥٧-٤٥٥ - ٣ الموظفون الحكوميون
٧٨	٤٦٧-٤٥٨ جيم - دراسات التقييم
٧٨	٤٦٠-٤٥٩ - ١ طريقة التقييم الخارجي: نوع البحث السوقي
٧٨	٤٦٤-٤٦١ - ٢ التقييم الداخلي: داخل النظام
٧٨	٤٦٣-٤٦٢ (أ) تقييم الأداء
٧٨	٤٦٤ (ب) تقييم المواقف
٧٨	٤٦٧-٤٦٥ - ٣ الدراسات الرائدة ومشاريع المناطق التجريبية
٧٨	٤٦٨ دال - استخدام التكنولوجيات الجديدة
٧٩	٥١٥-٤٦٩ العلاقة المتبادلة بين السجل السكاني ونظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
٧٩	٤٨٣-٤٧٦ ألف - الاستعمالات الرئيسية للسجل السكاني
٧٩	٤٧٦ - ١ الاستعمالات الإدارية
٧٩	٤٨٣-٤٧٧ - ٢ الاستعمالات الإحصائية
٨٠	٤٩٨-٤٨٤ باء - الترتيبات الإدارية للسجل السكاني

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٨٠	٤٨٦-٤٨٤ ١ - السلطة الإدارية
٨٠	٤٩٥-٤٨٧ ٢ - نوع الترتيبات المتعلقة بالسجلات السكانية
٨٠	٤٩٢-٤٨٨ (أ) السجل السكاني المركزي على الصعيد الوطني
٨٠	٤٩٥-٤٩٢ (ب) السجلات السكانية المحلية
٨٠	٤٩٨-٤٩٦ ٣ - وحدة التسجيل
٨١	٥٠٦-٤٩٩ جيم - ترتيبات التنسيق بين السجل السكاني ونظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
٨١	٥٠٢-٤٩٩ ١ - التنسيق بين نظامي السجل السكاني والإحصاءات الحيوية المستقلين
٨١	٥٠٦-٥٠٢ ٢ - النظام الموحد للسجل السكاني والإحصاءات الحيوية
٨٢	٥١٥-٥٠٧ دال - ارتباط السجل السكاني بنظم السجلات الإدارية الأخرى
٨٢	٥١٠-٥٠٩ ١ - نظم الضمان الاجتماعي والتقاعد
٨٢	٥١١ ٢ - الخدمات الصحية
٨٢	٥١٢ ٣ - خدمات تحقيق الشخصية
٨٢	٥١٣ ٤ - الملفات التعليمية
٨٢	٥١٤ ٥ - قوة العمل
٨٢	٥١٥ ٦ - سجلات المساكن والمقارن والأبنية وأماكن الإقامة
٨٣	٦٠٩-٥١٦ هـ - طرائق وأساليب أخرى لجمع البيانات توفر إحصاءات ومعدلات حيوية
٨٣	٥٥٤-٥١٩ ألف - التعدادات السكانية لجمع البيانات عن الخصوبة والزواج والوفاة
٨٣	٥٢٦-٥٢٢ ١ - الولادات والوفيات الراحنة
٨٥	٥٢١-٥٢٧ ٢ - جملة المواليد أحياء للمرأة، والأطفال الباقون على قيد الحياة
٨٦	٥٢٦-٥٢٢ ٣ - تاريخ آخر ولادة حية
٨٨	٥٤٠-٥٢٧ ٤ - بيانات عن اليتيم
٨٨	٥٤٣-٥٤١ ٥ - بيانات عن الترميل
٨٨	٥٤٩-٥٤٤ ٦ - بيانات أخرى تجمع في إطار التعدادات السكانية يمكن استعمالها لقياس حالات الخصوبة والزواج والوفاة
٨٩	٥٥٤-٥٥٠ ٧ - مزايا ومساوي استعمال بيانات تعداد السكان من أجل استقاء تقديرات الخصوبة والوفاة
٨٩	٥٨٦-٥٥٥ باء - الاستقصاءات الأسرية بالمدينة لجمع بيانات عن الخصوبة والزواج والوفاة
٨٩	٥٧٢-٥٥٧ ١ - الاستقصاءات لفترة سابقة بجولة واحدة
٩٢	٥٧٩-٥٧٢ ٢ - طرائق استقصاءات المتابعة
٩٢	٥٨٦-٥٨٠ ٣ - نظام العد الثنائي

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٩٢	٦٠٢-٥٨٧ الأساليب غير المباشرة لتقدير المعدلات الحيوية جيم -
٩٢	٥٩١-٥٨٩ ١ - تقديرات الخصوبة
٩٢	٥٩٥-٥٩٢ ٢ - تقديرات الوفاة
٩٤	٦٠٢-٥٩٦ ٣ - مزايا وأوجه قصور الأساليب غير المباشرة
٩٤	٥٩٨-٥٩٧ (أ) تقديرات الخصوبة
٩٤	٦٠٢-٥٩٩ (ب) تقديرات الوفاة
٩٥	٦٠٩-٦٠٤ دال - الاستنتاجات

المرفق

٩٦	التبويبات السنوية الموسى بها للإحصاءات الحيوية
١٠٤	مسرد المصطلحات

الجداول

٩	الجدول ١-١	الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي عقدت على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: ١٩٨٧-١٩٥٠
١٤	الجدول ١-٢	الأوجه الرئيسية لاستعمال الأفراد للصحائف الحيوية
٦٤	الجدول ١-٥	مكاتب التسجيل المحلية في المقاطعات في بيرو التي تقدم شهرها تقارير بالمعلومات المتعلقة بتسجيل الولادات الى المكتب المركزي، حسب الإدارة: ١٩٧٤
٦٧	الجدول ٢-٥	مصادر المشاكل التي تؤثر على اكتمال التسجيل المدني وجودة وحسن توقيت الإحصاءات الحيوية، والحلول الممكنة
٧٣	الجدول ١-٦	أمثلة على سلسلة الأنشطة التي تنفذ خلال مراحل تطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
٨٤	الجدول ١-٨	أنواع البيانات المستقاة عن الخصوبة في البلدان التي جرى فيها تعدادان أو أكثر للسكان بين ١٩٦٥ و ١٩٨٤
٨٥	الجدول ٢-٨	أنواع البيانات عن حالات الوفاة الراهنة المستقاة من التعدادات السكانية: الفترة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٤ (الأسلوب الأسري)
٨٧	الجدول ٢-٨	أنواع البيانات عن التقديرات غير المباشرة للوفيات المستقاة من التعدادات السكانية بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٤

الأشكال

٢٥	الأول	رسم بياني للنظام الوطني للإحصاءات الحيوية بالاستناد الى بيانات نظام التسجيل المدني فقط
٤١	الثاني	عينة من تقرير إحصائي عن وفات متعددة للولادات الحية
٤٢	الثالث	عينة من تقرير إحصائي عن وفات متعددة لحالات الوفاة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤٥ عينة من تقرير إحصائي عن واقعة مفردة للولادة الحية	الرابع
٤٦ عينة من تقرير إحصائي عن واقعة مفردة للولادة	الخامس
٤٧ عينة من تقرير إحصائي لواقعة مفردة للوفاة	السادس
٤٨ عينة من تقرير إحصائي لواقعة مفردة للوفاة	السابع
٤٩ عينة من نموذج إحصائي/قانوني مشترك لتسجيل ولادة حية والإبلاغ عنها	الثامن
٥٠ عينة من نموذج إحصائي/قانوني مشترك لتسجيل ولادة حية والإبلاغ عنها	التاسع
٥١ عينة من نموذج إحصائي/قانوني مشترك لتسجيل وفاة والإبلاغ عنها	العاشر
٥٢ عينة من نموذج إحصائي/قانوني مشترك لتسجيل وفاة والإبلاغ عنها	الحادي عشر
٧٧ ثلاثة مجالات عامة لتطبيق تحليل النظم من أجل تعزيز نظام التسجيل	الثاني عشر

مقدمة

من الأفراد والمجتمع. ثم يناقش بعد ذلك استخدام الإحصاءات الحيوية في إعداد التقديرات والاستقالات السكانية وفي الدراسات الاجتماعية والوبائية، وفي رعاية الأم والطفل، وفي تنظيم الأسرة وفي الدراسات والبرامج الأخرى.

٦ - ويناقش الفصل الثالث مبادئ توجيهية لتنظيم وإدارة نظام التسجيل المدني وتشغيله اليومي وأساسه القانوني. وينظر إلى النظام على أنه مصدر لتوفير إحصاءات حيوية مستمرة وفي نفس الوقت كمؤسسة عامة لإصدار المستندات القانونية الهامة التي تثبت حدوث الوقائع الحيوية وتوضح التغييرات التي تمر بها الحالة المدنية للسكان. وتشمل المناقشة مسائل الموظفين وشبكة مكاتب التسجيل وإدارتها، ومعدات ولوازم المكاتب والمرافق الأخرى، وإجراءات تسجيل الوقائع الحيوية والإبلاغ عنها، ومعالجة وحفظ وثائق التسجيل.

٧ - ويتعرض الفصل الرابع لنظام الإحصاءات الحيوية بوصفه نظاماً لجمع وتحليل وتقييم وعرض ونشر الإحصاءات الحيوية سواء تلك المستقاة من نظام التسجيل المدني أو التي يتم الحصول عليها بطريقة العد مثل الاستقصاءات بالعينة وتعدادات السكان وغيرها. وهو يضم أنماطاً مختلفاً من الهياكل التنظيمية التي قد تستخدم لتجهيز وتقييم البيانات ويؤكد على ضرورة التنسيق بين الهيئات الإحصائية وهيئات التسجيل. ونظراً لتركيز الاهتمام على علاقة هذا النظام بنظام التسجيل المدني، قدمت مبادئ توجيهية تفصيلية ووصفية بشأن عملية تقديم التقارير الإحصائية، وتدقيق البيانات، وتصميم شكل الصحائف ومحتوياتها وتعريف بنودها، وتجهيز البيانات يدوياً أو باستخدام الحاسوب، وبرامج تويب الإحصاءات الحيوية السنوية، وحساب المعدلات الحيوية، ونشر بيانات الإحصاءات الحيوية.

٨ - ويركز الفصل الخامس على الأساليب الفنية المباشرة وغير المباشرة التي يمكن استعمالها لتقييم المستويات الكمية والنوعية لدقة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية فيما يتعلق بالمواليد والوفيات بصفة أساسية. ويناقش الفصل السادس استراتيجيات لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي يشوبها النقص. وقد نظر إلى التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى إلى جانب تدريب موظفي التسجيل المدني، والموظفين الصحيين والخبراء الإحصائيين على أنها مجالات رئيسية يمكن أن تؤدي إلى تعزيز النظم الإحصائية على الوجه النفعالي. ويحدد الفصل السابع السمات الرئيسية للسجل السكاني وتنظيمه ويركز بصورة أساسية على صلته بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، كما يقدم من خلال أمثلة قطرية فكرة عملية عن تشغيل السجلات السكانية ومراحل تطورها. ويبين الفصل الثامن الوسائل الأخرى لجمع البيانات، مثل تعدادات السكان والاستقصاءات الأسرية بالعينة لتوفير البيانات المطلوبة لتقدير المعدلات الحيوية. كما أنه يلقي نظرة عامة على الأساليب الفنية غير المباشرة لتقدير الإحصاءات الحيوية والمعدلات الحيوية.

٩ - وهناك اختلافات كثيرة بين الأقطار في القوانين والأنظمة الوطنية للتسجيل، وفي الطريقة التي تنظم وتدار بها نظم التسجيل

١ - يمكن تعريف التسجيل المدني بأنه التسجيل المستمر والدائم والإلزامي للوقائع الحيوية وصفاتها، أي المواليد أحياء، والوفيات، والوفيات الجنينية، والزواج، والطلاق، فضلاً عن حالات إبطال الزواج والتفريق القانوني، والتبني، وتثبيت النسب، والاعتراف بالبنوة. ويتم التسجيل المدني بموجب مرسوم أو لائحة وفقاً للشروط القانونية في كل بلد، والهدف الأساسي منه هو توفير الوثائق ذات الحجية التي ينص عليها القانون. بيد أن المعلومات المجمعة عن طريق عملية تسجيل الوقائع الحيوية توفر إحصاءات مفيدة وهامة. ومن ثم يشكل التسجيل المدني مصدراً لإحصاءات حيوية جارية يتم بالتعيين النافي للجهالة.

٢ - ومساعدة للبلدان على وضع وتقييم إحصاءاتها الحيوية نشرت الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ "دليل طرائق الإحصاءات الحيوية"^(١). وكان الغرض من ذلك هو استكشاف الممارسات السائدة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتوفير معايير إحصائية يوصى باتباعها، ولتقديم مناهيم وتعليمات وإجراءات موحدة بهدف تعزيز وضع الإحصاءات الحيوية الوطنية وتحسين إمكانية المقارنات الدولية. وفي عام ١٩٧٢، نشرت الأمم المتحدة "نظام للإحصاءات الحيوية: مبادئ وتوصيات"^(٢)، الذي حل محل منشور سابق حول نفس الموضوع كان قد صدر في عام ١٩٥٢^(٣). وقد تضمن منشور عام ١٩٧٢ كثيراً من المعلومات الواردة في "دليل الإحصاءات الحيوية" فيما يتعلق بالمبادئ والتعاريف وما يوصى باتباعه من ممارسات وإجراءات التسجيل والإحصاءات الحيوية بما في ذلك توصيات بشأن المواضيع الواجب بحثها وتبويبات الإحصاءات الحيوية الواجب عملها.

٣ - وهذا الدليل، "دليل إحصاءات الأحوال المدنية: نظمها وطرائقها" الذي يقع في مجلدين، يتناول كثيراً من المسائل الداخلة في تشغيل نظم شاملة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويؤكد "الدليل" أيضاً على ضرورة التنسيق بين مختلف برامج جمع المعلومات لتحقيق التكامل فيما بينها بغض النظر عن الطرائق المستخدمة في جمع البيانات. ويوصي الدليل باستعمال مناهيم وتعليمات وتصنيفات معيارية في جميع مصادر الإحصاءات الحيوية، ويؤكد على أهمية التنسيق الدقيق بين تعداد السكان ونظام التسجيل المدني، إذ أن دقة بيانات تعدادات السكان لا يمكن تقييمها إلا إذا أمكن التعويل على الإحصاءات الحيوية المستخلصة من نظام التسجيل المدني.

٤ - أما المجلد الثاني من "الدليل" فقد نشر في عام ١٩٨٥. وهو يناقش الممارسات الوطنية في تسجيل الوقائع الحيوية وجمع الإحصاءات المتعلقة بها من خلال نظام التسجيل المدني. كما يناقش تسجيل وتجهيز الوقائع الحيوية عن طريق نظم إدارية مثل النظم الصحية، والقضائية والنظم ذات الصلة إذا كانت منسقة تنسيقاً وثيقاً مع نظام التسجيل المدني، أو كانت تعتبر، بوجه عام، جزءاً منه.

٥ - ويحتوي المجلد الأول، أي هذا المنشور، على ثمانية فصول ويناقش الفصل الأول بإيجاز التطور التاريخي لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويبين الفصل الثاني استعمالات صحائف تسجيل الوقائع الحيوية لشتى الأغراض، من زاوية كل

بقدر معقول من خلال دراسة الممارسات التي تتبعها مجموعة من البلدان في ظل أوضاع معينة.

الحواشي

- (١) "دليل طرائق الإحصاءات الحيوية"، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع XVII.1.1955).
- (٢) "نظام الإحصاءات الحيوية: مبادئ وتوصيات"، السلسلة ميم، الرقم ٨٩، Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.73.XVII.9).
- (٣) "مبادئ لوضع نظام للإحصاءات الحيوية" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع XVII.8.1953).

والإحصاءات الحيوية، وفي ممارسات وإجراءات تسجيل الوقائع الحيوية وتقديم التقارير عنها. وتناقش هذه المواضيع في المجلد الثاني. وتنجم تلك الاختلافات عن التطور التاريخي لنظم التسجيل والإحصاءات، وكذلك عن الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في كل بلد. والواقع أن العوامل الثقافية، والتوزيع الجغرافي للسكان، والجغرافيا الطبيعية من ناحية تأثيرها على القدرة على الوصول إلى مكاتب التسجيل المحلية، وتوافر الموارد البشرية والمالية، عوامل لها جميعها أثر هام على تنظيم وتشغيل نظام شامل للتسجيل المدني.

١٠ - ونظرا لاتساع نطاق الأوضاع والحالات القائمة، فكثيرا ما يكون من الصعب اقتراح حل واحد مطلق لأي مشكلة في بلد ما. بيد أنه من الممكن في معظم الحالات التوصل إلى حلول مرضية

أولا - التطور التاريخي لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

الف - مقدمة

١٥ - وفي عام ١٥٢٨ طلب الى رجال الدين في انكلترا أن يسجلوا حالات العماد، والزواج والدفن وذلك بأمر من توماس كرومويل النائب الأسقفي العام في عهد هنري الثامن^(١). وبعد إصلاحات كثيرة في بريطانيا، صدر قانونان ترتب عليهما ظهور النظام الحديث لتسجيل المواليد والوفيات ومراسيم الزواج، هما: قانون تسجيل المواليد والوفيات (Birth and Death Registration Act) لعام ١٨٢٦، وقانون الزواج (Marriage Act) الصادر في نفس العام، وكلاهما دخل حيز التنفيذ في عام ١٨٢٧. وبموجب هذين القانونين، أنشئت وظيفة الأمين العام للسجل المدني للإشراف على أعمال أبناء السجل المدني المحليين في المناطق التي تضم مجموعات من الأبرشيات. ولكن التسجيل المدني لم يصبح إلزاميا إلا في عام ١٨٧٤. وقد أجريت إصلاحات مختلفة على مدار السنوات لتحسين النظام. وفي الوقت الحالي فإن قوانين الزواج (Marriage Act) لعام ١٩٤٩ وخدمة التسجيل (Registration Service) لعام ١٩٥٢ وتسجيل المواليد والوفيات (Births and Death Registration) لعام ١٩٥٢ هي الركائز القانونية الأساسية التي يقوم عليها تسجيل حالات الزواج والولادة والوفاة والوفاة الجنينية.

١٦ - وكان من المعالم البارزة في تاريخ الإحصاءات الحيوية كشفوفيات (Bills of Mortality) القديمة التي نشرت في لندن. ومن المعتقد أن أقدم كشفوفيات نشر في عام ١٥٢٢. وكانت الكشوفات الأسبوعية تسجل عدد الوفيات بسبب الطاعون وغيره من الأمراض في شتى مناطق لندن. وعلى مدى ١٠٠ عام وأكثر كانت الكشوفات التي تتألف من قوائم حالات العماد، والزواج، والوفاة، تجمع بواسطة كتبة الأبرشيات قبل أن يفكر أحد في إمكانية إجراء دراسة تحليلية تستند الى معطيات تلك الكشوفات. وفي عام ١٦٦٢، نشر جون غرونث مجموعة من الملاحظات الاستقرائية تحت عنوان "ملاحظات طبيعية وسياسية" (Natural and Political Observations) استنادا الى كشفوفيات^(٢).

١٧ - وفي فرنسا، أدخل التسجيل المدني في القرن السادس عشر. ففي عام ١٥٢٩، أصدر فرانسيس الأول قانون فيه كوتيريه (Villers-Cotterets). وقد نص هذا القانون على أن يمسك قساوسة الأبرشيات سجلات لحالات العماد والدفن للأشخاص الذين يقيمون داخل حدود الأبرشية. وأمر المجلس الكاثوليكي الروماني، الذي اجتمع في ترنت، بإيطاليا، في عام ١٥٦٢، بتوسيع التسجيل ليشمل حالات الزواج. وفيما بعد، جاء القانون الذي أصدره في انكلترا هنري الثامن عام ١٥٧٩، لينص على أن يمسك الكهنة سجلات لحالات الولادة والزواج والوفاة. وأصبح الاستخدام الإحصائي لسجلات الأبرشيات ممكنا بصور إعلان ٩ نيسان/أبريل ١٧٢٦، الذي نص على أن يسودع الخوارنة ورعاية الكنائس وقساوسة الأبرشيات وغيرهم من موظفي الكنيسة، لدى المايور كل عام نسخة من سجلاتهم التي تتضمن حالات العماد والزواج والوفاة وعلى أن يحتفظ ضباط الشرطة^(٣) بسجلات وفيات الأشخاص الذين لم يدفنوا وفق الطقوس الكنسية. وقد اتبع ذلك بمنشور دوري وجهه الأب تيراي الى المحافظين في عام ١٧٧٢ يطلب اليهم فيه أن يعدوا من واقع السجل كل عام، بدءا من عام ١٧٧٠، موجزا لعدد الولادات والوفيات والزيجات التي تقع في مناطقهم. وبمقتضى قانون عام ١٧٩٧ تحول التسجيل من الاختصاص الكنسي الى الاختصاص المدني، وكلف رؤساء النواحي والبلديات بمسؤولية مسك السجلات المدنية والمحافطة عليها. وكان "العمدة" (أو نائبه) مسؤولا شخصيا عن جميع الصحائف المدنية للسكان، وبهذه الصفة كان هو السلطة المختصة الوحيدة في المنطقة لتلقي التبليغات وتحرير المستندات اللازمة للمواليد والوفيات على النحو الذي ينص عليه القانون^(٤).

١١ - يعني نظام التسجيل المدني بتسجيل وقائع الولادة والوفاة والزواج والطلاق وإبطال الزواج والتفريق والتبني وتثبيت النسب والاعتراف بالبنوة وذلك وفقا لما تنص عليه قوانين البلد المعني. وتتصل جميع هذه الوقائع بالفرد من مولده الى مماته وبجميع التفهيرات التي قد تطرأ على حالته المدنية خلال فترة حياته. ويمكن جمع المعلومات المسجلة بوصفها إحصاءات حيوية توفر بيانا بعدد الوقائع الحيوية وصفاتها. ولوضع نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منظورها الصحيح، قد يكون من المفيد فهم تاريخ هذه النظم، بما في ذلك أصل صحائف التسجيل وإحصاءات الأحوال المدنية ومساعي البلدان والمنظمات الدولية لتحسين هذه النظم.

١٢ - ويبدو أن تسجيل الوقائع الحيوية عرف في مصر القديمة لأغراض الإدارة العامة مثل جبي الضرائب وتنظيم العمل والتجنيد العسكري. وهناك إشارات تاريخية تحمل على الاعتقاد بأن السلطات المدنية اضطلعت بالتسجيل لأغراض مماثلة في الصين القديمة (قرابة ١٠ سنوات قبل الميلاد)، واليونان (قرابة ٥-٤ قبل الميلاد) وروما (قرابة سنتين قبل الميلاد) وبعد ذلك في اليابان (القرن الثاني عشر)، وكوريا (٦٦٨-٩٢٥) وبيرو (على يد الإنكا، ١٧٠٠-١٥٢١). وأصبح تسجيل وقائع الأحوال المدنية محل اهتمام السلطات الدينية في أوروبا والأمريكتين أساسا حيث كان لها آنذاك، كما هو الحال اليوم، مسؤوليات في الطقوس والاحتفالات الدينية فيما يتصل بالعماد والزفاف والدفن.

١٣ - وفي أوروبا، خلال القرون الوسطى، كان عماد كل طفل إلزاميا: كما اقتضى الحصول على مباركة الكنيسة، أن دخلت حالات الزواج والدفن ضمن اختصاص رجال الدين. وعادة ما أصبحت مشاركة رجال الدين في الاحتفالات المرتبطة بأي من هذه الوقائع الثلاث مقرونة بدفع مبلغ من المال. وقد أدى تسجيل دفع هذه المبالغ أو عدم دفعها الى مسك سجل محدود بوقائع العماد والزواج والدفن. وكانت السجلات التي من هذه الشاكلة محدودة الجودة وتشمل أقلية صغيرة من السكان. وقد نتجت العيوب في هذا الصدد من أن السجلات الدينية كانت تورد المبالغ المدفوعة بمناسبة الاحتفالات بالوقائع بدلا من تسجيل هذه الوقائع. وعلاوة على ذلك، فقد اقتصر على الطقوس الدينية لفئة محددة من الأبرشيات ولم يستمر العمل بها إلا حسبما كان يراه الكاهن المسؤول. ويرد أدناه عرض للتطور التاريخي في عدد مختار من البلدان لنظم التسجيل المدني التي احدثت بعضها على مر التاريخ. ويتضمن النصل الأول من المجلد الثاني من هذا "الدليل" وصفا للنظم الوطنية الحالية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المستخدمة في العالم وبيانا لتواريخ إنشائها.

باء - تطور نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

١٤ - ربما ترجع بداية التسجيل المدني في أوروبا الى القرن الخامس عشر في اسبانيا، عندما أمر الكاردينال خيمينيس، رئيس أساقفة طليطلة (توليدو) بأن يمسك قساوسة الأبرشيات سجلات نظامية. بيد أن التسجيل المنتظم للمواليد والوفيات على يد الإدارة المدنية لم يبدأ إلا في عام ١٨٧١، وجاء أقرب ما يكون الى النظام البلجيكي. وكان النظام البلجيكي يتبع بدوره المبادئ التوجيهية العامة لقانون نابليون الفرنسي^(٥).

١٨ - وقد استجد تطور هام في فرنسا في عام ١٨٠٢ عندما أصبح التسجيل المدني إلزامياً بمقتضى القانون المدني الفرنسي^(١١) (في عام ١٨٠٧، أعيد تسمية القانون ليصبح قانون نابليون). وقد عزز الباب المتعلق بذلك من القاضون مسؤولية الدولة في تسجيل الولادات، والزيجات والوفيات. كما نص على شروط دقيقة لتحديد الشخص الذي يبلغ عن الواقعة والشخص الذي يقوم بتسجيلها والبيانات التي ينبغي أن تحتويها صحيفة التسجيل. وقد عنيت جميع أحكام هذا القانون المدني بالحقوق القانونية أو المدنية للفرد، لأن الدولة هي وحدها التي تمنح الحقوق المدنية، كما أن الدليل الذي يقدمه الفرد لمطالبته بهذه الحقوق يعتمد على التسجيل الرسمي. لذا فإن الغرض القانوني الذي تقرر من أجله التسجيل المدني للوقائع الحيوية أخذ يكتسب أهمية جعلت تتزايد مع تطور المجتمع الفرنسي. ومن الجدير بالملاحظة أن الفرد بوصفه وحدة للتسجيل المدني قد حدده القانون بدقة. وفي فرنسا، فإن هذا النظام الذي أدخلت عليه تحسينات متوالية على مدار السنين، لا يزال قائماً حتى اليوم حيث يمثل المصدر الذي تستقى منه إحصاءات حيوية كاملة لحالات الولادة والوفاة والوفاة الجينية المتأخرة والزواج والطلاق التي تستوفي بشأنها صحائف إحصائية فردية وقت التسجيل.

١٩ - وكما تبين من التطور التاريخي لتسجيل الوقائع الحيوية في البلدان المذكورة أعلاه وغيرها من البلدان الأوروبية، فإن جميع تطوراته المبكرة في أوروبا حدثت في نطاق الكنيسة المسيحية، ونظمتها أوامر مختلفة متصلة أساساً باحتفالات العماد والزواج والدفن إلى أن أخرجته فرنسا من الاختصاص الكنسي في عام ١٧٩٢.

٢٠ - أما تأثير المبادئ التوجيهية العامة لقانون نابليون فيمكن تبينه من تنظيم التسجيل المدني في أوروبا الغربية، وفي أجزاء من بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وفي مناطق الشرق الأوسط التي خضعت للحكم الفرنسي.

٢١ - وفي أوروبا الشمالية، وضع أول سجل نظامي أبرشي في السويد في عام ١٦٠٨ وأعقبته سجلات مماثلة في فنلندا (١٦٧٨) والداينمرك (١٦٤٦). وكانت تلك في الواقع أقدم سجلات للسكان عرفتها أوروبا. بيد أن تنظيم الإحصاءات الحيوية أحرز تقدماً ضخماً خلال القرن التاسع عشر. وقد استهدف التمديد الوقوف على عدد السكان الذين ينتمون نظرياً إلى الأبرشية والذين ترد بياناتهم في سجلاتها حتى ولو كان الأشخاص يعيشون في مكان آخر من البلد أو في الخارج. وكان رجال الدين مسؤولين عن تسجيل حالات الولادة والزواج والوفاة والهجرة^(١٢). وكان هذا التسجيل مرتبطاً بسجل السكان لتحديث المعلومات المتعلقة بالتغير السكاني. وقد يوجد لدى السويد، من واقع البيانات الحديثة، أطول سلسلة متواصلة بلا انقطاع للإحصاءات الحيوية بدأت منذ عام ١٧٥٠. وبحلول الربع الثالث من القرن الحالي توفرت لدى جميع بلدان أوروبا إحصاءات حيوية كاملة وموثوقة.

٢٢ - وقد أنشأ الانكا في بيرو (١٧٠٠-١٥٢٧م) إجراءً فريداً من نوعه لتسجيل حالات الولادة والوفاة وغيرها من الوقائع باعتبار ذلك من مسؤوليات السلطات الحكومية. ويحظى هذا الموروث الثقافي في الأمريكتين بمكانة خاصة بوصفه أول تسجيل للوقائع الحيوية. رغم أنه لا الغاية الأساسية منه ولا الوسائل المستخدمة فيه تتصل كثيراً بالمفهوم الحديث بالتسجيل المدني. وقد ذكر غارسيلاسو دي لا فيغا^(١٣) المولود عام ١٥٢٩ في كوسكو من أم إنكية وأب إسباني، أن الانكا، الذين لم يكن لهم حروف كتابة، استخدموا ضئلاً من الخيوط والمعقد الملونة من أجل تسجيل الحقائق. وهذه البيانات لحفظ السجلات، المعروفة باسم "كويبوس" كانت من مسؤولية المعددين (كويبوكامايس) الذين كانوا يدونون، بواسطة

المعد، جميع الإتاوات التي كانت تقدم إلى الانكا كل سنة، محددين كل أسرة معيشية وطريقة خدمتها الخاصة بها. وقد سجلوا أيضاً عدد الرجال الذين ذهبوا إلى الحرب، والذين ماتوا منهم، والذين ولدوا والذين توفوا كل شهر. وقد توقفت العمل بهذا النظام بوصفها الأسبان في عام ١٥٢١. وحلت محل "الكويبوس" السجلات الأبرشية خلال القرون الثلاثة للحكم الإسباني. وفي عام ١٨٥٢ أي بعد ثلاثة عقود من استقلال بيرو عن إسبانيا، خرج التسجيل المدني من الاختصاص الكنسي. وأصبحت السلطات البلدية مسؤولة عن تسجيل الوقائع الحيوية.

٢٣ - وأدخل تنظيم منهجي لتسجيل المدني في أمريكا الشمالية، بلوائح مكتوبة، في المستعمرتين البريطانيتين ماساشوسيتس باي ونيو بليموث في أوائل القرن السابع عشر (١٦٢٩)^(١٤). وعهد إلى الكتيبة الحكوميين بحفظ للسجلات. والأهم من ذلك أن تسجيل حالات الولادة والزواج والوفاة كان يحظى بالأولوية قبل حالات العماد والزفاف والدفن. وكانت ماساشوسيتس الأولى في تسجيل الوقائع الفعلية وتواريخها، بدلاً من تواريخ الاحتفالات الدينية اللاحقة. ومع هذا فلم يكن قد تم إنشاء السجل المدني في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يصبح مكتب التعداد بالولايات المتحدة مسؤولاً عن جمع وتبويب إحصاءات الأحوال المدنية الوطنية إلا في عام ١٩٠٩ حيث بدأ في إنشاء مناطق تسجيل الوفيات. وبعد حوالي ١٥ سنة، أنشئت مناطق تسجيل المواليد. ومع مرور الزمن بدأت كل ولاية وإقليم في البلد في إنشاء أنظمتها الذاتية للتسجيل المدني. ويوجد ٥٥ نظاماً مختلفاً يديره المكتب الإحصائي للولاية أو الدوائر الصحية في كل ولاية أو إقليم. وجميعها إجبارية وتغطي جميع مناطق البلاد وسكانها^(١٥).

٢٤ - وفي كندا، كان لنظام التسجيل الأبرشي الأصلي الفرنسي تأثيره القوي على نظام سجلات العماد والزواج والدفن التي أدخلها القسس وقت إنشاء المستوطنات الفرنسية المبكرة في الأراضي الكندية في بداية القرن السابع عشر^(١٦). ومن المعتقد أن هذه السجلات اتبعت نمط السجلات التي شاع استخدامها في فرنسا منذ حوالي منتصف القرن السادس عشر. وقد ظهرت أنظمة عديدة في أوقات مختلفة خلال فترة العهد الفرنسي استهدفت تحسين جميع هذه السجلات، ومن ذلك تدوين صحائف تسجيل المواليد والوفيات من نسختين بمقتضى أحكام لائحة عام ١٧٢٦، إلى جانب العمل بنماذج موحدة لصحائف الميلاد والوفاة. واستمر قساوسة الأبرشيات في مسك السجلات منذ بداية القرن السابع عشر وحتى قرابة نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إلا أن هذه السجلات شابتها العيوب التي تميزت بها السجلات المعمول بها في ظل الإدارة الدينية في بلدان أوروبية أخرى، إذ أن الرقابة الرسمية الفعالة كانت معدومة. وفي عام ١٨٤٧، بذل أول جهد تشريعي لتنظيم هذه الإحصاءات وسواها من إحصاءات البلد من خلال إنشاء مجلس التسجيل والإحصاء لمقاطعة كندا، التي لم تكن فيها حكومة وطنية قبل عام ١٨٦٧ وكانت الحكومات المحلية (المقاطعات حالياً) مستقلة ذاتياً في جميع الأمور. وقد صدر قانون اتحاد المقاطعات (The British (North American Act) في عام ١٨٦٧، الذي أنشأ حكومة وطنية، ونص بالإضافة إلى ذلك على تقاسم السلطات التشريعية بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات والأقاليم. وبمقتضى أحكام هذا القانون، تركت الشؤون المتصلة بالصحة بما فيها التسجيل المدني، لاختصاص المقاطعات. ومنذ ذلك الحين، جعل التسجيل المدني في جميع أنحاء البلد يزداد تحسناً إلى أن حقق التفطية الكاملة.

٢٥ - ولئن كانت قد اتخذت في كندا الإجراءات اللازمة منذ بداية إنشاء كل مقاطعة تقريباً لتسجيل الوقائع الحيوية، فلم ينشأ نظام

وطني للإحصاءات الحيوية ألا في عام ١٩١٨، عندما دخلت الترتيبات التعاونية بين الحكومة الوطنية وسلطات المقاطعات حيز التنفيذ بمقتضى قانون الإحصاءات لعام ١٩١٨ الذي نص على إنشاء مكتب الدومينيون للإحصاءات (سُمي فيما بعد مكتب إحصاءات كندا). ومنذ ذلك الحين أدخلت إجراءات موحدة للإبلاغ عن الإحصاءات الحيوية، وجرى الممثل على تزويد الهيئة الإحصائية المركزية بنسخ من صحائف التسجيل. وتقديم الهيئة الإحصائية الوطنية خدمات تنسيقية واستشارية وخدمات تجهيز البيانات لسلطات التسجيل في المقاطعات المسؤولة بدورها عن جميع الجوانب القانونية والإدارية للنظام.

٢٦ - وفي مصر، يعود تسجيل المواليد والوفيات إلى عام ١٨٢٩، لكنه لم يصبح إلزامياً إلا في نهاية القرن^(١١). ونص المرسوم الصادر في عام ١٩١٢ على الإبلاغ الإلزامي عن حالات الولادة والوفاة التي تقع في مصر، وأوكلت إلى المكاتب الصحية التابعة لوزارة الصحة مسؤولية تسجيل المواليد والوفيات. وفي عام ١٩٦٠ أنشئت مصلحة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، وعهد إليها بحفظ جميع سجلات الوقائع الحيوية (الولادة والوفاة والزواج والطلاق).

٢٧ - وأدخل مرسوم عام ١٩٦٥ تعديلاً آخر على نظام التسجيل. فقد أعيدت مسؤولية تسجيل المواليد إلى مكتب الصحة، أو المركز الصحي أو الوحدة الصحية، أو إلى رئيس القرية في المناطق التي ليس بها مكتب صحة. وكانت سجلات الزواج والطلاق قبل عام ١٩٦٢ في أيدي السلطات الدينية والقضائية المعنية. وأصبحت هذه السجلات إلزامية في عام ١٩٦٣ بإنشاء مصلحة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية.

٢٨ - وفي الصين، يعتقد أن نظاماً للتسجيل المدني قد أنشئ في زمن بعيد للغاية يرجع إلى أسرة زو الغربية (١١٠٠-٧٧١ قبل الميلاد). ووفقاً للكتاب القديم زولي - كويغان - خياسيكو، أنشئت مكاتب للتسجيل المحلي في المراكز الحضرية والمناطق الريفية. وكان هناك مكتب تسجيل وطني (سيمينغ)، مكلف بالتسجيل. وعلى صعيد الأقسام الإدارية المسماة "زو" كان التسجيل من مسؤولية "الزولي" أو رئيس "الزو". وتحت الزولي، كان هناك "لويشي" و "زاي". وكان واجب ال "زاي" هو إبلاغ إسم كل مولود حديث الولادة وتاريخ ولادته وجنسه إلى "لويشي" في غضون ثلاثة أشهر من الولادة. وكان "لويشي" يسجل هذه الولادات ويعد تقاريرين، يحتفظ بأحدهما في مكتبه ويرسل الآخر إلى رئيس ال "زو"، الذي كان يبلغ الإحصاءات إلى "زوبي"، وهو موظف أعلى، يقوم بدوره، بإبلاغ جميع الوقائع إلى المكتب الوطني، "سيمينغ". وكان "سيمينغ" يجمع الأرقام المبلغ عنها بشأن السكان الذين "نمت أسنانهم" ويشطب جميع الوفيات المبلغ عنها. ويقوم "سيمينغ" مرة كل ثلاث سنوات، بإبلاغ عدد السكان إلى "سيكو"، الذي يقدم هذا الرقم إلى الامبراطور في الشهر العاشر من السنة. وقد سمي هذا العام بعام "دابي".

٢٩ - وفي القرن الرابع عشر أخذ في الصين بنظام تسجيل أكثر شمولاً. فخلال الفترة ١٢٨١-١٢٩١، تم إعداد "هوانغ سي" أو السجل الأصغر، على أساس حصر شامل لكل السكان. واشتملت المعلومات الواردة في السجل الأصغر بشكل عام على عمر وجنس ومهنة كل فرد في كل أسرة معيشية، وكذلك على موجز للممتلكات من الأراضي وغيرها ومقدار الضرائب وخدمات العمل التي تؤديها الأسرة المعيشية بأكملها^(١٢).

٣٠ - وخلال الفترة ١٧٤١-١٧٧٥، أدخلت إصلاحات شاملة على نظام التسجيل وأوكل أمره إلى جهاز "باوجيا"، الذي اشتمل على الوحدات الإدارية الأقل من أدنى مستوى في الجهاز الحكومي الرسمي، وعمل

موظفو "باوجيا" كمسجلين للسكان بلا أجر وكشرطة محلية. وكانوا يؤدون مجموعة متنوعة من الواجبات ما كان يؤديها سوى موظفين حكوميين. فمرة كل ثلاثة أشهر، كان موظفو "باوجيا" يقومون، بعد أن يسجلوا في دفاترهم جميع التنقيحات وفقاً للتغييرات الحاصلة في سكان وحداتهم، باستبدال نسخهم المنقحة بالدفاتر غير المنقحة التي تحتفظ بها الحكومة المحلية. وكان موظفو المقاطعات يراجعون نتائج السجلات ويضطلعون من وقت لآخر بفحص الدفاتر. وكان يجري تسجيل معلومات من قبيل عدد أفراد الأسرة المعيشية وأعمارهم وجنسهم وممتلكاتهم ومقدار الضريبة التي يسددونها. وقد نفذ نظام "باوجيا" للتسجيل بدرجات متفاوتة من الأمانة خلال الفترة ١٧٧٦-١٨٨٥ رغم أنه كان من المتعذر تجنب النقص في التسجيل على المستوى الإقليمي في أنحاء مختلفة من البلد^(١٣).

٣١ - وفي عام ١٩٥٨، أنشئ نظام التسجيل الوطني للأسر المعيشية وبالتدريج شمل التسجيل جميع السكان. وأصبحت الإحصاءات الحيوية مثل عدد السكان، وحالات الولادة وحالات الوفاة والزواج والطلاق متوفرة أيضاً رغم عدم تسجيل أو تويب الخصائص التنصيلية للوقائع الحيوية.

٣٢ - وبدأ نظام التسجيل المدني الحديث في اليابان وتطور كجزء لا يتجزأ من نظام تسجيل الأسرة وفقاً لأحكام قانون تسجيل الأسرة "كوسيكسي". وقد صدر أول قانون "كوسيكسي" في عام ١٨٧٢ وكان هدفه الأكبر هو تسجيل العناوين الفعلية للسكان المقيمين^(١٤). وفي عام ١٨٩٨ عدل قانون "كوسيكسي" على نحو يجعله يثبت صلة القرابة بين رب الأسرة وسائر أفراد الأسرة. وأدت تنقيحات أخرى في قانون "كوسيكسي"، صدرت في عام ١٩٤٨، إلى تغيير الوحدة التي يسجلها النظام من "أسرة"، بمفهومها العريض إلى أسرة زواجية تتألف من زوج وزوجة وابنائهما غير المتزوجين. وكان نظام "كوسيكسي" من مسؤوليات الحكومة منذ أول نشأته. وكان تابعاً، حتى عام ١٨٩٨، لوزارة الشؤون الداخلية ثم نقلت تبعيته بعد ذلك إلى وزارة العدل. وكان رؤساء المكاتب الإدارية المحلية في المدن، والأحياء والبلدات والقرى يؤدون هذه الواجبات وفقاً للقوانين واللوائح التي تنص على التسجيل الإلزامي.

٣٣ - وفيما يتعلق بالإحصاءات الحيوية في اليابان، فقد نشرت أول سلسلة من البيانات عن المواليد والوفيات عام ١٨٧٢. وفي عام ١٨٧٢، نقحت نماذج التقارير لتشمل حالات الزواج والطلاق. وفي عام ١٨٧٦، بدأ مكتب الصحة العامة إصدار سلسلة عن أسباب الوفاة. وتسببت الحرب العالمية الثانية في توقف سلاسل الإحصاءات الحيوية. فقد دمرت الغارات الجوية بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٦ السجلات في مناطق كثيرة من البلد. وبعد الحرب آلت مهمة جمع الإحصاءات الحيوية إلى مكتب الإحصاءات التابع للديوان الامبراطوري في عام ١٩٤٦، ونقلت المهمة بعد ذلك إلى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في عام ١٩٤٧، حيث أوكلت إليها مسؤولية جمع ونشر الإحصاءات الحيوية التي تستند إلى المعلومات المجمعة من نظام تسجيل الأسرة^(١٥).

٣٤ - ويمكن أرجاع نظام التسجيل في كوريا إلى حقبة مملكة سيلا المتحدة (٦٦٨-٩٢٥ م) عندما كان يحتفظ ببيانات الأسر المعيشية في سجلات تنطوي على بعض أشكال التسجيل المدني. ويعتقد أن النظام كان يستوفى مرة كل ثلاث سنوات ويبدو أنه استمر إبان حكم أسرة كوريو (٩٣٥-١٣٦٢ م)^(١٦). وهناك ما يدل على أن أسرة يي (١٣٩٢-١٩١٠) مسكست سجلات شاملة، تحوي وقائع حيوية استخدمت كسجلات للسكان^(١٧). وفي عام ١٩١٠ صدر قانون للتسجيل المدني لكن أوقف العمل به بعد الحرب العالمية الثانية عندما تغيرت التقسيمات السياسية.

٢٥ - وفي الهند، بدأ تسجيل الوفيات في منتصف القرن التاسع عشر لجمع المعلومات أساساً لمكافحة الأوبئة والأمراض^(١٩). وبعد ذلك، أدخل تسجيل المواليد تدريجياً في أنحاء مختلفة من البلد. ولم يكن هناك نظام موحد للتسجيل في البلد ككل، وفي بعض المناطق كان التسجيل يتم اختيارياً. ولم ينشأ مكتب المسجل العام ومفوض التعداد إلا في عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٦٠، نقلت الإحصاءات الحيوية، التي كانت حتى ذلك الحين من مسؤولية المدير العام للخدمات الصحية إلى اختصاص المسجل العام. وجاء قانون تسجيل المواليد والوفيات الصادر عام ١٩٦٩ ليوحد نظام التسجيل في الهند ويجعل الإبلاغ عن المواليد والوفيات وتسجيلها إلزامياً. ونص القانون كذلك على وجود سلطة قانونية في المركز وفي كل ولاية وجعل الدوائر الصحية مسؤولة عن تسجيل المواليد والوفيات. وبالنظر إلى أن الولايات تتمتع بالحكم الذاتي، تعمل الحكومة المركزية، بالتعاون مع موظفي التسجيل في الولايات على تشجيع اتباع معايير موحدة في إجراءات وأساليب التسجيل.

٢٦ - وخضع سكان أندونيسيا لتسجيل على مستوى القرية لأغراض الضرائب خلال الحكم الاستعماري البريطاني، بين عامي ١٨٠٩ و ١٨١٦^(٢٠). وأمر رؤساء القرى بمسك سجل لجميع الأشخاص الخاضعين لسلطتهم يحوي اسم كل شخص وعمره وبلده ومهنته وحجمه ومظهره مع أي ملاحظات أخرى قد تعد لازمة. وتعين عليهم أيضاً أن يضعوا، بمساعدة رجال الدين في القرية، سجلاً لحالات الولادة والوفاة والزواج التي تقع داخل دائرة اختصاصهم. وبعد رحيل البريطانيين، استمر الهولنديون في عملية التسجيل على مستوى القرية مع إدخال بعض التعديلات. وصدر أول قانون استعماري للتسجيل المدني في عام ١٨٤٩ واتصل بتسجيل المواليد والوفيات والزيجات لقطاع صغير من السكان وهو الأوروبيون. وأوكلت إلى الدائرة الطبية المدنية المسؤولية عن هذا النظام. ثم وسعت التغطية إلى حد كبير في عام ١٩١٩ لتشمل السكان الصينيين. وفي عام ١٩٢٤ أعيد التأكيد على دور السلطات الصحية في جمع الإحصاءات الحيوية وتولت هذه المهمة دائرة الصحة العامة، التي كان الفرض الأساسي منها هو تحسين الأحوال الصحية والمرافق الصحية، ومن ثم بذلت الجهود لتحسين حصر المواليد والوفيات. وفي عام ١٩٢٢ نسح القانون ليشمل أيضاً السكان الإندونيسيين المسيحيين.

٢٧ - وأنشئ نظام جديد في وحدة نموذجية بدأ بتسجيل (١٩٢٢) ثم الوفيات (١٩٢٤) وأخيراً الوفيات الجنينية المتأخرة (١٩٢٨). وكانت السمات الأساسية لهذا النظام الجديد هي توفير نماذج تسجيل جديدة زادت إلى حد بالغ من كمية البيانات المجمعة. وعلى خلاف التقارير الموجزة السابقة، أوجب هذا النظام تحرير صحيفة مستقلة من ثلاث نسخ لكل واقعة حيوية. ووسع هذا النظام بسرعة ليطغى مناطق أخرى في البلد حيث شمل تقريباً وسط جاوا بأكمله وبعض المراكز السكنية في شرق وغرب جاوا إلى أن توقف العمل به في الأربعينيات بسبب الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٩، أعيدت وظيفة الرقابة على الإحصاءات الحيوية إلى وزارة الصحة في حين استمر النظام القديم للتسجيل على مستوى القرية الموروث من عهد الاستعمار مما أسفر عن وجود نظامين: نظام التقرير الموجز الأسبوعي بشأن التغييرات الإجمالية في سكان القرية، ونظام آخر، هو نظام التسجيل المدني، الذي يستند إلى صحائف التسجيل الفردية. ولم يحقق أي من هذين النظامين تغطية شاملة لكل البلد كما أنهما لم يغطيا نفس المناطق في البلد. وكلاهما يغطي جاوا كلها ومادويرا، بيد أن التغطية تماوتت خارج هاتين المنطقتين.

٢٨ - وظل تسجيل حالات الزواج والطلاق بين السكان المسلمين في إندونيسيا منذ عام ١٩٤٦ من مسؤولية وزارة الشؤون الدينية وبسبب

مشاركة السلطات في الشعائر الدينية يعتقد أن التغطية كانت كاملة إلى حد كبير.

٢٩ - ووفقاً لمرسوم رئاسي صدر في عام ١٩٧٧، أسندت مسؤولية إدارة التسجيل المدني إلى وزارة الشؤون الداخلية مع احتفاظ وزارة العدل بمسؤولية إعداد الجوانب القانونية.

٤٠ - وأدخل المستعمرون الأسبان التسجيل المدني في الفلبين عام ١٨٨٩. وقد استند فيه إلى القانون المدني لاسبانيا^(٢١). وفي نفس الوقت تقريباً، أنشئ مكتب مركزي للإحصاء. وفي ظل الترتيب الجديد، أصبح من واجب قساوسة الأبرشيات أن يرسلوا إلى المكتب المركزي للإحصاء في مانيلاً بياناً تفصيلياً بالمواليد والزيجات والوفيات التي تكون قد وقعت في أبرشية كل منهم خلال العام السابق.

جيم - نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الخاصة في العالم حالياً

٤١ - في العالم نحو ١٥٠ بلداً ومنطقة، لديها نظام للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهي ترد بصفة منتظمة على الاستبيان السنوي للأمم المتحدة المتعلق بالإحصاءات الديمغرافية. ويوجد في أكثر من نصف تلك البلدان أو المناطق تسجيل "كامل" للمواليد والوفيات والزيجات - فحسب تقدير كل حكومة يتم تسجيل ٩٠ في المائة على الأقل من الوقائع التي تحدث كل عام وإبلاغ مكتب التجميع بها. أما نظم التسجيل في البلدان أو المناطق الباقية فهي أقل تطوراً وتتطلب تحسناً.

٤٢ - وليست هناك معلومات بشأن مدى اكتمال التسجيل المدني في ٤٠ بلداً أو منطقة نظراً لعدم ردها على الاستبيان السنوي للأمم المتحدة. وقد أدرجت معلومات عن مدى اكتمال التسجيل المدني حسب الواقعة الحيوية وحسب البلد، في المجلد الثاني من هذا "الدليل"، الفقرات ١٩٤-١٩٨، الجدول ٦-٧ (الاكتمال حسب المناطق الرئيسية في العالم) وفي الجدول ألف-١٠ (حسب كل بلد وحسب كل واقعة حيوية).

دال - الأنشطة الدولية والإقليمية المبذولة لتعزيز تلك النظم

٤٣ - عملت كثير من المنظمات والوكالات الدولية في الماضي على وضع معايير وتعريفات وتصنيفات للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتحقق اتساقاً أفضل بين البيانات تعزيراً للمقارنات الدولية للإحصاءات الحيوية. وفي السنوات الأخيرة، وجّهت الأنشطة الدولية أيضاً نحو تحسين النظم الوطنية للإحصاءات الحيوية من خلال تقديم المساعدة التقنية، وإعداد المشاريع، والتدريب، وعقد الاجتماعات والحلقات الدراسية الإقليمية. وفيما يلي قائمة بالمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال وخلاصة موجزة لأنشطتها.

١ - المعهد الإحصائي الدولي

٤٤ - كانت الرغبة في إيجاد تصنيف موحد لأسباب الوفاة تجسيدا للوعي المبكر بالحاجة إلى توفر إحصاءات حيوية يمكن مقارنتها دولياً وتجلي إدراك تلك الحاجة في المؤتمر الإحصائي الدولي الأول الذي عقد في بروكسل عام ١٨٥٢ وكان ذلك قبل ٦٠ عاماً من صدور أول خلاصة دولية للإحصاءات الحيوية. وقد طلب المؤتمر إلى الدكتور ويليام فار، الخبير لدى مكتب المسجل العام لاكترا وويلز

General Register Office of England))، أن يعد "قائمة موحدة لأسباب الوفاة قابلة للتطبيق في جميع البلدان".

٤٥ - وقد أعدت تلك القائمة متضمنة تصنيفات نحتت في الأعوام ١٨٦٤ و ١٨٧٤ و ١٨٨٠ و ١٨٨٦ وبذلك توفر الأساس الذي استندت إليه "القائمة الدولية لأسباب الوفاة"، التي آلت مسؤولية إعدادها إلى المعهد الإحصائي الدولي في عام ١٨٩١. وبعد ذلك شكلت لجنة مختلطة^(١٧) في عام ١٩٢٨، تمثل المعهد الإحصائي الدولي ومنظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم، تولت مسؤولية القائمة المذكورة. وفي عام ١٩٤٦ أصبح إعدادها مهمة تتولاها منظمة الصحة العالمية.

٤٦ - وبالإضافة إلى أعمال المعهد الإحصائي الدولي المتعلقة بالقائمة الدولية لأسباب الوفاة، كرس المعهد جزءاً من كل دورة من دوراته للنظر في المسائل الديمغرافية بصفة عامة. وقد اعتمدت على مدار السنين توصيات بشأن مختلف الإجراءات المتصلة بالسكان والإحصاءات الحيوية، وأعيد طبع توصيات الدورات الثلاث عشرة الأولى كملحق للمجلد التاسع عشر من نشرة المعهد الإحصائي الدولي^(١٨) والباقي في المجلدات من الحادي والعشرين إلى التاسع والعشرين. وقد عالجت هذه التوصيات كل ناحية تقريباً من نواحي تجميع الإحصاءات الحيوية، بما في ذلك التبويبات الأساسية ومعايير العرض الجدولي.

٤٧ - وبالإضافة إلى أعمال المعهد المتصلة بوضع المعايير والتوصيات، فقد بدأ في نشر "الحولية الإحصائية الدولية"، التي ظهر أول أعدادها في عام ١٩١٦^(١٩). وفي ضوء إدراك المعهد الكامل بأن البيانات المقدمة في "الحولية"^(٢٠) لا يمكن مقارنتها بدقة، فقد خُص إلى أن قيمة هذه البيانات يمكن تمييزها باستعراض للأنماط والإجراءات التنظيمية التي أنتجت تلك البيانات في مختلف البلدان. وبناءً عليه، أُحقق بالمجلدات من الأول إلى الخامس من حولية عام ١٩٢١ استعراضاً لجدولسي للإجراءات المتبعة في ٤٧ منطقة تحت عنوان "معلومات بشأن التنظيم الحالي للإحصاءات الحيوية في بلدان مختلفة"^(٢١). وفي عام ١٩٢٩ أصدر المعهد تحت نفس العنوان تنقيحاً لاستعراض عام ١٩٢١. وقد سعى التصنيفان إلى تلخيص العناصر الأساسية لنظم الإحصاءات الحيوية المدنية وتقديمها في جدول مرجعي بسيط. وقد نجحاً في ذلك إلى حد كبير، ولا يعد من نتيجتهما حالياً سوى التغييرات التي تجري في النظم الوطنية نفسها.

٧ - عصبة الأمم

٤٨ - بدأت منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم عملها في التخفيف لأذى حصد ممكن من أثر مشكلة الاختلافات القائمة في تسجيل الإحصاءات الحيوية وجمعها وذلك بالدراسة التنصيلية والمباشرة للنظم والإجراءات المتبعة في كل بلد من مجموعة من البلدان المختارة. وقد نشر في الفترة ما بين ١٩٢٤ و ١٩٢٠^(٢٢) تقرير شامل عن كل بلد، شمل فرعاً عن الإحصاءات الحيوية وآخر عن كل من التعداد وإحصاءات الاعتلال. ولا تزال هذه الاستقصاءات تشكل الدراسات الضامنة الوحيدة من هذا النوع التي يسهل الرجوع إليها بشأن الفترات السابقة.

٤٩ - ومن الإسهامات الهامة الأخرى التي قدمتها عصبة الأمم في تحسين الإحصاءات الحيوية الاقتراح الذي قدم في عام ١٩٢٥ متضمناً تعريتين دوليين لمصطلحي المولود الحي والمولود الميت. وتمززت هذه الخطوة الهامة نحو توحيد المصطلحات بفضل الأعمال المنفذة بالاشتراك مع المعهد الإحصائي الدولي بشأن تنقيح "القائمة الدولية لأسباب الوفاة"، وتصميم شهادة طبية موحدة تتضمن قواعد تحكم اختيار سبب الوفاة الذي ينبغي تبويبه إذا كان

هناك أكثر من سبب واحد. وعلاوة على ذلك، خصص الجزء الأول من "الحولية الإحصائية لعصبة الأمم"^(٢٣) للسكان والإحصاءات الحيوية وعالج طبيعة البيانات غير القابلة للمقارنة باستخدام حواشٍ مسهبة. واستخدمت الملاحظات العامة السابقة لكل جدول لبيان السبب الرئيسي لعدم القابلية للمقارنة. بيد أنه لم تبذل أي محاولة لتحليل أوجه التضارب من ناحية الإجراءات أو للتوصية بطرائق نموذجية.

٧ - الأمم المتحدة

٥٠ - مع قيام الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، أصبح إعداد المقارنات الدولية بين جميع أنواع الإحصاءات من مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي واثنين من لجانته الفنية هما، اللجنة الإحصائية ولجنة السكان.

٥١ - وفيما يتعلق بالإحصاءات الديمغرافية، أصدر المجلس قرارين في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧، استهدفوا تحسين قابلية إحصاءات السكان الأساسية للمقارنة. وفي عام ١٩٤٩، اهتمت اللجنة الإحصائية بصفة محددة بإعداد وتحسين الإحصاءات الحيوية الوطنية وقابليتها للمقارنة. وكخطوة أولى أجرت الأمم المتحدة دراسة للنظم السائدة في التسجيل المدني وإحصاءات الوفاة الحيوية، شملت المفاهيم والنظم وتعريف المصطلحات. وتصنيف البيانات وجدولتها، وتطور النظم. وفي ذلك الوقت وافقت اللجنة الإحصائية على أنه لا يمكن تحقيق القابلية للمقارنة إلا باعتماد وتنفيذ جميع البلدان لنفس المفاهيم وتعريف المصطلحات والتصنيفات العامة.

٥٢ - وأدت الدراسة الاستقصائية، التي أجريت ورد عليها ٥٨ بلداً، إلى إعداد توصيات دولية لتحسين وتوحيد الإحصاءات الحيوية، على نحو ما طلبته اللجنة الإحصائية في عام ١٩٥٠. ونشرت "مبادئ من أجل نظام للإحصاءات الحيوية"^(٢٤) في عام ١٩٥٢ بموافقة لجنة الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الإحصائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

٥٣ - بيد أن "المبادئ" لم تشمل جميع جوانب التسجيل؛ فقد عالجت فقط الجوانب التي لها تأثير على التقارير الإحصائية من ناحية المضمون أو جمع البيانات، أي أنها عالجت قابلية الإحصاءات الحيوية للمقارنة دون أن تتطرق إلى الاعتبارات القانونية التي رضى أنها مسألة تخضع لاختصاص السلطات الوطنية في المقام الأول.

٥٤ - وقد اعتبرت "المبادئ" التي تضمنت توصيات منظمة الصحة العالمية، أول دليل شامل موصى باستعماله على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالمفاهيم وتعريف المصطلحات والتصنيفات والبنود التي تجمع البيانات بشأنها، كما اعتبرت برنامجاً أدنى للجدولة. وفيما بعد شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمادها في جميع البلدان. وقد أدت هذه المبادئ التوجيهية إلى وضع إحصاءات حيوية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر جدوى في العالم أجمع.

٥٥ - وبدأ إجراء دراسة متعمقة ثانية في أوائل الخمسينات بناءً على توصية اللجنة الإحصائية، حيث طلب إلى البلدان أن تصف عملية تسجيلها للمواليد أحياء، والوفيات، والمواليد موتى. والوفيات الجنينية المتأخرة. وحالات الزواج والطلاق وكذلك عملية تجميع الإحصاءات. وقد استخدمت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، واستندت على ردود ١٠٠ بلد، في إعداد "دليل طرائق الإحصاءات الحيوية" الذي صدر عام ١٩٥٥^(٢٥). ويقارن الدليل "الممارسات وإجراءات وطرائق التسجيل المستخدمة للإحصاءات الحيوية في عدة مناطق تمثل مختلف بقاع الممارسات والإجراءات والطرائق لتسجيل المدني المستخدمة في نظم الإحصاءات الحيوية في عدة

مناطق تمثل مختلف بقاع العالم، وقد ساعد البلدان أو المناطق إلى حد كبير على إعداد وتنفيذ النظم الخاصة بها. وقد أولى اهتمام خاص لتسجيل وتجميع إحصاءات الوفيات الحيوية للمواليد الأحياء، والوفيات والمواليد موتى، وحالات الزواج والطلاق.

٥٦ - وفي دورتها الخامسة عشرة المعقودة في عام ١٩٦٨، وافقت اللجنة الإحصائية على "البرنامج العالمي لتحسين الإحصاءات الحيوية"، الذي أيده المجلس فيما بعد بقراره ١٣٠٧ (د-٤٤). وكانت العناصر الرئيسية للبرنامج على شكل مبادئ توجيهية للأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا الميدان في الحاضر وفي المستقبل.

٥٧ - وسعى من اللجنة لتعزيز عملها في ميدان أعداد المعايير والتوصيات، ونشرت "نظام للإحصاءات الحيوية: مبادئ وتوصيات" في عام ١٩٧٣. وهو تنقيح للمنشور المعنون "مبادئ من أجل نظام للإحصاءات الحيوية". الصادرة في عام ١٩٥٢. وقد أخذت "المبادئ والتوصيات" في الاعتبار مجموعة واسعة من المعلومات الأساسية والأنشطة المتوفرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في عام ١٩٦٤، والتي أتاحت معلومات منهجية ومستكملة عن أساليب الممارسات المتبعة في مجال الإحصاءات الحيوية في ٥١ بلداً. ويقدم المنشور معلومات مفصلة وشاملة عن تنظيم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وكذلك عن الطرائق البديلة لجمع تلك الإحصاءات، وأسهمت التوصيات المستمدة من الحلقات الدراسية الإقليمية المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إعداد منشور "المبادئ والتوصيات"، الذي عمم على نطاق واسع من جميع بلدان ومناطق العالم بأربع لغات (الاسبانية والانكليزية والروسية والفرنسية).

٥٨ - ومن أحدث أنشطة الأمم المتحدة في هذه الميادين، استيفاء "دليل طرائق الإحصاءات الحيوية" المذكور أعلاه، الذي نشر في عام ١٩٥٥. وتجلى في هذا التقرير نتائج ذلك الاستيفاء.

٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن "الحولية الديمغرافية" تمثل عملاً هاماً وشاملاً يتولاه بانتظام المكتب الإحصائي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة في ميدان جمع ونشر الإحصاءات الحيوية على نطاق العالم. وهذه الحولية، التي تنشر منذ عام ١٩٤٨، يجري إصدارها بالتعاون الوثيق مع حوالي ١٩٠ مكتباً إحصائياً وطنياً تقوم بتزويد المكتب سنوياً بالبيانات الديمغرافية الخاصة ببلدانها من خلال استبيانات الحولية الديمغرافية. وكذلك فإن الإحصاءات الحيوية الدولية تنشر في "تقرير السكان والإحصاءات الحيوية"، وهو منشور ربع سنوي للمكتب الإحصائي، كما تنشر في "الحولية الإحصائية" التي يصدرها المكتب سنوياً.

٦٠ - ويرد أدناه في إطار الأنشطة الدولية والإقليمية الخاصة (الفرع دال-٥)، عرض لإسهامات اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في تعزيز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٤ - منظمة الصحة العالمية

٦١ - يقضي دستور منظمة الصحة العالمية، التي حلت محل منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم، بأن تقوم حسب الاقتضاء، بإنشاء وتنقيح تصنيف دولي للأمراض والممارسات الصحية العامة. وفي عام ١٩٤٨، اعتمدت الجمعية العالمية الأولى للصحة، بمقتضى مسؤولياتها، التنقيح السادس للقائمة الدولية للأمراض وأسباب الوفاة المعروفة باسم "التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والإصابات وأسباب الوفاة" التي أعدها ووافق عليها المؤتمر المعني بالتنقيح السادس للقائمة الدولية للأمراض وأسباب الوفاة الذي عقد في باريس في العام المذكور.

٦٢ - واعتمدت الجمعية أيضاً مجموعة من اللوائح تعرف باسم لوائح منظمة الصحة العالمية رقم ١ فيما يتعلق بالمسميات (بما في ذلك تجميع ونشر الإحصاءات) لضمان تماثل إحصاءات الأمراض وأسباب الوفاة وقابليتها للمقارنة إلى أقصى حد ممكن. وتفطى هذه الأنظمة، في جملة أمور، الإرشادات المتعلقة بتجميع ونشر إحصاءات الوفاة حسب المنطقة الجغرافية والعمر وأسباب الوفاة؛ ونموذج الشهادة الطبية الدولية لسبب الوفاة والإرشادات المتعلقة باختيار السبب الرئيسي للوفاة لأغراض الجدولة. وتنص المادة ٩ من اللائحة على أن من واجب البلدان اعتماد شهادة طبية لبيان سبب الوفاة تتماثل إلى أقصى حد ممكن مع "النموذج الدولي للشهادة الطبية لسبب الوفاة". ويطلب إلى البلدان أيضاً أن تصنف أسباب الوفاة وفقاً للقواعد الدولية لاختيار أسباب الوفاة لأغراض الجدولة الأساسية.

٦٣ - ومنذ اعتماد التنقيح السادس للتصنيف الدولي للأمراض وأسباب الوفاة في عام ١٩٤٨ (التصنيف الدولي للأمراض - ٦)، نتج هذا التصنيف ثلاث مرات. وأحدث طبعة من التصنيف الدولي للأمراض هي التنقيح التاسع (التصنيف الدولي للأمراض - ٩) الذي اعتمد في عام ١٩٧٥. والعمل جارٍ للانتهاء من التنقيح العاشر (التصنيف الدولي للأمراض - ١٠) الذي يتوقع أن تتمهده منظمة الصحة الدولية في عام ١٩٩٠.

٦٤ - كذلك أوصى المؤتمر المعني بالتنقيح السادس للقوائم الدولية للأمراض وأسباب الوفاة (باريس، ١٩٤٨) بإنشاء لجان وطنية للإحصاءات الحيوية والصحية. وقد أيدت الجمعية العالمية الأولى للصحة هذه التوصية. وكان الغرض الرئيسي من اللجان الوطنية هو تسهيل تبادل المعلومات والآراء بين شتى الهيئات الوطنية المسؤولة عن جمع وتحليل الإحصاءات الحيوية والصحية. وقد اعتبرت هذه اللجان وسائل للتنسيق بين الهيئات المسؤولة للمساعدة على تحقيق التماثل اللازم في السجلات والطرائق والجدول لانتاج الحد الأدنى من الإحصاءات الحيوية والصحية الأساسية القابلة للمقارنة والمطلوبة للأغراض الوطنية والدولية. وقد واصلت منظمة الصحة العالمية تشجيع أعمال اللجان الوطنية وجعلت تصدر، من حين لآخر، تقارير عن أنشطة اللجان الوطنية في شتى البلدان. وقد عقدت مؤتمرات دولية للجان الوطنية المعنية بإحصاءات الأحوال المدنية والصحية في لندن في عام ١٩٥٢^(١٩) وفي كوبنهاغن^(٢٠) في عام ١٩٧٣.

٦٥ - وفي مجال توحيد تعريف المصطلحات، اقترحت لجنة الخبراء المعنية بالإحصاءات الصحية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، عن طريق لجنتها الفرعية المعنية بتعريف مصطلحي الوفيات الجنينية المتأخرة والإجهاض، اعتماد تعريين موحدين لمصطلحي "المولود الحي" و "الوفاة الجنينية" وأوصت بحد أدنى من التوبيبات للمواليد أحياء والوفيات الجنينية حسب مدة الحمل. واعتمدت الجمعية العالمية الثالثة للصحة التعاريف الموصى بها في ٧٠ أيار/مايو ١٩٥٠. وقد أدرجت تعديلات طفيفة على تعريف مصطلحي المواليد أحياء والوفيات الجنينية في المؤتمر الدولي المعني بالتنقيح العاشر للتصنيف الدولي للأمراض، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

٦٦ - وفي ميدان نشر الإحصاءات الحيوية، تصدر منظمة الصحة العالمية سنوياً البيانات المتعلقة بالوفيات مع الإشارة بصفة خاصة إلى سبب الوفاة. وبالإضافة إلى ذلك، تنشر مقالات بشأن مواضيع خاصة في "فصلة الإحصاءات الصحية العالمية"؛ وكان من هذه المواضيع الخاصة الأنماط والاتجاهات الدولية في الوفيات بسبب السرطان وشتى مواضعه؛ والوفيات من الرضع والأمهات والأطفال، ومعدل المواليد ذوي الوزن المنخفض.

ينبغي للحكومات أن تعزز نظمها للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٦٩ - وقد اهتم مكتب الشؤون الصحية للبلدان الأمريكية منذ إنشائه عام ١٩٠٢ بأن يحقق بين دوله الأعضاء تماثلاً وشمولاً بين التقارير، ليس فقط فيما يتعلق بوقائع الاعتلال، وإنما أيضاً فيما يتعلق بالوقائع الحيوية. وقد أدرجت أحكام قانون الشؤون الصحية، إلى جانب القرارات المتعلقة بإحصاءات الوقائع الحيوية في صلب أولى التوصيات المقدمة في هذا الميدان وهي التوصيات المتصلة باعتماد القائمة الدولية لأسباب الوفاة، وإثبات أسباب الوفاة، والإخطار بالمواليد والوفيات، وواصل أعمال المكتب المذكور الوكالة التي خلقت، وهي منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والمكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الأمريكتين. وما برحت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية تعزز عمليات إعداد وتحسين الإحصاءات الحيوية والصحية من خلال المستشارين القطريين والإقليميين وعن طريق رعاية الحلقات الدراسية الاقليمية المتعلقة بجوانب شتى من الإحصاءات الحيوية والصحية.

٧٠ - وقد أنشأت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في فنزويلا أول مركز إقليمي مهني بتصنيف الأمراض، وهو مركز أمريكا اللاتينية لتصنيف الأمراض، لتوفير التدريب بشأن استعمال التصنيف الدولي للأمراض في بلدان أمريكا اللاتينية، ولتوضيح احتياجات المنطقة لدى إعداد التنقيحات المشربة للتصنيف الدولي للأمراض.

٦٧ - كانت سلسلة الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات التي نظمتها منذ عام ١٩٥٠ الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وسواها من المنظمات الدولية والثنائية بالتعاون مع البلدان المضيفة تطوراً هاماً أسهم في إنشاء وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وقد استهدفت الحلقات الدراسية وحلقات العمل تدريب الموظفين في مجال الإحصاءات الحيوية والصحية، وكان لها أثر كبير في حفز اهتمام المختصين في شتى المناطق. وقد ركزت المؤتمرات التي رعتها الأمم المتحدة وسواها من المنظمات، والتي يرد بيانها في الجدول ١-١ الوارد في هذا الفصل، على القضايا والمشاكل الدولية والاقليمية في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وافضت إلى وضع توصيات كثيرة لتحسينها في البلدان الأعضاء في المنطقة المعنية^(٣).

٦٨ - وبصفة خاصة، فإن خطة العمل العالمية للسكان، التي اعتمدها مؤتمر السكان العالمي الذي عقد في بوخارست في عام ١٩٧٤، حثت البلدان على إنشاء أو تحسين نظمها للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بهدف طويل الأجل، وعلى سن قوانين تتصل بتحسين الإحصاءات الحيوية. وعلاوة على ذلك، فإن المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في مكسيكو سيتي في عام ١٩٨٤ أعاد تأكيد أنه

الجدول ١-١ الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي عقدت على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: ١٩٥٠-١٩٨٧

الاجتماع	المدينة والبلد المضيف	التاريخ	الجهات الراعية
الحلقة الدراسية للبلدان الأمريكية بشأن الإحصاءات الحيوية	سنتياغو، شيلي	٢٥ أيلول/سبتمبر - ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠	حكومة شيلي؛ منظمة الصحة العالمية؛ مكتب الشؤون الصحية للبلدان الأمريكية؛ المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية؛ المكتب الوطني للإحصاءات الحيوية التابع لداائرة الصحة العامة بالولايات المتحدة
معهد التدريب الدولي للإحصاءات الحيوية لجنوب شرقي آسيا	نوارا ايليا، سيلان	١٩ أيلول/سبتمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١	حكومة سيلان؛ المكتب الاحصائي للأمم المتحدة؛ ادارة المساعدة التقنية التابعة للأمم المتحدة؛ المكتب الاقليمي لجنوب شرقي آسيا التابع لمنظمة الصحة العالمية
مركز التدريب الدولي للإحصاءات الحيوية والصحة لشرق البحر الأبيض المتوسط	القاهرة، مصر	٨ تشرين الأول/أكتوبر - ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١	حكومة مصر؛ المكتب الاحصائي للأمم المتحدة؛ ادارة المساعدة التقنية التابعة للأمم المتحدة؛ المكتب الاقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط
الحلقة الدراسية الاقليمية لغرب المحيط الهادئ، بشأن الإحصاءات الحيوية والإحصاءات الصحية	طوكيو، اليابان	٤ آب/أغسطس - ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢	حكومة اليابان؛ الأمم المتحدة
مركز التدريب للإحصاءات الحيوية والصحية	كابول، أفغانستان	١٢ أيلول/سبتمبر - ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤	حكومة أفغانستان؛ منظمة الصحة العالمية

الاجتماع	المدينة والبلد المضيف	التاريخ	الجهات الراعية
مؤتمر البلدان الأمريكية الأول للتسجيل المدني	سنتياغو، شيلي	٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤	حكومة شيلي، المكتب الإحصائي للأمم المتحدة؛ إدارة المساعدة التقنية التابعة للأمم المتحدة؛ منظمة الصحة العالمية؛ معهد شؤون البلدان الأمريكية
الحلقة الدراسية الافريقية للإحصاءات الحيوية	أديس أبابا، اثيوبيا	١٤-١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤	اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة؛ مكتب عمليات المساعدة التقنية؛ المكتب الإحصائي للأمم المتحدة
مؤتمر البلدان الأمريكية الثاني للتسجيل المدني	ليما، بيرو	٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤	حكومة بيرو؛ عمليات المساعدة التقنية للأمم المتحدة؛ المكتب الإحصائي للأمم المتحدة؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة؛ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية؛ معهد البلدان الأمريكي المعني بالطفل؛ رابطة التسجيل المدني للبلدان الأمريكية
الحلقة الدراسية بشأن التسجيل المدني والإحصاءات لآسيا والشرق الأقصى	كوبنهاغن، الدانمرك	٢٢ تموز/يوليه - ١٠ آب/أغسطس ١٩٦٨	حكومة الدانمرك؛ اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى؛ المكتب الإحصائي للأمم المتحدة؛ مكتب الأمم المتحدة للتعاون التقني
فريق الخبراء المعني بتحسين مصادر البيانات الديمقراطية	بوينس أيرس، الأرجنتين	٢٩-٢٥ آذار/مارس ١٩٧٤	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية؛ المركز الديمقراطي لأمريكا اللاتينية
الحلقة الدراسية بشأن الرقابة الدائمة والحالة المدنية	ليبرفيل، غابون	١٢-١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤	الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى
فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحصاءات الديمقراطية الجارية	بانكوك، تايلند	٩-١٤ حزيران/ يونيه ١٩٧٥	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة؛ المكتب الإحصائي للأمم المتحدة
الحلقة الدراسية بشأن التسجيل المدني، برعاية المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشيوس	لومي، توغو	٢٥ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ١٩٧٦	المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشيوس
الدورة السادسة للمؤتمر الدولي للسكان لأمريكا اللاتينية بشأن التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية	لاهاي، هولندا	٢١-٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٧٦	جامعة نورث كارولينا
المؤتمر المعني بممارسات الإحصاءات الحيوية في آسيا	هونولولو، هاواي	٩-١٣ أيار/مايو ١٩٧٧	معهد الشرق-غرب للسكان؛ مكتب التعداد والإحصاءات الوطنية، الفلبين؛ مركز الولايات المتحدة الوطني للإحصاءات الصحية
الاجتماع المعني باستراتيجيات تحسين التسجيل المدني	مونتفيدو، أوروغواي	٧-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧	معهد البلدان الأمريكية المعني بالطفل؛ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ المكتب الإحصائي للأمم المتحدة؛ مركز الولايات المتحدة الوطني للإحصاءات الصحية؛ وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

الاجتماع	المدينة والبلد المضيف	التاريخ	الجهات الراعية
اللجنة المخصصة التابعة للاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى والمعنية بالحالة المدنية	ليبرفيل، غابون	١٠-١٥ أيار/مايو ١٩٧٨	المركز الاقليمي لدراسة السكان؛ الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى
اللجنة المخصصة التابعة للاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى والمعنية بالحالة المدنية	ياوندي، الكامرون	٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩	المركز الاقليمي لدراسة السكان والاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى
الحلقة الدراسية بشأن تحسين التسجيل المدني، برعاية المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشيوس	سانت لويس، موريشيوس	٢١-٢٨ أيار/مايو ١٩٧٩	المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشيوس؛ مركز الولايات المتحدة الوطني للإحصاءات الصحية
الحلقة الدراسية بشأن تنظيم القادمين على شؤون موظفي نظم التسجيل المدني، برعاية المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشيوس	كوتونو، بنن	٢٦ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٠	المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشيوس
اجتماع الفريق العامل المعني بنظم التسجيل المدني وجمع الإحصاءات الحيوية في افريقيا	نيروبي، كينيا	٢١-٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠	صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ اللجنة الاقتصادية لافريقيا
المؤتمر الايبيري-الأمريكي المعني باستراتيجيات تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	ليما، بيرو	٩-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠	معهد الإحصاءات الوطنية لبيرو؛ مركز الولايات المتحدة الوطني للإحصاءات الصحية
حلقة المحيط الهادئ الدراسية المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	آبيا، سامو	٣٠ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٨٥	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان
الفريق العامل المعني بتطوير نظم السجل المدني وجمع الإحصاءات الحيوية في افريقيا	أديس أبابا، اثيوبيا	١٦ - ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥	اللجنة الاقتصادية لافريقيا
الحلقة الدراسية الآسيوية بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	بانكوك، تايلند	١٦-٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان
حلقة العمل بشأن تسجيل المواليد والوفيات والإحصاءات الحيوية في بلدان البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية	سان جورج، غرينادا	١٢ - ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
حلقة العمل بشأن نظم تسجيل الوقائع الحيوية وإحصاءاتها المدنية	بورت أف سبين، ترينيداد وتوباغو	٦-٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩	الأمانة العامة للاتحاد الكاريبي؛ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

وأسباب الوفاة، واعتماد معايير ونماذج لتسجيل حالات الولادة والوفاة والمواليد موتى والزواج والطلاق.

٧٥ - وعلاوة على ذلك، عمل مشروع تحسين الإحصاءات الحيوية، بدعم من مركز الولايات المتحدة الوطني للإحصاءات الصحية، بدوره على تحسين الإحصاءات الحيوية والإحصاءات الصحية في بلدان ومناطق مختلفة. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد ما يلي: دراسة منهجية لقيام غير المتخصصين بالإبلاغ عن أسباب الوفاة في يوغوسلافيا، والدراسة المتعلقة بسير الحمل في الهند من خلال متابعة مجموعة من النساء في فترة الحمل، والدراسة المتعلقة بتنظيم وإجراءات التسجيل المدني في بيرو وتايلند، ووضع إجراءات تجهيز البيانات في جامايكا للحصول على الإحصاءات الحيوية في التوقيت المناسب. وقد تبني مشروع تحسين الإحصاءات الحيوية إجراء دراسات لنظم التسجيل في خمسة بلدان نامية على الوجه التالي^(٧٥): حلقة دراسية للمنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس بشأن تحسين التسجيل المدني، عقدت في سانت لويس، موريشيوس، ومؤتمر ممارسات الإحصاءات الحيوية في آسيا، الذي عقد في مانابا، والمؤتمر الأيبيري الأمريكي المتعلق باستراتيجيات تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الذي عقد في ليما في عام ١٩٨٠.

٧٦ - وفي عام ١٩٧٤، أنشئ المعهد الدولي لتسجيل الوقائع الحيوية وإحصاءاتها، وهو منظمة غير حكومية، لتعزيز مجهودات تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وكان الفرض من المعهد الدولي المذكور هو أن يشكل محفلاً دولياً يتبادل فيه المتخصصون المعلومات الإدارية والفنية، والخبرات التي اكتسبتها البلدان في أنشطة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويصدر المعهد الدولي دليلاً سنوياً للأعضاء المنتمين إليه قائماً على أساس المعلومات التي يتلقاها من البلدان والوكالات. ويصدر أيضاً مطبوعاً باسم "بحوث فنية" (Technical papers) لنشر معلومات فنية عن مختلف جوانب التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتسجيل السكان. أما "الوقائع" (Chronicle)، وهي رسالة إخبارية للمعهد تستهدف التواصل مع الأعضاء بشكل عام، فتشمل تقارير عن الاجتماعات الوطنية والإقليمية لموظفي التسجيل المدني، والحلقات الدراسية، والدورات التدريبية، وتقارير الاجتماعات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الحيوية.

٧٧ - وكان من التطورات الهامة التي وقعت في أمريكا اللاتينية قيام معهد البلدان الأمريكية للطبولة، في عام ١٩٧٩، بإنشاء مشروع إقليمي لتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في بلدان أمريكا اللاتينية. وكانت أهداف المشروع هي الاتصال بحكومات دول أمريكا اللاتينية والتعاون معها في تخطيط وإعداد الأنشطة التي تسهم في تحسين التسجيل المدني وإحصاءاته؛ وتدريب كبار الموظفين العاملين في نظم التسجيل المدني؛ وتعزيز تطبيق المبادئ والتوصيات الدولية في هذا الميدان والأخذ بها عند تنقيح قوانين التسجيل؛ وتشجيع التعاون بين مختلف المنظمات المهتمة بتعزيز هذه النظم.

٧٨ - وقد عقدت في إطار المشروع المذكور دورتان تدريبيتان: دورة دراسية مدتها ثمانية أسابيع عقدت في سان خوسيه، كوستاريكا، في عام ١٩٨٠ وحضرها مشاركون من الجمهورية الدومينيكية، وكوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبنما؛ ثم دورة دراسية مدتها تسعة أسابيع عقدت في مونتفيدو، أوروغواي، في عام ١٩٨١ وحضرها مشاركون من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وشيلي.

٧٩ - كما أجري في إطار هذا المشروع استقصاء خاص لجمع معلومات بشأن تنظيم وتشغيل خدمات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في ١٨ بلداً بمنطقة أمريكا اللاتينية. ونشرت نتائج الاستقصاء في مطبوع بعنوان "جوانب الضعف في التسجيل المدني في أمريكا اللاتينية"^(٧٦).

٧١ - وتشمل الأنشطة الإقليمية الأخرى في مجال الإحصاءات الحيوية الأعمال التي تضطلع بها اللجان الإقليمية التالية للأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتصدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نشرة ربع سنوية، هي "مجلة سكان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، التي تغطي تغطية واسعة الأنشطة الوطنية والإقليمية المتعلقة بمشاكل السكان، بما في ذلك الإحصاءات الحيوية. ويوجد لدى كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مستشار إقليمي في مجال الإحصاءات الحيوية يقدم مساعدة تقنية إلى البلدان في المنطقة. ونشط كل من المنظمين الإقليميين في تنظيم حلقات دراسية بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ففي عام ١٩٨٥، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقتين دراسيتين على المستوى دون الإقليمي: حلقة لآسيا والأخرى للمحيط الهادئ، كما نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعاً للفرع العامل المعني بتطوير السجل المدني وجمع الإحصاءات الحيوية، وذلك في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، عقدت في غرينادا حلقة عمل بشأن تسجيل المواليد والوفيات والإحصاءات الحيوية في بلدان البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٧٢ - وإدراكاً للمشاكل الخاصة التي ينطوي عليها إعداد الإحصاءات الحيوية في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية، قامت المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن التسجيل المدني. وتشمل المنظمة الأولى تسمية بلدان هي بنن وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا والسنگال وكوت ديفوار وموريشيوس والنيجر. وتشمل المنظمة الثانية جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون والكونغو. وقد ساهمت المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس في إعداد دليل لاستعمال موظفي السجل المدني في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية.

٦ - الأنشطة الأخرى الوطنية وغير الحكومية

٧٣ - واصل المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية، الذي تأسس في أيار/مايو ١٩٤٠، في المؤتمر العلمي الأمريكي الثامن الذي عقد في واشنطن العاصمة اهتمامه بتعزيز إعداد الإحصاءات الحيوية الوطنية. ففي المؤتمر الإحصائي الأول للبلدان الأمريكية الذي عقد في عام ١٩٤٧، وافق المعهد على قراراتين للجنة المعنية بتعداد السكان في الأمريكتين لعام ١٩٥٠^(٧٧)، يتعلقتان بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وهذان القراران هما القرار ١٢ المتعلق بإعادة تنظيم السجلات المدنية والقرار ١٤ المتعلق باختبار مدى اكتمال تسجيل المواليد في تعداد عام ١٩٥٠. ومنذ ذلك الحين، ظل المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية، وهو وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية، يشجع توحيد الطرائق وتعريف المصطلحات، واتباع معايير مقترحة في إعداد إحصاءات السكان في بلدان المنطقة. وقد استرشدت أعمال المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية بالهيئة الإحصائية للبلدان الأمريكية، التي أعيدت تسميتها لتصبح المؤتمر الإحصائي للبلدان الأمريكية، الذي يضم مديري الهيئات الإحصائية الوطنية في المنطقة وما برح يزاوّل نشاطه كاملاً.

٧٤ - وفي المؤتمر الإحصائي الثاني للبلدان الأمريكية الذي عقد عام ١٩٥٠^(٧٨)، ووفق على عدد من القرارات في ميدان الديمغرافيا. وكان من بينها القرار ١٦ المتعلق بتحسين وتطوير الإحصاءات الحيوية المدنية والصحية. واشتمل القرار على توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن إنشاء لجان وطنية معنية بالإحصاءات الصحية والحيوية، واستخدام التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والإصابات

ثانيا - أوجه استعمال صحائف التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٨٢ - وتتخذ الصحائف الفردية أيضا نقطة بداية لعدد من البرامج التنفيذية، ولا سيما في مجالات الصحة العامة، وتنظيم الأسرة، والبحوث الطبية، وبرامج رعاية الأم والطفل، وعلم السكان التاريخي، والدراسات الوراثية، الخ.

٨٤ - وتوضح المناقشة الواردة فيما يلي فائدة الصحائف والإحصاءات المتعلقة بحالات الولادة الحية والوفاة، والوفاة الجنينية والزواج والطلاق. إلا أن المناقشة لا تتناول استعمال النسخ المصدقة من صحائف الوقائع الأخرى الصالحة للتسجيل، من قبيل التنبؤ وتثبيت النسب والاعتراف بالولد وما إلى ذلك وإن كانت لا تقل عن ذلك أهمية.

١ - أوجه استعمال الأفراد للصحائف الحيوية

٨٥ - القصد الرئيسي من صحائف تسجيل الولادة والوفاة والزواج والطلاق هو حماية حقوق الفرد باعتباره عضوا في المجتمع.

٨٦ - ويبين الجدول ١-٢ أكثر الاستعمالات الفردية شيوعا للصحائف الحيوية المتعلقة بحالات الولادة الحية والوفاة والزواج والطلاق.

٢ - أوجه استعمال المجتمع للصحائف الحيوية

٨٧ - لصحائف تسجيل الولادات والوفيات فائدتها للسياسات والبرامج العامة التي تستلزم معلومات موثوقة. وبالامكان تصميم ورصد وتقييم البرامج الاجتماعية، مع الاستعانة بالصحائف والإحصاءات الحيوية التي يمكن التحويل عليها. ومن استعمالاتها العامة تحديد الفئات السكانية الفرعية المحتاجة إلى الخدمات التي تقدم في إطار البرامج الطبية والصحية، وبرامج التغذية، وتنظيم الأسرة، والخدمات التي تقدم في إطار برامج رعاية الأم والطفل، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.

٨٠ - لصحائف التسجيل المدني استخدامات مهمة بالنسبة إلى الأفراد والمجتمعات على السواء. فبالنسبة إلى الأفراد، يمكن أن تستخدم نسخ من هذه الصحائف كمستندات إثبات قانونية. كما أن هذه الصحائف، عندما يجري تجميعها على هيئة إحصاءات حيوية، لا تلزم فقط للتطبيقات الإدارية كتصميم وتنفيذ برامج الصحة العامة، بل أيضا لإجراء البحوث الاجتماعية والسكانية.

٨١ - ويستعرض هذا الفصل بعضا من الاستعمالات الشائعة للصحائف الفردية من جانب الأفراد والمجتمع للأغراض القانونية وغيرها من الأغراض. كما يتعرض لمشاكل السرية التي تنشأ عند استخدام الصحائف الحيوية الفردية لأغراض البحوث. وهو يتناول بالمناقشة أيضا استعمالات الإحصاءات الحيوية الجارية في الدراسات السكانية والبحوث الطبية وبرامج الصحة العامة، وغيرها من الأغراض. ويقصد بهذه المناقشة أن تكون بمثابة قائمة إرشادية للإداريين الذين يلتمسون الاستفادة القصوى من الصحائف والإحصاءات الحيوية. وسيكون فيها أيضا فائدة لأمناء التسجيل المدني والإحصائيين وموظفي التدريب العاملين بصورة مباشرة في هذه الأنشطة في البلدان النامية.

ألف - استعمالات الصحائف الحيوية

٨٧ - الفرض الرئيسي من صحائف تسجيل الوقائع الحيوية هو أن تكون وثائق قانونية ذات أهمية مباشرة للشخص المعني. فمن هذه الصحائف الرسمية، يمكن أن يستمد موظف التسجيل المدني، أو أي سلطة أخرى مختصة، الأدلة التي تبرهن على حصول وقائع الأحوال الشخصية وصفاتها. وكل شهادة من تلك الشهادات تنهض دليلاً أمام المحاكم والهيئات العامة على التفاصيل المثبتة فيها. وثمة طائفة عريضة من الظروف القانونية والإدارية، التي تستلزم، في العادة، تقديم نسخة مصدقة من الصحيفة القانونية المثبتة لواقعة ولادة حية، أو وفاة جنينية، أو وفاة عادية، أو زواج، أو طلاق. على أن الوفيات الجنينية تسجل غالبا لأغراض إحصائية وليس لأغراض قانونية.

الصحيفة الحيوية	أوجه الاستعمال الرئيسية
ألف - الولادة الحية	<p>١ - تقييم الدليل على واقعة ولادة الشخص والوقائع المرتبطة بها:</p> <p>(أ) إثباتات: العلاقة الأسرية (النسب)، الأصول، الخروع، المعالين، بعض عناصر هوية الشخص</p> <p>(ب) لتسجيل: الزواج، الطلاق، التبني، تثبيت النسب، منح الجنسية، تغيير الاسم (أو الأسماء)، إضافات أو تغييرات الصحائف الحيوية</p> <p>(ج) إثباتات الحقوق في: الإرث، الملكية، منح الولادة، منح الأمومة، رعاية الأطفال، البدلات الأسرية (لكل طفل حتى سن معينة)، إجازة الأمومة بعد الولادة، الحماية من الصرف من الخدمة أثناء إجازة الأمومة، مخصصات اللبن والأغذية، العلاوات المخصصة للأسر استناداً إلى مقياس يزداد بازدياد عدد الأطفال، علاوة الأطفال المعاقين.</p>
باء - الوفاة	<p>٢ - تقييم الدليل على عمر الشخص أو تاريخ ولادته إثباتات الحقوق المرتبطة ببلوغ سن معينة من أجل: الالتحاق بالمدرسة، والحصول على إذن للعمل في بعض الصناعات والمهن وفي الخدمة المدنية الحكومية، والالتحاق بالقوات المسلحة، أو الحق في الاعضاء من ذلك، وطلب وثائق الهوية، والتملك، وطلب إجازة لقيادة السيارات أو حمل أسلحة نارية، وإثبات حقوق الإرث، وممارسة حقوق الانتخاب والمواطنة، وطلب رخصة زواج، وطلب علاوة التعليم، واستحقاق تمويزات الضمان الاجتماعي أو التقاعد المبكر.</p> <p>٣ - تقييم الدليل على مكان ولادة الشخص ومكان تسجيله من أجل: إثبات الجنسية والمواطنة؛ وتوفير سند لطلبات الهجرة والتجنس؛ وطلب إجازات للهجرة الداخلية والخارجية؛ وطلب جوازات للسفر إلى الخارج؛ والحصول على إعفاءات من القيود المفروضة على الأجانب أو، في حالة الأجانب، الحصول على إعفاء من الضرائب أو من الخدمة العسكرية في بلد الإقامة؛ وطلب إعادة إلى الوطن.</p>
جيم - الزواج	<p>١ - إثباتات للوفاة يستخدمه ورثة الميت من أجل: طلب تصريح دفن أو إحراق؛ ومطالبة بحقوق الإرث يقدمها المستفيدون؛ وتقديم مطالبات التأمين؛ وتقديم مطالبات بعلاوات الأسرة؛ وإثبات حق الزوج الباقي على قيد الحياة في الزواج مجدداً؛ وإشعار السلطات المختصة في حالة الشك بوجود سبب جنائي للوفاة.</p> <p>١ - تقييم الدليل على واقعة انعقاد الزواج من أجل: إثبات حرمة الزواج بصفته مؤسسة اجتماعية، وإضفاء الشرعية اللازمة لتكوين الأسرة؛ وإثبات الأصول والخروع؛ وضمان المسؤولية القانونية عن الدعم الأسري؛ وإثبات الحقوق في الإرث؛ وطلب العلاوات الأسرية؛ وتقديم مطالبات التأمين عند وفاة أحد الزوجين؛ وطلب المنح المرتبطة بالزواج؛ وتسوية حقوق الوصاية على الأطفال عند انحلال الزواج؛ وإثبات هذه الحقوق من أجل الحصول على جوازات للسفر إلى الخارج؛ وتسجيل التبني والطلاق والتفريق وإبطال الزواج؛ وإثبات شرعية الأطفال.</p>
دال - الطلاق	<p>٢ - ضمن برنامج دعم تكوين الأسرة، إن وجد، من أجل: طلب تأمين وتخصيص مسكن حكومي للشخصين المتزوجين؛ وطلب إعانات حكومية ترتبط بالمسكن؛ وضمان الحد الأدنى للدخل الشهري للأسرة الذي يختلف باختلاف عدد الأطفال؛ وطلب قروض منخفضة الفائدة لشراء وتأثيث منزل؛ وطلب تخفيض ضريبة الدخل؛ وطلب قروض بلا فائدة؛ وطلب علاوة للأسر.</p> <p>٣ - إثباتات لتاريخ ومكان الزواج من أجل: طلب قروض منخفضة الفائدة للشخصين المتزوجين حديثاً؛ وطلب قروض بلا فائدة للشخصين المتزوجين الشباب الذين يقل عمرهما عن سن معينة، في إطار برنامج دعم تكوين الأسرة؛ وطلب علاوات أسرية للشخصين المتزوجين الشباب؛ إثبات شرعية الزواج نفسه؛ وإثبات شرعية الأطفال وتسجيل شرعية الأطفال المولودين ضمن زواج لاحق؛ وطلب تغيير الجنسية.</p> <p>١ - تقييم الدليل على واقعة الطلاق من أجل: إثبات الحقوق في النفقة أو المعاشات الأسرية؛ وإثبات الحق في الزواج مجدداً؛ والحصول على إعفاء من الالتزامات المالية التي يأخذها الطرف الآخر على نفسه.</p> <p>٢ - تقييم الدليل على تاريخ الطلاق والمكان الذي منح فيه من أجل: إثبات الوادية؛ وإثبات شرعية الزواج اللاحق؛ وإثبات الحقوق المرتبطة بالحالة الزوجية والعمر، وإثبات عدم وجود مسؤولية ذات طابع مالي؛ وإثبات شرعية الطلاق ضمن نطاق اختصاصات قانونية أخرى؛ وتقديم أدلة مساندة لطلب متأخر من أجل تسجيل ولادة، وطلب تخفيضات في ضريبة الدخل؛ وضمان الحد الأدنى للدخل الشهري الأسري (يختلف باختلاف عدد الأطفال) ضمن برنامج دعم تكوين الأسرة.</p>

٨٨ - ويمكن أيضا استعمال صحائف الأحوال الشخصية على نطاق واسع في البحوث الطبية والدراسات الوبائية والوراثية. فعلى سبيل المثال، تؤدي صحائف الوفيات، ولا سيما بيان أسباب الوفاة التي منها السرطان أو الإيدز، دورا بارزا في البحوث العلمية. كما يمكن استعمال الصحائف على وجوه كثيرة في دراسات علم السكان التاريخي والدراسات الوراثية التي تستعمل تقنيات توحيد البيانات المسجلة لإعادة تكوين شجرة نسب الأسر للوقوف على أنماط الوفيات والخصوبة ضمن هذه المجمعات الأسرية.

٨٩ - ويمكن تعزيز المعلومات التي تتضمنها الصحائف الحيوية الشخصية بالمعلومات التكميلية الواردة في الصحيفة الاحصائية المقابلة، وكذلك من خلال استقصاءات المتابعة والاستقصاءات المتعلقة بنتائج سابقة. والنوع الثاني من الاستقصاءات يجري على عينة من الأفراد تتعلق بها الصحائف الحيوية التي يمكن توحيد بياناتها مع بيانات أخرى تجمع من خلال تعدادات السكان، والاستقصاءات المتخصصة، والخدمات الصحية، أو أي بيانات أخرى متاحة بشكل روتيني. وهكذا يصبح بالإمكان إدماج المعلومات ذات الصلة الموجودة في الصحائف المتقارنة، وهو ما يتيح إجراء دراسات أكثر شمولاً.

٩٠ - إن إفشاء البيانات المدرجة في الصحائف الحيوية يصبح أمرا لا مفر منه عندما يكون استخدام هذه الصحائف لأغراض علمية، وبالتالي فإن الطابع السري للمعلومات، الذي يتمتع في العادة بحماية القوانين الخاصة بالتسجيل المدني والاحصاء، لا يعود مضمونا. وفي الماضي، واجه عدد من البلدان عقبات خطيرة اعترضت استعمال المعلومات المدرجة في الصحائف الحيوية مقترنة بالبيانات الواردة في وثائق تعدادات السكان والصحائف الصحية، لأن لهذه الأخيرة طابعا شديدا السرية. لكن مهامهم السرية لا تمنع إعطاء المعلومات المتعلقة بالأفراد إلى الباحثين الذين يقدرون المسؤولية أصبحت مقبولة لدى الأوساط العلمية والجمهور في بلدان عديدة. وبالإمكان تضمين القوانين ذات الصلة أحكاما خاصة تجيز استخدام بيانات الصحائف الحيوية في البحث العلمي.

٩١ - وقد تفلب بعض البلدان على هذه المشكلة بإعطاء كل شخص، عند ولادته، رقما فريدا يتكرر استخدامه في صحائف الحالة المدنية وبعض الصحائف الاجتماعية (مثلا: الضمان الاجتماعي والصحائف الصحية) المتصلة بهذا الشخص. وبذلك يتسنى ضمان سرية البيانات ويسهل الربط بين السجلات. ويتيح الحاسوب تخزين بيانات مصلة عن كل فرد، فضلا عن البيانات المتعلقة بعدد كبير من الأفراد. كما أنه يسهل استرجاع وربط مختلف مصادر المعلومات بعضها ببعض.

٩٢ - وفيما يلي الاستعمالات الشائعة لأنواع بعضها من الصحائف الحيوية:

١) استعمالات صحائف الولادة

٩٣ - في برامج الصحة العامة في مجال رعاية الأم والطفل بعد الولادة. نقطة الانطلاق في هذه البرامج هي سجل الولادة والقوائم المعدة عن مواليد الأمهات اللواتي يمتحن ضمن جماعة بذاتها. وهذه القوائم، بما فيها بعض التفاصيل المتعلقة بالولادة، تشكل أساسا للزيارات التي يجريها ممرضو الصحة العامة لإرشاد الأم بشأن رعاية الوليد وتصريف الأمور بعد الولادة، ومن ذلك تفضيذ الطفل والأم. ولهذا الأمر أهمية بالغة بالنسبة إلى المولود الأول للأم والأطفال منخفضي الوزن، وفي

حالة حدوث مضاعفات أثناء عملية الولادة، أو ملاحظة تشوهات خلقية لدى المولود.

٩٤ - في سائر برامج الصحة العامة لتحديد السكان الذين ينبغي شمولهم بالبرامج. مثلا: يلقح الأطفال ويحصنون ضد أمراض الطفولة الشائعة؛ ويجري التعرف على الأطفال المولودين بعيوب خلقية (انشقاق الشفة أو الحلق)، والتشوه الخلقي للقدم لكي يتسنى الترتيب لتزويدهم بالمساعدة الطبية التي تلزم لتخفيف التشوهات المذكورة أو علاجها؛ ويمكن متابعة المواليد ذوي التشوه الجسماني من أجل تزويدهم بالخدمات الطبية والبرامج التأهيلية ويمكن احاطة الأطفال المولودين قبل أوانهم، الذين لا يخضعون لإشراف طبي، بمناية خاصة، إذا كان وزنهم ميينا في الصحيفة الحيوية؛ ويمكن أن تكون النساء متعدّدات المواليد مستحقات لمزايا برامج تنظيم الأسرة، وأن تساهم النساء اللواتي ولدن مرة واحدة فقط في الدراسات المتعلقة بارتفاع مخاطر الوفاة.

٩٥ - في الخدمات والبرامج الاجتماعية. يمكن للمكاتب الحكومية المعنية بحماية الأطفال ورعايتهم أن تستخدم قوائم أجدية لصحائف الولادة لتنظيم دفع العلاوات الأسرية وتنفيذ ورصد سائر الخدمات والبرامج الاجتماعية.

٤) في البحوث

أ - إجراء دراسات في علم الوراثة تستند إلى التاريخ الإنجابي للأسر التي يستقى من الصحائف الحيوية. فصحيفة تسجيل الولادة تتضمن عددا من التفاصيل المتعلقة بالأب والأم على نحو يتيح مطابقتها بأي لبس. مع صحيفة تسجيل زواج الوالدين إذا كانا متزوجين شرعا. وعلى غرار ذلك، يمكن مطابقة صحيفة تسجيل الوفاة مع صحيفة الولادة التي تقابلها ومع صحيفة زواج الوالدين. ويمكن مطابقة صحيفة الزواج، بدورها مع صحيفتي ولادة الزوج والزوجة، وكذلك مع صحيفة زواج أب وأم كل من الوالدين. وتجري أيضا البحوث في هذا الميدان بالربط بين صحائف الولادة و صحائف الزواج والملفات الصحية، من أجل الوقوف على فوارق الخصوبة (الوفاة) في الأسر المصابة بعيوب وراثية^(٣).

ب - ويمكن إجراء دراسات شاملة بشأن وفيات الرضع والأطفال والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والاحيائية التي تتسبب فيها، وذلك بواسطة الربط بين صحائف الولادة وما يقابلها من صحائف وفيات الرضع والأطفال. وهذا الإجراء الذي يتيح عن طريق المقابلة بين السجلات، وإجراء عملية التوحيد مع البيانات المدرجة في صحائف الولادة، ومنها البيانات المتعلقة بصحة الطفل عند الولادة، ووزنه عند الولادة، والعيوب الخلقية، ومضاعفات الولادة، وعمر الأم، وترتيب المواليد، الخ. وفي الإمكان أيضا إجراء دراسات بحثية قيمة بواسطة مقابلة الصحائف الحيوية مع غيرها من المصادر المستقلة للبيانات، باعتبار ذلك اختبارا لمدى

اكتمال تسجيل الولادات. وبالمثل، يمكن مقابلة سجلات وفيات الرضع مع ما يقابلها من سجلات الولادة، باعتبار ذلك اختبار المدى اكتمال تسجيل الولادة.

ج - إجراء استقصاءات متابعة أساسها عدد مختار من صحائف الولادة التي يمكن اكتمالها بيانات تستقى من استقصاءات خاصة تجري على عينات من صحائف الولادة المذكورة.

(ب) استعمالات صحائف الوفيات الجنينية

يمكن لأغراض البحث، إجراء استقصاءات عن فترات سابقة ترمي إلى استبانة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لوالدي الجنين، والصحة البدنية والعقلية للأمهات، والظروف التي تكتنف الجنين، ومنها الوزن عند الولادة، والطول^(٣٧)، بغية التحقق من أسباب الوفيات الجنينية، وضمن ذلك الوفيات الجنينية المبكرة والمتأخرة. وتستخدم صحائف الوفيات الجنينية أيضا في دراسات تسجيل نتائج الحمل بالاقتران مع الصحائف الصحية وصحائف الولادة^(٣٨).

(ج) استعمالات صحائف الوفيات

١٦ في برامج الصحة العامة التي تستهدف مكافحة الأمراض المعدية، يمكن اتخاذ تدابير لكشف حالات السل، والإيدز، ألخ، في أسرة ما، عند تسجيل وفاة فرد من أفرادها نتيجة لأحد هذه الأمراض. وفي المناطق التي استوصلت منها أمراض وبائية مثل الجدري والحمى الصفراء والملاريا والطاعون، يحرك حصول وفاة ناجمة عن أحد هذه الأسباب سلسلة من الإجراءات التي تستهدف تأكيد التشخيص والكشف عن كل الاتصالات التي قد يكون المتوفى أجراها من أجل التحصين أو العلاج أثناء فترة المرض.

٢٢ في برامج السلامة العامة ومنع الحوادث ومكافحة الإحرام، تستعمل صحيفة تسجيل الوفاة أيضا لتصنيف ملفات الضمان الاجتماعي، وسجلات الاعتلال، والقوائم الانتخابية، وسجلات الخدمة العسكرية، وسجلات الضرائب.

٣٣ في البحوث الصحية، تستخدم صحائف تسجيل الوفيات، في بعض البلدان، في الحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس. فبعد إجراء دراسات خاصة لصحائف هذه الوفيات في مناطق مختارة للاطلاع على أسباب الوفيات يمكن البدء بتنفيذ برامج للوقاية. ويتبع، فيما يتعلق بوفيات الرضع، نهج مماثل، غاية تحديد عوامل وفيات الرضع التي يمكن الوقاية منها.

٤٤ في البحوث الوبائية، يمكن دراسة العلاقة بين ولادة الأطنال منخفضي الوزن ووفيات الرضع من زاوية وبائية باتباع نهج يقوم على الربط بين جميع المواليد الأحياء الذين يزنون أقل من ٥،٠ كيلوغرام (أو أي وزن أدنى من ذلك)، وصحائف تسجيل وفيات الرضع المقابلة^(٣٩) ويمكن اتباع نهج مماثلة في دراسة وفيات المواليد المبكرة (وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن أربعة أسابيع) أو فوارق وفيات المواليد المتأخرة (وفيات الأطنال الذين تجاوزوا أربعة أسابيع ولم يتجاوز سنة من عمرهم). ومن الأنواع الأخرى للبحوث الوبائية استخدام صحائف مجموعتي مراقبة للاطلاع على آثار

بعض أسباب الوفاة، إما على نحو استرجاعي أو على نحو استباقي.

٥٥ في دراسة فوارق الوفيات، يمكن تحسين دراسات معدلات الوفيات حسب السن والجنس والمهنة والتعليم والدخل ونوع الأسرة وخصائص الإقامة في المدن والأرياف، بواسطة مطابقة صحائف تسجيل وفيات الأشخاص الذين وقمت وفاتهم بعد تاريخ التعداد السكاني مع استمارات التعداد الخاصة. وتستكمل المعلومات المتعلقة بالمتوفى والمدرجة في صحيفة الوفاة بالمعلومات السكانية والاجتماعية - الاقتصادية الإضافية التي تطلبها استمارة التعداد عن المتوفى وسائر أفراد أسرته المدرجين في هذه الاستمارة.

٦٦ في البحوث الديمغرافية التاريخية، يجهد الباحثون في تقييم اتجاهات وفيات الرضع التي سادت في الماضي على الأجل الطويل بواسطة المضاهاة بين صحائف الوفيات والولادات والزيجات على صعيد جماعة صغيرة. ويمكن، لهذا الغرض، إعادة سلاسل الوفيات في الماضي من سجلات تصاريح الدفن التي تحفظ لدى الجماعات الدينية.

(د) استعمالات صحائف الزواج والطلاق

١٦ في الدراسات الاجتماعية والديمغرافية، في الدراسات الممتدة زمنيا لكل شخصين متزوجين والأنشطة الأسرية، يمكن الاستناد إلى عينة من صحائف الزواج من أجل تقييم ديناميات العملية الاجتماعية والسكانية على الصعيد الأصغر^(٤٠). ويمكن أيضا إجراء دراسات لتاريخ الأسرة تركز على الأنشطة السكانية المحلية وتغيرات حجم الأسرة على مر الوقت، وذلك بإعادة تكوين شجرة نسب كل أسرة استنادا إلى صحائف الزواج والتي مطابقة هذه الصحائف مع ما يقابلها من صحائف ولادة ووفاة أبنائها عموما وصحائف وفاة أفراد الأسرة الحالية ذاتها^(٤١).

ويمكن أن تكون صحائف تسجيل الطلاق نقطة بداية لدراسات تتناول اتجاهات أوضاع تكرار الزواج أو دراسات ترمي إلى تقييم الفوارق في احتمالات الطلاق، حسب الزيجات المختلطة دينيا أو غير ذلك من الخصائص ذات الصلة. وهذه النقطة الثانية تصبح ممكنة عندما تستكمل بيانات الاستقصاءات بالعينة^(٤٢).

٢٧ في بحوث الأنساب، يمكن استخدام صحائف الولادة والتبني وتثبيت النسب والوفاة والزواج والطلاق بتتبع نسب الأفراد المهتمين بتكوين شجرة نسبهم.

٣٣ في الأعمال الإدارية، يمكن أن تساعد قوائم الزواج على إدارة برامج البدلات الأسرية أو برامج توزيع جرايات الأغذية على الأسر، حيثما وجدت هذه البرامج.

باء - استعمالات الاحصاءات الحيوية

٩٢ - أصبح وضع احصاءات حيوية منفصلة من الوظائف الرئيسية لنظم التسجيل المدني في الوقت الحاضر. كما أن الوقائع الحيوية، وما يتصل بها من الخصائص التي يصرح عنها عند التسجيل، يمكن

العامة. ومن الأمثلة على ذلك أن تناقص أعداد المتزوجين يمكن أن يدرس بالاستناد إلى الطلاق والوفاة.

٩٩ - وثمة نوعان من جداول الحياة: جدول الحياة الراهن، أو المخصص بالفترة، وجدول الحياة الخاص بالجيل، أو الفوجي. ويستند الأول إلى بيانات الوفيات المسجلة خلال فترة محددة تمتد، في العادة، من سنة إلى ثلاث سنوات، وإلى عدد السكان في منتصف الفترة. أما جدول الحياة الخاص بالجيل فيستند إلى عدد الوفيات التي تقع في فوج بعينه من المواليد، أي جيل الأشخاص المولودين في فترة محددة.

١٠٠ - ولوضع جداول حياة للمناطق الجغرافية الصغيرة، لا بد من الاعتماد على الإحصاءات الحيوية المستخرجة من نظام التسجيل المدني، لأن من الصعب دائما استخدام بيانات من عينة لتمثيل بعض المناطق الصغيرة.

٤ - في إعداد المؤشرات الصحية

١٠١ - الإحصاءات الحيوية هي البيانات الأساسية لحساب مختلف مؤشرات الوفيات. كما يمكن الاستفادة بها في برامج وبحوث الصحة العامة. ولأغراض إجراء المقارنات الدولية، توصي منظمة الصحة العالمية باستخدام معدل وفيات الرضع، والعمر المتوقع عند الولادة، ومعدل الوفيات الخام، ومعدل الوفيات النسبي في عمر ٥٠ سنة وما فوقه لقياس المستويات الصحية^(٥٦).

١٠٢ - وبالإضافة إلى معدل وفيات الرضع، يتخذ معدل وفيات المواليد المتأخرة مؤشرا للصحة العامة تقاس به نتائج التأثيرات البيئية في الصحة. ولا يمكن الحصول على بيانات لوفيات المواليد المتأخرة ووفيات المواليد المبكرة إلا من بيانات التسجيل المدني.

١٠٣ - وتعتبر إحصاءات الوفاة حسب السبب مدخلا أساسيا لفهم بعض المشاكل الصحية المحددة. وأهم مصدر لهذه الإحصاءات هو بيانات التسجيل المدني.

٥ - في الدراسات الوبائية

١٠٤ - يمكن اتخاذ صحائف تسجيل الوفيات نقطة بداية للدراسات الوبائية عن فترات سابقة. وقد أشير أيضا إلى اتخاذ هذه الصحائف نقطة نهاية في الدراسات الوبائية المتعلقة بالمستقبل (انظر الفرع ألف - ٢ ج)). وهذه الدراسات تتبع اختبار الفرضيات التي تتصل بأسباب الوفاة. ومن الدراسات الوبائية نوع آخر وصفي بطابعه، يؤدي فيه الفوارق المشاهدة في إحصاءات الوفيات، تبعاً لسبب الوفاة، إلى فرضيات بشأن العوامل السببية. وتؤدي هذه الدراسات الوصفية دوراً مفيداً في إظهار الترابط بين العوامل السببية الممكنة والأمراض^(٥٧).

٦ - في برامج الصحة العامة

١٠٥ - عندما لا توجد بيانات عن معدل حدوث الأمراض، تعتمد برامج الصحة العامة على إحصاءات الوفيات لنهم مدى تفشي وتوزع المشاكل الكبرى للأمراض. ومع أنه يمكن التبليغ عن بعض الأمراض المعدية والطفيلية، فإن بيانات تفشي الأمراض المعدية، تكون غير كاملة عموماً ولا تعدو أن تشير إلى الطابع النصلي للأمراض. ويمكن أن تكون صحائف تسجيل الوفيات التي تجمع بانتظام مصدراً مفيداً للبيانات في معالجة مشاكل الصحة العامة.

أن يستفاد منها بسهولة في تجميع سلاسل متصلة من الإحصاءات الحيوية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تأتي الإحصاءات الحيوية المستمدة من نظام التسجيل المدني (ونظام تسجيل السكان) بإحصاءات متتابعة، ابتداءً من أصغر الأقسام المدنية، وتلك خاصة لا يمكن أن يتسم بها أي نظام آخر لجمع البيانات.

٩٤ - ومن الاستعمالات الديمغرافية للإحصاءات الحيوية إعداد التقديرات والاستقاطات السكانية، ودراسات الوفيات والخصوبة، وبناء جداول الحياة. كما أن للإحصاءات الحيوية قيمة لا تقدر فيما يتصل بتخطيط ورصد وتقييم برامج مختلفة مثل تلك التي تتناول الرعاية الصحية الأولية، والضممان الاجتماعي، وتنظيم الأسرة، وصحة الأم والطفل، والتغذية، والتعليم، والإسكان العام، وما إلى ذلك.

١ - في التقديرات والاستقاطات السكانية

٩٥ - إن بيانات الولادات والوفيات التي تستقى من نظام التسجيل المدني يمكن أن تستخدم إلى جانب بيانات التعداد السكاني لإعداد تقديرات وإسقاطات سكانية لمختلف مناطق البلد. وعندما تكون الإحصاءات الحيوية على قدر كاف من التنصيص فإنه يمكن إجراء تقديرات للسكان حسب فئات العمر والجنس وغير ذلك من الخصائص.

٩٦ - وتحليلات اتجاهات الخصوبة والوفاة والزواجية والطلاق، التي تستخرج من الإحصاءات الحيوية تشكل مدخلات لوضع الفرضيات التي تقوم عليها الاستقاطات السكانية. فالبيان المتعلق بترتيب المولود الحي (أي ترتيب المولود الحالي بالنسبة إلى جميع من سبقه من مواليد أمه)، وهو خاصية تدرج، عادة، في الصحيفة الحيوية (أو في تقريرها الإحصائي) لكل مولود حي يجري تسجيله، يمكن أن يصنف بالتقاطع مع عمر الأم، لكي يتاح إجراء تحليل أدق لأنماط الخصوبة والتغيرات التي ستجري، وإعداد إسقاطات خاصة تتعلق بالخصوبة.

٢ - في الدراسات الفوجية والزمانية

٩٧ - تشكل الإحصاءات الحيوية أساس التحليل الفوجي. ويمكن استخدام الإحصاءات المستمدة من نظام التسجيل المدني لدراسة مختلف خصائص السكان، إما من الزاوية الزمنية وإما من الزاوية الفوجية والتقديرات التي تستمد من بيانات التسجيل هي تقديرات مباشرة لا تعتمد كثيراً على الفرضيات. وبوجه خاص، يمكن إجراء تقديرات مباشرة لمعدل وفيات الرضع باستخدام بيانات التسجيل المدني.

٢ - في إنشاء جداول الحياة

٩٨ - جدول الحياة من الأدوات الهامة في تحليل الوفيات، فهو يلخص عدد وفيات السكان، بصرف النظر عن تكوينهم العمري. ولهذا التحليل، بدوره، مجموعة متنوعة من الاستعمالات في مجالات الديمغرافيا والصحة العامة والعمل الاكتواري. ويمكن حساب جدول الحياة المعياري، الذي لا يتناول إلا عدد وفيات السكان، كما يمكن حساب جدول التناقص المتعدد، الذي يبين الآثار المنفصلة والمجمعة لسائر العوامل الأخرى، بالإضافة إلى عدد الوفيات. ويتصف الحساب الأول، أي حساب الوفيات بحسب العمر والجنس، الذي يأتي به نظام التسجيل المدني، بأنه مباشر. أما الثاني فيتطلب إحصاءات للوفيات بحسب العمر والجنس والمعدلات المحددة تبعاً لسائر المتغيرات الاجتماعية التي منها معدل المشاركة في القوى

١٠٦- وللإحصاءات المتعلقة بالوفيات الناجمة عن تعاطي المخدرات وعن السموم فائدتها في استصدار قوانين لحماية الأفراد. ففي بعض البلدان، أنشئت مراكز لمكافحة السموم. وبدئ بتنفيذ برامج للتعليم في مجال الصحة العامة تستخدم فيها البيانات المتعلقة بمختلف أنواع السموم باعتبارها السبب الأساسي للوفيات في أعمار مختلفة.

٧ - في خدمات صحة الأم والطفل

١٠٧- يمكن تحقيق الفعالية في تنفيذ برامج العناية بصحة الأم والطفل إذا توفرت إحصاءات عن الولادات، والوفيات الجنينية، ووفيات الأمهات أثناء النفاس والرضع. وتصنيف هذه البيانات، حسب مكان حصول هذه الوقائع (المستشفى، المنزل، الأماكن الحضرية/الريفية)، والوزن عند الولادة، ومدة الحمل، وعدد مرات الإنجاب، وعمر الأم، وما شاكل ذلك، يوفر معلومات مفيدة لتخطيط وتشغيل وتقييم الخدمات الرامية إلى الحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس والرضع.

١٠٨- وفقدان نتاج الحمل، الذي ينبجس عن الوفيات الجنينية والوفيات المبكرة للمواليد، أمر أخذ يكتسب أهمية كبيرة، لا سيما في المجتمعات التي تتدنى فيها مستويات الخصوبة. وتبين مطابقة سجلات الولادة مع سجلات وفيات الرضع خصائص إضافية عن الأم، بينها العمر والحالة الزوجية والحالة الاجتماعية - الاقتصادية تضيد في إجراء دراسات مكثفة عن نتيجة الحمل.

٨ - خدمات تنظيم الأسرة

١٠٩- تستلزم خدمات تنظيم الأسرة بيانات تتعلق بالخصوبة، حسب عمر الأم وعدد مرات الانجاب، من أجل تخطيط وتنفيذ

ورصد وتقييم برامج تنظيم الأسرة. ولبيانات معدلات الزواج والعمر عند الزواج الأول فائدتها أيضا، في فهم ديناميات الخصوبة. مثال ذلك أن من المعروف أن للعمر عند الزواج تأثيرا مباشرا على إجمالي الخصوبة، ومن ثم فهي تشكل أداة يمكن استخدامها في وضع السياسات الرامية إلى الحد من حجم الأسرة.

٩ - الاستعمالات الأخرى للإحصاءات الحيوية

١١٠- تشكل معدلات الولادة والوفاة والزواج والبيانات المتعلقة بحجم الأسرة وتكوينها معلومات هامة في التخطيط للإسكان العام. وتشكل اتجاهات معدلات الولادة والزواج مؤشرات للاحتياجات السكنية، ولعدد السكان في سن الالتحاق بالمدارس، في المستقبل، وهي ضرورية للتخطيط ولتأمين المرافق المدرسية، وكذلك لتدريب المعلمين.

١١١- والإحصاءات الحيوية مفيدة في التخطيط المستقبلي لأسواق السلع الاستهلاكية التي منها الأدوية والأغذية والألبسة والمفروشات. فإذا بقي معدل الولادات مرتفعا، أمكن توقع أن يبقى الطلب على ملابس الحوامل عاليا، وأن يتواصل الطلب على الأدوية والأغذية والألبسة والمعدات والمفروشات، وأن تكون أسعار المساكن ومستلزمات المساكن عند أعلاها. أما الإحصاءات المتعلقة بالولادات والاستقاطات فتفيد الشركات والمؤسسات التجارية في تخطيط مخزونات الألبسة والألعاب ومعدات اللعب وغيرها للأطفال الآخذين في النمو.

١١٢- ولعدد الزيجات أهميته بالنسبة إلى صناعة البناء، كما إن اتجاه معدلات الزواج يؤثر في احتمالات المستقبل لدى مؤسسات صنع الألبسة والمفروشات وغيرها. وتلك هي بعض الاستعمالات التجارية للإحصاءات الحيوية المتاحة على الصعيد المحلي.

ثالثا - الترتيبات القانونية والتنظيمية لنظام التسجيل

١١٨- وطريقة التسجيل المدني لها صفة الاستمرار والدوام والإلزام. أما بالنسبة للاستمرار، فإن التسجيل المدني كمؤسسة عامة ينبغي أن يكون متاحا للجمهور وأن يسجل جميع الوقائع الحيوية حال حدوثها. ويضاف إلى ذلك أن صحائف التسجيل يحتفظ بها على نحو يتسنى معه استرجاع محتويات كل منها على حدة في أي وقت حسب الاقتضاء. ومن ثم فإن الإحصاءات الحيوية المستمدة من صحائف التسجيل المدني هي إحصاءات توفر صورة للوقائع الحيوية التي تحدث في غضون فترة محددة من الزمن، وبصورة جارية.

١١٩- وأما عنصر الدوام الذي تتميز به طريقة التسجيل فإنه يستلزم وجود هيئة تتمتع بقدر كاف من الاستقرار الإداري ويجب ألا يكون عملها محدودا بعامل الوقت. وتعتمد هذه الخاصية على السلطة التي تمنح لإدارة التسجيل المدني عن طريق سن قانون لهذا الغرض. ولا يمكن لعنصر الدوام أن يتولد إلا حينما يكون المسؤولون عن التسجيل من الفنيين الذين تلقوا تدريباً خاصاً لأداء هذا العمل.

١٢٠- وتتصف خاصية الإلزام بأنها خاصية ضرورية لسير التسجيل المدني في أي بلد سيرا سلساً وفعالاً. وتستتبع هذه الخاصية وجود نصوص قانونية تحدد إجراءات الإبلاغ بالوقائع الحيوية والجزاءات التي توقع على من لا يمثل للقانون. فبدون وجود جزاءات محددة، يتبدد معنى عنصر الإلزام في التسجيل المدني. وهذا ما يجعل الإطار القانوني للتسجيل المدني ضرورة أساسية من ضرورات عمله على الوجه السليم كنظام مترابط ومنسق وسليم من الناحية الفنية.

١٢١- وحينما تكون هناك تباينات ملموسة في مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق المختلفة للبلد قد يلزم وضع إجراءات مبسطة لتسجيل الوقائع الحيوية. بيد أنه يجب الحفاظ على استمرار التسجيل المدني ودوامه وطابعه الإلزامي بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو الحالة الاجتماعية-الاقتصادية للفئات السكانية.

باء - أنواع الوقائع الحيوية اللازم تسجيلها

١٢٢- الوظيفة القانونية للتسجيل المدني هي تسجيل حدوث الأفعال والوقائع التي تشكل المصدر الذي يحدد الحالة المدنية للشخص. وهذه الوقائع تسمى الوقائع الحيوية. وتشمل الوقائع الحيوية التي تهتم بها معظم البلدان حالات الولادة الحية والوفاة والزواج والتفريق القانوني والطلاق وإبطال الزواج والتبني وتثبيت النسب والاعتراف بالولد. ويتضمن الفرع جيم أدناه تعريفاً لكل واقعة من هذه الوقائع، بالصيغة المحددة، للأغراض الإحصائية، في "نظام الإحصاءات الحيوية: مبادئ وتوصيات"^(٥٨).

١٢٣- وبالإضافة إلى الوقائع المذكورة أعلاه، هناك واقعة أخرى، هي واقعة الوفاة الجنينية، يمكن النظر في أن يشملها التسجيل. وفي هذه الحالة، يتم التسجيل للأغراض الطبية أو الإحصائية وحدها.

١٢٤- ومن الضروري أن تكون الوقائع الحيوية مسجلة في وثائق ذات حجية يمكن استعمالها كبرهان يثبت حدوث الواقعة ويثبت أنها قد سجلت تسجيلاً قانونياً. وهذه الوثائق هي صحائف التسجيل المدني (صحائف الوقائع الحيوية).

١١٣- تتناول المناقشة هنا نظام التسجيل المدني بوصفه مصدراً لجمع البيانات التي يستند إليها في وضع الإحصاءات الحيوية. والتسجيل المدني هو الوسيلة التي يحدد بها مركز قانوني معين للسكان ويثبت بهما ما يطرأ على هذا المركز من تغيير. وتُنشأ في هذا الإطار صحائف وإحصاءات للمواليد والوفيات والوفيات الجنينية والزواج والطلاق. وهذه الإحصاءات هي الأساس الذي يستند إليه في تخطيط وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج عديدة تؤثر تأثيراً كبيراً على جوانب شتى من حياة الناس وعلى ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات بوصفهم أفراداً في المجتمع. وعلى الرغم مما يتسم به هذا النظام من أهمية على كلاً الصعيدين الوطني والاجتماعي، فإن كثيراً من البلدان لم يأخذ بعد على عاتقه الالتزام الضروري لإيجاد نظام شامل من هذا القبيل. ولا يزال يوجد في بعض البلدان نقص في تقدير الحاجة إلى هذا النظام وإلى الإحصاءات المنبثقة منه.

١١٤- بل إن البلدان التي أصبح فيها التسجيل المدني إلزامياً كثيراً ما تعاني نقصاً في الموظفين المدربين وتفتقر إلى هيكل إداري مناسب خاص بها. ومما يؤثر أيضاً على تسجيل الوقائع الحيوية عدم المبالاة من جانب عامة الجمهور وعزوفها عن الذهاب إلى مكاتب التسجيل المدني المحلية، التي قد تكون نائية وغير مجهزة، فضلاً عن افتقارها إلى العدد الكافي من الموظفين.

١١٥- ومن المسلم به أنه لا يصح التسرع إلى استبعاد الآليات القائمة لدى النظر في إقامة هياكل وأشكال تنظيمية جديدة ومحسنة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. غير أنه مع التسليم بذلك، فإن استعمال تلك الآليات أدى أحياناً إلى اعتماد هياكل غير ملائمة وأشكال تنظيمية معقدة، وكانت لذلك عواقب محبطة. ولذا ينبغي أن ينظر إلى الاقتراحات الواردة في هذا "الدليل" على أنها أهداف ممكنة يرجى تحقيقها.

الف - خصائص نظام التسجيل المدني

١١٦- نظام التسجيل المدني هو في جوهره مؤسسة عامة الغرض منها تسجيل وتخزين المعلومات المتعلقة بحدوث الوقائع الحيوية وخصائصها واسترجاع تلك المعلومات لدى الاحتياج إليها في الأغراض القانونية والإدارية والإحصائية وغيرها. ويقوم العمل في هذا النظام على استعمال طريقة التسجيل، التي تُعرف بأنها "التسجيل المستمر والدائم والإلزامي لحدوث الوقائع الحيوية وخصائصها... وفقاً للمتطلبات القانونية لكل بلد بعينه"^(٥٧). وعلى الرغم من أن نظام التسجيل المدني يطبق أساساً لأهمية الوثائق القانونية التي يوفرها بموجب القانون، فإن فائدة سجلاته كمصدر للإحصاءات أمر يسلم به الجميع.

١١٧- ومن الطرائق الأخرى التي يمكن أن تجمع بها الإحصاءات الحيوية طريقة المد، التي يقصد بها الوسيلة التي تجمع بها البيانات عن طريق التعدادات السكانية واستقصاءات الأسر المميشية؛ والطريقة الإدارية، التي يقصد بها الوسيلة التي يتم بواسطتها الحصول على الإحصاءات كنواتج فرعية للضوابط الإدارية. والطريقة التي يهتم بها هذا "الدليل" هي أساساً طريقة التسجيل، على أنه يتناول بالمناقشة أيضاً بعض الطرائق الأخرى لإنتاج الإحصاءات الحيوية (انظر الفصل الثامن).

١٧٥- ولا يتم في كل البلدان تسجيل جميع الوقائع الحيوية أو نشر الإحصاءات المتعلقة بالوقائع المسجلة، وإن كان هذا هو الهدف المتوخى تحقيقه في نهاية المطاف. وبعض البلدان لا تواجه بعد حاجة إلى تسجيل جميع الوقائع. وهناك بلدان أخرى قدرتها محدودة تماما على نشر محتويات ما لديها من نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

١٧٦- ولكي يتيسر إنشاء نظام جديد للتسجيل المدني أو تحسين النظام القائم في حالة وجوده، ينبغي وضع ترتيب للأولويات عن تسجيل هذه الوقائع الحيوية. وينبغي أن تكون الأولوية بوجه عام لحالات الولادة الحية والوفاة والزواج والطلاق. غير أن الأولوية الأولى يجب أن تعطى لوقائع الولادات الحية والوفيات باعتبارها الأساس لتحليل النمو السكاني. أما تسجيل المعلومات المتعلقة بتواتر وخصائص الوفيات الجنينية فينبغي أن تحظى بأولوية أدنى من تلك المعطاة لحالات الولادة الحية والوفاة والزواج والطلاق، وإن كانت الوفيات الجنينية أحد أهداف التسجيل المرغوب فيها^(١١).

١٧٧- وينبغي أن تكون الترتيبات المتعلقة بتسجيل حالات إبطال الزواج والتخريق القانوني والتبني وتثبيت النسب والاعتراف بالولد لأدنى في الأولوية من حالات الوفاة الجنينية، وإن كانت تمثل في الأخرى هدفاً من أهداف التسجيل المتوخى تحقيقها في نهاية المطاف^(١٢).

١٧٨- ويتناول هذا "الدليل" تسجيل حالات الولادة الحية والوفاة والوفاة الجنينية والزواج والطلاق دون غيرها. غير أن المناقشة تنطبق بوجه عام على جميع الوقائع الحيوية الأخرى المذكورة أعلاه، حيث أن المبادئ الأساسية للتسجيل وتجهيز البيانات ونشرها متماثلة بالنسبة لجميع الوقائع.

جيم - مصطلحات الوقائع الحيوية

١٧٩- ترد في "مبادئ وتوصيات" تعاريف إحصائية لكل واقعة من الوقائع الحيوية بوصى باستعمالها لأغراض المقارنة الدولية. وقد اعتمد عديد من البلدان في الإطار الوطني التعاريف الموصى بها. بيد أن عدداً غير قليل من البلدان لا يزال يعتمد على تعاريفه الخاصة به، التي قد تختلف اختلافاً طفيفاً عن تلك الموصى بها. وقد أدرجت التعاريف المطبقة في البلدان المختلفة في الجدول ألف - ٩ الوارد في المجلد الثاني من هذا "الدليل".

١٨٠- وتتضمن الأفرع التالية التعاريف الموصى بها لكل واقعة من وقائع الولادة الحية وإلغاء الجنينية والوفاة والزواج والطلاق وإبطال الزواج والتخريق القانوني بين الزوجين والتبني وتثبيت النسب والاعتراف بالأبوة. ولكي تكون الإحصاءات الحيوية قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، يقترح أن تأخذ البلدان والمناطق هذه التعاريف في الاعتبار لدى تنفيذها للتعاريف الخاصة بها.

١ - الولادة الحية

١٨١- الولادة الحية هي الخروج الكامل أو الاستخلاص الكامل لنتاج الحمل من جسد أمه، بصرف النظر عن مدة الحمل، الذي يكون، بعد الانفصال على هذا النحو، نتاجاً يتنفس أو يبدو عليه أي دليل آخر على الحياة مثل ضربات القلب، أو نبض الحبل السري، أو حركة صدور حركة مؤكدة عن العضلات الإرادية، سواء أكان الحبل السري قد قطع أم لم يقطع أو كانت المشيمة متصلة به أم غير متصلة؛ ويعتبر كل نتاج للولادة على هذا النحو مولوداً حياً. وينبغي تسجيل جميع الرضع المولودين أحياءً وعدّهم بهذه الصفة، بصرف النظر

عن فترة حمل المولود وعمّا إن كان حياً أو ميتاً وقت التسجيل، وإذا توفي المولود في أي وقت بعد الولادة، فينبغي أن يسجل وأن يمدد أيضاً بوصفه حالة وفاة.

١٧٧- وينطوي هذا التعريف الموصى به على مفهوم الحيوية. وهناك شرطان أساسيان لازمان لاعتبار نتاج الولادة مولوداً حياً، هما:

(أ) أن يكون نتاج الحمل قد خرج أو استخلص تماماً من جسد أمه، بما في ذلك الفصل الطبيعي والاصطناعي لنتاج الحمل. وقد يحدث فصل نتاج الحمل في أي وقت منذ لحظة بدء الحمل، بصرف النظر عن مدة الحمل. بيد أنه لكي يعتبر جسم الطفل منفصلاً تماماً عن أمه، يلزم أن يكون الرضيع (الرأس، الجذع، الأطراف) خارج الرحم. أما مسألة ما إن كان الحبل السري قد قطع أم لم يقطع أو كانت المشيمة لا تزال متصلة به أم غير متصلة فلا اعتبار لها هنا؛

(ب) أن يكون نتاج الحمل، بعد الانفصال على هذا النحو، نتاجاً يتنفس أو يبدو عليه أي دليل آخر على الحياة، حتى إن كان هذا لفترة قصيرة من الزمن. وتقبل أي وسيلة معقولة لإثبات أن المولود حي. وهذا التعريف يتضمن أربعة علائم للحياة هي: التنفس، وضربات القلب، ونبض الحبل السري، وصدور حركات مؤكدة عن العضلات الإرادية. وهذا هو المفهوم السائد في معظم التشريعات في جميع أنحاء العالم.

١٧٢- بيد أن عدداً كبيراً من البلدان يطبق في التسجيل المدني مفهوم القابلية للحياة. ووفقاً لهذا المفهوم، يتمين لكي تسجل الولادة على أنها ولادة حية، بالإضافة إلى توافر الدليل على الحياة، استيحاء معايير أخرى منها بلوغ حد أدنى من الطول والوزن، والقدرة على البقاء حياً لفترة قصيرة على الأقل بعد الولادة، وبلوغ فترة الحمل حداً معيناً، وتوافر الهيئة البشرية، أو استيحاء عدد من المعايير المذكورة أعلاه.

١٧٤- وفي بعض البلدان، يسجل المواليد الذين لم يظلوا على قيد الحياة لمدة ٧٤ ساعة على الأقل على أنهم "وفيات جنينية" لا ولادات حية.

٧ - الوفاة الجنينية

١٧٥- الوفاة الجنينية هي الوفاة قبل الخروج الكامل أو الاستخلاص الكامل لنتاج الحمل من جسد أمه، بصرف النظر عن مدة الحمل. ويستدل على الوفاة إذا كان الجنين، بعد الانفصال على هذا النحو، لا يتنفس أو لا يبدو عليه أي دليل آخر على الحياة، مثل ضربات القلب، أو نبض الحبل السري، أو صدور حركة مؤكدة عن العضلات الإرادية.

١٧٦- وتنقسم حالات الوفاة الجنينية إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

الوفاة الجنينية المبكرة: الوفاة قبل اكتمال ٧٠ أسبوعاً من الحمل؛

الوفاة الجنينية المتوسطة: الوفاة بعد انقضاء ٧٠ أسبوعاً من الحمل ولكن قبل انقضاء ٧٨ أسبوعاً منه؛

الوفاة الجنينية المتأخرة: الوفاة بعد اكتمال ٧٨ أسبوعاً أو أكثر من الحمل.

١٢٧- وينبغي ألا يستخدم مصطلح "الولادة الميتة" إلا إذا كان هذا ضرورة تقتضيها أغراض وطنية، وفي هذه الحال ينبغي اعتباره مرادفاً لمصطلح الوفاة الجنينية المتأخرة.

٢ - الوفاة

١٢٨- الوفاة هي الزوال الدائم لجميع الأدلة على الحياة في أي وقت بعد حدوث الولادة الحية (توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة مع انعدام إمكانية الإنعاش). ومن ثم فإن هذا التعريف لا يشمل الوفاة الجنينية.

٤ - الزواج

١٢٩- الزواج هو النحل أو الشعيرة أو العملية التي تنشئ العلاقة القانونية بين الزوج والزوجة. ويمكن إكساب هذا الاتحاد الصفة القانونية بإجراء مدني أو ديني أو بأي إجراء آخر يتفق مع قوانين البلد.

٥ - الطلاق

١٤٠- الطلاق هو فسخ نهائي لرابطة الزواج، أي التفريق بين الزوج والزوجة بشكل يمطي كلا من الطرفين الحق في الزواج من جديد طبقاً للأحكام المدنية وأو الدينية وأو غيرها، وفقاً لقوانين كل بلد بعينه.

٦ - إبطال الزواج

١٤١- إبطال الزواج هو إعلان عدم صحة زواج أو بطلانه تصدره سلطة مختصة، وفقاً لقوانين البلد بميد الطرفين إلى الوضع الذي كانا عليه تماماً قبل أن يتزوج أحدهما بالآخر.

٧ - التفريق القضائي

١٤٢- التفريق القضائي هو التفريق بين الزوجين بموجب حكم من القضاء يصدر وفقاً لقوانين البلد، دون أن يخول لهما الحق في الزواج من جديد.

٨ - التبني

١٤٣- التبني هو تعهد شخص قانوناً وطواعية بولد لأبوين آخرين ومعاملته كولد من صلبه وفقاً لما تنص عليه قوانين البلد.

٩ - تثبيت النسب

١٤٤- تثبيت النسب هو إكساب الشخص رسمياً صفة الشرعية والحقوق المترتبة عليها، وفقاً لقوانين البلد.

١٠ - الاعتراف بالولد

١٤٥- الاعتراف بالولد هو الاعتراف القانوني، طوعاً أو جبراً، بأبوة ولد غير شرعي أو أبوته.

دال - الترتيبات التنظيمية للتسجيل المدني على الصعيدين الوطني والمحلي

١٤٦- إن أفضل وسيلة لكفاءة التسجيل المستمر والمستديم للوقائع الحيوية هي سن التشريعات الملائمة وإنشاء آليات لإنفاذها في جميع أنحاء الدولة. وينبغي لقانون التسجيل المدني أن يعزز اندماج

السكان في المجتمع المحلي وأن يوفر لهم توجيهات واضحة بشأن نوع التنظيم المعتمد لنظام التسجيل المدني في البلد أو المنطقة. وينبغي أيضاً أن يحدد القانون صراحة أنواع الوقائع الحيوية التي يتعين تسجيلها، وتعريف مصطلحاتها، وأن يعين الأشخاص الذين يتولسون الإبلاغ عن كل نوع من أنواع الوقائع، والمهلة الزمنية لتسجيل كل نوع من أنواع الوقائع الحيوية، والإجراءات المتعلقة بالتسجيل بعد فوات الموعد المحدد، وإجراءات أمين السجل، والحقوق والالتزامات المتصلة بالتسجيل، والجزاءات التي تطبق في حالة عدم الامتثال، وما إلى ذلك.

١ - الصعيد الوطني

١٤٧- ينبغي أن يكون التنظيم الإداري لأعمال التسجيل المدني مبيناً بوضوح وعلى وجه التفصيل في تشريع التسجيل المدني. ويمكن أن يكون هذا التنظيم مركزياً أو لا مركزياً، تبعاً للهيكل القضائية والسياسية والإدارية في البلد، فضلاً عن التقاليد السائدة فيه.

(أ) الإدارة المركزية للتسجيل المدني

١٤٨- يتضمن نظام الإدارة المركزية عادة جهازاً مركزياً على النطاق الوطني لتوجيه أعمال التسجيل المدني وتنسيقها ومراقبتها في جميع أنحاء الدولة. ويمكن للهيئة التي تضطلع بهذه المهام أن تتمم على إيجاد معايير وطنية وأساليب موحدة لتسجيل جميع الوقائع الحيوية التي تحدث داخل البلد ولدى مختلف الفئات السكانية. ويرد بيان البلدان والمناطق التي يوجد فيها هذا النوع من التنظيم الإداري، في المجلد الثاني من هذا "الدليل" (الفصل الأول، الأحكام القانونية والهيكل التنظيمية لنظام التسجيل المدني).

١٤٩- وفي إطار هذا النمط من التنظيم المركزي، لا يؤدي الجهاز الوطني للتسجيل دوراً إدارياً فحسب، بل يضطلع أيضاً بدور تقني يغطي شبكة مكاتب التسجيل المدني على الصعيدين دون الوطني والمحلي. ويقوم هذا الجهاز بإنشاء جميع مكاتب التسجيل المحلية، وتوفير مواد مكتوبة لأمناء السجل المحليين للاسترشاد بها في عملهم اليومي، وتنسيق إجراءات التسجيل في جميع أنحاء الشبكة، والإشراف على أعمال التسجيل التي تضطلع بها المكاتب المحلية وتقييم تلك الأعمال.

١٥٠- ويتولى المكتب المركزي مسؤولية التنسيق مع الأجهزة الحكومية الأخرى التي تدعم نظام التسجيل المدني، بما في ذلك الدوائر الصحية التي تصدق على صحة حدوث الوقائع الحيوية، والمحاكم التي تنظر في حالات الزواج والطلاق، والدائرة الإحصائية التي تجمع بيانات التسجيل وتنتشر الإحصاءات الحيوية.

١٥١- والمزايا التي يوفرها وجود مكتب مركزي للتسجيل إدارة هذا النظام، يمكن سردها على النحو التالي:

(١) إتاحة إعداد واعتماد إطار قانوني موحد لنظام التسجيل المدني، مما يساعد على توحيد الإجراءات في جميع أنحاء البلد، ويسر بالتالي إجراء تغييرات في التشريعات فيما بعد كلما لزم ذلك؛

(٢) تيسير تفسير وإنفاذ القواعد والأنظمة؛

(٣) إتاحة اعتماد إجراءات موحدة في جميع أنحاء الدولة لتسجيل الوقائع الحيوية والإبلاغ بها، بما في ذلك طرق

ووسائل التصديق على صحة الوقائع الحيوية المسجلة، وكذلك لإتاحة بيانات الصحائف الحيوية للجمهور؛

(٤) العمل على استمرار ممارسة الرقابة المباشرة والفعالة على النظام بأكمله، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الخدمة المقدمة إلى المجتمع المحلي؛

(٥) تيسير إجراء البحوث بناءً على الصحائف الحيوية المحتفظ بها وفقاً لتقنيات موحدة للمحفوظات؛

(٦) تيسير تطوير وتوجيه الخدمات الاستشارية وغيرها من أشكال المساعدة التقنية لأمناء السجل المدني المحليين، ومنها مثلاً الدوريات التدريبية الدورية التي تجعلهم على اطلاع مستمر على أي تغييرات في النظام، وإيجاد وسيلة مركزية لإسداء المشورة التقنية اللازمة لحل أي مشكلة بعينها؛

(٧) إتاحة تشغيل وإدارة أرشيف مركزي للتسجيل المدني بحيث تتاح نسخة احتياطية من الصحائف في مكان غير مكاتب التسجيل المحلية. وبذا يصبح الاطلاع على السجلات الحيوية ممكناً في مكانين على الأقل هما: مكاتب التسجيل المحلية والأرشيف المركزي.

(ب) الإدارة اللامركزية للتسجيل المدني

١٥٧ - يمكن في ظل النظام اللامركزي إدارة التسجيل المدني على مستوى الأقسام المدنية الرئيسية؛ ومنها مثلاً الولاية أو المقاطعة أو المحافظة. وينشأ في عاصمة كل قسم رئيسي مكتب مركزي للتسجيل المدني لتوجيه ومراقبة أعمال التسجيل المدني في هذا القسم الرئيسي. ويمكن لعدد من البلدان ذات النظم السياسية الاتحادية أو الأقاليم الشاسعة أو الأعداد السكانية الضخمة أن تأخذ بنظام الإدارة اللامركزية للتسجيل المدني.

١٥٢ - والبلدان التي تأخذ بنظام الإدارة اللامركزية للتسجيل المدني لم تعتمد كلها أحكاماً قانونية وإجراءات موحدة للتسجيل المدني. وقد وضع كثير من هذه البلدان مخططاً عاماً لقانون نموذجي وللأنظمة المرتبطة به، بحيث يمكن لكل قسم رئيسي من أقسام البلد المدنية أن يسن قوانينه وأنظمته الخاصة به بناءً على هذا النموذج. وفي مثل هذه الأقطار قد يوجد جهاز على الصعيد الوطني لإنفاذ أو توحيد أعمال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وقد لا يوجد مثل هذا الجهاز على الإطلاق.

١٥٤ - وترد أمثلة للهياكل الإدارية لهذا النوع من أنظمة التسجيل المدني في المجلد الثاني من هذا "الدليل". الفصل الأول (الأحكام القانونية والهياكل التنظيمية لنظام التسجيل المدني).

٧ - الصعيد المحلي

١٥٥ - أياً كان نوع الإدارة القائمة على الصعيد الوطني، فإن أعمال التسجيل المدني تتولاها مكاتب محلية للتسجيل المدني. ويمكن أن توجد لأغراض الإشراف والإدارة مكاتب للتسجيل المدني على الصعيد دون الوطني تشكل حلقة وسيطة بين المكاتب الوطنية والمكاتب المحلية. ويرتبط مكتب التسجيل المحلي بعلاقة عمل وثيقة بمناطق أو بوحدات أولية وثانوية للتسجيل، وترد أدناه مناقشة للمفهوم الذي تقوم عليه.

(أ) وحدة التسجيل الأولية

١٥٦ - منطقة التسجيل الأولية هي ذلك الجزء من إقليم البلد الذي يوكل أمره إلى أمين محلي للسجل المدني لأغراض تسجيل الوقائع

الحيوية التي تحدث فيه. ويمكن أيضاً أن توصف تلك المنطقة بأدائها دائرة اختصاص كل أمين محلي للسجل المدني. وينبغي أن تكون منطقة أو وحدة التسجيل الأولية، من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان، بحجم يمكن أمين السجل المسؤول عنها من أن يوليها من الاهتمام ما يكفل التسجيل. ولذا ينبغي أن يدير هذه المنطقة أو الوحدة أمين محلي واحد للسجل المدني، وأن يتيسر للجمهور التعامل معها.

١٥٧ - وتحديد العدد المناسب من المكاتب المحلية للتسجيل المدني واختيار المواقع الملائمة لها اعتباراً من هاتين توافقت عليهما كفاءة تشغيل نظام التسجيل المدني بأكمله. وينبغي جعل حدود منطقة التسجيل الأولية متطابقة، قدر الإمكان، مع حدود الأقسام المدنية الفرعية للبلد. بيد أنه نظراً إلى أن احتياجات التسجيل المدني لا تكون دائماً هي نفسها لاحتياجات الإدارة العامة، فيجب أن ينظر إلى عملية تحديد أو تعديل حدود منطقة التسجيل على أنها خطوة هامة لضمان تيسر التعامل مع المكاتب المحلية وتحقيق اكتمال التسجيل. وفي هذا الصدد، يجب أن تقوم إدارة التسجيل المدني بإجراء التعديلات اللازمة لوحدات التسجيل الأولية عن طريق إعادة تعيين حدودها أو إنشاء وحدات جديدة كلما لزم ذلك.

(ب) وحدة التسجيل الثانوية

١٥٨ - عملاً على تحسين عملية تسجيل وقائع الولادة والوفاة والوفاة الجنينية، قد تقوم بعض البلدان بإنشاء مكاتب إضافية للتسجيل المدني في المستشفيات وغيرها من مرافق الصحة داخل وحدة التسجيل الأولية. ويطلق على تلك المكاتب اسم وحدات التسجيل الثانوية، ولدى إنشاء مكتب للتسجيل من هذا القبيل، ينبغي تعيين أمين مسؤول للسجل، كما ينبغي أن تعين بوضوح حدود منطقة التسجيل، التي قد تشمل أحياناً بعض المواقع المحلية خارج نطاق المستشفى.

١٥٩ - وهناك ارتباط وثيق بين مسألتين عدد وحدات التسجيل الأولية التي ينبغي أن توجد في البلد والأحجام المثلث التي ينبغي أن تكون عليها تلك الوحدات. فإذا لم يكن هناك عدد كافٍ من مكاتب التسجيل، ستكون المنطقة الجغرافية التي تغطيها كل وحدة أكبر من الحجم المستصوب. وبالإضافة إلى مشاق السفر إلى هذه المكاتب، سيكون الوصول إليها في هذه الحالة أكثر صعوبة وسيؤثر هذا تأثيراً سلبياً على مدى اكتمال التسجيل. أما الإفراط في عدد المكاتب الميدانية فمن شأنه أن يؤدي إلى إعاقة الإشراف على أعمال التسجيل. وعلاوة على ذلك، فإن العدد المتوفر من أمناء السجل المدني المحليين ذوي المؤهلات المناسبة عدد محدود دائماً.

١٦٠ - وعند تحديد عدد المكاتب المحلية، الأولية منها والثانوية، التي تلزم لأي بلد، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان العوامل التالية: (١) عدد السكان في المنطقة؛ و (٢) الموارد المتاحة من الموظفين لأداء أعمال التسجيل، بما في ذلك موارد تدريب الموظفين؛ و (٣) الموارد المادية المتاحة لكل مكتب؛ و (٤) إمكانية الوصول إلى المكتب، بما في ذلك عوامل المسافة والتضاريس ومرافق النقل والمناخ؛ و (٥) مستوى إلمام السكان بالقراءة والكتابة؛ و (٦) درجة بساطة الإجراءات؛ و (٧) نوعية الوثائق الأساسية ومدى كفايتها. وترد في الجدول ألف - ٣ في المجلد الثاني من هذا "الدليل" أمثلة تتضمن عدد وحدات التسجيل المدني في بعض البلدان أو المناطق، ومتوسط مساحة المنطقة، ومتوسط عدد سكانها.

هـ - أمين السجل المدني المحلي

١٦١ - أمين السجل المدني المحلي هو الموظف المخول قانونا بتسجيل حدوث الوقائع الحيوية وتمثيل السلطة الثانوية للحكومة في مجال التسجيل المدني. ونظرا إلى أن أعمال التسجيل تشمل التعامل مع عامة الجمهور بصفة يومية، فإن أمين السجل المدني المحلي مسؤول عن إقامة علاقة طيبة مع المجتمع المحلي. وتتوقف كفاءة عملية التسجيل كما يتوقف اكتمالها على قدرات أمين السجل ومسلكه وخبرته الفنية في الوفاء بواجباته. ونظرا إلى أهمية الدور الذي يؤديه أمين السجل في نظام التسجيل المدني، يجب أن تتوخى سلطات التسجيل المدني أقصى درجة من العناية في اختيار وتعيين أخصائى الأشخاص لمنصب أمين السجل ونوابه، في إطار كل مكتب من مكاتب التسجيل المحلية، سواء أكانت أولية أم ثانوية.

١ - واجبات ومسؤوليات أمين السجل المدني المحلي

١٦٢ - ينبغي أن ينص بوضوح في قانون التسجيل المدني على واجبات ومسؤوليات أمين السجل. وتشمل هذه الواجبات والمسؤوليات ما يلي، حسب الاقتضاء:

(أ) تسجيل معلومات محددة بشأن الوقائع الحيوية وفقا للطرائق والإجراءات المقررة؛

(ب) كفاءة الامتثال لقانون التسجيل؛

(ج) كفاءة دقة واكتمال كل صحيفة من صحائف التسجيل؛

(د) اتخاذ ما يلزم من تدابير لتعريف الجمهور بضرورة التسجيل وبإجراءاته ومتطلباته، وبقيمة الإحصاءات الحيوية؛

(هـ) حراسة صحائف التسجيل؛

(و) إعداد تقرير إحصائي تام لكل واقعة حيوية مسجلة وإحالة هذه التقارير وفقا لجدول زمني منتظم إلى الهيئة المسؤولة عن تجميع البيانات بفرض تجهيزها ونشرها؛

(ز) إصدار شهادات أو نسخ من الصحائف الحيوية لدى طلبها.

١٦٣ - ويقتضي أداء هذه الواجبات، إما أن يكون أمين السجل المدني المحلي مقيما في منطقة التسجيل المعين لها أو أن يكون له مكتب محلي فيها. وينبغي أن يكون أمين السجل حاضرا في المكتب في الأيام وأثناء ساعات العمل المعتمدة بموجب قوانين أو أنظمة التسجيل المدني. فضلا عن أن أمين السجل ينبغي أن يكون ملما بهذه القوانين والأنظمة فإنه ينبغي أن يُعرف أفراد الجمهور بما عليهم من التزامات ضمانة لكامل التسجيل وسرعته. وعملا على تحسين مستوى التفعية في تسجيل الوقائع الحيوية، من المحبذ للغاية أن يكون دور أمين السجل المحلي إيجابيا لا سلبيا.

١٦٤ - وفي كثير من البلدان التي لا تنتفع فيها عامة الجمهور انتفاعا تاما بنظام التسجيل المدني بل وفي بعض الحالات لا تعرف بوجوده، عادة ما تكون أنشطة التسجيل التي يزاولها أمناء السجل المدني المحليين غير كافية لشغل وقتهم بأكمله. ولهذا تُسند إليهم واجبات إدارية إضافية ويزاولون أعمال التسجيل المدني إلى جانب المسؤوليات الأخرى التي قد يكلفون بها كالقيام بعمل المُعد (رؤساء المدن أو البلديات المحلية)، أو الأمناء المحليين، أو جامعي

الضرائب، أو موظفي الخدمات الصحية، أو أفراد الشرطة، أو قضاة الصلح. بيد أن نجاح نظام التسجيل المدني وقدرته على تلبية احتياجات عامة الجمهور يقتضيان أن يكون أمناء السجل المدني المحليين من العاملين المتفرغين، وأن تكون لهم صفة الملتحقين بالخدمة المدنية واستحقاقاتهم، وأن تدفع لهم أجور مجزية. ويرد في المجلد الثاني من هذا "الدليل" (الفصل الثالث) وصف للممارسات الوطنية المعمول بها في هذا الشأن.

٢ - الجزاءات التي تطبق في حالة عدم التسجيل أو فقدان السجلات أو إتلافها

١٦٥ - يجب أن يخضع أمين السجل المدني لجزاءات يحددها قانون التسجيل المدني وذلك في الحالات التالية:

(أ) إذا أدين بمخالفة قانون التسجيل المدني؛

(ب) إذا رفض تسجيل واقعة حيوية أو خصائصها حسب ما أبلغه بها الشخص صاحب الشأن؛

(ج) إذا فقد أو أتلّف أو غير أي صحائف مسجلة أو سمح بحدوث فقدان أو إتلاف أو تغيير من هذا القبيل.

٣ - تحسين كفاءة أمناء السجل

١٦٦ - غني عن القول أن أمين السجل المدني، سواء أكان يمارس عمله على الصعيد المحلي أو على الصعيد الوطني، يجب أن يكون ملما بالقوانين والأنظمة المتصلة بالتسجيل المدني، فضلا عن إلمامه بأساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية الحيوية وتقديم التقارير عنها وتبويبها. ويجب أن يتلقى أمناء السجل المدني قبل تعيينهم في مراكز عملهم تدريباً أساسياً على أعمال التسجيل وتقديم التقارير الإحصائية. ويجب أيضاً أن يتلقوا من وقت إلى آخر تدريباً أثناء العمل كي يكونوا مطلعين على آخر التطورات في مجال عملهم.

١٦٧ - والتعليمات المكتوبة ضرورية لمساعدة أمناء السجل المحليين على إنجاز عملهم بكفاءة. ويجب إعداد مجموعة من كتب الدليل بشأن التسجيل تتضمن تعليمات تفصيلية وجعلها متاحة لكل أمين من أمناء السجل. ويجب إعداد تعليمات مستقلة لتوجيه عملهم في مجال قوانين التسجيل المدني والأمور المتصلة بها وفي التعامل مع المسائل الإحصائية. ولكي تظل كتب الدليل مساندة للتطورات الجارية، يمكن أن يكون المنشور المستخدم لهذه الكتب من النوع الذي يتألف من ورقات منفصلة بحيث يمكن إضافة أي ورقات أو استبدالها كلما نشأت الحاجة إلى ذلك. وتشكل هذه الطريقة آلية فعالة للتنسيق من حيث أنها تبقي الحاجة إلى بقاء مكتب التسجيل المركزي على صلة بالوحدة المحلية. وينبغي أيضا إجراء تفتيش على ممارسات التسجيل المحلي وتزويد أمناء السجل بالتوجيهات عن طريق قيام خبراء من المقر بزيارات دورية للمكاتب المحلية.

١٦٨ - وهناك أسلوب آخر لتحسين عمل أمين السجل المدني هو إنشاء رابطة مهنية على الصعيد الوطني لأمناء السجل المدني يتم في إطارها تبادل الآراء بشأن أعمال قوانين التسجيل، ورسم الاستراتيجيات المتعلقة بتحسين عملية التسجيل، وما إلى ذلك. وهذا النهج المقترح مفيد بصفة خاصة في البلدان التي تكون فيها إدارة التسجيل المدني لامركزية. ففي هذه الحالات، يلزم إيجاد وسيلة للجمع بين أمناء السجل المدني في البلد في ظل رابطة مهنية واحدة.

واو - المبلّغ

١٧٧ - وفيما يتعلق بتسجيل واقعة ولادة أو وفاة أو وفاة جنينية، من المهم ملاحظة أن وظيفة المبلّغ هي الإقرار بالواقعة. ولا ينبغي الخلط بين هذه الوظيفة وبين الوظيفة التكميلية المتمثلة في الشهادة الطبية التي تثبت وقوع الولادة الحية أو تحدد سبب الوفاة أو الوفاة الجنينية. وينبغي أن يكون الإقرار بواقعة الولادة أو الوفاة واجبا إزاميا أو إجباريا يتسع على عاتق المبلّغ المحدد لذلك، ولكن السبب الثابت للوفاة أو الوفاة الجنينية لا يكون دائما جزءا ضروريا من المعلومات اللازمة للتسجيل وإن كان هذا البيان يمثل بندا إحصائيا أساسيا في كل البلدان تقريبا. وعادة ما تقع مسؤولية الإبلاغ عن حدوث الوفاة على عاتق أقرب قريب للمتوفي، وهو شخص عادي، في حين أن مسؤولية إثبات سبب الوفاة تقع بالضرورة على عاتق الطبيب المسؤول وتقع في غيابه على عاتق الطبيب الشرعي الذي فحص الجثة.

١٧٨ - ويرد في المجلد الثاني من هذا "الدليل" (الفصل الرابع والجدول ألف - ٥) بيان للممارسات الوطنية المتعلقة بالمبلّغ الرئيسي لكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية.

زاي - عملية التسجيل المدني

١٧٤ - يتسوم المبلّغ، لدى الإبلاغ عن حدوث واقعة حيوية، بالاتصال، شخصيا في معظم الحالات، بمكتب أمين السجل المدني المحلي، لطلب تسجيل واقعة حيوية في غضون المهلة الزمنية المحددة لذلك بموجب القانون. ويتحدد مكتب التسجيل المختص الذي يتصل به المبلّغ لهذا الغرض على أساس ما إن كانت الواقعة المعنية تسجل حسب مكان الحدوث أو حسب مكان الإقامة في البلد.

١٧٥ - ويطلب أمين السجل المدني من المبلّغ وثيقة تثبت هويته. وبعد ذلك، يمكن أن يطلب أمين السجل تقديم عدد من الوثائق أو الشهود لإثبات أن الواقعة الحيوية المبلغ عنها قد حدثت بالفعل. وعندئذ يجري إعداد صحيفة التسجيل. وتحرير هذه الصحيفة من نسخة واحدة أو نسختين أصليتين، أو باستخدام السجلات الدفترية، أو على نموذج متعدد النسخ أو على بطاقات، أمر ينبغي أن تقرره البلدان بكل عناية. ويتم فحص صحيفة التسجيل للتأكد من اكتمالها ودقتها ثم يوقعها كل من أمين السجل والمبلّغ. ويعقب ذلك ملء التقرير الإحصائي وتدقيقه، على نحو مماثل، للتأكد من اتساقه واكتماله. وهذا الإجراء هو الإجراء المعتاد حينما يكون التقرير الإحصائي وثيقة مستقلة عن صحيفة التسجيل أو الشهادة الطبية (في حالة المواليد والوفيات الجنينية والوفيات). وفي نهاية المطاف، يمكن للمبلّغ أن يطلب الحصول على شهادة تسجيل، يمكن أن يصدرها أمين السجل بعد تسديد الرسم المقرر، إن وجد. وقد تفضل بعض البلدان اعتماد نموذج موحد للفرضين القانوني والإحصائي معا، وهو إجراء موفر لوقت أمين السجل والمبلّغ كليهما.

١٧٦ - وتتناول الأفرع التالية على وجه التفصيل كل خطوة من الخطوات التي تشكل عملية التسجيل.

١ - محل التسجيل

١٧٧ - هناك معياران لتحديد المحل الذي ينبغي أن يتم فيه تسجيل الواقعة الحيوية، هما: محل الحدوث أو محل الإقامة. ويمكن الأخذ بمعيار ثالث وهو قبول كلا المحليين أو أي منهما. وأيا كان المعيار الذي يؤخذ به، فإن من المهم أن ينص قانون التسجيل المدني نصا واضحا على محل التسجيل لكل نوع من أنواع الوقائع. ومحل الإقامة هو الموقع الجغرافي (أو العنوان) الذي يقيم فيه عادة الشخص

١٦٩ - المبلّغ هو الفرد الذي يبلغ أمين السجل المحلي، وفقا لما يقتضيه القانون، بحدوث واقعة حيوية، وبخصائص تلك الواقعة، والأشخاص المعنيين بها مباشرة وخصائصهم. وفي الحالات التي لا تتوافر فيها أدلة مستندية، يجوز اعتبار المبلّغ شاهدا على حدوث الواقعة.

١٧٠ - وتكمن أهمية المبلّغ في أن أمين السجل لا يمكنه قانونا أن يسجل واقعة حيوية إلا استنادا إلى إقرار من مبلّغ يقدمه شخصيا أو خطيا. ويجب أن يكون المبلّغ قادرا ليس فقط على مجرد تقديم المعلومات الدقيقة اللازمة للتسجيل، للأغراض القانونية على سبيل المثال، بل أيضا على تقديم كافة التفاصيل اللازمة للأغراض الإحصائية. وفي هذا الصدد، يرد أدناه بيان الشخص المناسب للإبلاغ عن كل نوع من أنواع الوقائع الحيوية، والشخص المقترح أن يكون بديلا عنه في ذلك، حسب ترتيب الأفضلية:

الولادة الحية:

- ١ - الأم
- ٢ - الأب
- ٣ - أقرب أقارب الأم

الوفاة الجنينية:

- ١ - الأم
- ٢ - الأب
- ٣ - أقرب أقارب الأم

وفاة الرضيع:

- ١ - الأم
- ٢ - الأب
- ٣ - أقرب أقارب الأم

وفاة الشخص البالغ:

- ١ - أقرب الأقارب (على سبيل المثال زوج/زوجة الشخص المتوفي، أو أحد أخوته أو أخواته أو أحد أبويه)

الزواج:

- ١ - العروس والعريس

الطلاق:

- ١ - أي من الطرفين
- ٢ - الطرف الطالب للطلاق

١٧١ - وينبغي تحديد المبلّغ لكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية تحديدا واضحا وقاطعا لا لبس فيه في قانون التسجيل المدني بحيث يكون هناك شخص واحد هو فقط المسؤول أساسا عن تقديم المعلومات اللازمة للتسجيل. وعلى الرغم مما تقدم، يجوز أن يعين القانون مبلّغين بدلاء وأن يحدد الترتيب الذي يتولى وفقه كل منهم مسؤوليته بهذه الصفة. وما لم يكن المبلّغ على دراية بأن القانون يلزمه بإبلاغ الواقعة الحيوية إلى أمين السجل المحلي، وأنه لا أحد سواه يشاركه مسؤوليته هذه، فإنه لا يمكن أن يتوقع منه الامتثال لذلك. ومن ثم ينبغي لسلطات التسجيل أن تتخذ الترتيبات اللازمة للتوعية على نحو مستمر بالمسائل المتصلة بأين ينبغي إجراء التسجيل ومتى وكيف يتم ذلك.

المحدد. وفي حين أنه لا توجد مشاكل في تحديد محل الحدوث، فإنه قد توجد صعوبات في تحديد محل الإقامة المعتادة. وعلى سبيل المثال، يوجد لبعض الأشخاص أكثر من محل واحد للإقامة المعتادة (رجال الأعمال، والطلبة الذين لا يقيمون في منازل ذويهم، وأفراد القوات المسلحة). وهناك بعض آخر ليس له محل معتاد للإقامة (المتشردون الهائمون على وجوههم بصفة مستديمة). كما أن هنالك من يحاول الحصول على مكان للإقامة (اللاجئون). وينبغي أن يتضمن قانون التسجيل نصوصاً واضحة عن كيفية معالجة تلك الحالات. وقد اعتمدت معظم البلدان معيار محل الحدوث لتسجيل حالات الولادة والوفاة والجنسية. وقد أدرجت معلومات تفصيلية عن الممارسات الوطنية فيما يتعلق بمحل التسجيل، في المجلد الثاني من هذا "الدليل" (الفصل الخامس، الفقرات ١٦٩-١٨٢ والجدول ألف - ٨).

١٧٨ - ومن منظور عملية التسجيل، يؤدي نظام التسجيل حسب محل حدوث الواقعة إلى تيسير هذه العملية والتسجيل بها. غير أن التسجيل حسب محل الإقامة أفضل من التسجيل حسب محل الحدوث في إعطاء صورة عن عدة عناصر منها التغيرات الديمغرافية في السكان المقيمين. ومن حسن الحظ أن هذين المعيارين ليسا متناقضين حيث أن معظم الوقائع تحدث عادة في محل الإقامة نفسه. وفي الحالات التي يتخذ فيها محل الحدوث محلاً للتسجيل، يجب أن يشمل التسجيل أيضاً جمع المعلومات المتعلقة بمحل الإقامة، ونتيجة لذلك يمكن عمل الجدولة حسب كلا المحليين.

١٧٩ - ولاغراض الإحصاء، يوصى لدى تسجيل محل الإقامة لكل واقعة حيوية محددة باستثناء محل الإقامة للأشخاص المبيينين فيما يلي:

الواقعة الحيوية محل إقامة:

الولادة الحية	الأم
الوفاة الجنينية	الأم
وفاة الرضيع	الأم أو الرضيع
الوفاة	المتوفي
الزواج	العريس
الطلاق	الزوج

٧ - المهلة المسموح بها للتسجيل

١٨٠ - المهلة المسموح بها للتسجيل هي الفترة الزمنية التي يجب أن يقوم المُبلِّغ خلالها بإبلاغ أمين السجل بحدوث الواقعة الحيوية وخصائصها. وينبغي أن تحدد تلك الفترة في قانون التسجيل المدني بالنسبة لكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية. وغني عن القول إنه إذا قصرت الفترة الزمنية المسموح بانقضائها بين حدوث الواقعة وتسجيلها ازدادت دقة المعلومات التي يتم الحصول عليها.

١٨١ - والمهلة الزمنية المسموح بها للتسجيل تتوقف على الطابع الإلزامي لأسلوب التسجيل. فإذا لم يبلغ عن واقعة حيوية في غضون الفترة الزمنية المحددة، يعتبر المُبلِّغ مخالفاً للقانون ويكون خاضعاً للعزاء.

١٨٢ - ونظراً إلى أن كل واقعة حيوية تختلف في طبيعتها عن الأخرى، فإن المهلة الزمنية المسموح بها للتسجيل لا يلزم أن تكون هي نفسها لكل واقعة من هذه الوقائع. ومعظم البلدان يجيز تسجيل الولادات الحية في غضون شهر واحد من ولادة الطفل، وتسجيل

الوفيات والوفيات الجنينية في غضون ثلاثة أيام من حدوث الواقعة، وتسجيل الزواج في يوم حدوثه وتسجيل الطلاق في غضون سبعة أيام من صدوق حكم الطلاق. كما أن الاختلافات فيما بين البلدان في طول هذه الفترات يرتبط بعدة عوامل منها مثلا المناخ والاتصالات والمواصلات والأحوال الجغرافية والعادات والتقاليد وما إلى ذلك، وهي كلها من العوامل التي تؤثر على إمكانية الوصول إلى مكاتب التسجيل المحلية.

١٨٣ - وكما ذكر سابقاً، فإن الفترة الزمنية المسموح بها للتسجيل يفضّل أن تكون قصيرة عن أن تكون طويلة. ومن الأسباب الأساسية لهذا التفضيل أن المُبلِّغ يفتقد أن يتفائل أو يفشل عن الإبلاغ عن الواقعة حينما تكون الفترة المسموح بها أطول مما ينبغي وهذا يسهم في إنقاص نسبة الشمول في التسجيل. وهناك سبب آخر هو السهو، الذي يتسبب حينما تكون المهلة طويلة في حدوث أخطاء في الإبلاغ عن عنصر من عناصر الواقعة. وبالنسبة لوقائع معينة، مثل الوفاة والوفاة الجنينية، ينبغي أن يحدث التسجيل بأسرع ما يمكن لأسباب صحية؛ وينبغي للبلدان ألا تصدر تصريح دفن الجثة أو حرقها إلا بعد إتمام تسجيل الوفاة.

١٨٤ - ويمكن في بعض البلدان أن تطبق إجراءات وفترات للتسجيل تختلف في المناطق الحضرية عن تلك المطبقة في المناطق الريفية تيسيراً لعملية التسجيل. غير أن هذا الترتيب قد يؤدي إلى صعوبات على صعيد الممارسة، لأنه لا يكون من الواضح دائماً أي معيار ينبغي أن يطبق في المناطق المختلفة والوقائع المختلفة. ومن ثم فإن تحديد الفترة القصوى المسموح بانقضائها بين حدوث الواقعة والتسجيل الإلزامي لها ينبغي أن يتم على ضوء جميع العوامل المؤثرة ذات الصلة في البلد المعني وينبغي أن تكون تلك الفترة أقصر ما يمكن تيسيراً للتسجيل الجاري والدقيق لجميع الحقائق الضرورية المرتبطة بالواقع.

٢ - التدابير المتعلقة بالتسجيل المتأخر

١٨٥ - التسجيل المتأخر أو المتخلف عن مواعده أمر محتمل الحدوث حتى في أكمل نظام للتسجيل المدني. وهذا التسجيل هو الذي يتم بعد انقضاء المهلة المسموح بها قانوناً للتسجيل. وتبعاً لمدى التأخير، يمكن أن يعد التسجيل المتأخر إسقاطاً أيضاً فيما يتعلق بالإحصاءات الحيوية؛ ومن ذلك مثلاً التسجيلات المتأخرة التي تحدث بعد انقضاء سنتين أو أكثر على تاريخ حدوث الواقعة.

١٨٦ - وينبغي أن تتضمن قوانين التسجيل المدني أحكاماً بشأن كيفية معالجة التسجيلات المتأخرة حسب نوع الوقائع الحيوية وحسب طول مدة التأخير. ويمكن أن يحدد أيضاً جدول متدرج لمقدار الرسوم التي تحصل حساب طول مدة التأخير؛ فإذا طالت مدة التأخير، زاد مقدار الرسم المحصل.

١٨٧ - وتتضافر عدة عوامل لتسبب تأخر التسجيل؛ وبعض هذه العوامل يتصل بمكتب التسجيل المدني وبعضها الآخر يتصل بالمجتمع المحلي نفسه. فمن ناحية مكتب التسجيل، لا يمكن في الغالب أن يتم تسجيل الواقعة على النحو السليم وفي حينه إذا كانت إجراءات التسجيل كثيرة التعقيد و/أو إذا كانت تكلفة التسجيل مرتفعة أكثر مما ينبغي. ومن ناحية المجتمع المحلي، يحدث التسجيل المتأخر على الأرجح حينما لا تكون عامة الجمهور على إلمام بتطلبات التسجيل أو إذا كان ينقصها الاهتمام به. وهذا السبب الأخير مرتبط بالعوامل الثقافية التي تؤدي دوراً مهماً في مدى رسوخ النظام. وقد بينت التجربة أن ما يحدث من إرجاء التسجيل، في عدد كبير من البلدان النامية، يعزى إلى مجرد عدم المبالاة أو

عدم الاكتراث أو الجهل بالفوائد المستمدة من التسجيل المدني بالنسبة إلى الفرد وإلى المجتمع.

١٨٨ - ويحسب أن تبذل الجهود من جانب كل من هيئة التسجيل المدني والمجتمع المحلي بوجه عام من أجل تخفيض نسبة التسجيل المتأخر. ومن المهم بدرجة أساسية في هذا الصدد تحسين كفاءة نظام التسجيل المدني. ولا ينصح لتحقيق ذلك بتشديد العقوبات، وبخاصة العقوبات الجزائية. فخلافا لما قد يمتدق، تؤدي الجزاءات إلى إضعاف الرغبة في التسجيل وتنطوي على خطر إبقاء قطاعات مهمة من السكان خارج مجال التسجيل المدني، أو قد تؤدي على الأقل إلى الإذلاله ببيانات غير صحيحة عن جوانب مهمة، مثل تاريخ حدوث الواقعة. ويمكن تحقيق نتائج أكثر فعالية عن طريق البرامج التثقيفية، فضلا عن تقديم حوافز ترمي إلى زيادة مصلحة المجتمع المحلي في تسجيل الوقائع الحيوية في حينها. ويمكن في هذا الصدد إدراج إشارات محددة إلى أهمية التسجيل المدني في برامج التعليم الابتدائي والثانوي. وهذا أسلوب مفيد وعملي لحمل المجتمع المحلي على وعي بضرورة الامتثال للقوانين المتعلقة بتسجيل الوقائع الحيوية، مما يقلل من احتمال التأخر في التسجيل أو احتمال عدم التسجيل على الإطلاق.

٤ - الأدلة اللازمة لتسجيل الوقائع الحيوية

١٨٩ - تبدأ عملية التسجيل عندما يتلقى أمين السجل دليلا على حدوث الواقعة الحيوية من المبلِّغ الطالب لتسجيلها. وتبعاً لنوع الواقعة وظروف حدوثها، يمكن أن يكون هذا الدليل إما على هيئة وثائق قانونية أو شهادات طبية أو شهادة شهود أو كل ذلك.

١٩٠ - وتعتبر الأدلة المستندية أكثر موثوقية بوجه عام من شهادة الشاهد. لذا ينبغي دائما أن تقبل شهادة الشاهد بوصفها دليلا تكملياً على حدوث الواقعة. بيد أن الأدلة المستندية لا تتوفر بالضرورة في بعض الحالات. فالشهادة الطبية على سبيل المثال قد لا تكون متاحة في بعض المناطق الريفية التي تحدث فيها الولادة دون إشراف طبي ومن ثم لا تصدر شهادة بذلك. وفي حالة انعدام الدليل المستندي وحينما يكون أمين السجل المحلي موظفاً رسمياً مدرباً، قد يكون من الممكن تخويله سلطة تحديد متى يكون الإثبات مقبولاً بشهادة الشاهد أو متى يكون التسجيل مقبولاً على أساس الاكتفاء بالمعلومات المقدمة من المبلِّغ وحدها.

١٩١ - وفي حالات تسجيل الطلاق وإبطال الزواج والتفريق القضائي، يلزم قبل تسجيل الواقعة تقديم نسخة طبق الأصل من المنطوق أو الحكم القضائي الذي تنقرر على أساسه الواقعة، كدليل عليها. ويلزم أيضاً تقديم وثائق قانونية مماثلة في حالات تسجيل الاعتراف بالولد وتثبيت النسب والتبني. وينبغي ملاحظة أن هذا النوع من الدليل لا يمكن الاستعاضة عنه بشهادة شاهد (شهود) ولا بمجرد إقرار المبلِّغ. وفي حالة تسجيل الزواج، تلزم عادة شهادة الزواج. وتصدر هذه الشهادة بعد أن يكون قد تم الإعلان لفترة زمنية مقررة عن اعتزام الزواج وعدم تقدم أحد باعتراض على ذلك.

١٩٢ - والأدلة المستندية التي تقدم إلى أمين السجل المدني تقوم بأعدادها عادة هيئات مختلفة لأغراض شتى. ومن ثم فإنه ينبغي في عملية التسجيل أن يكون أمين السجل المدني المحلي ملماً بجميع أنواع الوثائق وتصميمها ومدركاً للفرض من كل منها، لكيلا يكون عرضة للخداع. وقد تكون هناك استثناءات من ذلك في عدد قليل من البلدان بالنسبة لأنواع معينة من الوقائع الحيوية، حيث يضم نموذج واحد الوثيقة القانونية والشهادة الطبية والتقرير الإحصائي.

ومن ثم يمكن استعمال النموذج نفسه بوصفه دليلاً على حدوث الواقعة الحيوية، وبوصفه صحيفة تسجيل، وبوصفه النموذج المتضمن للتقرير الإحصائي. وفي حالات أخرى. قد تتضمن الوثيقة القانونية والشهادة الطبية معلومات مفيدة ولكنها قد لا تفي بمتطلبات التسجيل والإحصاءات الحيوية. لذا فإن من المستصوب أن تتصل إدارة التسجيل المدني بالجهات المختصة التي تصدر الشهادات الطبية أو الوثائق القضائية لتحسين تصميم النماذج، واضعة في اعتبارها أن النماذج المحسنة ينبغي أن تكون مناسبة لطائفة متنوعة من الأغراض. وفي الوقت نفسه، يجب التحذير من أن يصبح التسجيل وتقديم التقارير الإحصائية عبئاً يثقل كاهل الأشخاص المسؤولين عن إعداد الوثيقة.

١٩٣ - ويرد بيان المتطلبات المتعلقة بتسجيل الوقائع الحيوية والمطبقة بوجه عام من جانب البلدان، في المجلد الثاني من هذا "الدليل" (الفصل الرابع، الفقرات ١٢٨-١٥١).

٥ - صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية

١٩٤ - يتعين، كقاعدة عامة، في عملية التسجيل، أن يقوم أمين السجل المحلي، بعد أن يتلقى من المبلِّغ الأدلة التي تثبت حدوث الواقعة الحيوية، بإعداد وثيقتين هما: صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية والتقرير الإحصائي المتصل بها. وتصبح صحيفة التسجيل جزءاً من ملفات التسجيل، وينبغي نظراً لتعدد أوجه استخدامها أن يتم حفظها على الوجه السليم وبصفة مستديمة. أما التقرير الإحصائي فإنه بمجرد ملئه والتأكد من دقته واكتماله يحال إلى الهيئة المسؤولة عن تجهيز الإحصاءات الحيوية. وهاتان الوثيقتان هما أهم الوثائق في مجال التسجيل المدني. وترد أدناه مناقشة لصحيفة تسجيل الواقعة الحيوية. أما التقرير الإحصائي فسيتناقش في فرع لاحق.

١٩٥ - بيد أن بعض البلدان قد تفضل استخدام نموذج موحد للفرضين القانوني والإحصائي معاً، وفي هذه الحالة يكون التقرير الإحصائي نسخة طبق الأصل من صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية.

١٩٦ - وصحيفة تسجيل الواقعة الحيوية تسجل المعلومات المتعلقة بحدوث واقعة حيوية. وهي تتضمن معلومات عن خصائص معينة لتلك الواقعة وعن الأشخاص ذوي الصلة.

١٩٧ - ويمكن أن تكون صحيفة التسجيل مفيدة في طائفة متنوعة من الأغراض، كما ورد في الفصل الثاني أعلاه، إذا كانت مستوفية للمعايير التالية:

(أ) تسجيل كل واقعة حيوية في نموذج مستقل؛

(ب) استخدام نماذج موحدة في جميع أنحاء البلد أو على الأقل داخل الأقسام المدنية الرئيسية للبلد؛

(ج) اتساع نطاق البيانات التي تدرج في الوثيقة وتسني استخدامها لأغراض مختلفة. وفي هذه الحالة، من المستصوب أن تقسم الوثيقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: قسم للبيانات القانونية، وآخر للرموز التكميلية، وثالث للملاحظات؛

(د) تزويد أمناء السجل المدني المحليين ببيان واضح لتعريف كل بند من بنود الصحائف؛

(هـ) توافر وسائل لتيسير الاستنساخ.

١٩٨- وفي البلدان التي تغضل أن تكون وثيقة التسجيل وبيانات التقرير الإحصائي مجتمعة في صحيفة واحدة، ينبغي تقسيمها تقسيما واضحا بين الجزأين القانوني والإحصائي.

(٦) طرائق ووسائل إعداد وتخزين صحائف تسجيل الوقائع الحيوية

١٩٩- قد ترغب البلدان أو المناطق في الأخذ بوحدة من الطرائق الثلاث التالية لإعداد صحائف تسجيل الوقائع الحيوية: السجل الدفترى أو الصحائف المنفصلة أو البطاقات. وينظر حالها إلى تسجيل وتخزين صحائف الوقائع الحيوية على الوسائط المنطوقية على أنه طريقة مناسبة وذات كفاءة للتسجيل المدني في المستقبل. ومن ثم فإن المناقشة التالية تقتصر على الأنواع الثلاثة التي يشيع استخدامها.

(أ) السجل الدفترى

٢٠٠- يتكون السجل الدفترى من عدد من نماذج التسجيل المطبوعة سلفا والمضمومة معا، وذلك عادة عن طريق اللصق أو الدرز من جانب واحد، بين دفتي غلاف مقوى، بحيث يتم تدوين الصحائف الحيوية متعاقبة حسب ترتيب الإبلاغ بها. وتستوفى بيانات صحائف الوقائع الحيوية بالترتيب الذي سجلت به وليس حسب ترتيب حدوثها. وعلى الرغم من كبر حجم السجل الدفترى عادة وصعوبة تداوله، فإنه يحفظ جميع الصحائف معا، ومن ثم يحول دون فقدان أي منها أو وضعها في غير مواضعها. ويتميز عند استخدام هذا النوع تدوين نسخة طبق الأصل من صحيفة الواقعة الحيوية في نسخة ثانية للسجل الدفترى، فور الانتهاء من تحرير الصحيفة الأصلية. ويلزم أن يوقع المبلِّغ وأمين السجل المدني هاتين الصحيفتين للواقعة الحيوية، تأكيدا لصحة المعلومات الواردة فيها. وحيث أن السجل الدفترى يكون مجلدا أصلا، فلا يمكن التبدل فيه إلا بخط اليد، وينبغي في هذه الحالة استعمال مداد لا يمتص. وحيثما يستخدم السجل الدفترى لتدوين صحائف الوقائع الحيوية، لا مناص من أن يكون التقرير الإحصائي وثيقة مستقلة. وتملأ هذه الوثيقة فور إتمام استيفاء صحيفة الواقعة الحيوية.

(ب) السجلات ذات الصحائف المنفصلة أو البطاقات

٢٠١- إن الإجراء المتبع في التسجيل باستخدام السجل ذي الصحائف المنفصلة هو نفسه المتبع عند استخدام البطاقات، ولا يختلف هذان الأسلوبان إلا في الطريقة التي تخزن بها الصحائف. وعند استخدام أي من الأسلوبين تسجل كل واقعة حيوية في نموذج واحد. ويجوز لأمين السجل المدني أن يستخدم آلة كاتبة أو غيرها من الوسائل الميكانيكية أو الإلكترونية لاستيفاء بيانات الصحائف تسهيلا لقراءتها. ويمكن إعداد نسخ طبق الأصل للصحائف المنفصلة باستخدام أوراق الكربون أو وسائل النسخ الضوئي، تبعا للموارد المتوفرة في مكتب أمين السجل المدني المحلي. ويمكن إعداد نسخ طبق الأصل للبطاقات باستخدام الآلات الكاتبة أو أجهزة النسخ الضوئي أو غيرها من معدات النسخ الميكانيكية أو الإلكترونية.

٢٠٢- ويمكن للصحائف المحررة في ورقات منفصلة أو للبطاقات إذا كانت مصممة على الوجه السليم أن تلبى احتياجات كل من التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من المعلومات، بمعنى أن تستخدم صحيفة التسجيل بوصفها التقرير الإحصائي أيضا. وفي هذه الحالة، ينخفض بقدر ملموس عبء العمل الواقع على كاهل أمين السجل المدني المحلي.

٢٠٣- ويمكن حفظ الصحائف المحررة في ورقات منفصلة والبطاقات وفقا لطرق مختلفة منها: الترتيب الرقمي والترتيب الأبجدي والترتيب الزمني وما إلى ذلك. وهذه الصحائف أيسر في الاسترجاع من الصحائف المجلدة. وينبغي لسلطات التسجيل المدني أن تتخذ الترتيبات اللازمة في جميع أنحاء البلد للحيلولة دون اختلاط الصحائف الحيوية المحررة في ورقات مفردة بعضها ببعض أو فقدانها أو وضعها في غير مواضعها. وعلى سبيل المثال، تتوفر حماية أفضل للصحائف المحررة في ورقات منفصلة إذا وضعت في حافظات من ذوات الحلقتين أو الثلاث حلقات، ومن المنضبل بالنسبة للصحائف الحيوية المحررة في بطاقات أن تحفظ في خزائن أو دواليب معدنية مغلقة.

٢٠٤- ويلزم إدراج أحكام محددة في أنظمة التسجيل المدني تنص على أن القيمة القانونية للنسخة طبق الأصل من صحيفة التسجيل مكافئة لقيمة النسخة الأصلية.

٢٠٥- ومن المسلم به أن قرار اعتماد نوع معين من أنواع وثائق التسجيل أمر بالغ الأهمية، حيث أن لكل منها مزاياه وعيوبه. ويجب أن يؤخذ في الحسبان وقت اتخاذ ذلك القرار تصميم وانتقاء الأثاث الذي ستحفظ فيه الوثائق.

٢٠٦- ويمكن أن تستخدم بعض البلدان أوراقا ذات ألوان مختلفة لتمييز نموذج التسجيل الخاص بكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية. ولدى استعمال الورق الملون، ينبغي أن يكون اللون المنتقى خفينا بدرجة تبين بوضوح المعلومات المدونة على الورق، ولا يعيق النسخ الضوئي للوثيقة. ونظرا إلى أن الصحائف الحيوية هي وثائق مستديمة، فيجب أن يكون الورق المستخدم من الأنواع الراقية المناسبة للتخزين المستديم في المحفوظات (الأرشيف).

٢٠٧- وفيما يلي بيان لخصائص الأنواع المختلفة لوثائق التسجيل من حيث عوامل أربعة، هي الحيز والسلامة والتكلفة ومرونة التداول:

١- الحيز والتخزين

٢٠٨- تحرر في الوثيقة التي من سوع الورقة المنفصلة بيانات واقعة حيوية واحدة. أما ظهر الصحيفة فإما أن يستعمل لطبع التعليمات المتعلقة بملئها، أو تعاريف الوقائع الحيوية، أو النص القانوني المتعلق بالتسجيل أو ما إلى ذلك، أو أن يترك خاليا. والحجم المعتاد للوثيقة التي من نوع الورقة المنفصلة هو ١١ x ٨,٥ بوصة. أما البطاقات فيكون حجمها عادة نصف هذا الحجم، ويترك على ظهرها حيز لتحرير الإضافات المكملة. وأما السجل الدفترى فإن حجم الصفحة فيه إما أن يكون مثل حجم الصحائف المنفصلة أو أكبر منه. ومن المعتاد أن تسجل واقعتان حيويتان على كل صحيفة: واحدة على صدرها والأخرى على ظهرها. غير أن بعض البلدان تسجل سلسلة من الوقائع الحيوية على كل وجه من وجهي الصحيفة، وهي طريقة ليست مستصوبة.

٢٠٩- وفيما يتعلق بالصحائف الحيوية التي تدون في الدفاتر، ينبغي أن تكون الهوامش أكبر عموما مما هي عليه في حالة البطاقات. وقد تخصص بعض الصفحات لفتح الدفتر واقفاله (في نهاية كل سنة تقويمية مثلا). وعلاوة على ذلك، قد يضم كل دفتر صفحات خالية في نهايته لإعداد فهرس مرتبة أبجديا وزمنيا، إذا رغب في ذلك. بيد أنه يمكن أيضا وضع الفهارس الأبجدية في دفتر مستقل.

٢١٠- ومن ناحية أخرى، فإن التخزين، في حالة النماذج التي ترد في ورقة منفصلة، يستلزم استخدام حافظات من ذوات الحلقتين أو

الثلاث حلقات. وتختزل هذه الطريقة على طريقة تثبيت الصحائف المفردة أو لصقتها معا، حيث يمكن في هذه الحالة خلعها بسهولة من الحافظة لأغراض النسخ الضوئي واستخراج الشهادات، كلما لزم ذلك.

٢١١ - والرفوف من اللوازم التي لا غنى عنها لتخزين السجلات الدفترية أو الصحائف التي ترد في ورقات منفصلة (المودعة في حافظات) ويلزم لتخزين صحائف تسجيل الوقائع الحيوية المدونة في بطاقات توافر خزانات خاصة ذات أدراج ويختل أن تكون مزودة بأقفال. وما لم تكن هناك قطع أثاث مصممة خصيصا لهذا الغرض، تستلزم البطاقات على الأرجح حيزا أكبر من الحيز الذي تستلزمه الأرفف المكشوفة التي تستخدم لتخزين الدفاتر أو الحافظات.

٢٢ السلامة

٢١٢ - يكاد لا يوجد فرق فيما بين الأنواع الثلاثة لوثائق التسجيل من حيث سلامة حفظها. فهذه الأنواع كلها يمكن أن تفتقد أو أن تتدهور حالتها بمرور الزمن. ولا ريب في أن تخزين البطاقات في دواليب معدنية ذات أقفال غالبا ما يكون أكثر أمانا من تخزين الدفاتر أو الحافظات على أرفف مكشوفة. ولا يقصد بالسلامة مجرد سلامة الوثائق من السرقة أو من وضعها في غير مواضعها ولكن أيضا السلامة من خطر الحريق. وعلاوة على ذلك، فإن جميع أنواع الوثائق يمكن أن تتعرض للتغيير. واحتمال تعرض الصحائف التي تتضمنها الدفاتر للتغيير أكبر على المستوى المحلي منه على المستوى الإداري الأعلى في منظومة التسجيل، حيث أن الدفتر يظل في حوزة مكتب التسجيل المحلي إلى أن يمتلئ.

٢١٣ - أما وضع صحائف الوقائع الحيوية في غير مواضعها فلا يحدث في حالة السجل الدفترية، وهو احتمال وازد دائما في حالة استخدام الورقات المنفصلة أو البطاقات. وعلاوة على ذلك، يوجد دائما خطر تبدل الصحائف المدونة في ورقات منفصلة أو بطاقات إذا لم تتخذ التدابير المناسبة لمنع ذلك.

٢٣ التكلفة

٢١٤ - من حيث المبدأ يعتبر التسجيل باستعمال البطاقات أكثر تكلفة من التسجيل الدفترية أو التسجيل باستعمال صحائف منفصلة لأنه يستلزم استخدام نوع خاص من الورق. فضلا عن ذلك، فإن حفظ البطاقات يتطلب استخدام أثاث مكلف. غير أن السجلات الدفترية قد تستلزم دوريا إعادة تجليد الدفاتر بسبب التدهور الذي يصيبها نتيجة الاستخدام اليومي لها. كما أن الدفاتر تستلزم أوراقا إضافية لفتح الدفاتر وإقبالها وإعداد الضهارس. وعلاوة على ذلك، فإنه نظرا إلى أن الدفتر يقل عادة في نهاية كل سنة تقويمية، قد تترك صفحات كثيرة دون استخدام. ومن اليسير في حالة البطاقات ترتيبها وفقا لأسلوب ما من أساليب الحفظ عن طريق التصنيف الدوري. أما السجلات الدفترية والصحائف المنفصلة المودعة في حافظات فتستلزم ضهارس إضافية يتطلب إعدادها أعمالا وتكاليف أخرى كبيرة. وفي الأمد الطويل، يمكن أن تكون تكلفة البطاقة أقل بالفعل من تكلفة الدفتر أو حافظة الصحائف المنفصلة. بيد أن احتمال حدوث خلل في ترتيب البطاقات كثيرا ما يوجد مشاكل بالغة الصعوبة لا تنشأ في حالة استخدام الدفاتر أو الحافظات الصحائف المنفصلة.

٢٤ مرونة التداول

٢١٥ - البطاقات والصحائف المنفصلة يمكن تخزينها واسترجاعها فرديا، ومن ثم يمكن تداولها على نحو أكثر مرونة من الدفتر. وتبين هذه المرونة على النحو التالي: (أ) لا توجد إجراءات من قبيل فتح

الدفاتر وإقبالها وإعداد الضهارس اللازمة لكل دفتر، و (ب) يمكن ملء البطاقات والصحائف المنفصلة باستخدام الآلات الكاتبة أو غيرها من الوسائل الميكانيكية. وهذه الطريقة تزيد من سرعة عملية التسجيل وتقلل أو تزيل كليا مشكلة تعذر القراءة، وهي مشكلة خطيرة ترتبط دائما بالكتابة بخط اليد في السجل الدفترية؛ و (ج) نماذج البطاقات والصحائف المنفصلة يمكن نسخها ضوئيا بسهولة لتعجيل عملية إصدار الشهادات، أما الدفاتر فلا تتيح النسخ الضوئي للصحائف الفردية؛ و (د) تبعا لنوع الورق المستخدم، يمكن أن تملأ في الوقت نفسه نسخ متعددة من صحائف التسجيل التي تدون في بطاقات وفي نماذج منفصلة (النماذج المتعددة النسخ)، في حين لا توجد مثل هذه الإمكانيات في حالة السجل الدفترية.

(ب) محتوى صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية

٢١٦ - يمكن أن يتحدد محتوى صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية وفقا لمقتضيات قوانين التسجيل. والمبدأ العام في هذا الصدد هو جمع معلومات قليلة جدا لكنها تكفي لتلبية الأغراض القانونية وتثبيت تاريخ ومحل حدوث الواقعة الذين يقومان دليلا عليها. بيد أن البلدان قد ترغب في ألا يقتصر استخدام محتوى صحيفة الواقعة الحيوية على الأغراض القانونية بل أن يشمل أيضا الأغراض الإحصائية. وفي هذه الحالة، يجب إدراج البيانات الإحصائية والقانونية في النموذج الذي تتضمنه الصحيفة. وترد في الفرع التالي من هذا التقرير قائمة تفصيلية للبيانات الموصى بإدراجها لأغراض الإبلاغ الإحصائي.

٢١٧ - وترد فيما يلي ثلاثة أمثلة تبين البنود التي يمكن إدراجها في الصحائف الحيوية لحالات الولادة الحية والوفاة والزواج. ويمكن للقارئ أن يستنتج البنود المتعلقة بالوفاة الجنينية من البنود المتعلقة بحالات الولادة الحية والوفاة وأن يستنتج البنود المتعلقة بالطلاق من البنود المتعلقة بالزواج.

ألف - الولادة الحية

الفرع الأول:	بيانات صحيفة التسجيل
	اسم مكتب التسجيل المدني المحلي والرمز الجغرافي
	رقم الصحيفة
	تاريخ التسجيل
الفرع الثاني:	بيانات الطفل
	الاسم
	الجنس
	الحالة الشرعية للمولود
	الوزن
	الطول
	مدة الحمل
	الرقم الشخصي المعطى
الفرع الثالث:	بيانات الواقعة
	تاريخ الحدوث
	مكان الحدوث
	نوع الولادة (أي ولادة مفردة أو متعددة)
	المشرف على الولادة (أي الشخص الذي ولد الأم
	ولادة حية)
	دخول المستشفى
الفرع الرابع:	بيانات أم الطفل
	الاسم

الفرع الثاني: بيانات المتوفي	الرقم الشخصي السن أو تاريخ الميلاد مكان الإقامة المعتادة الجنسية/الذقة العرقية (أو المواطنة) مكان الميلاد الإمام بالقراءة والكتابة التحصيل التعليمي نوع النشاط المهنة عدد الأطفال المولودين أحياء على مدى عمر الوالدة، بمن فيهم الطفل الحالي عدد الأطفال المولودين على مدى عمر الوالدة الذين لا يزالون على قيد الحياة عدد الوفيات الجنينية على مدى عمر الوالدة الفترة المنقضية منذ آخر ولادة حية الحالة الزوجية تاريخ الزواج
الاسم الرقم الشخصي الجنس تاريخ الوفاة الإمام بالقراءة والكتابة التحصيل التعليمي الجنسية/الذقة العرقية (المواطنة) الحالة الزوجية نوع النشاط المهنة مكان الإقامة المعتادة	الفرع الخامس: بيانات والد الطفل الاسم الرقم الشخصي السن أو تاريخ الميلاد مكان الإقامة المعتادة الجنسية/الذقة العرقية (أو المواطنة) مكان الميلاد الإمام بالقراءة والكتابة التحصيل التعليمي نوع النشاط المهنة الحالة الزوجية
الفرع الثالث: بيانات الواقعة تاريخ الحدوث محل الحدوث سبب الوفاة دخول المستشفى	الفرع السادس: بيانات المبلغ الاسم الرقم الشخصي (اختياري) العلاقة بالطفل مكان الإقامة
الفرع الرابع: بيانات المبلغ الاسم الرقم الشخصي العلاقة بالمتوفي	الفرع السابع: الوثائق المقدمة من المبلغ الشهادة الطبية الصادرة عن الطبيب أو القابلة الشهود في حال عدم وجود شهادة طبية (اختياري) وفقا للأحوال المحلية: الاسم والرقم الشخصي لكل فرد من الشهود
الفرع الخامس: الوثائق المقدمة من المبلغ نوع الشهادة ومثبت الواقعة (الشخص المثبت لسبب الوفاة) الشهود	الفرع الثامن: الملاحظات والتوقيعات ينبغي ترك حيز للتدوينات التكميلية وغيرها من الملاحظات ينبغي ترك حيز لتوقيع كل من المبلغ وأمين السجل المدني المحلي وللأختام
الفرع السادس: الملاحظات والتوقيعات ينبغي ترك حيز للتدوينات التكميلية وغيرها من الملاحظات ينبغي ترك حيز لتوقيع كل من المبلغ وأمين السجل المدني المحلي وللأختام	الفرع الأول: جيم - الزواج
الفرع الأول: بيانات صحيفة التسجيل اسم مكتب التسجيل المدني والمحلي والرمز تاريخ التسجيل رقم السجل	الفرع الأول: بيانات صحيفة التسجيل اسم مكتب التسجيل المدني والمحلي والرمز رقم الصحيفة تاريخ التسجيل
الفرع الثاني: بيانات العروس والعريس اسم العروس والعريس الرقم الشخصي لكل من العروس والعريس الحالة الزوجية (سابقا) عدد الزيجات السابقة الجنسية/الذقة العرقية (المواطنة) مكان الإقامة المعتادة مدة الإقامة مكان الميلاد (القسم الإداري) الإمام بالقراءة والكتابة التحصيل التعليمي نوع النشاط المهنة	

حالة البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من الأقسام الجغرافية ويحدث فيها عدد أكبر من الولادات. ومن المستصوب إجراء اختبار قبل اعتماد نظام الترقيم للتحقق مما إذا كان النظام مناسباً للمجتمع وقابلاً للتنفيذ.

٦ - التقرير الإحصائي

٢٧٧ - يجب أن يقوم أمين السجل المحلي، وقت التسجيل، بإعداد تقرير إحصائي لكل واقعة حيوية يجري تسجيلها، والمعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير يقدمها المبلِّغ أو تستمد من الشهادة الطبية وغيرها من الوثائق التي تقدم إلى أمين السجل.

٢٧٢ - وفي بعض البلدان، يكون نموذج التقرير الإحصائي هو أيضا نموذج التسجيل، بمعنى أن النموذج يكون مصمماً لكي يناسب الفرضين معاً. وهذه الطريقة هدفها أساساً هو توفير الوقت لأنها تجعل أمين السجل المحلي يغير حاجة إلى التعامل في عملية التسجيل مع أكثر من نوع واحد من نماذج التسجيل.

٢٧٤ - وهناك بلدان أخرى يكون فيها نموذج التسجيل والتقرير الإحصائي وثيقتين مستقلتين. وقد توجد في هذه البلدان أحكام قانونية تحظر جمع معلومات فردية معينة لأغراض التسجيل المدني، مثل المعلومات المتعلقة بالمرق وصفة الشريعة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم البلدان توجد به حالياً قوانين إحصائية تضمن سرية المعلومات الفردية الإحصائية. وحينما يكون نموذجاً التسجيل والإحصاء وثيقتين مختلفتين، يكون من الأسر جمع المعلومات الإحصائية مع إنفاذ أحكام السرية.

٢٧٥ - ويتضمن الفصل الرابع أدناه (النظام الوطني للإحصاءات الحيوية) تفاصيل ومضمون وشكل التقرير الإحصائي لكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية. والبنود الإحصائية الموصى بها الواردة في الفصل الرابع أكثر من البنود الموصى بها لأغراض التسجيل. وقد يرغب القارئ في مقارنة هاتين المجموعتين من البنود لرؤية ما بينهما من اختلافات من حيث النطاق.

٧ - التدوينات التكميلية (الإضافات) في صحائف تسجيل الوقائع الحيوية

٢٧٦ - ينبغي أن تعكس صحيفة التسجيل المدني الحالة المدنية للشخص المسجل. وإذا تغيرت هذه الحالة، ينبغي تغيير الصحيفة وفقاً لذلك.

٢٧٧ - وبوجه عام، تقتضي حالات الطلاق وإبطال الزواج والتزويج القضائي بين الزوجين إدراج تدوينات تكميلية في صحيفة تسجيل الزواج عندما يقدم المبلِّغ الحكم القضائي المتعلق بتلك الواقعة. ومن ثم فإن تلك الوقائع لا تؤدي دائماً إلى إنشاء صحيفة تسجيل لها، وهو أمر يتوقف على النظام المعمول به في كل بلد. وحينما تحدث الوقائع المذكورة أعلاه في مكان غير محل تسجيل الزواج ويتمين تسجيل الوقائع حسب مكان الحدوث، ينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لإخطار المحل الأصلي لتسجيل الزواج بتلك التغييرات بحيث يمكن إدخال التدوينات التكميلية ذات الصلة في صحيفة تسجيل الزواج.

٢٧٨ - كذلك فإن تسجيل حالات الاعتراف بالولد وتثبيت النسب والتبني وتغيير الأسم (الأسماء) واللقب (الألقاب)، تقتضي إدراج تدوينات تكميلية في صحيفة تسجيل الميلاد ذات الصلة. ولذا قد يختار بعض البلدان عدم إعداد صحائف فردية لتلك الوقائع.

الفرع الثالث: بيانات الواقعة
تاريخ الحدوث
مكان الحدوث
نوع الزواج (على سبيل المثال، مدني، ديني، مدني/ديني، عرفي)

الفرع الرابع: الشهود
الأسماء

مكان الإقامة الممتدة

الفرع الخامس: الملاحظات والتوقيعات

ينبغي ترك حيز للتدوينات التكميلية وغيرها من الملاحظات ولتوقيعات العروس والعريس والشاهد (الشهود) وأمين السجل المحلي

(ج) ترقيم صحائف الوقائع الحيوية

٢١٨ - يمكن ترقيم كل نوع من صحائف التسجيل ترقيماً متسلسلاً على أساس سنوي في كل مكتب من مكاتب التسجيل المحلية.

٢١٩ - وفي حالة البلدان التي تستخدم نظام الرقم الشخصي أو تعتمد إنشاء نظام من هذا القبيل، يمكن تخصيص رقم فريد لكل فرد، ومن الأفضل أن يتم ذلك وقت تسجيل الولادة الحية، ويستعمل هذا الرقم بعد ذلك في جميع الوثائق التي يحصل عليها الفرد خلال عمره بأكمله. ويمكن أن يتألف ذلك الرقم من سلسلة من الرموز تستمد من مختلف البيانات التي ينشأ بها الشخص، بما في ذلك على سبيل المثال الموقع الجغرافي لحدوث الواقعة، وتاريخ الحدوث، والرقم المتسلسل لصحيفة التسجيل في السجل.

٢٢٠ - وفيما يلي مثال لكيفية تحديد رقم شخصي. ويشمل هذا الرقم ما يتراوح من ١٢ إلى ١٨ خانة تبعاً لاحتياجات كل بلد، وبخاصة عدد سكانه. بيد أن بعض البلدان قد ترغب في إدراج بيانات أخرى، وعندئذ ستلزم لها خانات إضافية.

تكوين الرقم الشخصي

البيانات	عدد الخانات
(١) محل التسجيل رقم القسم المدني الرئيسي صفر أو ١ أو ٢ رقم منطقة التسجيل المحلية ٧ أو ٢	
(٢) تاريخ الحدوث السنة الشهر اليوم	٢ ٢ ٢
(٣) الرقم المتسلسل للتسجيل في الملف (الذين يقطنهم مكتب التسجيل)	٢ أو ٤ (تبعاً لعدد السكان)
(٤) الجنس	١
(٥) خانة التحقق	١ أو ٢

٢٧١ - وعدد الخانات اللازمة لأي نظام من هذا القبيل للترقيم يكون أقل في حالة البلدان التي يكون فيها عدد قليل من الأقسام المدنية الرئيسية أو مناطق التسجيل وعدد قليل من الولادات سنوياً، منه في

٢٢٩ - ويجب في كل تدوين تكميلي في صحائف التسجيل المدني يصدر به إذن من المحاكم، وهذا يعني أن وثائق التسجيل ينبغي ألا تظهر أية تغييرات في الحالة المدنية للأشخاص المعنيين إلا استنادا لقرار قضائي.

٢٢٠ - وينبغي التأكيد على أن أي إضافات أو تغييرات في صحائف التسجيل يجب أن تتم على نحو لا يطمس أيًا من البيانات الأصلية. لذا فإن من الأهمية بمكان أن يشمل نموذج صحيفة التسجيل حيزًا وافرًا يتيح إدخال تلك الإضافات. وعلاوة على ذلك، من المهم تحرير تلك التغييرات في عدة نسخ بحيث يمكن إحالة بعض النسخ إلى أرشيفات الحفظ المركزية وغيرها.

٨ - تعديلات (تصويبات) صحائف تسجيل الوقائع الحيوية

٢٢١ - قد يلزم إجراء تعديل في صحائف التسجيل المدني إذا وجد أنها تحتوي على أخطاء، مثل أخطاء الكتابة والأخطاء غير المقصودة التي تحدث عند التسجيل وما إلى ذلك. وينبغي إدراج أحكام في قوانين وأنظمة التسجيل ذات الصلة بشأن كيفية تصويب هذه الأخطاء والجهة التي ينبغي أن تقوم بذلك. ويجب بالمثل أن تغطي القوانين حماية القيمة القانونية لصحيفة التسجيل الأصلية.

(أ) الترتيبات الإدارية لإجراء التصويبات

٢٢٢ - هناك ثلاثة أنواع من الترتيبات الإدارية التي يمكن أن تجرى بها التصويبات:

النوع الأول يجعل سلطة إجراء التعديلات في الصحائف من اختصاص المحكمة، خصوصًا حينما تشمل بعض التصويبات عناصر التسجيل القانونية، مثل تواريخ الحدوث وما إلى ذلك. وفي هذه الحالة، يجب ألا تجرى التصويبات إلا لدى صدور قرار قضائي بذلك. بيد أن الإجراءات القضائية تتسم بوجه عام بأنها بطيئة ومعقدة ومكلفة بالنسبة إلى أغلبية السكان. وهذا النوع من الترتيبات يجعل من تصويب الأخطاء في صحائف التسجيل عملية صعبة.

وفي النوع الثاني، تكون سلطة إجراء التعديلات من اختصاص إدارة التسجيل المدني ذاتها. وهذا النوع من الترتيبات يجعل عملية تصويب الأخطاء أكثر بساطة وأقصر أمداً وأقل تكلفة. وذلك لأن هيئة التسجيل المدني لها مصلحة محددة في أن يكون التسجيل دقيقًا وذا حجية. وهذا الترتيب يوفر للهيئة المركزية فرصة إضافية للإشراف على عمل أمناء السجل المحليين.

أما النوع الثالث فهو مزيد من النهجين المذكورين أعلاه، بمعنى أن الإجراءات الإدارية يستعمل لتصويب الأخطاء الظاهرة ويتم الاتجاه إلى الإجراءات القضائية حينما يتعلق الأمر بالجوانب القانونية.

(ب) طرائق التصويب

٢٢٣ - هناك بوجه عام ثلاث طرائق يمكن استعمالها لتصويب صحائف التسجيل المدني:

٢٢٤ - الطريقة الأولى هي إدراج المعلومات الصحيحة في صحيفة الواقعة الحيوية عقب اكتشاف الأخطاء مع عدم الإشارة إلى الأشياء التي صححت.

٢٢٥ - والطريقة الثانية هي كتابة المعلومات الجديدة فوق البيانات غير الصحيحة. ويمكن إجراء التصويب بالشطب بخط رفيع على المعلومات المسجلة الأصلية بحيث يمكن مع ذلك قراءة تلك

المعلومات الأصلية. ويجب إيلاء عناية خاصة لدى كتابة المعلومات التكميلية كي لا يصبح السجل غير مقروء.

٢٢٦ - أما في الطريقة الثالثة فيجري إعداد صحيفة جديدة للواقعة الحيوية تتضمن البيانات المصوبة أو الإضافية. وفي هذه الحالة يُوشر على الصحيفة الأصلية بأنها لاغية ولكن مع الاحتفاظ بها في ملف التسجيل، لأن صحائف الوقائع الحيوية تحمل أرقامًا متسلسلة ولا ينبغي أن يكون أي منها ساقطًا. وميزة هذه الطريقة الثالثة هي أن صحيفة الواقعة الحيوية تحرر على نحو نظيف يخلو من أمارات التعديل أو الإضافية. وعيب هذه الطريقة هو أنها تزيد من عبء العمل الواقع على كاهل أمين السجل المدني.

٢٢٧ - وينبغي تحرير أي تصويب لصحيفة الواقعة الحيوية في عدة نسخ لكي يتسنى إرسال نسخ من التغييرات إلى أرشيفات الحفظ المركزية وغيرها.

حـاء - تنظيم صحائف التسجيل المدني

١ - ضرورة الأرشيف المركزي

٢٢٨ - إن وجود أرشيف مركزي لنظام التسجيل المدني أمر ذو أهمية أساسية لضمان حفظ صحائف التسجيل على نحو مأمون ومناسب. ووجود أرشيف مركزي يمكن الجهاز المركزي للتسجيل المدني من الحصول على الصحائف وإصدار شهادات التسجيل المدني على المستوى الإداري المحلي والمستوى الإداري الأعلى وهو يسهم في الحفاظ على الصحائف ويزيد من درجة الأمان للوثائق. وعلاوة على ذلك، ييسر الأرشيف المركزي الرقابة على أعمال أمناء السجل المحليين، حيث تجري مراجعة الصحائف بصفة مستمرة للتحقق من دقتها.

٢٢٩ - بيد أن الأرشيف المركزي باهظ التكاليف ويستلزم حيزًا كبيرًا. وينبغي لأنظمة التسجيل المدني أن تحدد تحديدًا واضحًا الهيئة التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن تنظيم الأرشيف وصيافته وكيفية حفظ الوثائق فيه واسترجاعها وصونها. وينبغي أن ينص القانون أيضًا على أن تعد صحائف التسجيل في مكاتب التسجيل المحلية من نسختين لكي يتسنى تزويد الأرشيف المركزي بصفة منتظمة بنسخة منهما لكي يكون مسيرًا لكل ما يستجد من وقائع وكاملاً.

٢٤٠ - وفي البلدان التي يكون النظام السياسي فيها نظامًا مركزيًا، تكون المشاكل الإدارية أو القانونية الناجمة عن إنشاء أرشيف وطني أقل نسبيًا. وينبغي أن يكون المكتب الوطني المسؤول عن إدارة أو تنسيق نظام التسجيل المدني مسؤولًا أيضًا عن تنظيم الأرشيف المركزي. وتتضمن هذه الترتيبات بحفظ نسخة من كل صحيفة من صحائف التسجيل في مكتب السجل المدني المحلي مع إرسال نسخة أخرى منها إلى الأرشيف المركزي.

٢٤١ - وفي البلدان ذات النظم السياسية اللامركزية، يمكن إنشاء أرشيف مركزي في عاصمة كل قسم من الأقسام المدنية الرئيسية. بيد أن إنشاء أرشيف مركزي وطني ليس عمليًا بالنسبة للبلدان ذات المساحات الشاسعة والأعداد السكانية الضخمة. وذلك بسبب الصعوبات الإدارية، ومنها صعوبات النقل، والحاجة إلى حيز متزايد السعة وما إلى ذلك، ويمكن بدلًا من ذلك إنشاء أرشيفات مركزية على الصعيد دون الوطني.

٧ - طرائق الحفظ وصون صحائف التسجيل

٢٤٧ - يشمل تنظيم صحائف التسجيل المدني عدة عمليات مختلفة ولكنها مترابطة، ويدخل في ذلك حفظ صحائف التسجيل واسترجاعها وصونها وتخزينها. وترد أدناه مناقشة لهذه العمليات.

(أ) طرائق الحفظ

٢٤٧ - لكي يكون أي نظام للحفظ منظماً تنظيمياً جيداً، ينبغي أن تكون الوثائق مرتبة على نحو ييسر استرجاعها. ويمكن تقدير كفاءة نظام الحفظ بمدى السرعة التي يمكن بها العثور على أي وثيقة. وتتوقف طريقة الحفظ التي يؤخذ بها في أي نظام للتسجيل المدني على نوع وثيقة التسجيل المستخدمة. فإذا كان التسجيل يتم في سجل دفترى - أي عندما تكون صحائف التسجيل مضمومة مما (عادة على هيئة ورقات مطبوعة مثبتة معاً من جانب واحد بواسطة الدرز أو اللصق ومجلدة بغلاف) - تحرر الصحائف عادة وفقاً للترتيب الذي تبلغ به الوقائع الحيوية. وهذه هي طريقة الحفظ حسب التسلسل الزمني. ويجب في هذه الطريقة إعداد دفتر أصلي ودفتر آخر كنسخة طبق الأصل. وبمجرد أن يمتلئ الدفتر، يودع الأصل في الأرشيف المحلي. وينبغي لصق بطاقات عناوين على الدفاتر لتيسر التعرف عليها. وترسل النسخة الثانية من الدفتر إلى الأرشيف المركزي حيث تودع على أرشفة مكشوفة مرتبة على النحو السليم حسب الترتيب الجغرافي للتسجيل، ونوع الواقعة الحيوية، والتسلسل الزمني للتسجيل.

٢٤٤ - وإذا كانت وثائق التسجيل على هيئة نماذج في ورقات منفصلة أو على هيئة بطاقات، يمكن ترتيب صحائف التسجيل لكل سنة تقويمية حسب المنطقة الجغرافية، أو حسب التسلسل الزمني لتحرير بيانات الوقائع الحيوية، أو حسب الترتيب الزمني للحدوث، أو حسب الترتيب الأبجدي، أو بطرائق أخرى. ويمكن الاحتفاظ بالنماذج الواردة في ورقات منفصلة داخل حاوية من ذوات الحلقتين أو الثلاث حلقات أو تجليدها بغلاف في نهاية كل ربع سنة أو نصف سنة أو سنة واحدة من السنوات التقويمية. أما البطاقات فيجب أن تحفظ في أدراج أو أرشفة مصممة خصيصاً لهذا الغرض. وينبغي أن تعد مكاتب التسجيل المحلية الصحائف الحيوية من نسختين؛ نسخة يحتفظ بها في مكاتب التسجيل المحلي والأخرى ترسل إلى الأرشيف المركزي.

(ب) صون الصحائف الحيوية وتخزينها

٢٤٥ - تتدهور حالة ملفات التسجيل أو يصيبها التلف لعدة أسباب، أهمها قدم الملف نفسه، أي تدهور حالة الورق والمواد والتجليد. فليس أي نوع من أنواع الورق يصلح لإعداد ملفات معمرة. ومن الأسباب الأخرى الإهمال الذي يحدث في تداول الملفات وأخطار الحريق والمياه والسرقة وما إلى ذلك.

٢٤٦ - وحينما تكون الوسيلة المستعملة للتسجيل هي الدفتر أو النماذج الواردة في ورقات منفصلة، ينبغي الاهتمام أيضاً بنوعية التجليد. وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يوليه القائمون على صحائف التسجيل من عناية بها، فإن التداول اليومي ورداءة الطرق المستخدمة في التخزين يمكن أن تعجل من معدل تدهور الصحائف إلى درجة توجب إصلاحها أو استبدالها. وحيث أن إبدال الصحائف بل وقدها هما من الأمور المحتملة الحدوث، ينبغي أن تحدد أنظمة التسجيل المدني الجهة التي تتولى تنفيذ عمليات الإصلاح والإبقاء تلك وكيف ينبغي إجرائها.

٢٤٧ - وأهمية أحوال تخزين الصحائف تخوق، في المدى الطويل، أهمية نوع الورق والمواد والتجليد. ويجب أن يشمل تخزين هذه الوثائق الدائمة اتخاذ تدابير تكفل تحديد درجات الضوء الطبيعي والاصطناعي ودرجات الحرارة والرطوبة وما إلى ذلك، تفادياً لزوال الألوان الأصلية وقدم المواد ميكراً. وينبغي أن يتم التطهير بالتبخير بصفة دورية لمقاومة تأثير الطحلب وغيره من الخطرات فضلاً عن الحشرات والقوارض. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتخذ تدابير لتقليل أخطار الحريق والمياه والسرقة، بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من أعمال تنظيم الملفات: ومن المستصوب استعمال الخزانات والأرفف المقفلة منعاً لفقد الملفات بسبب الحريق والمياه والسرقة.

(ج) حفظ وصون وثائق التسجيل الأخرى ذات الصلة

٢٤٨ - ينبغي أن تتخذ أيضاً تدابير لحفظ وصون الوثائق التي تؤيد أية مطالبة تستند إلى حدوث واقعة حيوية، وذلك لفترة زمنية محددة على الأقل، وتشمل هذه الوثائق، على سبيل المثال، الأحكام القضائية المتعلقة بنسخ الزواج، وأوامر التفريق القاضى بين الزوجين، والأحكام القضائية المتعلقة بإبطال الزواج، وتثبيت نسب، والاعتراف بالولد والشهادات الطبية المتعلقة بأسباب الوفاة، وما إلى ذلك.

٢٤٩ - ويلزم وضع ترتيب خاص لحفظ تلك الوثائق في مكتب أمين السجل المحلي. وينبغي إحالة نسخ من الوثائق إلى أرشيفات الحفظ على الصعيدين دون الوطني والمركزي في البلد.

٢ - إصدار شهادات بشأن الوقائع الحيوية المسجلة

٢٥٠ - يتمثل جزء كبير من عمل أمناء السجل المدني المحليين في إصدار شهادات التسجيل لمختلف الأغراض القانونية والإدارية وغيرها. ونظراً إلى أن الشهادات التي تصدر بشأن الوقائع المسجلة لها حجية في الإثبات، ينبغي أن تشمل تشريعات التسجيل المدني أحكاماً تنص على طريقة إصدارها. فقد يشترط على سبيل المثال أن يجري إصدار الشهادات باستخدام معدات النسخ الضوئي؛ أو عمل مستخرج من صحيفة الواقعة الحيوية. وقد ينص في حالات أخرى على استنساخ نص صحيفة الواقعة الحيوية بأكملها إما بخط اليد أو بالآلة الكاتبة على ورق خاص مختوم منعا للتزوير.

٢٥١ - وبوجه عام، يمكن أن تتخذ الشهادة أحد الأشكال التالية:

(أ) نسخة طبق الأصل من المعلومات المدرجة في صحيفة الواقعة الحيوية مستنسخة في نموذج خاص عن طريق الكتابة باليد أو بالآلة الكاتبة؛ أو (ب) مستنسخ دقيق للأصل أو لأجزاء منتقاة منه بواسطة معدات ما للنسخ الضوئي؛ أو (ج) نسخة مطبوعة بمعدات ميكانيكية أو حاسوبية. وفي حالة إعداد منسوخ خطي من الصحائف الأصلية، ينبغي الاهتمام بتفادي الأخطاء. وهذه الطريقة أبسط من إعداد نسخ ضوئية ولكنها قد تكون الطريقة الوحيدة الممكنة حين لا تكون المعدات اللازمة متاحة. وعلاوة على ذلك، فإن النسخ الخطي يتيح إمكانية زيادة سهولة قراءة المعلومات الأصلية حينما تكون الصحائف في حالة سيئة تجعل النسخ الضوئي مستحيلاً. بيد أن هذه العملية تحمل معها احتمال التفسير الشخصي للبيانات التي تصعب قراءتها.

٢٥٢ - ومن المهم أن تكون الشهادة في جميع الحالات موثقة بتوقيع أمين السجل المحلي أو غيره من الأشخاص المنوطين بذلك في نظام التسجيل المدني.

رابعاً - النظام الوطني للإحصاءات الحيوية

١ - النظام المركزي واللامركزي

(أ) النظام المركزي

٢٥٨ - في النظام المركزي للإحصاءات الحيوية، تقوم المكاتب المحلية للتسجيل المدني، بشكل منتظم، بإرسال التقارير الإحصائية المتعلقة بجميع الوقائع الحيوية المسجلة إلى مكتب وطني للإحصاءات الحيوية عن طريق القنوات الإدارية القائمة، حيث يتولى هذا المكتب تبويب الإحصاءات الحيوية للبلد بمجموعه ونشرها.

٢٥٩ - ويقوم النظام المركزي للإحصاءات الحيوية بتعزيز عملية توحيد مختلف الأنشطة اللازمة لأعمال التسجيل المدني في جميع أنحاء البلد. وتشمل هذه الأنشطة وضع قانون وطني للإحصاءات، واعتماد تعاريف موحدة للوقائع الحيوية، ووضع مبادئ توجيهية موحدة لجمع البيانات، وتصنيفها وتبويبها، واستخدام نماذج موحدة لتقديم التقارير الإحصائية وتداول البيانات ومعالجتها وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، عندما تكون هناك حاجة لإعادة تصميم نماذج التقارير الإحصائية أو إدخال تغييرات تعكس التطورات الجديدة في المجتمع، فإن النظام المركزي يكون في وضع يمكنه من إدخال هذه التغييرات بطريقة تتسم بالكفاءة. هذا فضلاً عن أن الهيئة المركزية للإحصاءات الحيوية تكون مسؤولة عن تنسيق أعمال مكاتب الإحصاءات الحيوية دون الوطنية وتقديم المشورة لتداول البيانات وتجهيزها.

٢٦٠ - وعندما يكون البلد صغير المساحة وقليل السكان سببها، فإن نظام الإحصاءات الحيوية يمكن أن يستفيد من اعتماد نظام مركزي لتجهيز الإحصاءات الحيوية.

(ب) النظام اللامركزي

٢٦١ - في النظام اللامركزي للإحصاءات الحيوية، تتولى مكاتب الإحصاءات الحيوية أو مكاتب التسجيل على الأصعدة دون الوطنية جمع تقارير الإحصاءات الحيوية من مكاتب التسجيل المدني المحلية وتقوم بتبويب الإحصاءات الحيوية المتعلقة بذلك المستوى دون الوطني وينشرها في معظم الأحيان. وبعد ذلك، يتولى مكتب وطني للإحصاءات الحيوية تبويب البيانات الواردة من المكاتب دون الوطنية وإصدار الإحصاءات الحيوية الوطنية وعند اللزوم دون الوطنية أيضاً.

٢٦٢ - ومن المهم بالنسبة للمكتب الوطني للإحصاءات الحيوية، في ظل النظام اللامركزي، أن يضطلع بإجراءات متأنية لمراقبة النوعية، من قبيل إعادة تسجيل عينة من الصحائف الحيوية (أو التقارير الإحصائية حسب الحال) تؤخذ من كل مكتب من المكاتب دون الوطنية؛ ووضع وتطبيق معايير موحدة لجمع البيانات؛ وتزويد المكاتب دون الوطنية بالتدريب وكتب الدليل التقنية لضمان توحيد أساليب جمع البيانات وتبويبها في جميع أنحاء البلد.

٢٦٣ - وعندما يتبنى بلد ما الإدارة اللامركزية للتسجيل المدني، فإن نظام الإحصاءات الحيوية لديه يمكن أن يكون لا مركزياً أو مركزياً وذلك تبعاً للقوانين الوطنية للتسجيل وتقديم التقارير الإحصائية. وبوجه عام، تميل البلدان ذات التنظيم السياسي الاتحادي إلى اعتماد نظام لامركزي للإحصاءات الحيوية. ويمكن اعتماد ترتيبات مماثلة في البلدان ذات العدد الكبير من السكان بغض النظر عن تنظيمها السياسي. بيد أنه عندما يعتمد بلد ما الإدارة المركزية

٢٥٧ - يتولى وظيفة نظام الإحصاءات الحيوية هي جمع المعلومات عن طريق القيام بعمليات تسجيل أو تعديد بشأن تواتر حدوث وقائع حيوية معينة، وكذلك بشأن بيانات الوقائع ذاتها والشخص (الأشخاص) المعنيين بها، ثم يقوم بتبويب هذه البيانات وتحليلها وتقييمها وعرضها ونشرها. وتشكل المعلومات المسجلة في نظام السجل المدني أساس نظام الإحصاءات الحيوية. وهذا الفصل يناقش الكيفية التي تصبح فيها البيانات المتعلقة بالوقائع الحيوية التي يتم جمعها من خلال التسجيل إحصاءات حيوية. ويبدأ باستعراض مختلف أصناف الهياكل التنظيمية التي يمكن أن تستخدم لتجهيز البيانات وتقييمها، وجهود التنسيق اللازمة فيما بين هيئات الإحصاء وهيئات التسجيل. ويلى هذه المناقشة وصف عملية تقديم التقارير الإحصائية، بما في ذلك تدفق البيانات، وأشكال التقارير وتعريف البنود. وينظر إلى تجهيز البيانات في هيئة الإحصاءات الحيوية من منظور كل من النظم اليدوية واستخدام المعدات الإلكترونية لتجهيز البيانات. وأخيراً، يركز هذا الفصل على وضع برنامج مقترح للجدولة ونشر بيانات الإحصاءات الحيوية.

٢٥٤ - وتختلف أنظمة تقديم التقارير الإحصائية وتجهيز الإحصاءات من بلد إلى آخر؛ بيد أن هناك بعض العناصر المشتركة فيما بينها. ويبين الشكل الأول رسماً بيانياً لنظام وطني للإحصاءات الحيوية يعتمد على التسجيل المدني وحده. ويتم دورياً إحالة التقارير الإحصائية المتعلقة بالوقائع الحيوية المسجلة إلى الجهة أو الجهات المسؤولة عن تجهيز الإحصاءات. وينبغي أن تغطي هذه التقارير جميع الوقائع الحيوية التي حدثت في منطقة التسجيل أثناء الفترة المشمولة بتلك التقارير، وهي تقدم البيانات المطلوبة من أجل جمع الإحصاءات الوطنية. ويقوم الجهاز الإحصائي بتجهيز وتقييم البيانات المتعلقة بهذه التقارير.

٢٥٥ - وفي هذا الفصل، يستخدم مصطلح "إنتاج" الإحصاءات الحيوية للإشارة إلى جميع الخطوات اللازمة، بدءاً من جمع البيانات الأساسية وانتهاءً بنشرها. ويشمل المصطلح، بصفته هذه، الجمع والتجهيز والتقييم والتحليل.

ألف - الهياكل التنظيمية للنظام الوطني للإحصاءات الحيوية

٢٥٦ - يمكن إنتاج الإحصاءات الحيوية إما بطريقة التعديد أو بطريقة التسجيل. وعندما تستخدم طريقة التعديد (التعدادات والاستقصاءات)، يمكن جمع الإحصاءات الحيوية وتبويبها بواسطة جهاز وطني للإحصاءات، أو جهازاً للتسجيل المدني أو أي هيئة حكومية أخرى مسؤولة عن جمع البيانات المتعلقة بالسكان وتبويبها. وعندما تستخدم طريقة التسجيل، يتم جمع البيانات عن طريق أمين السجل المحلي وتحال إلى المكاتب الأعلى للتسجيل المدني أو الإحصاء بهدف تبويب الإحصاءات الحيوية.

٢٥٧ - وكما سبق ذكره، يمكن أن يكون نظام التسجيل مركزياً أو لا مركزياً. وفي النظام المركزي للتسجيل المدني، يمكن أن يكون نظام الإحصاءات الحيوية مركزياً أو لا مركزياً، وفي النظام اللامركزي، بالمثل، يمكن أن يكون نظام الإحصاءات الحيوية مركزياً أو لا مركزياً. ويناقش الفرع التالي مزايا وعيوب كل من هذين النظامين.

للتسجيل المدني، فإن من الأرجح أن يكون نظام الإحصاءات الحيوية مركزياً أيضاً.

الإحصاءات العامة أو نظام المحاكم بتجميع إحصائيات الزواج والطلاق.

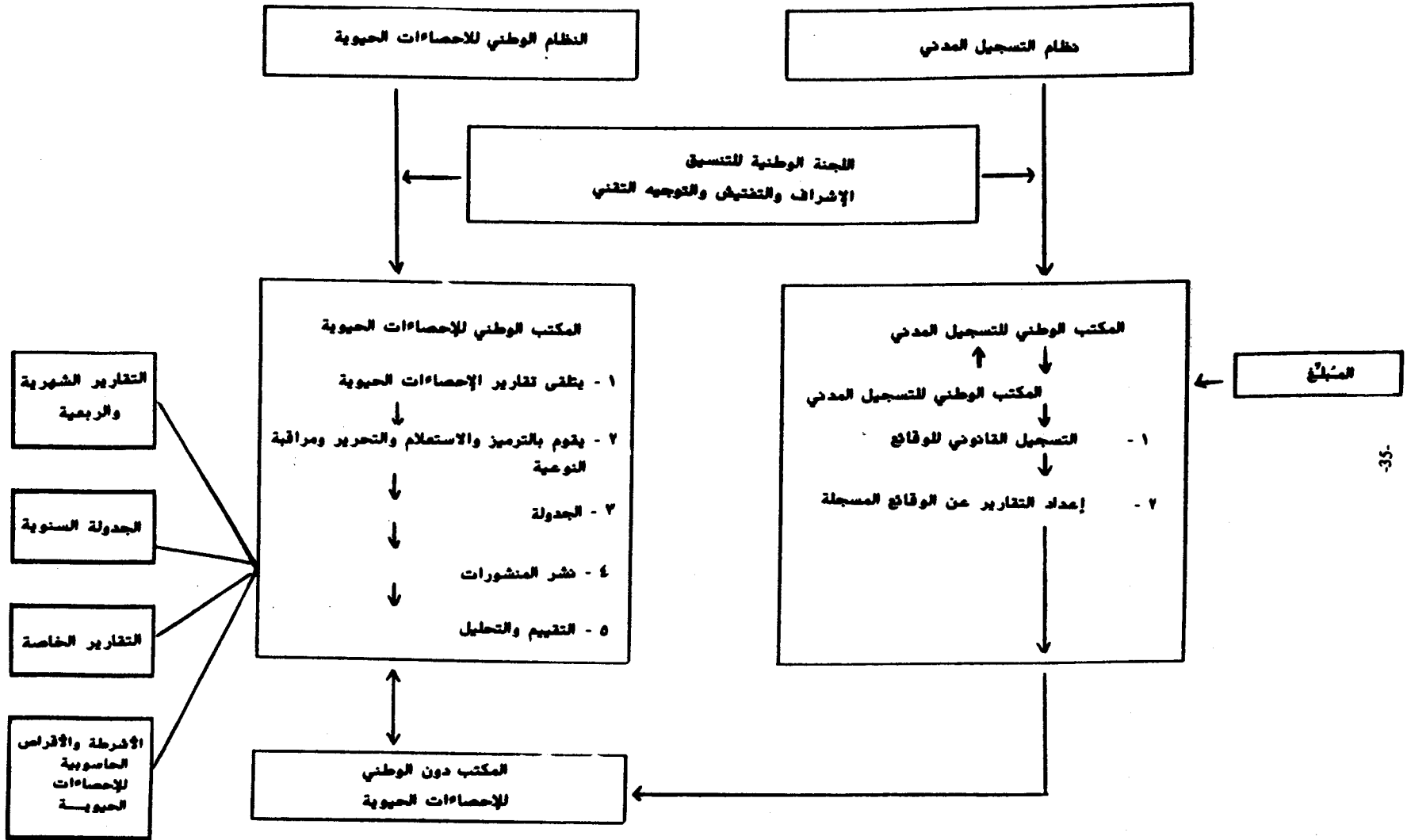
٧- نوع الجهاز الذي يتولى إدارة الإحصاءات الحيوية

(أ) مزايا وعيوب كل نوع من هذين النوعين لإدارة الإحصاءات الحيوية

٢٦٤ - يمكن النظر في ثلاثة بدائل في مجال إدارة برامج الإحصاءات الحيوية. ويتمثل البديل الأول في أسناد مسؤولية إدارة الإحصاءات الحيوية إلى الهيئة الوطنية للإحصاءات. وفي هذه الحال، يكون برنامج الإحصاءات الحيوية جزءاً من برنامج الإحصاءات العام. ويتمثل البديل الثاني في ضم إدارة الإحصاءات الحيوية إلى إدارة التسجيل المدني. أما البديل الثالث فيقوم على تكليف جهاز حكومي أو أكثر بالاضطلاع بمختلف مهام الإحصاءات الحيوية المتصلة بعمل هذا الجهاز. وعلى سبيل المثال قد يتولى جهاز الخدمات الصحية جمع وتجهيز البيانات المتعلقة بالولادات والوفيات والوفيات الجنينية، في حين يمكن أن تقوم هيئة

٢٦٥ - إن إسناد المسؤولية عن برنامج الإحصاءات الحيوية إلى الجهاز الوطني للإحصاءات له ميزة تتمثل في تركيز الاهتمام على الجوانب الإحصائية لنظام الإحصاءات الحيوية. ويمكن أن يكون جمع بيانات الإحصاءات الحيوية في ظل ترتيب من هذا القبيل أوسع نطاقاً وشمولاً مما لو كان تحت إشراف هيئة التسجيل المدني أو وزارة الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل نوع من أنواع الوقائع الحيوية (أي الولادة الحية والوفاة والوفاة الجنينية والزواج والطلاق) تلقى نفس المعاملة في برامج الجدولة والنشر. وعلاوة على ذلك، قد لا تتوفر الموارد اللازمة للتخطيط ووضع البرامج على الأجل الطويل للإحصاءات الحيوية في بعض البلدان إلا في جهاز وطني للإحصاءات.

الشكل الأول - رسم بياني للنظام الوطني للإحصاءات الحيوية بالاستناد إلى بيانات نظام التسجيل المدني فقط



٢٦٦ - وهناك عيوب لضم إدارة الإحصاءات الحيوية إلى الجهاز الوطني للإحصاءات. فأولاً، قد لا يكون للجهاز الإحصائي سلطة الرقابة على عملية الجمع الأساسية للبيانات التي يسطع بها أمناء السجل المدني المحليين. ولذلك، فقد يقع تجاهل للتعليمات المتعلقة بجمع البيانات التي تصدرها السلطات الإحصائية إلى أمناء السجل المحليين، وقد لا يتم الاهتمام المتأني بالإنستنسارات المتعلقة بالبيانات المحذوفة أو المنقوصة، وقد لا ترد التقارير الإحصائية إلى الجهاز الإحصائي في الوقت المناسب. ثانياً، قد لا يكون الجهاز الإحصائي على علم بالمشاكل وأو القيود القانونية الهامة التي تؤثر في تفسير بيانات الإحصاءات الحيوية. ثالثاً، قد لا يحظى برنامج الإحصاءات الحيوية بالأولوية التي يستحقها من الاهتمام، ولا سيما أثناء وقت التعداد العام للسكان، إذا كان المكتب الوطني للإحصاءات مسؤولاً أيضاً عن إجراء التعدادات والاستقصاءات السكانية وكانت موارده محدودة. وبالتالي، فإن سلسلة الإحصاءات الحيوية التي ينتجها قد تعاني قصوراً من ناحية حسن التوقيت والجودة.

٧ - توحيد التشريعات والأنظمة

٢٧١ - في البلدان التي ينشأ فيها نظام مركزي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، يعتبر توحيد القوانين والأنظمة مكثولاً. إما في الدول الاتحادية التي يعمل فيها بنظام لا مركزي، فإنه ينبغي العمل على توحيد التشريع من خلال سن قوانين وأنظمة نموذجية.

٧ - حلقات العمل والمؤتمرات

٢٧٢ - تحقق حلقات العمل والمؤتمرات المعنية بالإحصاءات الحيوية الجمع بين الأشخاص الذين يعملون في مختلف القطاعات ومراكز العمل في نظام الإحصاءات الحيوية لمناقشة المسائل المتعلقة بعملهم. وهذه الاجتماعات تساعد المشتركين على تبادل خبراتهم فيما يتعلق بإجراءات التسجيل وتقديم التقارير وتعريف المصطلحات وأساليب تسجيل البيانات والمسائل الأخرى لتبويب البيانات ونشرها، بالإضافة إلى مشاكل نظم الإحصاءات الحيوية.

٤ - الرسائل الإخبارية

٢٧٣ - يعتبر إصدار مطبوعات دورية لنشر المعلومات المتعلقة بما يجد من أساليب ورموز وإجراءات وغيرها من التطورات وسائل فعالة لتبادل المعلومات.

٥ - الخبراء الاستشاريون الميدانيون

٢٧٤ - يعتبر توفير خبراء استشاريين متنقلين للقيام بمهمة مندوبي اتصال بين المكتب المركزي للإحصاءات الحيوية والمكاتب الميدانية أسلوباً فعالاً من أساليب التنسيق بالنسبة لكل من النظم المركزية واللامركزية للإحصاءات الحيوية. كما يمكن للخبراء الاستشاريين أن يتولوا إقامة صلة بين الهيئة المركزية للإحصاءات والمكاتب المحلية للسجل المدني، التي قد لا تكون تابعة للإشراف الإداري للهيئة المركزية للإحصاءات الحيوية.

٦ - إقامة اتصال مع الميدان الإحصائية ذات الصلة

٢٧٥ - من المهم وجود تنسيق وثيق في أساليب وإجراءات جمع الإحصاءات وإجراء مشاورات مع الهيئات ذات الصلة المسؤولة عن الأعمال المتعلقة بمسائل السكان والصحة العامة والرعاية الاجتماعية. ومن المفيد لتحقيق هذا الغرض إنشاء لجنة استشارية تقنية لتنسيق الإجراءات وتعريف المصطلحات والمهام والتصنيفات والجداول.

جيم - تقديم التقارير الإحصائية

٢٧٦ - يعتبر أمين السجل المدني المحلي، على النحو المذكور في الفصل الثالث، مسؤولاً عن إعداد تقارير إحصائية فردية عن كل واقعة حيوية جرى تسجيلها بالإضافة إلى تسجيل المعلومات المتعلقة بالوقائع الحيوية للأغراض القانونية، كما يقوم أمين السجل بإرسال التقرير الإحصائي إلى الجهة المسؤولة عن إنتاج البيانات على أساس منتظم. وينبغي أن يكون التقرير الإحصائي، فضلاً عن إعداده لكل واقعة حيوية، مقروءاً وكاملاً وخالياً من الأخطاء. والطريقة التي يتبعها أمين السجل في إعداد التقارير الإحصائية لها تأثير هام على دقة البيانات التي تستخلص منها وكمالها. ولهذا

٢٦٦ - وهناك عيوب لضم إدارة الإحصاءات الحيوية إلى الجهاز الوطني للإحصاءات. فأولاً، قد لا يكون للجهاز الإحصائي سلطة الرقابة على عملية الجمع الأساسية للبيانات التي يسطع بها أمناء السجل المدني المحليين. ولذلك، فقد يقع تجاهل للتعليمات المتعلقة بجمع البيانات التي تصدرها السلطات الإحصائية إلى أمناء السجل المحليين، وقد لا يتم الاهتمام المتأني بالإنستنسارات المتعلقة بالبيانات المحذوفة أو المنقوصة، وقد لا ترد التقارير الإحصائية إلى الجهاز الإحصائي في الوقت المناسب. ثانياً، قد لا يكون الجهاز الإحصائي على علم بالمشاكل وأو القيود القانونية الهامة التي تؤثر في تفسير بيانات الإحصاءات الحيوية. ثالثاً، قد لا يحظى برنامج الإحصاءات الحيوية بالأولوية التي يستحقها من الاهتمام، ولا سيما أثناء وقت التعداد العام للسكان، إذا كان المكتب الوطني للإحصاءات مسؤولاً أيضاً عن إجراء التعدادات والاستقصاءات السكانية وكانت موارده محدودة. وبالتالي، فإن سلسلة الإحصاءات الحيوية التي ينتجها قد تعاني قصوراً من ناحية حسن التوقيت والجودة.

٢٦٧ - ومن شأن إيكال برامج معينة للإحصاءات الحيوية إلى الأجهزة الحكومية ذات الصلة أن يوفر الاهتمام الذي تحتاج إليه هذه البرامج ويؤدي بالتالي إلى إنتاج بيانات تتسم بالجودة. وعلى سبيل المثال، فإن تكليف السلطات الصحية بمسؤولية إنتاج الإحصاءات الصحية يمكن أن يستجيب استجابة جيدة للاحتياجات المتغيرة في مجال الصحة العامة. بيد أن العيوب، الناشئة من عدم وجود رقابة على جمع البيانات، قد تطبق كذلك على الهيئة الصحية، على النحو الذي أشير إليه بالنسبة للمكتب الوطني للإحصاءات.

٢٦٨ - ويتسم ضم إدارة الإحصاءات الحيوية إلى إدارة التسجيل المدني بميزة تتمثل في الإشراف المباشر على جمع البيانات الأصلية بالإضافة إلى إمكانية الوصول إليها بصورة كاملة وبسهولة. إلا أنه عندما يصمم النظام للقيام بصورة رئيسية بمهمة التسجيل المدني، فقد يقع إهمال للمكون الإحصائي من البرنامج.

يا - التنسيق في نظام الإحصاءات الحيوية

٢٦٩ - هناك حاجة واضحة للتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الحيوية، وفيما بين الوحدات العاملة ضمن الهيئة التنفيذية نفسها، وبين هيئة الإحصاءات الحيوية ومستعملي بيانات الإحصاءات الحيوية. والتنسيق ضروري للحفاظ على توحيد الأساليب والإجراءات في جميع أجزاء النظام، وتجنب إمكانية الازدواجية في إنتاج الإحصاءات الحيوية وتقييمها ونشرها وضمان الوفاء باحتياجات مستعملي البيانات. ويجب أن يكون هناك تبادل مستمر للخبراء والخبرات، ولا سيما بشأن المسائل التي قد تؤثر في جودة البيانات ونتائجها. ومن المهم بوجه خاص إجراء مشاورات عند إدخال تغييرات في أنظمة التسجيل وإجراءاته وفي نماذج تقارير الإحصاءات الحيوية. ويمكن إنجاز هذا التنسيق من خلال الوسائل المبينة أدناه.

١ - لجنة تنسيق مشتركة بين الأجهزة المعنية

٢٧٠ - يعتبر إنشاء لجنة تنسيق وطنية مشتركة تتألف من ممثلي الإدارات المختصة بمسائل السكان والصحة والتسجيل المدني والإحصاءات والعدل وما إلى ذلك وسيلة ضرورية لمعالجة المسائل المتصلة بتحسين الإحصاءات الحيوية والصحية وإنتاجها. ولكي تكون اللجنة فعالة، يجب إنشاؤها على أساس دائم. وينبغي أن يكون لها كيان اعتباري له سند من القانون. وكما ذكر في الفصل الأول، فقد طرحت فكرة إنشاء لجنة وطنية معنية بالإحصاءات الحيوية والصحية لأول مرة في عام ١٩٤٨ في المؤتمر الدولي المعني بالتنسيق

السبب، ترد في الفرع التالي مناقشة لأنواع نماذج التقارير الإحصائية مع بيان مزايها وعيوبها، فضلا عن تصميمها ومحتواها وعملية إحالتها.

١- أنواع نماذج تقارير الإحصاءات الحيوية ومحتواها

٧٧٧ - هناك ثلاثة أنواع رئيسية لنماذج التقارير الإحصائية:

نموذج واقعة منفردة: تقارير فردية تتضمن معلومات عن واقعة واحدة.

نموذج وقائع متعددة: قوائم تتضمن جميع المعلومات ذات الصلة عن سلسلة من الوقائع من النوع نفسه (مثل الولادات والوفيات وما إلى ذلك).

نموذج موجز: تقارير موجزة تجميل البيانات عن كل نوع من الوقائع.

٧٧٨ - يتضمن نموذج الواقعة الواحدة أو نموذج التقرير الإفرادي مساحة أكبر لتسجيل معلومات مفصلة عن الواقعة الحيوية. ويعتبر الحيز هاما بوجه خاص بالنسبة لبعض الوقائع، كالوفيات على سبيل المثال، أنه ينبغي تسجيل المعلومات الطبية المفصلة في كل من تقرير التسجيل والتقرير الإحصائي. وعلاوة على ذلك، فإن هناك حاجة إلى توفير مساحة تورد فيها بوضوح بعض بيانات الشخص والواقعة وغير ذلك من المسائل المتصلة بالشخص والواقعة. كما يتضمن نموذج التقرير الإفرادي مساحة في الوجه الثاني من النموذج لطباعة التعليمات المتعلقة بملء الاستمارة وتعريف البنود.

٧٧٩ - ويمكن أن يكون التقرير الإحصائي الإفرادي نموذجا مختلفا عن وثيقة تسجيل الواقعة الحيوية. أو يمكن استعمال هذه الوثيقة نفسها كتقرير إحصائي. وفي النوع الأول، لا تتضمن المعلومات المسجلة على نموذج التسجيل وعلى النموذج الإحصائي إلا البنود اللازمة لأغراض كل منها. ويميل هذا الإجراء إلى إلقاء عبء عمل إضافي على كامل أمين السجل المدني المحلي. وفي النوع الثاني، يستخدم النموذج نفسه، لكن من عدة نسخ، للأغراض القانونية والإحصائية، مما يخفف من عبء عمل أمين السجل المدني المحلي.

٧٨٠ - وبالرغم من أن استعمال نماذج مختلفة للتسجيل والإحصاءات يؤدي إلى زيادة عبء عمل أمين السجل المدني المحلي، فإن هذا النهج مفضل لأن متطلبات البيانات تختلف بالنسبة للأغراض القانونية عنها للأغراض الإحصائية. وفي حين تعتبر المعلومات الإحصائية ذات طابع سري، فإن المعلومات القانونية الواردة في الصحيفة الحيوية، بوجه عام، معلومات علنية. وعلى سبيل المثال، يحظر في بعض البلدان إيراد معلومات بشأن العرق وشرعية المولود في صحيفة الواقعة الحيوية، لكن يسمح بذلك في نموذج التقرير الإحصائي. وفي مثل هذه الحالات، فإن اختلاف نموذج التقرير الإحصائي عن نموذج التسجيل يجعل من اليسير جمع الإحصاءات الحيوية.

٧٨١ - والأشكال من الثاني إلى الحادي عشر تتضمن أمثلة لنماذج التقارير الإحصائية المستخدمة في مجموعة مختارة من البلدان لبيان مختلف الصور التي تتخذها تلك النماذج. ويتضمن الشكلان الثاني والثالث مثالين لتقارير وقائع متعددة للولادات/الوفيات. ومن الواضح أن هذا النمط من الوثائق لا يتيح جمع سوى قدر طفيف من المعلومات عن كل ولادة/وفاة. وتتضمن الأشكال من الرابع إلى السابع

أمثلة لنماذج تقارير إحصائية إفرادية للولادة/الوفاة تختلف محتوياتها عن محتويات صحيفة التسجيل. وتدون في التقرير الإحصائي بيانات مختارة من صحيفة تسجيل الوفاة و/أو من الشهادة الطبية. والنماذج المبينة في الأشكال من الثامن إلى الحادي عشر تجمع بين كونها نماذج تسجيل وتقارير إحصائية. وتستخدم المعلومات المدونة في النماذج لكل من الأغراض الإحصائية والقانونية.

٢ - تصميم نماذج التقارير الإحصائية

٧٨٢ - يعتبر وجود نموذج إحصائي مصمم تصميميا جيدا أمرا أساسيا لجمع المعلومات وإحالتها. ولذلك، فإنه ينبغي لدى تصميم النموذج إيلاء العناية لحجم النموذج وشكله وتخطيطه العام. ومن شأن استخدام أنواع مختلفة من الورق للتمييز بين نوع من الوقائع الحيوية عن النوع الآخر أن ييسر عمل التسجيل وتبويب البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي مراعاة الناحية الجمالية عند طباعة النماذج فضلا عن أنه من الضروري أن تكون واضحة ويسهل قراءتها وملؤها.

٧٨٣ - ولطريقة ترتيب البنود في النموذج أهميتها في تسهيل ملئه، وفي تفسير بياناته وترميزها وإدخالها. ومن الأفضل أن يقتصر النموذج على وجه واحد من الورقة لتيسير تدوين المعلومات والترميز اللاحق. وينبغي لدى ترتيب البنود في النموذج تجميع البنود المتصلة ببعضها في مكان واحد. ويجب مراعاة الترتيب المنطقي للبنود تبعاً لمصدرها.

٧٨٤ - وينبغي توفير حيز كاف لتدوين الإجابة عن كل بند من البنود. وفي البلدان التي تكتب فيها اللغة أفقياً، ينبغي ترتيب البنود في أوضاع أفقية لا في وضع عمودي نظراً لأن هذا الوضع يتيح مساحة أكثر كفاية لإدخال البيانات. وينبغي تمييز الحيز المتاح لكل بند بكل وضوح بواسطة أسطر كما أن من المستصوب تمييز كل بند برقم متسلسل أفقياً، سطرًا فسطرًا، لتيسير الترميز (انظر الأشكال من الثامن إلى الحادي عشر).

٧٨٥ - ومن البديهي أنه من الضروري استعمال لغة مبسطة في النموذج، مقترنة بتعليمات واضحة لملئه. وقد يكون من المستصوب في بعض الحالات إدراج تعاريف بعض البنود في نموذج التقرير الإحصائي. وفي أية حال، ينبغي تزويد أمين السجل بتعليمات كاملة بشأن كيفية ملء النماذج.

٧٨٦ - وينبغي اختبار النماذج قبل وضعها موضع التطبيق. كما ينبغي إيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى اختيار المفردات المناسبة في صياغة البنود بحيث تكون معانيها محددة وخالية من الغموض.

٣ - محتوى التقرير الإحصائي

٧٨٧ - انتقاء البنود التي تدرج في التقارير الإحصائية يعتمد بصورة رئيسية على الاحتياجات الوطنية للإحصاءات الحيوية. وهناك اعتبار رئيسي آخر في عملية الانتقاء يتمثل في مدى الرغبة في تحقيق قابلية المقارنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلاوة على ذلك، فإن الموضوعات المختارة يجب أن يتحقق فيها شرط أساسي وهو أن يكون المستجيبون راغبين وقادرين على تقديم معلومات كافية بشأنها. وينبغي تجنب الأسطة المعقدة والصعبة. وترد أدناه البنود التي توصي الأمم المتحدة بإدراجها في نماذج التقارير الإحصائية للمواليد أحياء والوفيات والوفيات الجنينية والزواج والطلاق، حسب ما جاء في "المبادئ والتوصيات"

(الفقرة ٧). ويشير وجود علامة نجمية (*) إلى بند له أولوية ينبغي أن يشكل هدفا عاجلا في جمع الإحصاءات الحيوية.

(أ) بنود نموذج التقرير الإحصائي عن المواليد أحياء

'١' بيانات الواقعة

- * المشرف على الولادة
- * تاريخ الحدوث
- * تاريخ التسجيل
- * دخول المستشفى
- * مكان الحدوث
- * نوع الولادة (ولادة مفردة أو متعددة)

'٢' بيانات الطفل

- * مدة الحمل
- * الحالة الشرعية
- * الجنس
- * الوزن عند الولادة

'٣' بيانات الوالدين

- * سن (أو تاريخ ولادة) الأب
- * سن (أو تاريخ ولادة) الأم
- * مواطنة (أو جنسية) الأم، الأب
- * تاريخ (أو مدة) الزواج (بالنسبة للولادات الشرعية)
- * مدة الإقامة في محل الإقامة المعتاد (الحالي) بالنسبة للأب، الأم
- * مستوى التحصيل التعليمي للأب، الأم
- * الفئة العرقية (أو القومية) للأب، الأم
- * الفترة المنقضية منذ آخر ولادة حية بالنسبة للأب
- * الإلمام بالقراءة والكتابة، الأم، الأب
- * عدد الأطفال المولودين أحياء للأب
- * عدد أطفال هذه الأم الذين لا يزالون على قيد الحياة
- * عدد الوفيات الجنينية لهذه الأم
- * مهنة الأم، الأب
- * مكان ولادة الأم، الأب
- * مكان الإقامة في تاريخ سابق محدد، الأم، الأب
- * مكان الإقامة المعتادة للأب
- * مكان الإقامة المعتادة للأب
- * نوع النشاط الذي تمارسه الأم، الأب

(ب) بنود نموذج التقرير الإحصائي عن الوفيات

'١' بيانات الواقعة

- * المشرف على الولادة (بالنسبة للوفيات دون السنة من العمر)
- * سبب الوفاة
- * مثبت سبب الوفاة
- * تاريخ الحدوث
- * تاريخ التسجيل
- * دخول المستشفى
- * مكان الحدوث

'٢' بيانات المتوفى

- * السن (أو تاريخ الولادة)
- * سن الزوج الباقي على قيد الحياة (بالنسبة للمتزوجين)

المواطنة (أو الجنسية)

مدة (أو تاريخ) الزواج

مستوى التحصيل التعليمي

الفئة العرقية (أو القومية)

الحالة الشرعية (بالنسبة للمتوفى دون السنة من العمر)

الإلمام بالقراءة والكتابة

* الحالة الزوجية

عدد الأطفال المولودين أحياء (بالنسبة للإناث في عمر الإيجاب أو أكبر)

عدد الأطفال الذين لا يزالون على قيد الحياة (بالنسبة للإناث في سن الإيجاب أو أكبر)

المهنة

مكان الولادة

مكان الإقامة في تاريخ سابق محدد

* مكان الإقامة المعتاد

* الجنس

نوع النشاط

هل تم تسجيل الولادة؟ (بالنسبة للوفيات دون السنة من العمر)

(ج) بنود نموذج التقرير الإحصائي عن وفيات الأجنة

'١' بيانات الواقعة

المشرف على الولادة

سبب وفاة الجنين

مثبت سبب الوفاة

* تاريخ حدوث (ولادة الجنين)

* تاريخ التسجيل

* دخول المستشفى

* مكان الحدوث

* نوع الولادة (مفردة أو متعددة)

'٢' بيانات الجنين

* مدة الحمل

* شرعية الحمل

* الجنس

الوزن عند الولادة

'٣' بيانات الوالدين

سن (أو تاريخ ولادة) الأب

* سن (أو تاريخ ولادة) الأم

مواطنة (أو جنسية) الأم، الأب

* مدة (أو تاريخ) الزواج (بالنسبة لحالات الحمل الشرعية)

مستوى التحصيل التعليمي للأب، الأم

الفئة العرقية (أو القومية) للأب، الأم

الإلمام بالقراءة والكتابة، الأم، الأب

مهنة الأم، الأب

* عدد الأطفال المولودين أحياء لهذه الأم

عدد أطفال هذه الأم الذين لا يزالون على قيد الحياة

* عدد حالات الوفيات الجنينية السابقة لهذه الأم

مكان ولادة الأم، الأب

مكان الإقامة المعتادة للأب، الأم

نوع نشاط الأم، الأب

(د) بنود نموذج التقرير الإحصائي عن حالات الزواج

'١٠' بيانات الواقعة

- * تاريخ الحدوث
- * تاريخ التسجيل
- * مكان الحدوث
- * نوع الزواج (مدني، ديني، وما إلى ذلك)

'١١' بيانات المروسين

- * السن (أو تاريخ الولادة)
- * المواطنة (أو الجنسية)
- * مدة الإقامة في المكان المعتاد (الحالي)
- * مستوى التحصيل التعليمي
- * الفئة العرقية (و/أو القومية)
- * الإلمام بالقراءة والكتابة
- * الحالة الزوجية
- * عدد الزيجات السابقة
- * المهنة
- * مكان الولادة
- * مكان الإقامة في تاريخ سابق محدد
- * مكان الإقامة المعتادة
- * نوع النشاط
- * مكان الإقامة السابقة

(هـ) بنود نموذج التقرير الإحصائي عن حالات الطلاق

'١٠' بيانات الواقعة

- * تاريخ الحدوث
- * تاريخ التسجيل
- * مكان الحدوث

'١١' بيانات المطلقين

- * السن (أو تاريخ الولادة)
- * المواطنة (أو الجنسية)
- * تاريخ (أو مدة الزواج)
- * مستوى التحصيل التعليمي
- * الفئة العرقية (أو القومية)
- * الإلمام بالقراءة والكتابة
- * أسلوب فسخ الزواج السابق
- * عدد الأطفال المولودين أحياء من هذا الزواج
- * عدد الأطفال المعالين للمطلق
- * عدد الزيجات السابقة
- * المهنة
- * مكان الولادة
- * مكان الإقامة السابقة
- * مكان الإقامة في تاريخ سابق محدد
- * مكان الإقامة المعتادة
- * نوع النشاط
- * نوع الزواج الذي يجري فسخه
- * مدة الإقامة في المكان المعتاد (الحالي)
- * مكان حدوث الزواج الذي يجري فسخه

٧٨٨ - وهكذا فإن هنالك ١٧ بندا ذا أولوية بالنسبة للولادات الحية و ٩ بنود بالنسبة للوفيات، و ١١ بندا بالنسبة للوفيات الجينية و ٧ بنود لكل من حالات الزواج والطلاق. وعندما يتم جمع هذه البيانات، يمكن إعداد حد أدنى من الجداول التي تكون مفيدة بالنسبة لكل من البحث الديمغرافي ولأغراض خدمات الصحة العامة. وتوفر البنود

المتبقية مادة للفهم المتمسق لحدوث أي واقعة حيوية. ومن شأن ترتيب هذه البنود في جداول شاملة أن ينتج مجموعة غنية من المعلومات اللازمة لاكتشاف مختلف المحددات الاجتماعية والاقتصادية المقررة لمختلف جوانب بعض التغيرات. ويرد في المجلد الثاني من الدليل بالتفصيل (الخرقات من ٧٠٩ إلى ٧٣٦ وفي الجداول من ألف - ١٧ إلى ألف - ١٦) بيان مفصل بالخبرات القطرية المتعلقة ببيانات الوقائع الحيوية التي تم تجميعها بأسلوب التسجيل المدني. وتعرض "المبادئ والتوصيات" (الصفحات ٧٥-١٥٢) مدلولات البنود الموصى بإدراجها في نماذج التقارير الإحصائية وبرامج تبويبها.

٤ - عملية تقديم التقارير الإحصائية

(أ) مبادئ تقديم التقارير الإحصائية

٢٨٩ - ينبغي أن تكون التقارير الإحصائية مكتملة وأن تقدم في الوقت المناسب بغية الوفاء بمتطلبات إعداد الإحصاءات الحيوية الملائمة. ويمكن أن ينظر إلى الاكتمال من كلا الجانبين الكمي والكيفي^(١١).

٢٩٠ - فمن الناحية الكمية، يراد بالاكتمال ضرورة الحصول على تقرير عن كل واقعة مسجلة، في كل منطقة جغرافية، ولكل فئة من الفئات السكانية، وذلك بغض النظر عما إذا كان التسجيل يتم خلال المهلة القانونية المحددة في نظام التسجيل أو يتم بعد انقضاءها، وبغض النظر عن مدى تغطية التسجيل في كل منطقة جغرافية وبين كل فئة من الفئات السكانية. والاكتمال الكمي للتقارير ضروري لتلبية الحاجة إلى الإحصاءات الحيوية التي تتم جدولتها بالنسبة لكل منطقة جغرافية، لاستخدامها في صياغة خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الإحصاءات الحيوية. ومن المستصوب، كلما كان ذلك ممكناً، أن تقوم كل منطقة من المناطق الجغرافية المقدمة للتقارير بتزويد مكتب التجميع بمؤشرات نوعية وكمية عن درجة اكتمال التسجيل فيها. ومن شأن توفر هذه المؤشرات أن يشجع المكاتب المحلية التي يكون فيها التسجيل عرضة للنقص على تحسين مستوى التغطية فيها.

٢٩١ - ومن الناحية النوعية، يتصل الاكتمال بتوفر المعلومات التي يمتنع جمعها، ومدى الثقة فيها وصحتها وبحسن توقيت تقديم التقرير. وتقع على أمين السجل المدني المحلي مسؤولية تقديم المعلومات المتعلقة بجميع البنود الواردة في نماذج التقرير الإحصائي بأصح وأتم درجة ممكنة. ويتصل طابع تقديم التقارير الإحصائية في الوقت المناسب اتصالاً وثيقاً بالموامل المحركة للاحصاءات الحيوية، نظراً لأن من المتوقع أن تكون هذه الإحصاءات متوفرة بعد تسجيل الوقائع الحيوية بوقت قصير. وللوفاء بهذا الشرط، فإن تحديد مواعيد تقديم تقارير الإحصاءات الحيوية جاذب بالغ الأهمية من نظام الإحصاءات الحيوية.

(ب) قنوات ووسائل إحالة التقارير الإحصائية إلى المكتب المركزي

٢٩٢ - يمكن إحالة تقارير الإحصاءات الحيوية إلى المكتب المركزي لتجهيزها بعدة طرائق، بما في ذلك:

النسخ الأصلية لتقارير الإحصاءات الحيوية

نسخ ورقية (نسخ مصورة، أو مكتوبة أو كربونية)

الأفلام المجهريّة (ميكروفيلم)/البطاقات المجهريّة (ميكروفيش)

الوسائط المغناطيسية (الأشرطة، الأقراص، وما إلى ذلك) أو

البطاقات المثبتة

عمليات البث الإلكتروني

التالية لكل منطقة من المناطق التي ترد منها التقارير: الرقم المتسلسل للتقرير السابق، والموعد المتوقع والفعلي للاستلام وعدد التقارير الواردة. ومن شأن هذا الأسلوب أن يبسر تحديد حالة كل منطقة من حيث تقديم التقارير وتحديد المناطق التي لم يتم بتقديم التقارير رغم فوات الموعد المحدد لتقديمها. وتتمثل الخطوة التالية في الاتصال بهذه المناطق المختلفة للحصول على البيانات. ومن الأيسر بكثير الحصول على البيانات الضرورية عندما يكون موعد الاستلام المتوقع قد مضى لتوه مما لو كانت البيانات قد فاتت موعداً منذ وقت طويل.

٢- المراجعة

٢٩٩- المراجعة هي الإجراء الذي يكفل جعل التقارير الإحصائية التي يلقاها المكتب المركزي كاملة ودقيقة، وتقليل الأخطاء فيها إلى أدنى حد ممكن. فبعد أن ترد التقارير إلى المكتب المركزي وتقران أرقامها الإجمالية مع عدد ما استلم منها في فترات سابقة لمراقبة شمولها، يجري فحص دقيق لكل تقرير للكشف عن البنود غير المستوفاة، وتلك التي تفتقر إلى الاتساق، وغير الملائمة، والفائضة، ويجري في ضوء ذلك إدخال التصويبات المناسبة. ويمكن عند اللزوم الاتصال بمكتب السجل المدني المحلي المسؤول عن تلك الأخطاء.

٣٠٠- كما أن بالإمكان استخدام الحواسيب لمراجعة التقارير وكشف البيانات المشكوك في صحتها. وفي هذه الحال ينبغي أن تقتصر المراجعة اليدوية على استعراض إمكانية تجهيز كل تقرير. وسناقش هذا الإجراء فيما بعد.

٤- الاستفسار

٣٠١- ينبغي السؤال أو الاستفسار عن بنود التقرير التي تكون إجاباتها ناقصة أو غير متسقة أو غير ملائمة. ويجب اعتماد عملية الاستفسار هذه كجزء لا يتجزأ من نظام الإحصاءات الحيوية بغية تحسين الإحصاءات الناتجة.

٣٠٢- ومن المهم الرجوع عند الضرورة إلى المكتب المختص المقدم للتقرير أو الشخص المسؤول عن ملء البند قيد البحث. وإذا كان يتعذر توجيه استفسار مباشر إلى هذا الفرد (على سبيل المثال الطبيب والقابلة وما إلى ذلك) من المكتب الوطني، فقد يكون من الضروري الاتصال بأمناء السجل المحليين والطلب إليهم الاتصال بالمصدر المختص.

٣٠٣- وبعد أن يتم الاستفسار عن البيانات محل الشك، يجب إحالة البيانات المصححة إلى المكتب المركزي (أو المكتب دون الوطني إذا كانت هذه هي الحال). وتختلف طريقة إنجاز هذا العمل من بلد إلى آخر. وفي بعض مناطق البلاد، قد يبعث أمين السجل المحلي بتقرير مصحح. وفي مناطق أخرى، يمكن الحصول على المعلومات المصححة بواسطة الهاتف أو بوسيلة أخرى. وفي كلتا الحالتين، إذا كان البند يتسم بأهمية قانونية فضلاً عن كونها إحصائية (مثل مكان حدوث أو تاريخ الوفاة)، فمن المهم إجراء التصحيح على كل من الصحيفة القانونية والتقرير الإحصائي. ويجب إنشاء آلية في مكتب أمين السجل المدني المحلي لضمان إجراء هذا العمل.

٢٩٢- وهناك عدد قليل من البلدان التي تتمكن حالياً من إرسال المعلومات الإحصائية الفردية من مكاتب التسجيل المحلية أو دون الوطنية إلى المركز الوطني لتجميع الإحصاءات عن طريق النظام الحاسوبي المباشر. ويتسم هذا الأسلوب من أساليب تقديم التقارير الإحصائية بالسرعة والكفاءة. بيد أنه ينبغي إنشاء شبكة حاسوبية من هذا القبيل كجزء من الشبكة العامة لتجهيز الإحصاءات، وقد لا تكون معظم البلدان قادرة على الأخذ بهذه النظم في المستقبل القريب. وترد في المجلد الثاني من هذا "الدليل" (الجدول ٢-٢) والفقرات ٧٩ - ٨١) معلومات عن الممارسات والأساليب الوطنية لتقديم التقارير الإحصائية.

دال - تجهيز الإحصاءات

٢٩٤- يقدم هذا الفرع وصفاً للإجراءات التي يتم الاضطلاع بها في مكتب الإحصاءات المركزي لتجهيز تقارير الإحصاءات الحيوية الواردة من مكاتب التسجيل المدني المحلية. وتنسحب هذه المناقشة كذلك على البلدان التي لديها نظام لا مركزي للإحصاءات الحيوية.

١- التخطيط المسبق

٢٩٥- يعتبر التخطيط المسبق أمراً حاسماً لنجاح أي برنامج إحصائي. فالبيانات الحيوية والنموذج الذي تسجل فيه البيانات تحدد نوع الإحصاءات التي يمكن تجهيزها. وبغض النظر عن أسلوب التجهيز، فإن الإحصاءات التي يتم تبويبها وجدولتها لا يمكن أن تكون أكثر دقة وكمالاً من البيانات التي استمدت منها.

٢٩٦- وينبغي أن تتناول خطة تجهيز الإحصاءات مسائل عدة. وتتمثل الأولى في الحرص على جمع المعلومات التي يحتاج إليها المستعملون الرئيسيون للبيانات. وتتمثل المسألة الثانية في التأكد من نوع الجداول التي يحتاج إليها المستعملون. ونظراً لاستحالة تلبية جميع احتياجات المستعملين، فمن المهم جداً تحديد الأولويات لهم ومحاولة تلبية الاحتياجات التي يعتبرونها أكثر أهمية. وتتمثل الثالثة في ضرورة البرمجة طويلة الأجل لأن تنفيذ البرنامج الإحصائي لسنة معينة يتم عادة قبل ذلك بعدة سنوات. ولذلك، فإن وضع خطة لمدة ثلاث أو أربع سنوات لجمع البيانات وتدقيقها والاستعلام عنها وترميزها وفرزها وجدولتها وتحليل النتائج وتقييمها وتفسيرها ونشرها يعد أمراً حاسماً لضمان نجاح هذه البرامج.

٧- مراقبة استلام التقارير الإحصائية

٢٩٧- الخطوة الأولى لوضع الضوابط هي تقرير جدول زمني صارم لتقديم التقارير. وعندما يتقرر هذا الجدول، فإنه يجب على المكتب المتلقي للتقارير أن يجهد في مراقبة استلامها مركزاً على مسألتي السرعة والاكتمال. وينبغي لأسلوب المراقبة المستخدم أن يمكن المكتب الوطني من التأكد من استلام التقارير في الوقت المناسب، ومن ورودها من كل منطقة من المناطق الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسلوب المراقبة يجب أن يتيح إمكانية الكشف عما إذا كان تواتر تقديم التقارير يتفق مع تواترها خلال فترات مماثلة من تواريخ سابقة.

٢٩٨- وهناك نهج لمراقبة استلام النماذج الإحصائية يتمثل في استخدام رسم بياني للمراقبة. وتدوّن على الرسم البياني المعلومات

NASCIDOS VIVOS - RC. 1

SECRETARIA DE PLANEJAMENTO E COORDENAÇÃO DA ADMINISTRAÇÃO PÚBLICA
FUNDAÇÃO INSTITUTO BRASILEIRO DE GEOGRAFIA E ESTATÍSTICA - IBGE
INSTRUMENTO DE REGISTRO
REGISTRO CIVIL

1 IDENTIFICAÇÃO

1) Unidade da Federação
2) Município
3) Distrito (até 2000)

4) Unidade de Federação de 199
5) Livro nº
6) Nº do quest. por livro

PARA USO DO IBGE

MOD. TRIM	UF	MUNICÍPIO - C/	DISTR.	CANT.	SEQUENCIAL
1					

INSTRUÇÕES: Preencher o questionário de forma legível, de acordo com as instruções, com abreviaturas para ou para. Deixar as áreas questionadas dos arredores das Matrizes Vivas registradas no Cartório durante o trimestre considerado. Os arredores deverão ser feitos em questionários especiais para cada livro. Não enviar registros que pertençam a mães não abrangidas pelo trimestre considerado. Não há necessidade de mudar de questionário para separar cada mãe do trimestre. Quando houver registro emulado, o Nº DO REGISTRO NO LIVRO (coluna 2) deverá ser anotado, e a seguir, na mesma linha, escrever "Anulado pelo Cartório. Não usar espaços para qualquer tipo de registro. Qualquer observação ou informação complementar deverá ser feita no verso deste modelo.

PREENCHIMENTO: Colunas 3 e 6: Registrar com 2 algarismos o mês jan. 01; fev. 02; mar. 03; abr. 04; maio 05; junho 06; julho 07; agosto 08; setembro 09; outubro 10; novembro 11; dezembro 12. Coluna 8: Registrar com 1 algarismo: Domínio - 6; Município - 7; Estado - 8; País - 9. Coluna 9 e 10: Registrar com 2 algarismos o ano: 1979 - 79; 1975 - 75; 1970 - 70; 1965 - 65; 1960 - 60; 1955 - 55; 1950 - 50; 1945 - 45; 1940 - 40; 1935 - 35; 1930 - 30; 1925 - 25; 1920 - 20; 1915 - 15; 1910 - 10; 1905 - 05; 1900 - 00. Coluna 11: Registrar o nome do Município, não o abreviado de tal forma que torne impossível a sua identificação. Coluna 12: Registrar com 1 algarismo: Não - 1; Sim (fêmea) - 2; (grávida) - 3; etc. Coluna 14, 18 e 20: Registrar com 1 algarismo, conforme o procedimento em cada coluna. Colunas 15 e 17: Registrar a sigla de Unidade de Federação de nascimento dos genitores quando registrar de brasileiros natos, ou o País de nascimento no livro estrangeiros ou naturalizados. Coluna 25: Registrar a idade de gestação em meses e dias. Quando for ignorada registrar (99). Colunas 16, 17, 18, 19, 22 e 24: Para uso do IBGE.

N.º DE ORDEM DO REGISTRO APROVADO NO LIVRO	N.º DO REGISTRO NO LIVRO	DATA DO REGISTRO			DATA DO NASCIMENTO			LOCAL DO NASCIM. - MASC. = 1; FEM. = 2; Outros = 3	Sigla de UF	Cidade	Município	Código	Mães em MEU	ESTADO CIVIL DOS GENITORES	Lugar de Domício ou Residência de Genitores		Município ou País	Código	Idade da Mãe no MOMENTO							
		Dia	Mês	Ano	Dia	Mês	Ano								Município ou País	Código										
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	
01																										
02																										
03																										
04																										
05																										
06																										
07																										
08																										
09																										
10																										
11																										
12																										
13																										
14																										
15																										

2 CARACTERÍSTICAS DO REGISTRO													3 CARACTERÍSTICAS INDIVIDUAIS DO FALECIDO												
N.º DE ORDEM DO ARRO- LA MÉTRIO	N.º DO REGISTRO NO LIVRO	DATA DO REGISTRO		DATA DO OBITO			MATU- REZA DO OBITO		LOCAL DO OBITO			Sítio UF		Lugar de Domicílio ou Residência		Código	SEXO		TEMPO DE VIDA		ESTADO CIVIL		Unidade de Federação ou País	Código ARRO- LA MÉTRIO	
		Dia	Mês	Dia	Mês	Ano	1 Masculino	2 Feminino	1 Cidade	2 Rural	1 Município ou País	2 Outro	1 Masc	2 Fem	1 Anos		2 Meses	1 Solteiro	2 Casado	3 Sep. Judicial	4 Divorciado	5 Viúvo			6 Desconhecido
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20						
16																									
17																									
18																									
19																									
20																									
21																									
22																									
23																									
24																									
25																									
26																									
27																									
28																									
29																									
30																									
31																									
32																									
33																									
34																									
35																									
2																									

OBSERVAÇÕES

Declaro que o questionário foi preenchido de acordo com as "instruções".

Data/...../198...

Assinatura do Oficial do Registro Civil

VENEZUELA

MINISTERIO DE FOMENTO
 DIRECCIÓN GENERAL DE ESTADÍSTICA Y CENSOS NACIONALES

NOMBRES Y APELLIDOS DEL NIÑO: _____ Lugar de ocurrencia: _____ ENTIDAD FEDERAL: _____ DISTRITO O DPTO.: _____ MUNICIPIO O PARROQUIA: _____ CENTRO POBLADO: _____ CIUDAD, PUEBLO, CASERIO, ETC.					
		1ER. APELLIDO	2O. APELLIDO	1ER. NOMBRE	2O. NOMBRE
				<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	NACIMIENTO OCURRIDO EN: HOSPITAL <input type="checkbox"/> 1 CLINICA PARTICULAR <input type="checkbox"/> 2 CASA PARTICULAR <input type="checkbox"/> 3 OTROS <input type="checkbox"/> 4
S E X O VARON <input type="checkbox"/> 1 HEMBRA <input type="checkbox"/> 2	FILIACION LEGITIMO <input type="checkbox"/> 1 RECONOCIDO <input type="checkbox"/> 2 ILEGITIMO <input type="checkbox"/> 3	PARTO SENCILLO <input type="checkbox"/> 1 DOBLE <input type="checkbox"/> 2 TRIPLE <input type="checkbox"/> 3 DE MAS DE TRES <input type="checkbox"/> 4	FECHA DE NACIMIENTO DIA MES AÑO [] [] []	FECHA DE REGISTRO DIA MES AÑO [] [] []	NUMERO DE LA PARTIDA []
DATOS RELATIVOS A LA MADRE AL NACER EL NIÑO					
EDAD EN AÑOS CUMPLIDOS: _____ NACIONALIDAD: { ORIGINARIA _____ ADQUIRIDA _____ PROFESION U OCUPACION HABITUAL: _____ AÑOS DE MATRIMONIO _____ O DE UNION _____			DURACION DEL EMBARAZO: _____ MESES CUMPLIDOS ASISTENTE DEL PARTO: MEDICO <input type="checkbox"/> 1 COMADRONA <input type="checkbox"/> 2 OTROS <input type="checkbox"/> 3 INSTRUCCION: ALFABETA <input type="checkbox"/> 1 ANALFABETA <input type="checkbox"/> 2		
NUMERO DE HIJOS QUE HA TENIDO { QUE HAN NACIDO VIVOS INCLUIDO EL PRESENTE _____ QUE ESTAN VIVOS ACTUALMENTE _____ QUE HAN NACIDO VIVOS PERO HAN MUERTO _____ NUMERO DE MUERTES FETALES _____			RESIDENCIA HABITUAL ENTIDAD FEDERAL: _____ DISTRITO O DPTO.: _____ MUNICIPIO O PARROQUIA: _____ CENTRO POBLADO: _____ CIUDAD, PUEBLO, CASERIO, ETC.		
DATOS RELATIVOS AL PADRE AL NACER EL NIÑO					
EDAD EN AÑOS CUMPLIDOS: _____ NACIONALIDAD: { ORIGINARIA _____ ADQUIRIDA _____ PROFESION U OCUPACION HABITUAL: _____ INSTRUCCION: ALFABETO <input type="checkbox"/> 1 ANALFABETO <input type="checkbox"/> 2			RESIDENCIA HABITUAL: ENTIDAD FEDERAL: _____ DISTRITO O DPTO.: _____ MUNICIPIO O PARROQUIA: _____ CENTRO POBLADO: _____ CIUDAD, PUEBLO, CASERIO, ETC.		
OBSERVACIONES					

BOLETA DE NACIMIENTO VIVO

BIRTHS

CONFIDENTIAL.—This form is required for statistical purposes only and will be treated as strictly confidential. It should be filled in by the person requiring the birth to be registered and handed to the Registrar in accordance with the Vital Statistics Regulations, 1954 and the Vital Statistics (Amendment) Regulations, 1957.

Registrar's Stamp <div style="border: 1px solid black; width: 100px; height: 20px; margin-left: auto; margin-right: auto;">1-4</div>	(To be filled in by Registrar) Entry No. or Nos. in Register <div style="border: 1px solid black; width: 100px; height: 20px; margin-left: auto; margin-right: auto;">5-7</div>
Date of birth.....day of..... 19..... <div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">8-12</div>	For Office use only.
Place of birth (i.e. full address)	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">13</div>
Name or names (if any)	
Sex	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">14</div>
Name, surname and dwelling place of father	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">15-18</div>
Name, surname and maiden surname of mother	
Occupation of father (in full detail)*	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">19</div>
Date of birth of mother.....day of....., 19.....	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">20-24</div>
Dwelling place of mother before the birth (normal residence)	
Year of present marriage of mother 19.....	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">25-26</div>
Number of previous children of mother by her present husband or any previous husband, excluding birth(s) now registered	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">27-28</div>
(a) still living..... (b) born alive, but now dead.....	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">29-30</div>
Signature of informant.....	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">31</div>
Qualification of informant..... (i.e., whether mother, father, midwife, etc.).	
Address of informant.....	
Date of registration	<div style="border: 1px solid black; width: 40px; height: 20px; float: right;">32-34</div>
Signature of Registrar.....	

*For example:—Farmer; farm labourer; farmer's relative assisting on farm; foreman in hosiery factory; textile machinist; bricklayer; road worker; garage mechanic; radio mechanic; civil engineer; bank clerk; insurance clerk; solicitor's clerk; clerical officer—Civil Service.
 If retired, state "Retired" and give previous occupation.



**CERTIFICADO MEDICO
DE DEFUNCION**

Form. EV3

a) Provincia:		Cantón		c) Acta de Inscripción No.	
b) Oficina de Registro Civil de		d) Fecha: de 19.....			
e) Apellido Paterno		Materno		Nombres	
f) FECHA DE NACIMIENTO		g) EDAD AL FALLECER		h) SEXO	
i) FECHA DE LA MUERTE		j) ESTADO CIVIL		k) LUGAR DEL FALLECIMIENTO Y UBICACION	
Día Mes Año <input type="checkbox"/> Horas <input type="checkbox"/> Días Edad en <input type="checkbox"/> Meses <input type="checkbox"/> Años		Masculino <input type="checkbox"/> 1 Femenino <input type="checkbox"/> 2		Día Mes Año	
Menores de 12 años <input type="checkbox"/> 1 Soltero <input type="checkbox"/> 2 Casado <input type="checkbox"/> 3 Viudo <input type="checkbox"/> 4 Divorciado <input type="checkbox"/> 5 Otros <input type="checkbox"/> 6		Fallecido en: Establecimiento de Salud <input type="checkbox"/> 1 Domicilio <input type="checkbox"/> 2 Otros <input type="checkbox"/> 3		Localidad o Ciudad Parroquia Cantón Provincia	
Localidad o Ciudad Cantón Provincia		Parroquia Provincia		PARA USO EXCLUSIVO DE LA OFICINA DEL I.N.E.C. ZONA: Urbana <input type="checkbox"/> 1 Rural <input type="checkbox"/> 2 Periférica <input type="checkbox"/> 3 Residente <input type="checkbox"/> 1 No residente <input type="checkbox"/> 2	
I Enfermedad o estado patológico que produjo la muerte directamente * CAUSAS ANTECEDENTES Causas antecedentes o estados morbosos, si existiera alguno, que produjeron la causa principal consignada, mencionándose en último lugar la causa básica o fundamental.		a) Debid a (o como consecuencia de) b) Debid a (o como consecuencia de) c)		Tiempo aproximado entre el comienzo de cada causa o estado morbose y la muerte.	
II OTROS ESTADOS PATOLOGICOS SIGNIFICATIVOS Que contribuyeron a la muerte pero no relacionados con la enfermedad o estado morbose que la produjo		* No quiere decir con esto, la manera o modo de morir. Ej: debilidad cardíaca, asenia, etc.; significa propiamente la enfermedad, lesión o complicación que causó el fallecimiento.			
n) EN CASO DE MUERTE VIOLENTA O ACCIDENTE		TIPO Accidente <input type="checkbox"/> 1 Suicidio <input type="checkbox"/> 2 Homicidio <input type="checkbox"/> 3 Indeterminado <input type="checkbox"/> 4		Indique el lugar exacto donde ocurrió el accidente: Ej.: casa, calle, lugar de trabajo, oficina, etc.	
En caso de accidente de tránsito especifique el tipo: Ej.: Choque, volcamiento, arrollamiento, etc.		o) Se realizó autopsia? Si <input type="checkbox"/> 1 No <input type="checkbox"/> 2			
p) DATOS DEL MEDICO		Firma del médico certificador Registro médico No		Dirección q) Permiso de inhumación No	

Form 102.

Central Statistics Office.

DEATHS

CONFIDENTIAL.—This form is required for statistical purposes only and will be treated as strictly confidential. It should be filled in by the person requiring the death to be registered and handed to the Registrar in accordance with the Vital Statistics Regulations, 1954.

Registrar's Stamp <div style="border: 1px solid black; width: 100px; height: 20px; margin-left: auto; margin-right: auto; text-align: center;">1-4</div>	(To be filled in by Registrar) Entry No. in Register <div style="border: 1px solid black; width: 100px; height: 20px; margin-left: auto; margin-right: auto; text-align: center;">5-7</div>												
8-12													
Date on which death occurred.....day of..... 19.....	For Office use only.												
Place at which death occurred (full address)	13												
Name, surname and home address of deceased	14-17												
Sex of deceased	18												
Marital condition of deceased (i.e., whether married, widowed or single).	19												
Age of deceased (in hours, if under one day; in completed days, if under one month; in completed months, if under one year; otherwise in completed years last birthday).	20 21-22 23-24 25												
Occupation of deceased (in full detail). If deceased was a child under 14 years give occupation of parent or guardian. If deceased was retired, state "Retired" and give previous occupation.	26-27												
If deceased was a married or widowed woman, give occupation of her husband (in full detail)*													
THIS PORTION TO BE FILLED IN BY REGISTRAR													
<table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 50%; text-align: center;">Cause of death</th> <th style="width: 50%; text-align: center;">Duration of illness</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td style="padding: 2px;">1. (a)</td> <td style="padding: 2px;">.....</td> </tr> <tr> <td style="padding: 2px;"> (b)</td> <td style="padding: 2px;">.....</td> </tr> <tr> <td style="padding: 2px;"> (c)</td> <td style="padding: 2px;">.....</td> </tr> <tr> <td style="padding: 2px;">2.</td> <td style="padding: 2px;">.....</td> </tr> <tr> <td style="padding: 2px;"> </td> <td style="padding: 2px;">.....</td> </tr> </tbody> </table>	Cause of death	Duration of illness	1. (a)	(b)	(c)	2.	28-35
Cause of death	Duration of illness												
1. (a)												
(b)												
(c)												
2.												
.....												
State whether certified or uncertified, inquest or post-mortem	36												
Complete in accordance with Article 8 in instructions													
Signature of informant.....													
Qualification of informant..... (i.e., whether widower, widow, son, daughter, etc.).													
Address of informant.....													
Date of registration	37-39												
Signature of Registrar.....													

*For example:—Farmer; farm labourer; farmer's relative assisting on farm; foreman in hosiery factory; textile machinist; bricklayer; road worker; garage mechanic; radio mechanic; civil engineer; bank clerk; insurance clerk; solicitor's clerk; clerical officer—Civil Service.

Form 4.

PROVINCE OF
BRITISH COLUMBIA (Canada)
DEPARTMENT OF HEALTH SERVICES
AND HOSPITAL INSURANCE
Division of Vital Statistics

REGISTRATION OF
LIVE BIRTH

Registration No.
(Department use only)

THIS IS A PERMANENT LEGAL RECORD
TYPE OR WRITE PLAINLY AND COMPLETE ALL ITEMS

(See reverse for instructions and legal requirements under the Vital Statistics Act)

NAME OF CHILD	1. Surname of child (print or type)		
	All given names in full (print or type)		
	2. SEX OF CHILD		
DATE OF BIRTH	3. Month (by name), day, year of birth	4. KIND OF BIRTH - State whether single, twin, triplet	5. If twin, triplet, state whether this child was born 1st, 2nd, 3rd
	6. Name of hospital (If not in hospital give exact location where birth occurred)		
PLACE OF BIRTH	City, town or other place (by name)		Inside municipal limits? (State Yes or No)
	7. Complete street address. If rural give exact location, not Post Office or Rural Route address		
USUAL RESIDENCE OF MOTHER	City, town or other place (by name)		Province (or country)
	Inside municipal limits? (State Yes or No)		
OTHER BIRTH PARTICULARS	8. Duration of pregnancy (in completed weeks)	9. Children ever born to this mother (including this birth)	Number Liveborn : Number Stillborn (after 20 weeks pregnancy)
	10. Weight of child at birth	11. Are the parents married to each other? (State Yes or No)	12. If the parents are not married to each other state whether mother is single, married, widowed, or divorced
	lb. oz. (OR) grams		
PARENTS	FATHER		MOTHER
	NAME		
	13. Surname of child's father (print or type)		17. Maiden surname of child's mother (print or type)
	All given names in full		All given names in full
BIRTHPLACE	14. City, town or other place of birth (by name)		18. City, town or other place of birth (by name)
	Province (or country if outside Canada)		Province (or country if outside Canada)
BIRTHDATE	15. Month (by name), day, year of birth	16. AGE (at time of this birth)	19. Month (by name), day, year of birth
			20. AGE (at time of this birth)
ATTENDANT	21. Name and address of attending physician (or other attendant)		
MAILING ADDRESS OF MOTHER	22. Complete mailing address (if different from item 7) If rural give Post Office or Rural Route address		
CERTIFICATION OF PARENT	23. I certify the foregoing to be true and correct to the best of my knowledge and belief: <input checked="" type="checkbox"/>		24. Date signed - Month (by name), day, year
	Signature of parent		

DO NOT WRITE BELOW THIS LINE - OFFICE USE ONLY

Notes:

CERTIFICATION OF DISTRICT REGISTRAR	I certify this return was accepted by me on this date at -		
	District Registration No.	Date: Month (by name), day, year	Signature of District Registrar

الشكل التاسع - عينة من نموذج إحصائي/القانوني مشترك لتسجيل ولادة حية والإبلاغ عنها

FORM APPROVED
BUDGET BUREAU NO. 66-81900

U.S. STANDARD

CERTIFICATE OF LIVE BIRTH

TYPE OR PRINT IN
PERMANENT INK
SEE HANDBOOK FOR
INSTRUCTIONS

LOCAL FILE NUMBER

BIRTH NUMBER

DEPARTMENT OF HEALTH, EDUCATION, AND WELFARE — PUBLIC HEALTH SERVICE — NATIONAL CENTER FOR HEALTH STATISTICS
1968 REVISION

1. CHILD—NAME FIRST MIDDLE LAST		DATE OF BIRTH (MONTH, DAY, YEAR)		2a. HOUR	2b. M.
2. SEX M F		3. TYPE OF BIRTH (SINGLE, TWIN, TRIPLET, ETC.)		4. IF NOT SINGLE BIRTH—BORN FIRST, SECOND, THIRD, ETC. (SPECIFY)	
5. CITY, TOWN, OR LOCATION OF BIRTH		6. INSIDE CITY LIMITS (SPECIFY YES OR NO)	7. HOSPITAL—NAME (IF NOT IN HOSPITAL, GIVE STREET AND NUMBER)		
8. MOTHER—MAIDEN NAME FIRST MIDDLE LAST		9. AGE (AT TIME OF THIS BIRTH)		10. STATE OF BIRTH (IF NOT IN U.S.A., NAME COUNTRY)	
11. RESIDENCE—STATE		12. COUNTY	13. CITY, TOWN, OR LOCATION		14. INSIDE CITY LIMITS (SPECIFY YES OR NO)
15. FATHER—NAME FIRST MIDDLE LAST		16. AGE (AT TIME OF THIS BIRTH)		17. STATE OF BIRTH (IF NOT IN U.S.A., NAME COUNTRY)	
18. INFORMANT				19. RELATION TO CHILD	
20. SIGNATURE CERTIFIER—NAME (TYPE OR PRINT)		21. DATE SIGNED (MONTH, DAY, YEAR)		22. ATTENDANT—M.D., D.O., MIDWIFE, OTHER (SPECIFY)	
23. REGISTRAR—SIGNATURE		24. MAILING ADDRESS (STREET OR R.F.D. NO., CITY OR TOWN, STATE, ZIP)			
25. DATE RECEIVED BY LOCAL REGISTRAR MONTH DAY YEAR		26. DATE RECEIVED BY LOCAL REGISTRAR MONTH DAY YEAR			

CONFIDENTIAL INFORMATION FOR MEDICAL AND HEALTH USE ONLY

12. RACE—FATHER WHITE, NEGRO, AMERICAN INDIAN, ETC. (SPECIFY)		13. EDUCATION—SPECIFY HIGHEST GRADE COMPLETED ELEMENTARY (0,1,2,3,4, ... 00 0 1) HIGH SCHOOL (1,2,3, 00 4) COLLEGE (1,2,3,4, 00 5 +)			14. PREVIOUS DELIVERIES—HOW MANY OTHER CHILDREN ARE NOW LIVING WERE BORN ALIVE—NOW DEAD WERE BORN DEAD (FETAL DEATH AT ANY TIME AFTER CONCEPTION)		
15. RACE—MOTHER WHITE, NEGRO, AMERICAN INDIAN, ETC. (SPECIFY)		16. EDUCATION—SPECIFY HIGHEST GRADE COMPLETED ELEMENTARY (0,1,2,3,4, ... 00 0 1) HIGH SCHOOL (1,2,3, 00 4) COLLEGE (1,2,3,4, 00 5 +)			17. DATE OF LAST LIVE BIRTH MONTH DAY YEAR		18. DATE OF LAST FETAL DEATH MONTH DAY YEAR
19. DATE LAST NORMAL MENSTRUATION BEGAN MONTH DAY YEAR		20. MONTH OF PREGNANCY PRENATAL CARE BEGAN FIRST, SECOND, THIRD, ETC. (SPECIFY)		21. PRENATAL VISITS TOTAL NUMBER (IF NONE, SO STATE)		22. LEGITIMATE (SPECIFY YES OR NO)	23. BIRTH WEIGHT
24. COMPLICATIONS RELATED TO PREGNANCY (DESCRIBE OR WRITE "NONE")				25. BIRTH INJURIES TO CHILD (DESCRIBE OR WRITE "NONE")			
26. COMPLICATIONS NOT RELATED TO PREGNANCY (DESCRIBE OR WRITE "NONE")				27. CONGENITAL MALFORMATIONS OR ANOMALIES OF CHILD (DESCRIBE OR WRITE "NONE")			
28. COMPLICATIONS OF LABOUR (DESCRIBE OR WRITE "NONE")				29.			

DEATH UNDER ONE YEAR OF AGE
ENTER STATE FILE NUMBER OF DEATH CERTIFICATE FOR THIS CHILD.

MULTIPLE BIRTHS
ENTER STATE FILE NUMBER FOR MATR(S)

LIVE BIRTH(S)

TOTAL DEATH(S)

DISPLAY COPY

نسخة من شهادة وفاة - جريدة من صحف جازة ولسان / الطائفة المغربية / محمد بن عبد الله

FORM APPROVED
MAY 1962 EDITION
SHOULD BE USED

(MEDICAL EXAMINER OR CORONER)
U.S. STANDARD

U. S. GOVERNMENT PRINTING OFFICE : 1962 OF - 241-660

CERTIFICATE OF DEATH

1. DECEASED - NAME		FIRST		MIDDLE		LAST		SEX		DATE OF BIRTH (MONTH, DAY, YEAR)		STATE AND NUMBER	
2. RACE (WHITE, NEGRO, AMERICAN INDIAN, ETC. (SPECIFY))		3. AGE - LAST BIRTHDAY (YEARS, MONTHS, DAYS)		4. USUAL OCCUPATION (GIVE FULL TITLE OF WORKING LIFE, EVEN IF RETIRED)		5. HOSPITAL OR OTHER INSTITUTION (NAME (IF NOT IN STREET, GIVE STREET AND NUMBER))		6. COUNTY OF BIRTH		7. DATE OF BIRTH (MONTH, DAY, YEAR)		8. COUNTY OF DEATH	
9. CITY, TOWN, OR LOCATION OF DEATH		10. STATE OF BIRTH (IF NOT IN U.S.A., NAME COUNTRY)		11. CITIZEN OF WHAT COUNTRY		12. MARRIED, NEVER MARRIED, WIDOWED, DIVORCED (SPECIFY)		13. SURVIVING SPOUSE (IF WIFE, GIVE MARRIAGE NUMBER)		14. STREET AND NUMBER		15. CITY, TOWN, OR LOCATION	
16. FATHER - NAME		17. MOTHER - MARRIAGE NAME		18. SOCIAL SECURITY NUMBER		19. RESIDENCE - STATE		20. COUNTY		21. CITY, TOWN, OR LOCATION		22. STREET AND NUMBER	
23. FATHER - NAME		24. MOTHER - MARRIAGE NAME		25. RESIDENCE - STATE		26. COUNTY		27. CITY, TOWN, OR LOCATION		28. STREET AND NUMBER		29. CITY, TOWN, OR LOCATION	
30. FATHER - NAME		31. MOTHER - MARRIAGE NAME		32. RESIDENCE - STATE		33. COUNTY		34. CITY, TOWN, OR LOCATION		35. STREET AND NUMBER		36. CITY, TOWN, OR LOCATION	
37. FATHER - NAME		38. MOTHER - MARRIAGE NAME		39. RESIDENCE - STATE		40. COUNTY		41. CITY, TOWN, OR LOCATION		42. STREET AND NUMBER		43. CITY, TOWN, OR LOCATION	
44. FATHER - NAME		45. MOTHER - MARRIAGE NAME		46. RESIDENCE - STATE		47. COUNTY		48. CITY, TOWN, OR LOCATION		49. STREET AND NUMBER		50. CITY, TOWN, OR LOCATION	
51. FATHER - NAME		52. MOTHER - MARRIAGE NAME		53. RESIDENCE - STATE		54. COUNTY		55. CITY, TOWN, OR LOCATION		56. STREET AND NUMBER		57. CITY, TOWN, OR LOCATION	
58. FATHER - NAME		59. MOTHER - MARRIAGE NAME		60. RESIDENCE - STATE		61. COUNTY		62. CITY, TOWN, OR LOCATION		63. STREET AND NUMBER		64. CITY, TOWN, OR LOCATION	
65. FATHER - NAME		66. MOTHER - MARRIAGE NAME		67. RESIDENCE - STATE		68. COUNTY		69. CITY, TOWN, OR LOCATION		70. STREET AND NUMBER		71. CITY, TOWN, OR LOCATION	
72. FATHER - NAME		73. MOTHER - MARRIAGE NAME		74. RESIDENCE - STATE		75. COUNTY		76. CITY, TOWN, OR LOCATION		77. STREET AND NUMBER		78. CITY, TOWN, OR LOCATION	
79. FATHER - NAME		80. MOTHER - MARRIAGE NAME		81. RESIDENCE - STATE		82. COUNTY		83. CITY, TOWN, OR LOCATION		84. STREET AND NUMBER		85. CITY, TOWN, OR LOCATION	
86. FATHER - NAME		87. MOTHER - MARRIAGE NAME		88. RESIDENCE - STATE		89. COUNTY		90. CITY, TOWN, OR LOCATION		91. STREET AND NUMBER		92. CITY, TOWN, OR LOCATION	
93. FATHER - NAME		94. MOTHER - MARRIAGE NAME		95. RESIDENCE - STATE		96. COUNTY		97. CITY, TOWN, OR LOCATION		98. STREET AND NUMBER		99. CITY, TOWN, OR LOCATION	
100. FATHER - NAME		101. MOTHER - MARRIAGE NAME		102. RESIDENCE - STATE		103. COUNTY		104. CITY, TOWN, OR LOCATION		105. STREET AND NUMBER		106. CITY, TOWN, OR LOCATION	
107. FATHER - NAME		108. MOTHER - MARRIAGE NAME		109. RESIDENCE - STATE		110. COUNTY		111. CITY, TOWN, OR LOCATION		112. STREET AND NUMBER		113. CITY, TOWN, OR LOCATION	
114. FATHER - NAME		115. MOTHER - MARRIAGE NAME		116. RESIDENCE - STATE		117. COUNTY		118. CITY, TOWN, OR LOCATION		119. STREET AND NUMBER		120. CITY, TOWN, OR LOCATION	
121. FATHER - NAME		122. MOTHER - MARRIAGE NAME		123. RESIDENCE - STATE		124. COUNTY		125. CITY, TOWN, OR LOCATION		126. STREET AND NUMBER		127. CITY, TOWN, OR LOCATION	
128. FATHER - NAME		129. MOTHER - MARRIAGE NAME		130. RESIDENCE - STATE		131. COUNTY		132. CITY, TOWN, OR LOCATION		133. STREET AND NUMBER		134. CITY, TOWN, OR LOCATION	
135. FATHER - NAME		136. MOTHER - MARRIAGE NAME		137. RESIDENCE - STATE		138. COUNTY		139. CITY, TOWN, OR LOCATION		140. STREET AND NUMBER		141. CITY, TOWN, OR LOCATION	
142. FATHER - NAME		143. MOTHER - MARRIAGE NAME		144. RESIDENCE - STATE		145. COUNTY		146. CITY, TOWN, OR LOCATION		147. STREET AND NUMBER		148. CITY, TOWN, OR LOCATION	
149. FATHER - NAME		150. MOTHER - MARRIAGE NAME		151. RESIDENCE - STATE		152. COUNTY		153. CITY, TOWN, OR LOCATION		154. STREET AND NUMBER		155. CITY, TOWN, OR LOCATION	
156. FATHER - NAME		157. MOTHER - MARRIAGE NAME		158. RESIDENCE - STATE		159. COUNTY		160. CITY, TOWN, OR LOCATION		161. STREET AND NUMBER		162. CITY, TOWN, OR LOCATION	
163. FATHER - NAME		164. MOTHER - MARRIAGE NAME		165. RESIDENCE - STATE		166. COUNTY		167. CITY, TOWN, OR LOCATION		168. STREET AND NUMBER		169. CITY, TOWN, OR LOCATION	
170. FATHER - NAME		171. MOTHER - MARRIAGE NAME		172. RESIDENCE - STATE		173. COUNTY		174. CITY, TOWN, OR LOCATION		175. STREET AND NUMBER		176. CITY, TOWN, OR LOCATION	
177. FATHER - NAME		178. MOTHER - MARRIAGE NAME		179. RESIDENCE - STATE		180. COUNTY		181. CITY, TOWN, OR LOCATION		182. STREET AND NUMBER		183. CITY, TOWN, OR LOCATION	
184. FATHER - NAME		185. MOTHER - MARRIAGE NAME		186. RESIDENCE - STATE		187. COUNTY		188. CITY, TOWN, OR LOCATION		189. STREET AND NUMBER		190. CITY, TOWN, OR LOCATION	
191. FATHER - NAME		192. MOTHER - MARRIAGE NAME		193. RESIDENCE - STATE		194. COUNTY		195. CITY, TOWN, OR LOCATION		196. STREET AND NUMBER		197. CITY, TOWN, OR LOCATION	
198. FATHER - NAME		199. MOTHER - MARRIAGE NAME		200. RESIDENCE - STATE		201. COUNTY		202. CITY, TOWN, OR LOCATION		203. STREET AND NUMBER		204. CITY, TOWN, OR LOCATION	
205. FATHER - NAME		206. MOTHER - MARRIAGE NAME		207. RESIDENCE - STATE		208. COUNTY		209. CITY, TOWN, OR LOCATION		210. STREET AND NUMBER		211. CITY, TOWN, OR LOCATION	
212. FATHER - NAME		213. MOTHER - MARRIAGE NAME		214. RESIDENCE - STATE		215. COUNTY		216. CITY, TOWN, OR LOCATION		217. STREET AND NUMBER		218. CITY, TOWN, OR LOCATION	
219. FATHER - NAME		220. MOTHER - MARRIAGE NAME		221. RESIDENCE - STATE		222. COUNTY		223. CITY, TOWN, OR LOCATION		224. STREET AND NUMBER		225. CITY, TOWN, OR LOCATION	
226. FATHER - NAME		227. MOTHER - MARRIAGE NAME		228. RESIDENCE - STATE		229. COUNTY		230. CITY, TOWN, OR LOCATION		231. STREET AND NUMBER		232. CITY, TOWN, OR LOCATION	
233. FATHER - NAME		234. MOTHER - MARRIAGE NAME		235. RESIDENCE - STATE		236. COUNTY		237. CITY, TOWN, OR LOCATION		238. STREET AND NUMBER		239. CITY, TOWN, OR LOCATION	
240. FATHER - NAME		241. MOTHER - MARRIAGE NAME		242. RESIDENCE - STATE		243. COUNTY		244. CITY, TOWN, OR LOCATION		245. STREET AND NUMBER		246. CITY, TOWN, OR LOCATION	
247. FATHER - NAME		248. MOTHER - MARRIAGE NAME		249. RESIDENCE - STATE		250. COUNTY		251. CITY, TOWN, OR LOCATION		252. STREET AND NUMBER		253. CITY, TOWN, OR LOCATION	
254. FATHER - NAME		255. MOTHER - MARRIAGE NAME		256. RESIDENCE - STATE		257. COUNTY		258. CITY, TOWN, OR LOCATION		259. STREET AND NUMBER		260. CITY, TOWN, OR LOCATION	
261. FATHER - NAME		262. MOTHER - MARRIAGE NAME		263. RESIDENCE - STATE		264. COUNTY		265. CITY, TOWN, OR LOCATION		266. STREET AND NUMBER		267. CITY, TOWN, OR LOCATION	
268. FATHER - NAME		269. MOTHER - MARRIAGE NAME		270. RESIDENCE - STATE		271. COUNTY		272. CITY, TOWN, OR LOCATION		273. STREET AND NUMBER		274. CITY, TOWN, OR LOCATION	
275. FATHER - NAME		276. MOTHER - MARRIAGE NAME		277. RESIDENCE - STATE		278. COUNTY		279. CITY, TOWN, OR LOCATION		280. STREET AND NUMBER		281. CITY, TOWN, OR LOCATION	
282. FATHER - NAME		283. MOTHER - MARRIAGE NAME		284. RESIDENCE - STATE		285. COUNTY		286. CITY, TOWN, OR LOCATION		287. STREET AND NUMBER		288. CITY, TOWN, OR LOCATION	
289. FATHER - NAME		290. MOTHER - MARRIAGE NAME		291. RESIDENCE - STATE		292. COUNTY		293. CITY, TOWN, OR LOCATION		294. STREET AND NUMBER		295. CITY, TOWN, OR LOCATION	
296. FATHER - NAME		297. MOTHER - MARRIAGE NAME		298. RESIDENCE - STATE		299. COUNTY		300. CITY, TOWN, OR LOCATION		301. STREET AND NUMBER		302. CITY, TOWN, OR LOCATION	
303. FATHER - NAME		304. MOTHER - MARRIAGE NAME		305. RESIDENCE - STATE		306. COUNTY		307. CITY, TOWN, OR LOCATION		308. STREET AND NUMBER		309. CITY, TOWN, OR LOCATION	
310. FATHER - NAME		311. MOTHER - MARRIAGE NAME		312. RESIDENCE - STATE		313. COUNTY		314. CITY, TOWN, OR LOCATION		315. STREET AND NUMBER		316. CITY, TOWN, OR LOCATION	
317. FATHER - NAME		318. MOTHER - MARRIAGE NAME		319. RESIDENCE - STATE		320. COUNTY		321. CITY, TOWN, OR LOCATION		322. STREET AND NUMBER		323. CITY, TOWN, OR LOCATION	
324. FATHER - NAME		325. MOTHER - MARRIAGE NAME		326. RESIDENCE - STATE		327. COUNTY		328. CITY, TOWN, OR LOCATION		329. STREET AND NUMBER		330. CITY, TOWN, OR LOCATION	
331. FATHER - NAME		332. MOTHER - MARRIAGE NAME		333. RESIDENCE - STATE		334. COUNTY		335. CITY, TOWN, OR LOCATION		336. STREET AND NUMBER		337. CITY, TOWN, OR LOCATION	
338. FATHER - NAME		339. MOTHER - MARRIAGE NAME		340. RESIDENCE - STATE		341. COUNTY		342. CITY, TOWN, OR LOCATION		343. STREET AND NUMBER		344. CITY, TOWN, OR LOCATION	
345. FATHER - NAME		346. MOTHER - MARRIAGE NAME		347. RESIDENCE - STATE		348. COUNTY		349. CITY, TOWN, OR LOCATION		350. STREET AND NUMBER		351. CITY, TOWN, OR LOCATION	
352. FATHER - NAME		353. MOTHER - MARRIAGE NAME		354. RESIDENCE - STATE		355. COUNTY		356. CITY, TOWN, OR LOCATION		357. STREET AND NUMBER		358. CITY, TOWN, OR LOCATION	
359. FATHER - NAME		360. MOTHER - MARRIAGE NAME		361. RESIDENCE - STATE		362. COUNTY		363. CITY, TOWN, OR LOCATION		364. STREET AND NUMBER		365. CITY, TOWN, OR LOCATION	
366. FATHER - NAME		367. MOTHER - MARRIAGE NAME		368. RESIDENCE - STATE		369. COUNTY		370. CITY, TOWN, OR LOCATION		371. STREET AND NUMBER		372. CITY, TOWN, OR LOCATION	
373. FATHER - NAME		374. MOTHER - MARRIAGE NAME		375. RESIDENCE - STATE		376. COUNTY		377. CITY, TOWN, OR LOCATION		378. STREET AND NUMBER		379. CITY, TOWN, OR LOCATION	
380. FATHER - NAME		381. MOTHER - MARRIAGE NAME		382. RESIDENCE - STATE		383. COUNTY		384. CITY, TOWN, OR LOCATION		385. STREET AND NUMBER		386. CITY, TOWN, OR LOCATION	
387. FATHER - NAME		388. MOTHER - MARRIAGE NAME		389. RESIDENCE - STATE		390. COUNTY		391. CITY, TOWN, OR LOCATION		392. STREET AND NUMBER		393. CITY, TOWN, OR LOCATION	
394. FATHER - NAME		395. MOTHER - MARRIAGE NAME		396. RESIDENCE - STATE		397. COUNTY		398. CITY, TOWN, OR LOCATION		399. STREET AND NUMBER		400. CITY, TOWN, OR LOCATION	
401. FATHER - NAME		402. MOTHER - MARRIAGE NAME		403. RESIDENCE - STATE		404. COUNTY		405. CITY, TOWN, OR LOCATION		406. STREET AND NUMBER		407. CITY, TOWN, OR LOCATION	
408. FATHER - NAME		409. MOTHER - MARRIAGE NAME		410. RESIDENCE - STATE		411. COUNTY		412. CITY, TOWN, OR LOCATION		413. STREET AND NUMBER		414. CITY, TOWN, OR LOCATION	
415. FATHER - NAME		416. MOTHER - MARRIAGE NAME		417. RESIDENCE - STATE		418. COUNTY		419. CITY, TOWN, OR LOCATION		420. STREET AND NUMBER		421. CITY, TOWN, OR LOCATION	
422. FATHER - NAME		423. MOTHER - MARRIAGE NAME		424. RESIDENCE - STATE		425. COUNTY		426. CITY, TOWN, OR LOCATION		427. STREET AND NUMBER		428. CITY, TOWN, OR LOCATION	
429. FATHER - NAME		430. MOTHER - MARRIAGE NAME		431. RESIDENCE - STATE		432. COUNTY		433. CITY, TOWN, OR LOCATION		434. STREET AND NUMBER		435. CITY, TOWN, OR LOCATION	
436. FATHER - NAME		437. MOTHER - MARRIAGE NAME		438. RESIDENCE - STATE		439. COUNTY		440. CITY, TOWN, OR LOCATION		441. STREET AND NUMBER		442. CITY, TOWN, OR LOCATION	
443. FATHER - NAME		444. MOTHER - MARRIAGE NAME		445. RESIDENCE - STATE		446. COUNTY		447. CITY, TOWN, OR LOCATION		448. STREET AND NUMBER		449. CITY, TOWN, OR LOCATION	
450. FATHER - NAME		451. MOTHER - MARRIAGE NAME		452. RESIDENCE - STATE		453. COUNTY		454. CITY, TOWN, OR LOCATION		455. STREET AND NUMBER		456. CITY, TOWN, OR LOCATION	
457. FATHER - NAME		458. MOTHER - MARRIAGE NAME		459. RESIDENCE - STATE		460. COUNTY		461. CITY, TOWN, OR LOCATION		462. STREET AND NUMBER		463. CITY, TOWN, OR LOCATION	
464. FATHER - NAME		465. MOTHER - MARRIAGE NAME		466. RESIDENCE - STATE		467. COUNTY		468. CITY, TOWN, OR LOCATION		469. STREET AND NUMBER		470. CITY, TOWN, OR LOCATION	
471. FATHER - NAME		472. MOTHER - MARRIAGE NAME		473. RESIDENCE - STATE		474. COUNTY		475. CITY, TOWN, OR LOCATION		476. STREET AND NUMBER		477. CITY, TOWN, OR LOCATION	
478. FATHER - NAME		479. MOTHER - MARRIAGE NAME		480. RESIDENCE - STATE		481. COUNTY		482. CITY, TOWN, OR LOCATION		483. STREET AND NUMBER		484. CITY, TOWN, OR LOCATION	
485. FATHER - NAME		486. MOTHER - MARRIAGE NAME		487. RESIDENCE - STATE		488. COUNTY		489. CITY, TOWN, OR LOCATION		490. STREET AND NUMBER		491. CITY, TOWN, OR LOCATION	
492. FATHER - NAME		493. MOTHER - MARRIAGE NAME		494. RESIDENCE - STATE		495. COUNTY		496. CITY, TOWN, OR LOCATION		497. STREET AND NUMBER		498. CITY, TOWN, OR LOCATION	
499. FATHER - NAME		500. MOTHER - MARRIAGE NAME		501. RESIDENCE - STATE		502. COUNTY		503. CITY, TOWN, OR LOCATION		504. STREET AND NUMBER		505. CITY, TOWN, OR LOCATION	
506. FATHER - NAME		507. MOTHER - MARRIAGE NAME		508. RESIDENCE - STATE		509. COUNTY		510. CITY, TOWN, OR LOCATION		511. STREET AND NUMBER		512. CITY, TOWN, OR LOCATION	
513. FATHER - NAME		514. MOTHER - MARRIAGE NAME		515. RESIDENCE - STATE		516. COUNTY		517. CITY, TOWN, OR LOCATION		518. STREET AND NUMBER		519. CITY, TOWN, OR LOCATION	
520. FATHER - NAME		521. MOTHER - MARRIAGE NAME		522. RESIDENCE - STATE		523. COUNTY		524. CITY, TOWN, OR LOCATION		525. STREET AND NUMBER		526. CITY, TOWN, OR LOCATION	
527. FATHER - NAME		528. MOTHER - MARRIAGE NAME		529. RESIDENCE - STATE		530. COUNTY		531. CITY, TOWN, OR LOCATION		532. STREET AND NUMBER		533. CITY, TOWN, OR LOCATION	
534. FATHER - NAME		535. MOTHER - MARRIAGE NAME		536. RESIDENCE - STATE		537. COUNTY		538. CITY, TOWN, OR LOCATION		539. STREET AND NUMBER		540. CITY, TOWN, OR LOCATION	
541. FATHER - NAME		542. MOTHER - MARRIAGE NAME		543. RESIDENCE - STATE		544. COUNTY		545. CITY, TOWN, OR LOCATION		546. STREET AND NUMBER		547. CITY, TOWN, OR LOCATION	
548. FATHER - NAME		549. MOTHER - MARRIAGE NAME		550. RESIDENCE - STATE		551. COUNTY		552. CITY, TOWN, OR LOCATION		553. STREET AND NUMBER		554. CITY, TOWN, OR LOCATION	
555. FATHER - NAME		556. MOTHER - MARRIAGE NAME		557. RESIDENCE - STATE		558. COUNTY		559. CITY, TOWN, OR LOCATION		560. STREET AND NUMBER		561. CITY, TOWN, OR LOCATION	
562. FATHER - NAME		563. MOTHER - MARRIAGE NAME		564. RESIDENCE - STATE		565. COUNTY		566. CITY, TOWN, OR LOCATION		567. STREET AND NUMBER		568. CITY, TOWN, OR LOCATION	
569. FATHER - NAME		570. MOTHER - MARRIAGE NAME		571. RESIDENCE - STATE		572. COUNTY		573. CITY, TOWN, OR LOCATION		574. STREET AND NUMBER		575. CITY, TOWN, OR LOCATION	
576. FATHER - NAME		577. MOTHER - MARRIAGE NAME		578. RESIDENCE - STATE		579. COUNTY		580. CITY, TOWN, OR LOCATION		581. STREET AND NUMBER		582. CITY, TOWN, OR LOCATION	
583. FATHER - NAME		584. MOTHER - MARRIAGE NAME		585. RESIDENCE - STATE		586. COUNTY		587. CITY, TOWN, OR LOCATION		588. STREET AND NUMBER		589. CITY, TOWN, OR LOCATION	
590. FATHER - NAME		591. MOTHER - MARRIAGE NAME		592. RESIDENCE - STATE		593. COUNTY		594. CITY, TOWN, OR LOCATION		595. STREET AND NUMBER		596. CITY, TOWN, OR LOCATION	
597. FATHER - NAME		598. MOTHER - MARRIAGE NAME		599. RESIDENCE - STATE		600. COUNTY		601. CITY, TOWN, OR LOCATION		602. STREET AND NUMBER		603. CITY, TOWN, OR LOCATION	
604. FATHER - NAME		605. MOTHER - MARRIAGE NAME		606. RESIDENCE - STATE		607. COUNTY		608. CITY, TOWN, OR LOCATION		609. STREET AND NUMBER		610. CITY, TOWN, OR LOCATION	
611. FATHER - NAME		612. MOTHER - MARRIAGE NAME		613. RESIDENCE - STATE		614. COUNTY		615. CITY, TOWN, OR LOCATION		616. STREET AND NUMBER		617. CITY, TOWN, OR LOCATION	
618. FATHER - NAME		619. MOTHER - MARRIAGE NAME		620. RESIDENCE - STATE		621. COUNTY		622. CITY, TOWN, OR LOCATION		623. STREET AND NUMBER		624. CITY, TOWN, OR LOCATION	
625. FATHER - NAME		626. MOTHER - MARRIAGE NAME		627. RESIDENCE - STATE		628. COUNTY		629. CITY, TOWN, OR LOCATION		630. STREET AND NUMBER		631. CITY, TOWN, OR LOCATION	

الشكل الحادي عشر - عينة من نموذج إحصائي/قانوني مشترك لتسجيل وفاة والإبلاغ عنها

ORM 6

PROVINCE OF
BRITISH COLUMBIA (Canada)
DEPARTMENT OF HEALTH
Division of Vital Statistics

REGISTRATION OF
DEATH

Registration No.
(Department use only)

NAME OF DECEASED	1. Surname of deceased (print or type)		2. SEX
	All given names in full (print or type)		
PLACE OF DEATH	3. Name of hospital or institution (otherwise give exact location where death occurred)		
	City, town or other place (by name)		Inside municipal limits? (State Yes or No)
USUAL RESIDENCE	4. Complete street address: If rural give exact location (not Post Office or Rural Route address)		
	City, town or other place (by name)		Province (or country)
MARRITAL STATUS	5. Single, married, widowed, or divorced (Specify)	6. If married, widowed, or divorced, give full name of husband or full maiden name of wife	
	7. Kind of work done during most of working life		
OCCUPATION	8. Kind of business or industry in which worked		
	9. Month (by name), day, year of birth		
BIRTHDATE	10. AGE (years) (Months) (Days) (Hours) (Minutes)		
	If under 1 year If under 1 day		
BIRTHPLACE	11. City or place Province (or country) of birth		12. Native Indian? Yes No If "yes" state name of band
	13. Surname and given names of father (print or type)		14. BIRTHPLACE - City or place, Province (or country)
FATHER	15. Maiden surname and given names of mother (print or type)		16. BIRTHPLACE - City or place, Province (or country)
	17. Signature of informant		18. Relationship to deceased
MOTHER	19. Address of informant		20. Date signed - Month, day, year
	21. Burial, cremation or other disposition (specify)		22. Date of burial or disposition (month, day, year)
DISPOSITION	23. Name and address of cemetery, crematorium or place of disposition		
	24. Name and address of funeral director (or person in charge of remains) (print or type)		
FUNERAL DIRECTOR			

MEDICAL CERTIFICATE OF DEATH

DATE OF DEATH	25. Month (by name), day, year of death		Approx. interval between onset & death
CAUSE OF DEATH	26. Part I Immediate cause of death (a)..... due to, or as a consequence of		
	Antecedent causes, if any, giving rise to the immediate cause (a) above, stating the underlying cause last (b)..... due to, or as a consequence of		
	Part II Other significant conditions contributing to the death but not causally related to the immediate cause (a) above (c).....		
AUTOPSY PARTICULARS	27. Autopsy being held? Yes No	28. Does the cause of death stated above take account of autopsy findings? Yes No	29. May further information relating to the cause of death be available later? Yes No
	30. If accident, suicide, homicide or undetermined (specify)		31. Place of injury (e.g. home, farm, highway, etc.)
ACCIDENT OR VIOLENCE (If applicable)	32. Date of injury (Month (by name), day, year)		
SURGICAL OPERATION	33. How did injury occur? (describe circumstances)		
	34. If there was a recent surgical operation give date of operation	35. State operative findings	
CERTIFICATION (attending physician, coroner, etc.)	36. I certify that to the best of my knowledge and belief the above-named person died on the date and from the cause stated herein: X		Attending physician examining body after death
	37. Name of physician or coroner (print or type) Address		Coroner Date: Month, day, year

DO NOT WRITE BELOW THIS LINE - OFFICE USE ONLY

CERTIFICATION OF DISTRICT REGISTRAR	I certify this return was accepted by me on this date of -		B.C.
	District Registration No.	Date: Month (by name), day, year	
		Signature of District Registrar	

4-2302-3.14: 26-9-73

See Reverse for Instructions
IMPORTANT: Any change or correction made in the completion of this form must be initialed by the person certifying the original information.

٢٠٩ - وعندما يستخدم نظام آلي للفرز والجدولة (مثل البطاقات المثقبة وأجهزة الفرز)، فيمكن أن تتمثل عملية التفرغ في استخدام آلة لتثقيب بطاقة بإحداث ثقب يحدد موضعه المقرر مسبقاً على البطاقة البيانات المعنية. وتدعى هذه العملية "تثقيب المفاتيح".

٢١٠ - وسواء تم استخدام الوسيلة اليدوية أو الآلية للتفرغ، فإن ترتيب البيانات على نموذج الفرز أو البطاقة المثقبة، يجب أن يكون بنفس الترتيب المدرجة به في التقرير الإحصائي الذي أخذت منه. ويساعد التطابق في ترتيب البنود على صحة وسرعة التفرغ أو التثقيب.

(ب) الفرز

٢١١ - الفرز هو الترتيب المنتظم لوحدة معينة في فئات أو صفوف متجانسة محددة. وهو الخطوة الأولى في وضع مقدار كبير من وقائع تم رصدها في نسق منتظم يسهل التعامل معه.

٢١٢ - وينبغي أن يبت في هيكل دليل الفرز لأي بند من بنود البيانات أثناء التخطيط لعملية الفرز. وهناك بعض القواعد الأساسية للفرز التي تستحق الذكر:

(أ) ينبغي أن تكون جميع الفئات المفردة جامعة مانعة؛

(ب) ينبغي إدراج جميع الإجابات المحتملة ضمن دليل الفرز. وهذا يعني أن من المهم إدراج فئة من أجل "لا أدري" أو "لا جواب"؛

(ج) ينبغي استخدام فئات موحدة قدر الإمكان. وعلى سبيل المثال، يصنف العمر في فئات من ٥ أو ١٠ سنوات، (أي ٥-٩، ١٠-١٤، وما إلى ذلك). وبالمثل، ينبغي ترميز أسباب الوفاة حسب القواعد المقررة والمصنفة وفقاً لأدلة التصنيف الدولية الموحدة. وينبغي اتباع الرموز والتصنيفات الموصى بها قدر الإمكان.

٢١٣ - وأفضل وسيلة لجدولة البيانات بصورة يدوية هي تسجيل المعلومات عن كل واقعة على بطاقات فرز، على النحو الموصوف أعلاه، ثم فرز هذه البطاقات بموجب دليل للفرز. وعندما يتم ذلك، يمكن حساب عدد البطاقات في كل فئة من الفئات وتسجيل هذا العدد على صحيفة جدولة. وهناك عدة مزايا لهذا النظام. أولاً، يمكن مراجعة التصنيف بسهولة للتحقق من أن كل فئة من الفئات تتألف فقط من الوحدات المقرر تصنيفها في هذه الفئة. ثانياً، يمكن إجراء أي عدد من التصنيفات المتقاطعة بمجرد فرز البطاقات العائدة لفئة واحدة إلى أصناف فرعية. وأخيراً، يمكن تكرار هذا الإجراء بسهولة لأغراض التحقق من صحة الفرز.

٢١٤ - وينبغي التحقق من صحة المعلومات الواردة في صحيفة الجدولة قبل الانتقال إلى الخطوة التالية. ويمكن إنجاز التحقق والتسوية بتكرار عملية الجدولة، أو عن طريق التأكد من أن صحائف الجدولة تطابق المجاميع المتوقعة في كل فئة من الفئات. وأيضاً كانت طريقة إنجازها، فهي خطوة هامة في ضمان دقة الإحصاءات.

٢١٥ - وعندما تكون معدات الفرز الآلي متاحة، يجري تقييم البطاقات المثقبة في آلة للفرز تقوم بفرز البطاقات وعددها وفقاً لخصائص محددة. ولا بد من التأكد مرة أخرى على ضرورة التحقق من صحة النتائج بإعادة عملية الفرز بصورة مستقلة عن سابقتها.

٢٠٤ - الترميز هو تحويل بند من بنود المعلومات إلى مصطلحات رقمية لأغراض تجهيز البيانات. ويجري الإبلاغ عن معلومات مثل العمر، والوزن عند الولادة، وتاريخ الحدوث، كأرقام ولذلك فهي "رمزة" بالفعل. وبالنسبة لبعض البنود الأخرى، (على سبيل المثال الجنس والحالة الزوجية والإمام بالقراءة والكتابة ونوع الولادة)، فإن الخيارات الممكنة للإجابات محدودة ومن المنضج في هذه الحالة طباعة إجابات رمزة مسبقاً على النموذج. وترميز هذه البنود مباشر وليست هناك أي حاجة للتفسير.

٢٠٥ - بيد أن ترميز كثير من البنود، مثل سبب الوفاة، ومكان الحدوث، ومكان التسجيل، ومكان الإقامة، والمهنة، يلزم أن يتم وفقاً للتعليمات. ولذلك، فإنه ينبغي وضع تعليمات خطية واضحة، بما في ذلك التصنيفات التي يتم استخدامها والتعاريف ذات الصلة. ومن المهم الحفاظ على التعليمات الخطية والترارات المتخذة في تطبيق هذه التعليمات من سنة إلى أخرى من أجل التحليل والتفسير المناسبين للبيانات.

٦ - استنتاج البيانات المتفصلة وغير المتسقة بالاستدلال

٢٠٦ - في بعض الحالات، لا تسفر عملية الاستفسار عن تصحيح بند البيانات. وفي هذه الحالات، قد يكون بالإمكان استنتاج البيانات المطلوبة "بالاستدلال". والاستدلال هو العملية المتمثلة في تحديد أرجح قيمة محتملة لبند من البنود لا تكون قيمته معلومة بالضبط وذلك بدلالة بيانات أخرى. فعلى سبيل المثال، قد يكون بالإمكان استنتاج الحالة الشرعية لأي طفل بدلالة الإسم والحالة المدنية لوالديه. وهناك مثال آخر يتمثل في استنتاج البند المتعلق برمز "العرق" لفرد ما بدلالة أكثر الفئات العرقية شيوعاً في المنطقة الجغرافية التي يقم فيها هذا الفرد. ويعرف أسلوب الاستدلال هذا عموماً باسم "البطاقات الباردة". وعندما يتم الاستدلال باستخدام نفس القيمة التي كانت للشخص السابق الذي يتمتع بالخصائص الشخصية المماثلة، يدعى هذا الأسلوب أسلوب "البطاقات الساخنة". وفي جميع الحالات، ينبغي ألا يتم اللجوء إلى الاستدلال ما لم (أ) تفشل جهود الاستعلام النشطة؛ (ب) يكن هناك احتمال قوي بأن القيمة المستنتجة بالاستدلال تمثل القيمة الحقيقية للبند قيد البحث.

٧ - النظامان اليدوي والآلي للجدولة

٢٠٧ - عندما يتم ترميز البيانات، يمكن أن تبدأ عملية الجدولة. ويمكن القيام بعملية الجدولة بصورة يدوية أو آلية أو باستخدام الحواسيب الإلكترونية. ويقدم هذا الفرع وصفاً لأساليب تجهيز البيانات باستخدام النظام اليدوي أو النظام الآلي. وسترد مناقشة الجدولة باستخدام الحواسيب في الفرع التالي.

(أ) تفرغ البيانات

٢٠٨ - إذا تعذر استخدام نموذج التقرير الإحصائي مباشرة من أجل الجدولة، كأن يتم الإبلاغ عن البيانات في قوائم بدلاً من تقارير منفردة، فمن الضروري تفرغ البيانات في نموذج جدولة أو بطاقة فرز. ويتم تدوين البيانات المرزمة في هذه النماذج أو البطاقات بترتيب مقرر مسبقاً وعندئذ يمكن فرزها يدوياً إلى أصناف أو فئات مختلفة.

(ج) الترحيل

٢١٦ - عندما يتم إنجاز عملية الفرز، تتمثل الخطوة التالية في العملية في ترحيل البيانات من صحائف الجدولة إلى نماذج الجداول. وهذه الخطوة ضرورية لعدة أسباب. أولاً أن أكثر برامج الجدولة كفاءة غالباً ما تسفر عن تصنيفات متقاطعة معقدة تعتبر غير مناسبة للنشر كجداول. وثانياً هو أن محدودية حجم المنشورات ومحتواها غالباً ما تحول دون استخدام جميع الجداول التي يتم إعدادها.

٢١٧ - ولضمان ترحيل يتسم بالكفاءة والدقة، فإن ترتيب البيانات في نموذج الجدول النهائي ينبغي أن يتطابق، قدر الإمكان، مع الترتيب الوارد في صحائف الجداول التي سُخِّت منها البيانات. ومن الواضح أنه إذا كان يتمين على الكاتب المكلف بالعملية أن يقوم أولاً بتحديد موقع كل رقم منفصل قبل القيام بترجيله، فإن هناك فرصة أكبر لحدوث خطأ في النسخ مما لو كان يقوم بمجرد نسخ عمود من الأرقام مرتب بالفعل بالتسلسل. ولذلك، فإن أشكال الجداول النهائية ينبغي أن تنعكس في صحائف الجدولة.

٢١٨ - ومن المهم أن يطلب إلى كل شخص يتولى ترحيل البيانات أن يقوم بتسجيل نوع العمل الذي أجراه على كل جدول إلى جانب التاريخ الذي تم إنجازه فيه واسمه. وتوفر هذه الطريقة الرقابة على كل من الإنتاج والجدول الزمني. كما توفر مصدراً لأي معلومات إضافية يمكن أن تمس إليها الحاجة عن عملية الترحيل.

٢١٩ - وهناك بعض أجهزة الفرز الآلية يمكنها طباعة نتائج الفرز. وفي هذه الحالة، قد لا يكون الترحيل البدوي ضرورياً. بيد أن هناك بعض معدات الفرز التي تتطلب نسخ نتائج الفرز. وفي هذه الحالات، يكون الإجراء مماثلاً للإجراء الموصوف بالنسبة للنظام البدوي.

٨ - إدخال البيانات وجدولتها باستخدام المعدات الإلكترونية

٢٢٠ - يمكن تجهيز الإحصاءات الحيوية وجدولتها باستخدام الحاسوب. ويتضمن الفرع التالي وصفاً للخطوات المستخدمة في إدخال البيانات وجدولتها.

(أ) إدخال البيانات

٢٢١ - هناك خطوتان لتجهيز البيانات باستخدام الحاسوب: الأولى، يتم فيها تثقيب البيانات أو تسجيلها في إحدى وسائط خزن البيانات (مثل البطاقات، الأقراص، الأشرطة المملعة/الكاسيتات، الأشرطة وما إلى ذلك) ثم يتم تجهيزها، أي مراجعتها وتصويبها وجدولتها وطباعة النتائج.

٢٢٢ - ويمكن القيام بأعمال إدخال البيانات في مراكز تجهيز البيانات القائمة على الصعيد الوطني أو دون الوطني أو المحلي. ويحقق خيار مركزية إدخال البيانات رقابة أفضل لأعمال التجهيز الذي يتم في هذه الحالة بأسلوب موحد. بيد أن الإدخال على أساس لا مركزي يخفف من عبء نقل نماذج التقارير الإحصائية من المكتسب المحلي إلى المكتب المركزي ويمكن أن يؤدي إلى تجهيز البيانات بسرعة أكبر. وعلى أية حال فإن النظام المركزي هو الخيار الوحيد للبلدان التي لا تمتلك سوى قدر محدود من الحواسيب وقدرات التجهيز. أما بالنسبة للبلدان واسعة المساحة وكثيرة السكان، فينبغي الأخذ بالنظام اللامركزي.

ويعد إدخال البيانات في المناطق المحلية وإرسالها إلى مكتب التجهيز المركزي عن طريق شبكة لبث البيانات أسلوباً ممكناً للتجهيز في المستقبل عندما تصبح شبكات تجهيز البيانات متقدمة جداً.

(ب) الجدولة

٢٢٣ - في أي نظام آلي لتجهيز البيانات، يتم إدماج عملية الجدولة وترحيل البيانات في خطوة وحيدة بواسطة الحاسوب عندما يكون مبرمجاً لإنتاج الجداول المطلوبة. ونظراً لسرعة التجهيز المالية واتساع ذاكرة التخزين، فإن كثيراً من الجداول ذات التصنيف المتقاطع التي لا يمكن تنظيمها بصورة يدوية أو آلية، يمكن تجهيزها بواسطة الحواسيب. بيد أن استخدام التجهيز الحاسوبي بطريقة تتسم بالكفاءة يعتمد على توفر برامج الحواسيب المناسبة لإدخال البيانات ومراجعتها والتحقق منها وجدولتها.

٢٢٤ - وفيما يختص بالجدولة فقد تم تطوير قدر محدود من البرامج الحاسوبية لتجهيز الإحصاءات الحيوية. وقد يتمين على البلدان أن تقوم بوضع برامج خاصة بها تلائم احتياجاتها المحددة في مجال الجدولة. بيد أن بعض البرامج الحاسوبية المصممة لجدولة البيانات التي يتم الحصول عليها من عمليات التعداد العام للسكان والاستقصاءات السكانية يمكن تكيفها بسهولة لتجهيز الإحصاءات الحيوية. وهناك عدد قليل من مجموعات البرامج الحاسوبية هذه وهي على سبيل المثال CENTS/IV و^(٧٧) و COXTALLY و^(٧٨) و PC-COXTALLY و^(٧٩) ولغة إنتاج الجداول (TPL)^(٨٠).

٢٢٥ - وتتسم مجموعات البرامج المذكورة أعلاه بميزة إضافية تتمثل في إنتاج جداول جاهزة للطباعة، مما يؤدي إلى التخلص من وقت تضيد الحروف وكلفته اللذين تقتضيهما الإجراءات المعتادة. كما يؤدي إلى التخلص من خطر الوقوع في أخطاء أثناء عمليات النسخ على الآلات الكاتبة والطباعة.

٩ - مراقبة الجودة

٢٢٦ - بالإضافة إلى الأخطاء التي تقع في التقارير الإحصائية الأصلية، فإن هناك أخطاء تضاف أثناء عمليات الترميز والتثقيب والفرز والترحيل والجدولة. وينبغي الكشف عنها وتصحيحها قبل نشر الإحصاءات.

٢٢٧ - ويمكن الكشف عن أخطاء الترميز عن طريق إعادة ترميز عينة من البيانات المسجلة على نماذج التقارير الإحصائية بصورة مستقلة. ويجب أن يقوم بهذه العملية شخص آخر غير الذي قام بعملية الترميز الأصلية. إن اتخاذ قرار حول ما إذا كان التحقق من الترميز ينبغي أن يشمل جميع نماذج التقارير أو تكتفي بعينة منها يعتمد على مستوى الأخطاء المكتشفة. وينبغي وضع حدود للمستوى المقبول من الأخطاء بحيث يتحتم إعادة الترميز إذا تم تجاوز هذه الحدود.

٢٢٨ - وتتمثل الخطوة التالية في مراقبة نسخ البيانات. وفي حال استخدام النسخ الآلي أو اليدوي، فإن هناك حاجة إلى التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة عن طريق مجموعة مستقلة من المدققين.

٢٢٩ - أما إذا تم اختيار تجهيز البيانات بواسطة الحواسيب، فيمكن تطبيق مراقبة الجودة باستعمال أحد الخيارات الثلاثة التالية.

المعايير، ينبغي تشكيل برنامج الجدولة وفقاً للمبادئ الأساسية المتصلة أدناه:

(أ) التفطية

٢٢٥ - يتمثل أحد المبادئ الأساسية لنظام الإحصاءات الحيوية في أن كل واقعة من الوقائع الحيوية التي تحدث فيما بين سكان المنطقة الجغرافية يجب أن تسجل للأغراض القاعدية، وأن كل واقعة مسجلة يجب الإبلاغ بها للأغراض الإحصائية. ولذلك، فإن تغطية الجدولة ينبغي أن تشمل ١٠٠ في المائة من المناطق الجغرافية وجميع فئات السكان في كل منها. وحتى في أكثر المجتمعات تقدماً، فإن نسبة مئوية ضئيلة من الولادات والوفيات وغيرها من الوقائع قد لا تسجل في الوقت المناسب. ومن ثم، فإن تغطية الجدولة فيها قد لا يصل إلى نسبة ١٠٠ في المائة.

٢٢٦ - وقد تكون الممارسة التي تجرى اقتصار الجداول التفصيلية على المناطق المعروفة باكتمال شمولها مضيدة في وضع معايير للجودة والحفاظ عليها، بشرط أن يكون ذلك على سبيل الإجراء المؤقت. ويجب أن يتمثل الهدف النهائي في التفطية الجغرافية التامة للسكان بأسرهم. ولا تعتبر الإحصاءات الحيوية المنتقاة من مناطق أو فئات مختارة من السكان ممثلة للجميع. ولذلك، فإن على البلدان التي تعتبر التفطية الجغرافية فيها ناقصة أن تنظر في اعتماد وسائل لتخفيف التحيز الذي تسببه عملية الانتقاء. وقد تشمل هذه الأساليب التعديل الإحصائي للبيانات لتصحيح الإبلاغ الناقص أو جمع بيانات تكميلية من عينات من المناطق أو إجراء استقصاءات ميدانية.

(ب) الإسناد الزمني

٢٢٧ - لإسناد الإحصاءات الحيوية إلى فترة زمنية يمكن استخدام نقطتين للإسناد الزمني: (أ) التاريخ الذي حدثت فيه الواقعة؛ (ب) التاريخ الذي تم فيه تسجيلها. وعلى الرغم من أن لكل من هذين التاريخين أهميته، فإن تاريخ الحدث هو التاريخ الموضوعي، لكونه لا يتأثر بأي عوامل خارجية كالطقس والمواسم ومدى توفر وسائل النقل.

٢٢٨ - وبالرغم من أن الجدولة حسب تاريخ التسجيل هي الأسهل فإن الجداول النهائية لأي فترة تقويمية ينبغي أن تستند إلى الوقائع التي حدثت بالفعل، لا تلك التي سجلت أثناء هذه الفترة. وإذا كان من الضروري من الناحية الإدارية جدولة الأرقام النهائية حسب تاريخ التسجيل لا تاريخ الحدث، فإنه ينبغي إجراء دراسات تقييمية لتقرير الدرجة التي يقترب فيها أحد نوعي الجدولة من الآخر. ومن المستصوب بالطبع نشر تحليلات هذه العلاقة.

٢٢٩ - وللحصول على خلاصات شهرية أو ربعية، يجب تبويبها بسرعة، يمكن استخدام الأعداد التي تستند إلى تاريخ التسجيل؛ إلا أنه ينبغي التنبيه في هذه الحال إلى الحد الذي يمكن معه للجدول التحليلية المستندة إلى الوقائع المسجلة خلال فترة زمنية معينة أن تعبر عن الوقائع التي حدثت فعلاً خلال تلك الفترة^(١).

٢٤٠ - ومن ثم، فإن عمليات الجدولة السنوية النهائية حسب تاريخ التسجيل لا تعتبر مناسبة إلا بالنسبة للبلدان التي يكون فيها من الواضح أن هذه الإحصاءات قابلة للحلول محل الإحصاءات التي تمت جدولتها حسب تاريخ الوقوع. وما لم يكن التسجيل كاملاً

ويتمثل الخيار الأول (وهو المفضل) في التحقق من كامل العملية. ويتمثل الخيار الثاني في الاكتفاء بعينات منها، إذا لم تكن الموارد اللازمة للتحقق الكلي متاحة. وهناك إمكانية ثالثة تتمثل في استخدام الحاسوب لإجراء مراقبة الجودة. وفي هذه الحال، يمكن إجراء فحص أكثر تطوراً وشمولاً من خلال برنامج حاسوبي للمراجعة يتم بموجبه إنتاج قائمة بجميع وحدات الإدخال التي تقع خارج النطاق المقبول من الخطأ أو التي تنطوي على بيانات تفتقر إلى الاتساق. وتعتبر هذه القائمة مفيدة لخصص أخطاء الترميز وإدخال البيانات على السواء. وهناك عدد قليل من البرامج الحاسوبية التي تم وضعها من أجل مراجعة وتصويب بيانات التعداد العام للسكان والبيانات الديمغرافية التي يمكن استخدامها كذلك لتدقيق الإحصاءات الحيوية. وتشمل هذه المجموعات على سبيل المثال، CONCOR^(٢)، و UNEDIT 2 و PC-EDIT^(٣).

٢٢٠ - وبالرغم من توفر البرامج الحاسوبية المذكورة، فإنه ينبغي النظر بعناية إلى التدابير اللازمة لتصحيح الأخطاء. وفي حالات عدة، من الضروري إجراء مطابقت مع التقارير الإحصائية الأصلية.

٢٢١ - وفي النظامين اليدوي والآلي، يمكن التحقق من البيانات الواردة في الجداول النهائية بأن يقوم أحد الأشخاص بالقراءة من الجداول الأصلية في حين يتولى شخص آخر التأكد من تطابقها مع البيانات المدرجة بالجداول النهائية. وثمة أسلوب ثان لكشف الأخطاء في البيانات المدرجة من خلال "الفحص الداخلي". ويتم ذلك بجمع المجاميع الفرعية الهامشية ومقارنة نتيجة الجمع بالمجموع العام للجدول وكذلك بالتحقق من اتساق المجاميع فيما بين مختلف الجداول. وهناك خطوة أخيرة في مراقبة الأخطاء الواردة في الجداول المنتجة آلياً أو يدوياً تتمثل في المراجعة التقنية لمضامين الجداول للكشف عن مصداقيتها واتساقها ومقوليتها.

٢٢٢ - وعندما يتم استخدام النظام الآلي، من المهم فحص الجداول التي يتم إنتاجها بعناية فائقة للتأكد من مصداقية واتساق محتوياتها. ومن الممكن أن تحصل الأخطاء بسبب أخطاء البرمجة. ولذلك، فإن من الضروري فحص جميع الجداول عن طريق أخصائيين في الإحصاءات بالإضافة إلى موظفي تجهيز البيانات بغية الكشف عن أكبر عدد ممكن من الأخطاء وتصحيحها.

هـ - مبادئ الجدولة وعمليات الجدولة السنوية الموصى بها

٢٢٣ - يتمثل الهدف من برنامج جدولة الإحصاءات الحيوية في القيام بصورة منتظمة شهرية أو ربعية، بنشر إحصاءات موجزة عن الوقائع الحيوية، حسب نوع الواقعة وذلك للاستعمالات الإدارية وغيرها من الاستعمالات، والقيام على أساس سنوي، بنشر الجداول المتصلة المطلوبة لأغراض تخطيط برامج الصحة العامة وغيرها من البرامج وتنفيذها وتقييمها، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية. وينبغي أن تشمل هذه الجداول كل قسم من أقسام البلد كبيراً كان أم صغيراً.

١ - مبادئ الجدولة

٢٢٤ - يمكن قياس فعالية أي برنامج وطني للإحصاءات الحيوية بالمعايير الأربعة التالية: أولاً، مدى تغطية الإحصاءات التي ينتجها؛ ثانياً، جودة هذه الإحصاءات من حيث الدقة والاكتمال؛ ثالثاً، ما إذا كانت الجداول ذات تفصيل كاف لبيان العلاقات الهامة؛ رابعاً، حسن توقيت توفرها ويشمل ذلك نشرها. ولكي يتم الوفاء بجميع هذه

وفي الوقت المناسب، فإن الاستمارة عن الجدولة حسب تاريخ الوقوع بالجدولة حسب تاريخ التسجيل ستسفر عن إنتاج إحصاءات مشوهة.

٢٤١ - ويتفسي اختيار تاريخ الوقوع كأساس للجدولة تحديد موعد نهائي يمكن بعده إجراء الجدولة النهائية. ونظرا للسماح بخبرات زمنية مختلفة يمكن خلالها تسجيل واقعة ما، وبما أن العدد الإجمالي يتعين أن يتكون من الوقائع التي حدثت فضلا أثناء فترة تقويمية، يصبح من الواضح أن التسجيل الكامل للوقائع التي حدثت قرب نهاية الفترة التقويمية والإبلاغ الإحصائي عنها لا يمكن أن يتوقع حتى وقت متقدم من السنة التالية. ولذلك، فإنه ينبغي إجراء عمليات الجدولة السنوية النهائية بالاستناد إلى التقارير الإحصائية الواردة قبل موعد محدد يعرف باسم "التاريخ الحدي".

٢٤٢ - ومن العوامل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في تحديد التاريخ الحدي على الصعيد الوطني، المهلة القانونية المسموح بها للتسجيل حسب نوع الواقعة الحيوية. وينبغي أن يراعى كذلك عدد المكاتب التي يجب أن ينتقل التقرير عبرها للوصول إلى السلطات الإحصائية. وكفاءة الاتصالات وغيرها من العناصر ذات الصلة^(٣٧).

٢٤٣ - وينبغي جدولة التقارير التي ترد بعد التاريخ الحدي بصورة منفصلة حسب تاريخ الحدوث وذلك لإتاحة الفرصة لتحليل المشاكل الناجمة عن التسجيل والإبلاغ المتأخرين. وما لم يكن عدد تلك التقارير كبيرا جدا، فلا يمكن تنظيم جداول منفصلة ومستبعدة على الصعيد الوطني حول هذه التقارير.

(ج) الإسناد الجغرافي

٢٤٤ - يعتبر إحقاق الإحصاءات بمنطقة جغرافية ما أمرا أساسيا بالنسبة للجدولة. وينطوي هذا العمل على تحديد موقع كل واقعة تم رصدها ضمن حدود منطقة جغرافية معينة ونسبها إلى الفئة السكانية التي أنتجت.

٢٤٥ - وهناك إسنادان جغرافيان يتصلان بالإحصاءات الحيوية وهما: المكان الذي حدثت فيه الواقعة، ومكان إقامة الفرد الذي حدثت له تلك الواقعة.

٢٤٦ - وينبغي إجراء عمليات الجدولة النهائية لأي منطقة من المناطق الجغرافية دون الوطنية حسب مكان الإقامة المعتادة. أما بالنسبة للأغراض الإدارية المحددة أو غيرها من الأغراض، فإنه ينبغي إجراء عمليات الجدولة لمثل تلك المناطق وفقا لمكان الحدوث^(٣٨).

٢٤٧ - وبالنسبة لمعظم البلدان فإن الفرق في الحجم الكلي للسكان بين الموجودين في وقت ما في البلد (الحجم الفعلي) وبين الذين يقيمون عادة في ذلك البلد (الحجم النظري) يعتبر ضئيلا نسبيا. ولذلك، فمن المعتاد اعتبار عدد الوقائع الحيوية التي تحدث داخل الحدود الوطنية لبلد ما تقريبا جيدا للوقائع التي تحدث بين المقيمين في ذلك البلد.

٧ - عمليات الجدولة السنوية الموسى بها

٢٤٨ - ينبغي أن يوفر برنامج الجدولة التابع للنظام الوطني للإحصاءات الحيوية بيانات سنوية وفق التصنيفات المطلوبة

لدراسة التوزيعات التكرارية للوقائع الحيوية، والاتجاهات الزمنية والفرق بين المناطق الجغرافية بالنسبة للبيانات الأكثر أهمية للوقائع الحيوية. وينبغي تصميم البرنامج بما يتيح الانتفاع بالبيانات إلى أقصى حد ممكن، وإيلاء الأولوية إلى الجداول التي توفر المعلومات التي تمس إليها الحاجة. كما يجب مراعاة الجودة المعلومة أو المفترضة للبيانات. ولا ينبغي المباشرة بأي برنامج مستفيض للجدولة إلا عندما يتجاوز اكتمال التسجيل نسبة ٩٠ في المائة. وعندما لا يتم بلوغ هذا المستوى، فإنه ينبغي أن تقتصر الجدولة على جداول مبسطة إلى أن يتم الحصول على تسجيل أكثر اكتمالا.

٢٤٩ - ويسرد في المرفق الأول قائمة بعمليات الجدولة السنوية التي أوصت بها الأمم المتحدة بتضمينها أي برنامج أساسي لجدولة الوقائع الحيوية. أما تعاريف البنود التي تدرج عادة في نماذج تقارير الإحصاءات الحيوية، ومواصفات البنود المدرجة في الجداول الموسى بها وأشكال الجداول فقد أدرجت في "المبادئ والتوصيات" (الصفحات ٧٥ - ١٥٢ من النص الانكليزي).

٢ - عرض النتائج

٢٥٠ - يعني "العرض" إتاحة الإحصاءات وأو المعدلات من خلال النشر أو غير ذلك من وسائل التوزيع. وهو بمثابة نهاية السلسلة الطويلة من العمليات الموصوفة في هذا الفصل. ويتم الكشف عن انخفاض مستوى المراجعة والتميز والتفريع والغرز والجدولة وما إلى ذلك عندما يتم إعداد البيانات للعرض. ولا يمكن للعرض أن يتغلب تماما على العيوب المتأصلة في البيانات نفسها أو في تداولها وبالعكس، فإن العرض السيئ للبيانات يمكن أن يشوه جميع الأعمال الجيدة التي سبقتها.

٢٥١ - وبسبب ما لجودة العرض من أهمية أساسية، فإن برنامج النشر الخاص بالإحصاءات الحيوية ينبغي أن يحظى بعناية متأنية. وينبغي أن يمثل إنتاج تقارير مطبوعة طباعة واضحة وأنيقة هدفها في حد ذاته. ويعتبر محتوى المنشور هاما أيضا. إذ أنه لا يكفي عرض الجداول الإحصائية وحدها. وينبغي أن تترافق كل مجموعة من الجداول بنص تفسيري واضح وتحليل إذا أمكن ذلك. فبدون الشروح التي ترمي إلى توضيح العيوب والمزايا. تفقد البيانات قدرا كبيرا من فائدتها كمصدر للمعلومات. ومن المستصوب للغاية أيضا إدراج موجز لمعلومات البيانات واستخدام الأشكال والرسوم البيانية لإبراز النقاط الهامة.

٢٥٢ - وينبغي أن تتخذ منشورات الإحصاءات الحيوية بخطة، أي ينبغي أن تكون جزءا من سلسلة مصممة لتلبية احتياجات معينة لمستعملي البيانات. وينبغي أن تكون كل سلسلة متميزة لتيسير تصنيفها والرجوع إليها في المكتبات. كما ينبغي إصدار المنشورات وفق جدول منتظم وحسن التوقيت. ويعتبر هذا أمرا أساسيا إذا كان يتعين على مكتب الإحصاءات الحيوية أن يفي بمهمة الخدمات التي أحسن من أجلها.

٢٥٣ - وعندما يتم نشر الإحصاءات الحيوية بشكل مرض وسهل الاستعمال، فإن الخطوة التالية تمثل في إتاحتها للمستعملين. وينبغي أن يعمل مكتب الإحصاءات الحيوية على تحديد الجهات المستعملة لإحصاءاته والاحتفاظ بقوائم بردية مناسبة لضمان إيصال منشوراته وإصداراته إليها بسرعة. وتمثل الإحصاءات الحيوية المنشورة الناتج الرئيسي لنظام الإحصاءات الحيوية،

وما لم يكن هذا الناتج متاحاً للجمهور، فإنه لا يمكن توقع وجود رغبة لديه في دعم هذا النظام. ولذلك، فإن توفير وسائل نشر الإحصاءات الحيوية ينبغي أن يمثل أحد الاهتمامات الأساسية لنظام الإحصاءات الحيوية.

٢٥٤ - وينبغي إبلاغ الجمهور بأن هناك من البيانات المتوفرة في شكل جداول أو مسجلة على وسائط حاسوبية (الأشرطة، الأقراص) أكثر مما أدرج في المنشورات. ولدى كثير من مكاتب الإحصاءات الحيوية جداول غير منشورة، بالإضافة إلى بيانات مصنفة في ملفات متاحة للاستعمال العام. وفي بعض البلدان يمكن لمستعملي البيانات شراء نسخ من "شرايط أو أقراص البيانات المتاحة للجمهور". وهناك أشرطة/أقراص حاسوبية تتضمن صحائف البيانات الإحصائية مستمدة من نماذج تقارير الإحصاءات الحيوية

أزيلت منها المعلومات التي تحدد هوية أصحابها. ومن المهم أن تقوم هيئة الإحصاءات الحيوية بالإعلان عن توفر هذه الأنواع من المعلومات وذلك بغية تزويد مستعملي بياناتها بأفضل خدمة ممكنة.

٢٥٥ - وهناك خدمة أخرى يمكن أن يقدمها مكتب الإحصاءات الحيوية وهي إنتاج جداول خاصة لمستعملي البيانات عند الطلب. ويمكن أن تكون هذه الخدمة قيمة بوجه خاص إذا اقتصرت بتقديم المشورة في التحليل وتوصيات بشأن كيفية استعمال وتفسير بيانات الإحصاءات الحيوية بأفضل طريقة ممكنة. ويمكن لبرنامج الإحصاءات الحيوية، بإتاحته هذه الأنواع من الخدمات للجهات المستعملة لبياناته أن يساهم في ضمان أن البيانات التي ينتجها سوف تستعمل بشكل مناسب من جانب أولئك الذين يحتاجون إليها.

خامسا - تقييم جودة واكتمال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٣٦١ - ويمكن استخدام عدد من المصادر المستقلة للبيانات لإجراء تقييم مباشر. ومن البديهي أن بعض هذه المصادر يوفر معلومات عن الوقائع الحيوية أكثر اكتمالا من سواها. وفي الممارسة العملية، يمكن استخدام أي قائمة بالوقائع الحيوية غير متحيزة نسبيا، مع مراعاة إمكانية وجود انتقائية في القائمة وأخذ إمكانية التحيز هذه في الاعتبار في عملية تقييم مدى اكتمال التسجيل عن طريق المطابقة والمقارنة. وعلى سبيل المثال، فإن مطابقة وقائع الوفيات المسجلة مع قائمة بعدد عمليات الدفن في المقابر قد لا تعطي تقديرا دقيقا للوفيات غير المسجلة، لأن الوفيات التي يقل احتمال تسجيلها هي أيضا الوفيات التي لا يرجح أن تدفن في المقابر، ويدخل في ذلك الوفيات الحاصلة في أجزاء منعزلة من البلد.

٣٦٢ - وتشمل المصادر التي تجري مناقشتها أدناه سجلات السكان والصحائف المدنية، والصحائف الصحية والمدرسية وغيرها من الصحائف الإدارية، وصحائف التعدادات والاستقصاءات السكانية ونظم العد الثنائي وغيرها.

١٠ صحائف التسجيل المدني

٣٦٣ - سجل الوفيات مصدر يسهل الحصول منه على صحائف التسجيل لتقييم تسجيل الولادات. ويقتصر استخدام هذا المصدر بشكل رئيسي على التحقق من تسجيل ولادات جميع المتوفين من الرضع. ومع أنه يمكن، من حيث المبدأ، التحقق من تسجيل ولادات جميع الأفراد المتوفين، بصرف النظر عن عمر الشخص عند الوفاة، فإن حركة السكان تجعل من مطابقة سجلات الولادات مع سجلات وفيات البالغين، ولا سيما المسنين منهم، عملية صعبة للغاية. ومع أن هذا التدقيق لا يتناول إلا جزءا من جميع الولادات، فإنه إجراء مفيد بصورة خاصة، لأنه يوفر معلومات عن وقائع يحتمل جدا أن تبقى بدون تسجيل بسبب الفترة القصيرة جدا لحياة الرضع. ويجب أن يبقى ماثلا في الذهن أن قائمة وفيات الرضع هي نفسها قائمة انتقائية، وأن المتوفين الذين يقل احتمال تسجيلهم (الرضع الذين يتوفون بعمد ولاداتهم، والرضع الذين يتوفون في المناطق المنعزلة) هم أيضا يحتمل ألا يكونوا قد سجلوا باعتبارهم مواليد أحياء.

٣٦٤ - ويمكن القيام بمطابقة سجلات الوفيات الرضع بصفة روتينية في مكاتب التسجيل المحلية. وفي بعض نظم التسجيل المدني، يمكن إجراء المطابقة بين القائمتين بصورة روتينية، وعندما يتبين أن هناك تطابقا، يمكن للتأشير على سجلات الولادات بالعلامة "متوف" لمنع استخدام شهادة ميلاد المتوفي للحصول على وثائق هوية مزورة.

١١ الصحائف الإدارية والاجتماعية

٣٦٥ - يمكن مطابقة صحائف الولادات والوفيات مع مجموعة متنوعة من القوائم الأخرى، كسجلات الالتحاق بالمدارس، وصحائف التسجيل بالمستشفيات وصحائف تسجيل العماد والدفن. ومع أنه لا يمكن اعتبار أي مصدر من هذه المصادر بمثابة قوائم كاملة لجميع الولادات أو الوفيات، فإن كل مجموعة من هذه الصحائف يمكن أن تكون مفيدة في اكتشاف نقص الإبلاغ عن بعض أنواع الوقائع الحيوية. غير أنه بسبب الانتقائية التي تتسم بها القوائم، ينبغي عدم استخدام المطابقة المستندة إلى أي قائمة واحدة من هذه القوائم لتقدير المستوى العام لاكتمال التسجيل.

٣٦٦ - وهذا النوع من المطابقة يجب القيام به على المستويات العليا في مكتب التسجيل المدني الذي يدير النظام بالتعاون مع المكتب

٣٥٦ - يركز هذا الفصل على طرائق تقييم موثوقية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويتناول الفصل وجهين لهذه النظم: (أ) دقة النظم من الناحية الكمية أو مدى تغطية التسجيل، أي درجة اكتمال التسجيل المدني والإبلاغ الإحصائي عن الوقائع الحيوية؛ و (ب) دقة النظم من الناحية النوعية، أي دقة بيانات الوقائع التي يدلي بها المبلغ ويدونها أمين السجل. والأخطاء التي تقع في محتوى التسجيل والإحصاءات هي التي تؤثر على الجوانب النوعية لتلك النظم.

٣٥٧ - وستجري في هذا الفصل مناقشة مجموعة متنوعة من طرائق وأساليب تقييم الدقة من الناحيتين الكمية والنوعية. وبما أن دقة أساليب التقييم المختلفة يمكن أن تتضح بشكل أكثر فعالية فيما يتعلق بالمواليد أحياء والوفيات، فإن الطرائق المعروضة أدناه تركز بالدرجة الأولى على هذين النوعين من الوقائع. ويمكن أيضا استخدام هذه الطرائق لتقييم جودة سجلات الوفيات الجنينية. غير أن تقييم تسجيل الزواج والطلاق غير مدرج هنا لأنه لا يقيد بالسجلات المدنية إلا الزواج الشرعي والنسخ الشرعي، في حين أن الزيجات التي تتم حسب القانون العام ونسخها اللاحق يمكن أن يشكلا جزءا كبيرا من مجموع الزيجات وحالات الطلاق في عدد من البلدان.

ألف - مدى اكتمال التسجيل المدني

٣٥٨ - ينبغي أن تقوم مكاتب التسجيل المركزية ودون الوطنية على أساس منتظم بنقص مدى تغطية التسجيل بغية تبين ما إذا كانت جميع مناطق التسجيل المحلية قد نفذت أعمال التسجيل وأرسلت التقارير إلى مكتب أعلى درجة وفقا للإجراءات المعمول بها. وعندما لا تقدم المكاتب المحلية تقارير عن أعمالها المتعلقة بالتسجيل، فقد يجمع عن ذلك بعض المشاكل الخطيرة. ولهذا يجب أن يكون لدى مكتب التسجيل المركزي فكرة واضحة عن أداء كل مكتب من المكاتب المحلية كي يكون على علم بمدى تغطية عملية التسجيل. ولا بد من الإشارة إلى أنه حتى لو نفذت جميع مكاتب التسجيل أعمالها وفقا للإجراءات المعمول بها، أي حتى لو كانت التغطية الجغرافية كاملة، فستبقى هناك مسائل تسجيل أخرى تتعلق بالكم والجودة ينبغي تقييمها.

٣٥٩ - وأساليب التقييم المستخدمة لتقدير دقة التسجيل المدني من الناحيتين الكمية والنوعية يمكن أن تندرج في فئتين عامتين هما الطرائق المباشرة والطرائق غير المباشرة.

١ - طرائق التقييم المباشرة

(أ) أنواع الطرائق المباشرة

٣٦٠ - الطريقة المباشرة لتقييم مدى اكتمال التسجيل المدني تشمل فحص صحائف التسجيل فضلا عن مطابقة تلك الصحائف مباشرة مع الصحائف المتوفرة من مصدر مستقل. وأهم ما يميز هذه الطريقة هي أنها يمكن أن توفر معلومات مفيدة عن أسباب الإبلاغ الناقص، ولا سيما إذا كان الاختبار مصمما بعناية. ويمكنها أن تحسن التسجيل عن طريق تحديد الوقائع الحيوية غير المسجلة.

المحلي والجهات ذات الصلة. ولأن هذه العملية يشترك فيها عدد من الأجهزة الأخرى، بما فيها نظام الإحصاءات الحيوية فإنه يصعب تنفيذها على أساس روتيني.

٣٦٧ - فني كوبا، مثلا، تدمج المعلومات المستمدة من مجموعة مختلفة من القوائم الإدارية لتكون أكمل قائمة ممكنة لصحائف الوفيات. وتشمل المصادر ملف شهادات الوفيات الذي تحتفظ به وزارة الصحة، ومكاتب السجل المدني التابعة لوزارة العدل، وقائمة عمليات الدفن التي تقيدها إدارة المدافن، والقوائم التي تحتفظ بها مكاتب التسجيل الوطنية من أجل التقنين الغذائي، ووكالة الدفاع والاتحاد الوطني للمزارع الصغيرة. ثم تجري مطابقة القائمة الموحدة مع الوفيات المقيدة في السجل المدني للوفيات لتقرير مدى اكتمال تسجيل الوفيات. وقد أظهر النقص أنه في عام ١٩٧٤ سجل ٩٦ في المائة من مجموع الوفيات و ٩٢ في المائة من وفيات الرضع بالنسبة للبلد ككل. ويختلف اكتمال التسجيل اختلافا كبيرا بين المقاطعات ولا سيما بالنسبة لوفيات الرضع^(٣).

٣٧٠ - القوائم المأخوذة من التعدادات والاستقصاءات السكانية يمكن استخدام البيانات المستمدة من التعدادات والاستقصاءات السكانية لتصنيف قوائم المواليد أحياء أو الوفيات للحصول على تقديرات بشأن مدى اكتمال التسجيل. فالقوائم المستقلة، عند مطابقتها مع سجلات الوقائع الحيوية، يمكن أن توفر مؤشرات عن الأخطاء التي وقعت في التسجيل ويمكن أن تفضي إلى تقديرات لنقص التسجيل. ويمكن مطابقة صحائف التعداد والاستقصاء مع صحائف التسجيل المدني على أساس العينة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي. وفيما يلي بعض الأمثلة.

كندا

٣٦٩ - من الدراسات الأولى التي اعتمدت هذا الأسلوب دراسة اكتمال تسجيل المواليد التي نفذت على نطاق البلد بأكمله في كندا في عام ١٩٧١، مستخدمة عينة تمثيلية اقتصر على الرضع من التعداد السكاني، وذلك نظرا لحجم العمل الهائل اللازم الاضطلاع به لمطابقة تسجيل المواليد مع استمارات التعداد الفردية. ونظرا لما تنطوي عليه أعمال الاستقصاء بالعينة وإجراءات المطابقة من ضروب الأخطاء والتحيز، فقد روي أنه من الحكمة "عدم إعطاء عيوب تسجيل الولادات درجة أعلى من نصف النسبة المئوية غير المطابقة" أي بحوالي نسبة ٦ في المائة^(٣). وأجريت دراسة شبيهة في عام ١٩٤١ في المقاطعات التي كان لديها أدنى مستويات اكتمال التسجيل في عام ١٩٣١. وتطلب الإجراء المعمول به مقارنة استمارات التعداد المتعلقة بالرضع مع سجلات المواليد على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة والمستوى المحلي في المناطق المختارة. وفي الحالة التي ورد فيها في التعداد ذكر أبوي المولود المسجل ولم يرد ذكر الطفل نفسه، فحصدت أيضا سجلات الوفيات، وأجريت مراجعات متعددة لضمان الدقة في التقديرات، بما في ذلك قيام أخصائي مستقل بإجراء مراجعة مستقلة لسجلات التعداد. وأجرت الدراسة أيضا مقارنة لدقة بعض البنود الإحصائية المدونة في سجلات الولادات وغيرها. وتضمنت الدراسة في المجموع، حوالي ٨٠٠٠ بند. وقدرت النتائج النهائية حالات القيد الناقص بحوالي ٢ في المائة في المناطق التي تمت دراستها.

الولايات المتحدة الأمريكية

٣٧٠ - نفذت في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٠ و ١٩٥٠^(٣) فحوص لتسجيل الولادات على النطاق الوطني شبيهة بالدراسات

التي أجريت في كندا. ففطنت دراسة عام ١٩٥٠ الأطفال الرضع المولودين خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ١٩٥٠، وقارنت صحائف الولادات المحفوظة في الملفات مع بطاقات الرضع المأخوذة من تعداد عام ١٩٥٠. وأُنجز مندوبو التعداد البطاقات الخاصة بالرضع لجميع الأطفال المشمولين بالتعداد المولودين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٥٠. وأجريت المطابقة في البداية بين مجموعتي الصحائف بطريقة آلية، وفقا لمعايير مطابقة اختبرت مسبقا. واستخدمت نسخ من صحائف المواليد الأصلية لتدقيق المطابقات المشكوك فيها. وعن طريق استخدام هذا الإجراء، طوبق حوالي ٩٤ في المائة من ٧٨٠٠٠٠ بطاقة رضيع. وأجريت مطابقات إضافية من خلال استقصاء بالبريد للوالدين، وفي بعض الحالات، لمنظمات الرعاية والمستشفيات وكذلك في سجلات الولايات والمناطق، وقدرت النتائج النهائية نسبة اكتمال تسجيل الولادات بـ ٩٨ في المائة.

سري لانكا

٣٧١ - أُجري استقصاء بالعينة في شهر حزيران/يونيه ١٩٦٧ في سري لانكا لتحديد مدى نقص التسجيل للولادات والوفيات. وسأل المستخبرون عما إذا كانت أي من نساء الأسر المعيشية المختارة قد وضعت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ١٩٦٧، وعما إذا كان أي فرد من أفراد الأسرة المعيشية قد توفي خلال فترة الإِسناد. وفي حالة حدوث أي واقعة من هذا النوع، كانت التفاصيل الخاصة بالولادات والوفيات تؤخذ وتُسجل في نماذج خاصة. ولدى الانتهاء من تعداد الأسر المعيشية، أُجريت عملية مطابقة للوقائع مع الصحائف الرسمية للولادات والوفيات. وقد أظهرت النتائج أن نسبة اكتمال تسجيل الولادات تبلغ ٩٨,٧ في المائة ونسبة اكتمال الوفيات تقارب ٩٤,٥ في المائة.

هندوراس

٣٧٢ - خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣، جرى تقدير النقص في تسجيل الولادات والوفيات، في إطار المشروع المتعلقة بتحسين الإحصاءات الحيوية عن طريق مطابقة السجلات الرسمية مع المعلومات التي جمعت في إطار استقصاء ديمغرافي وطني^(٣). وقدرت الدراسة المستندة إلى المطابقة نسبة اكتمال تسجيل الولادات، بـ ٨٩ في المائة، وتسجيل الوفيات بـ ٥٦ في المائة، وتسجيل وفيات الرضع بـ ٣١ في المائة. وقد اكتمل تسجيل وفيات الرضع الذين توفوا خلال يوم واحد من الولادة بأقل من ٢ في المائة.

٤ - نظام العد الثنائي

٣٧٣ - هناك امتداد لأسلوب المطابقة المباشر، يسمى نظام العد الثنائي، يستخدم إجراءين مستقلين لجمع المعلومات بشأن الوقائع الحيوية: أحدهما الإجراءين هو نظام التسجيل المدني والآخر عمل استقصاء. وتجري المطابقة بين المعلومات المستقاة من المصدرين، ويجم عنها ثلاثة أصناف من الوقائع: الوقائع المسجلة في كلا النظامين (الوقائع المتطابقة)؛ الوقائع المسجلة في المصدر ١ ولكنها غير مسجلة في المصدر ٢؛ والوقائع المسجلة في المصدر ٢ ولكنها غير مسجلة في المصدر ١. ويتيح افتراض وجود استقلال حقيقي بين مصدري البيانات، وتطبيق صيغة شاندراسيكاران - ديمينغ^(٣)، تقدير صنف رابع من الوقائع، وهو الوقائع التي لم تسجل عن طريق أي من الإجراءين. ومجموع الأنواع الأربعة من الوقائع يعطي تقديرا للعدد الكلي للوقائع.

٣٧٤ - وتطبيق هذا الأسلوب على تفهيم مدى تغطية التسجيل سهل التبيين. وهذا الأسلوب، باتخاذ نظام التسجيل المدني مصدرا للبيانات وباستخدامه الاستقصاء الميداني لفترة سابقة متعدد الجولات بوصفه المصدر الآخر، يمكنه أن يوفر تقديرا لدرجة اكتمال التسجيل

أكثر دقة مما هو ممكن باستخدام الطرائق الأخرى. واستخدم استقصاء التغيرات السكانية في تايلند السجلات القائمة بالترافق مع استقصاء سكاني لجمع المعلومات عن الواقع الحيوية في المناطق المستخدمة كمينات^(٧٥). إلا أن المستوى المنخفض لاكتمال التسجيل في العديد من البلدان النامية يجعل تطبيق هذا الأسلوب أمرا صعبا.

٣٧٥ - وفي بعض البلدان التي استخدمت هذا الأسلوب، كانت المشاكل الإجرائية هي السبب الرئيسي للفشل. وأحد مصادر التأخير المهمة في بعض الدراسات التي تستخدم هذا الأسلوب هو عدم قدرة أمناء السجل المحليين على إحالة صحائف التسجيل على أساس منتظم إلى مكتب المقاطعة التابعين له. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه عندما لا يمكن إيجاد استقلال حقيقي بين مصدري البيانات أو ضمان درجة عالية من الجودة، تصبح صحة الدراسة موضع شك. وهناك عدد من الصعوبات والعيوب المهمة المقترنة بأسلوب نظام العد الثنائي. وبعض هذه المشاكل مشترك بين جميع الطرائق المباشرة، بينما يتصل بعضها الآخر بتطبيق صيغة شاندراسيكاران - ديمينغ.

الهدد

٣٧٦ - لا تستخدم الهند نظام العد الثنائي لتقييم نظامها الوطني للتسجيل المدني فقط، بل تستخدمه أيضا لجمع الإحصاءات الحيوية على مستوى الولايات والمستوى الوطني بشكل متواصل. وأدخل نظام التسجيل بالعينة على أساس رائد في الفترة ١٩٦٥/١٩٦٤، ويجري تطبيقه على المستوى الوطني منذ عام ١٩٧٠ وهو واحد من أوسع الاستقصاءات المتواصلة في العالم. وهو مثال ناجح لإستخدام النيج الثنائي. والمصدر الأول للواقع الحيوية ليس نظام التسجيل المدني نفسه، بل هو التسجيل المتواصل للولادات والوفيات والجينية المتأخرة الحاصلة في مناطق العينة، الذي يقوم به عدادون غير متخرجين في المناطق الريضية يستخدمون شبكة من المبلغين المحليين توصلوا لمعرفة هذه الواقع، وعدادون متخرجون في المناطق الحضرية يطلب منهم أن يقوموا بانتظام بزيارة الأسرة المعيشية كل فرد مسن الأفراد الداخليين في العينة. والمصدر الآخر هو استقصاء مستقل نصف سنوي يجريه المشرفون للتجري عن المواليد والوفيات والوفيات الجينية التي حصلت في الأشهر الستة السابقة في مناطق العينة نفسها.

٣٧٧ - وتجري المقارنة بين البيانات المسجلة من خلال المصدرين، ويمكن أن ينتج عنها وجود تطابق أو عدم تطابق أو تطابق جزئي بين الواقع. ويتم التحقق من عدم التطابق أو التطابق الجزئي للواقع في الميدان. وبعد ذلك يتم الحصول على عدد الولادات والوفيات والجينية، وتستمد من ذلك الإحصاءات والمعدلات الحيوية^(٧٥). ولا يضطلع بأي تعديل وفقا لصيغة شاندراسيكاران - ديمينغ للحصول على أعداد الواقع غير المتوفرة في النظامين كليهما. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى عدم وجود استقلال كامل لكل من النظامين عن الآخر ولأن التعديل لن يغير كثيرا من المتغيرات السكانية المستمدة من البيانات.

إندونيسيا

٣٧٨ - أدخل نظام العد الثنائي في مناطق مختارة من اندونيسيا بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ لتقييم جودة ومدى اكتمال التسجيل المدني^(٧٦). وكان من أهداف الدراسة التوصل إلى أسباب عدم الإبلاغ عن الواقع الحيوية والتركيز على استنباط الطرائق المحسنة للتسجيل وتقدير معدلات الخصوبة والوفيات والنمو السكاني.

٣٧٩ - وتم الحصول على بيانات التسجيل المتعلقة بالولادات والوفيات إما من النظام الوطني القائم للتسجيل المدني أو من نظام تسجيل تجريبي. وكان المصدر الآخر للمعلومات هو إجراء استقصاءات لفترات سابقة كل نصف سنة لتسجيل عدد الولادات والوفيات التي حدثت في الأشهر الستة الماضية.

٣٨٠ - ولدى إنجاز كل دورة من دورات الاستقصاء، كانت تجري مطابقة المواليد أحياء والوفيات يدويا عن طريق مقارنة الاسم والجنس وتاريخ ومكان الحدوث لكل واقعة. وتم التحقق ميدانيا من المطابقات التي تكون موضع شك أو اعتراض. وتظهر تجربة إندونيسيا أن القواعد الصارمة لعملية المطابقة تثير مشاكل أيضا. ووُجد أنه من الأفضل وجود حدود للتسامح في معايير المطابقة. فقد وجد، مثلا، في أجزاء من البلد، أن التاريخ الزمني للولادة وفقا للتوقيت الغربي، ليس له أهمية كبيرة، وأن هناك ميلا إلى استخدام ألقاب مختصرة للمواليد الجدد غالبا ما تتغير لاحقا، ومن هنا، تم تكييف استخدام هذه المعايير لأغراض المطابقة بما يلائم الحال.

٣٨١ - وتوصل التقييم إلى نتيجة لافتة للنظر وهي أن نسبة اكتمال التسجيل كانت ٨٠ في المائة للولادات و ٨٢ في المائة للوفيات في المناطق الريضية، في حين لم تتجاوز ٤٢ في المائة للولادات و ٥٨ في المائة للوفيات في المناطق الحضرية. وكذلك، فقد كان معدل تسجيل الوفيات عموما أعلى من معدل تسجيل الولادات فبلغت نسبة الاكتمال ٦٤ في المائة و ٥٥ في المائة على التوالي.

٣٨٢ - وهناك عدد من البلدان الأخرى، هي العراق (١٩٧٣-١٩٧٥)، وجمهورية كوريا (١٩٧١-١٩٧٣)، وباكستان (١٩٦٢-١٩٦٣)، وغانا (١٩٧٧-١٩٧٨)، والفلبين (١٩٧٤-١٩٧٤) اعتمد أيضا هذا النهج لتقييم مدى اكتمال نظام التسجيل.

(ب) مزايا الطرائق المباشرة

٣٨٣ - تعتبر الطرائق المباشرة للتقييم عموما فعالة في التوصل إلى تقدير دقيق لمدى اكتمال التسجيل إذا ضُمَّت استقلالية وجودة المصدرين معا. فهي تقيس درجة اكتمال التسجيل عن طريق المقارنة المباشرة لصحائف التسجيل مع صحائف مصدر آخر، ويمكنها أن تحدد مصادر التسجيل الناقص أو التسجيل الزائد.

٣٨٤ - ويمكن تطبيق الطريقة المباشرة إما على المستوى الوطني أو على أدنى مستوى لوحدة التسجيل المحلية. فمكاتب التسجيل المحلية، يمكنها، سواء بمبادرة منها أو بالتعاون مع المكاتب الأعلى مستوى للتسجيل المدني وأو للإحصاءات الحيوية إجراء مختلف أنواع التقييم لتحسين نوعية التسجيل وتقديم التقارير الإحصائية.

(ج) عيوب الطرائق المباشرة

٣٨٥ - رغم ما تتسم به الطرائق المباشرة من دقة أكبر في تقييم مدى اكتمال التسجيل، فإنها لا تخلو من بعض العيوب. فمن شأن اختيار مصدر مستقل لصحائف التسجيل أن يؤثر في دقة التقدير. وفي حالة نظام العد الثنائي، فإن اشتراط الاستقلال الكامل بين مصدري البيانات، كشرط ضروري لنجاح تطبيق الصيغة، قد لا يتحقق أبدا من الناحية العملية. وإذا ما استخدمت قوائم إدارية، فالاحتمال كبير في ألا تكون تلك القوائم كاملة. وبالتالي فإن مقارنة هذه البيانات مع بيانات التسجيل المدني يحتمل أن تؤدي إلى المغالاة في تقدير مدى اكتمال التسجيل لأن الواقع الحيوية غير المدرجة يحتمل أن تكون مغلطة في كلا المصدرين. فالقوائم المكونة من بيانات التعداد أو الاستقصاء، والتي يعتقد أنها أكثر اكتمالا من القوائم الإدارية، معروفة أيضا بأنها لا تبرا من الإبلاغ الناقص عن الواقع بسبب الخطأ الناجم عن السهو. وهذا أمر مهم خصوصا في دراسة الوفيات، حيث يؤدي زوال أو تفكك

الأسرة نتيجة للوفاة أو الهجرة إلى ضياع مصدر المعلومات عن الواقعة.

٢٨٦ - وفي عملية المقارنة المباشرة، غالباً ما تظهر إجراءات المطابقة بين صحائف من مصدرين مشاكل جد خطيرة. فعلمية المطابقة عملية بطيئة ومضنية، واختيار معايير المطابقة لا يكون سهلاً قط. فقواعد المطابقة المفروطة في الصرامة تؤدي إلى خفض عدد حالات التطابق، وبالتالي، ينخفض تقدير مدى الاكتمال، وقواعد المطابقة المفروطة في المرونة تؤدي إلى تضخم زائف لعدد حالات التطابق وبالتالي للمستوى المقدر للاكتمال.

٢٨٧ - وفي البلدان التي لا يسمى فيها الأطفال حال ولادتهم أو حيث يكون تغيير الأسماء أو تعددها أمراً شائعاً، فإن مشاكل عملية المطابقة قد تستعصى على الحل. وعلى سبيل المثال، أجريت مقارنة بين التعدادات والصحائف الحيوية لعدة مجموعات سكانية من الهند الغربية قدر بموجبها مدى اكتمال تسجيل المواليد عن طريق مقارنة مجموع عدد الولادات المسجلة بواسطة كل نظام، بدلاً من إجراء مطابقة مباشرة بين مجموعتين من الصحائف، والسبب في ذلك يعود تحديداً إلى ممارسات التسمية هذه والصعوبات في عملية المطابقة بينها. هذا فضلاً عن أن ارتفاع مستويات الهجرة الداخلية يجعل من المطابقة عملية يصعب تنفيذها إلى حد كبير.

٢٨٨ - ومع أن إدخال عملية المطابقة بواسطة الحاسوب أدى إلى خفض كبير في حجم العمل الذي كان يتم في السابق بطريقة يدوية، فإن اختيار قواعد المطابقة يتطلب فترة طويلة من التطوير استناداً إلى الفترة الأولى لجمع البيانات، وبالنسبة للدراسات التي تستخدم عدة جولات لجمع البيانات، يتطلب حدوث تغيير في جودة البيانات التي جمعت على مر الزمن تدقيقاً يدوياً وربما تعديلاً لقواعد المطابقة في الجولات اللاحقة لجمع البيانات.

٢٨٩ - وثمة مشكلة أخرى مرتبطة بالطرائق المباشرة هي مشكلة تكلفتها. إذ أن جزءاً مهماً من مجموع تكلفة أي طريقة من الطرائق المباشرة هو ما يتمثل في عملية مطابقة صحائف التسجيل المستمدة من مصدرين. والمطابقة اليدوية للصحائف تستغرق قدراً كبيراً من وقت الكتابة؛ والمطابقة الآلية تستلزم إعداداً وتدقيقاً واسمياً النطاق من خلال المطابقة اليدوية لمعينة من الصحائف.

٢٩٠ - وإذا ما أريد تصنيف القائمة المستقلة للصحائف من خلال إجراء تعداد استقصاء، فيجب أن تضاف التكلفة الباهظة لعملية جمع البيانات الميدانية إلى مجموع تكلفة دراسة عملية المطابقة. وللتعويض عن مشاكل المطابقة التي جرى وصفها آنفاً، تشمل المصاريف الميدانية الإضافية عادة التحقق الميداني من جميع الوقائع غير المتطابقة وحالات التطابق المشكوك فيها، وكذلك تكلفة وضع خرائط ونظم ميدانية لتحديد الهوية تتسم بدرجة عالية من الدقة بغية ضمان تغطية النظامين للنس السكان.

٢٩١ - وإلى هذه العيوب يمكن إضافة مشكلة التوقيت. فالوقت الذي تستغرقه الدراسة يختلف عموماً تبعاً لمصدر القائمة المستقلة للصحائف التسجيل. وفي حالة استخدام قائمة إدارية أو غيرها من القوائم الموجودة بالفعل، فإن التأخير لا يتجاوز الوقت اللازم لعملية المطابقة. فإذا كان جمع البيانات ضرورياً، فإنه يجب إضافة الفترة العادية التي تستغرقها العمليات الميدانية إلى الوقت المخصص للمطابقة. وأخيراً، فإنه يمكن تنفيذ دراسات

التقييم التي تستخدم معطيات التعداد وقت إجراء التعداد الوطني، أي مرة كل ١٠ سنوات في معظم الحالات.

٢٩٢ - وقد أجريت مؤخراً إحدى الدراسات لتقييم مجموعة مختلفة من طرائق جمع البيانات خلصت إلى نتيجة مؤداها أن ثمة تحيزاً خاصاً تتسم به النظم الثنائية يتمثل في الميل إلى التقدير المفرط لعدد الوقائع، وهو ما يمكن أن يحدث بسبب الأخطار التي تقع في عملية المطابقة أو التغطية في المكان أو الزمان^(٧).

٧ - طرائق التقييم غير المباشرة

٢٩٣ - الطرائق غير المباشرة التي يتناولها هذا الفصل بالمناقشة تبحث جودة الإحصاءات الحيوية المستمدة من التسجيل المدني التي توفر بدورها مختلف المؤشرات عن مصداقية وصحة نظام التسجيل. ولذلك، في هذه الطرائق ستناقش أدناه في معرض تقييم مدى اكتمال تقديم التقارير الإحصائية وجودة الإحصاءات الحيوية.

باء - مدى اكتمال تقديم التقارير الإحصائية وجودة بيانات الإحصاءات الحيوية

١ - تقييم مدى اكتمال تقديم التقارير الإحصائية

٢٩٤ - تعرف الخطوة ما بين تسجيل واقعة حيوية وتصنيف الإحصاءات الحيوية بتقديم التقارير الإحصائية، وتشمل هذه الخطوة إحالة معلومات السجل المدني إلى الدائرة الإحصائية بواسطة ميكروفيلم أو نسخة مصورة أو إحالة نسخة كربونية من الصحيفة الحيوية أو جزء منها، أو إعداد تقرير احصائي أو بوسائل أخرى. وهكذا فإن عدم اكتمال الإحصاءات الحيوية يمكن أن يعزى إلى النقص في تقديم التقارير الإحصائية وكذلك إلى التسجيل الناقص. بل إنه يمكن أن يكون هناك إفراط في تقديم التقارير عن الوقائع إذ يمكن عن غير قصد عمل نسخ مكررة من التقارير الإحصائية واحالتها إلى الدائرة الإحصائية.

٢٩٥ - إن الرصد الدقيق للتقارير الإحصائية الدورية الواردة من أمناء السجل المحليين هو وسيلة من وسائل تحديد مصدر المشكلة. والانقطاع الكامل للتقارير لفترة معينة (أسبوع، شهر، إلخ.) إنما يدل على حدوث توقف في نظام تقديم التقارير. وينبغي العمل بنظام مفصل من الضوابط في نظام الإحصاءات الحيوية لضمان الإعداد الكامل للتقارير الإحصائية واحالتها من خلال القنوات الإدارية. وقد أثبتت هذه العملية فائدتها في بلدان شتى في منع ضياع التقارير الإحصائية أو ازدواجها على سبيل الخطأ في أثناء رحلتها عبر النظام.

٢ - تقييم جودة بيانات الإحصاءات الحيوية

٢٩٦ - توجد عدة مصادر محتملة للخطأ يمكن أن تؤثر في دقة بيانات الإحصاءات الحيوية. فالأجوبة الخاطئة، سواء كان مردها إلى الأخطاء الناجمة عن السهو، أو الامتناع عن الرد، أو عدم فهم السؤال أو عدم قيد الإجابة بدقة من قبل أمين السجل، يمكن أن يكون لها جميعاً تأثير مهم في جودة البيانات. وتتأثر دقة بيانات الإحصاءات الحيوية أيضاً بالأخطاء في مراجعة وترميز الإجابات وكذلك بالأخطاء في مختلف مراحل تجهيز البيانات.

٢٩٧ - ويمكن استخدام الأساليب المباشرة وغير المباشرة على السواء لتقييم جودة بيانات الإحصاءات الحيوية. وعلى العموم، يمكن استخدام الطرائق المباشرة لتقييم مستوى جودة البيانات ومصادر المشكلة التي تؤثر فيه، في حين أن الطرائق غير المباشرة أكثر فائدة في الدلالة على وجود مشاكل تتعلق بجودة البيانات.

(أ) التقييم المباشر

٢٩٨ - إن التقييم المباشر لأخطاء الإجابة في الإحصاءات الحيوية يمكن أن يتحقق عن طريق إجراء مطابقة لعينة من تقارير الإحصاءات الحيوية مع مجموعة مستقلة من صحائف التسجيل. وعلى سبيل المثال، فقد أجريت مقارنة للعمر عند الوفاة لحوالي ١٠٠٠٠ حالة وفاة مسجلة في عام ١٩٥١ في المملكة المتحدة مع بيانات الأعمار المصرح عنها لنفس الأفراد المقيدة في تعداد السكان لعام ١٩٥١. وأظهرت النتائج أن بيانات تسجيل الوفيات حسب السن هي بيانات موثوق بها للغاية^(٧٨).

٢٩٩ - ويمكن تقييم بيانات أسباب الوفاة تقييماً مباشراً عن طريق مقارنة عينة من التقارير الإحصائية للوفيات مع تقارير تشريح الجثث. فبالنسبة للوفيات الناجمة عن الحوادث والانتحار والقتل، يمكن استخدام صحائف التسجيل الرسمية كمصدر مستقل للمعلومات. وقد استخدم هذان الأسلوبان لتقييم البيانات المتعلقة بأسباب الوفاة في دراسة اضطلعت بها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في ١٠ مدن من الأمريكتين^(٧٩).

٤٠٠ - ويمكن أن يكون الخطأ في مراجعة وترميز وتجهيز بيانات الإحصاءات الحيوية مصدراً مهماً آخر للخطأ. فاكتشاف أخطاء الترميز يمكن القيام به عن طريق جعل مجموعتين مختلفتين من موظفي الترميز تقومان بترميز المجموعة نفسها من التقارير الإحصائية. وعلى المستوى الدولي، قامت منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٦١^(٨٠) بدراسة من هذا النوع. وفي هذه الدراسة، قام أخصائيو في تصنيف الأمراض من مكتب الدومينيون الكندي للإحصاءات (Canadian Dominion Bureau of Statistics) ويسمى الآن الهيئة الكندية للإحصاءات (Statistics Canada) ومكتب السجل العام للمملكة المتحدة (General Register Office) والمكتب الوطني للإحصاءات الحيوية في الولايات المتحدة (National Office Vital Statistics) بترميز أسباب الوفاة لثلاث عينات عشوائية يتألف كل منها من ٢٠٠٠ تقرير إحصائي بالوفاة. ومن أصل ٦٠٠٠ تقرير، لم يكن هناك تطابق في الترميز في ٢٩٠ حالة. وفي نصف هذه الحالات تقريباً، عُرِز الفرق إلى الاختلاف حول الحالة المرضية التي يجب أن تعتبر السبب الأساسي للوفاة.

٤٠١ - وقامت الهيئة الكندية للإحصاءات بتقييم جودة تجهيز بيانات الإحصاءات الحيوية باستخدام عينة من التقارير الإحصائية عن الولادات والوفيات في عام ١٩٧٦^(٨١). وقد جهزت تقارير العينة بصورة مستقلة وقورنت مع نتائج الإجراءات العادية لتجهيز البيانات وذلك بغية تحديد مقدار الخطأ الناجم عن الترميز، وإدخال البيانات والمراجعة بواسطة الحاسوب لهذه التقارير.

(ب) التقييم غير المباشر

٤٠٢ - توجد أساليب مختلفة لتقييم بيانات الإحصاءات الحيوية وهي تشمل فحص الاتساق الداخلي للبيانات. وعلى سبيل المثال، فإن مقارنة عدد وفيات الرضع المبكرة مع عدد الوفيات الجنينية المتأخرة قد تدل على وجود سوء فهم لتعريف الولادة الحية كما سبقت مناقشة ذلك في هذا الفصل. ويمكن تحليل الأعمار المبلغ عنها لقياس درجة تراكم الأعمار (التحيز للأعمار المنتهية بصغر أو خمسة، أو بأرقام شذوية). وذلك باستخدام أساليب كطريقة مايرز المختلطة^(٨٢). ويمكن مقارنة الأضامط الموسمية الراهنة في الولادات والوفيات بالبيانات المستمدة من سنوات سابقة لمعرفة الانحرافات فيها. وبالمثل، يمكن مقارنة مستوى أي مقياس يتعلق بالإحصاءات الحيوية مع الاتجاهات التاريخية لهذا المقياس؛ فالانحراف الكبير عن الاتجاه السائد يمكن أن يدل على وجود

تدهور في جودة البيانات. ووجود نسبة عالية من الحالات المصنفة تحت عبارة "غير معروف" في أي توزيع، يدل على أن هذا التوزيع لا يجب اعتباره توزيعاً يعتمد عليه.

٦٠ مقارنة الاتجاهات

٤٠٣ - يمكن مقارنة مجموع عدد الولادات أو الوفيات المسجلة في فترة ما (الشهر أو الفصل أو السنة) بالعدد المسجل خلال نفس الفترة من عام أو أعوام سابقة. وفي معظم الحالات، لا يختلف مجموع عدد الولادات والوفيات الحاصلة بين سكان بلد ما اختلافاً كبيراً من فترة زمنية إلى أخرى. والطريقة سهلة التطبيق، ويمكن لأمناء السجل المحليين استخدامها لتقييم عملهم كما يمكن تطبيقها على مستوى البلد لتقييم الجماع على الصعيدين الوطني ودون الوطني أو لسؤال أمناء السجل المحليين عن أية تباينات تبدو مهمة. ويمكن أن تنشأ مشاكل مع تطبيق هذا الأسلوب إذا كان السكان يهيمون بحالة من التغير السريع من حيث الحجم أو الخصائص، نتيجة، عوامل معينة كالهجرة الجماعية، أو الحروب أو الأوبئة. والتباينات الموسمية في الولادات والوفيات قد تحد من إمكانية المقارنة للجماع المتعلقة بفترة تقل عن سنة واحدة. وبشكل عام، فإن هذه الطريقة تصلح فقط لتقييم صحة مجموع الوقائع المسجلة داخل حدود زمنية فضفاضة. وبالتالي فإن عدد الوقائع غير المسجلة يبقى مجهولاً.

٦١ التسجيل المتأخر

٤٠٤ - إن الرصد المنتظم للفترة الفاصلة بين تاريخ حدوث الوقائع وتاريخ تسجيلها يمكن أن يوفر معلومات مفيدة لتقييم مدى اكتمال تقديم التقارير الإحصائية. فنسبة مجموع التسجيلات المتأخرة توفر تقديراً تقريبياً ولكنه سهل لمستوى الإغفال في التقارير المقدمة في الفترات الزمنية السابقة. واستناداً إلى طول فترة التأخر وإلى الموعد النهائي المحدد لإدراج تقارير الإحصاءات الحيوية في الجداول الإحصائية، يمكن أن يكون للتسجيلات المتأخرة تأثير مهم على اكتمال الإحصاءات الحيوية. وعن طريق القياس المستمر لفترة التأخر بين حدوث الواقعة وتسجيلها، يمكن استنتاج ما إذا كان النظام آخذ في التحسن أو التدهور.

٤٠٥ - وبالمثل فإن التأخيرات في إحالة تقارير الإحصاءات الحيوية إلى المكتب المركزي قد يؤثر في مدى اكتمال الإحصاءات السنوية. وفي البلدان الواسعة التي تعاني من مشاكل مهمة في الاتصالات، قد يؤثر هذا العامل تأثيراً هاماً في مدى اكتمال التقارير. ويتم الحصول على المعلومات عن هذا الوجه للنظام من الرصد النظامي لتدفق المعلومات من أمين السجل المحلي إلى المكتب المركزي (انظر الفصل السادس).

٤٠٦ - ويبين الجدول ٥-١ عدد مكاتب التسجيل المحلية في كل مقاطعة من مقاطعات بيرو التي قدمت تقارير للإحصاءات الحيوية إلى مكتب الإحصاءات المركزي في عام ١٩٧٤؛ مصنفة حسب عدد الأشهر التي قدمت التقارير بشأنها^(٨٣). ويعتبر توفر المعلومات عن مكان أمين السجل المحلي دليلاً ممتازاً عن المناطق الجغرافية للبلد التي تحتاج إلى مساعدة في هذا الوجه من أوجه نظام الإحصاءات الحيوية.

٤٠٧ - كذلك فإن المعلومات عن التأخيرات الحاصلة في التسجيل أو في إحالة المعلومات تتيح التبصر في الأوجه الأخرى لنظام الإحصاءات الحيوية. وبالنسبة، مثلاً، للنظم التي تعتمد على موظفي الشؤون الصحية في الإبلاغ عن الوقائع أو في التسجيل الضمني لها، يمكن للجدول الذي يبين التأخر الحاصل في التسجيل أو في إحالة المعلومات حسب مكان الميلاد أو الوفاة (نوع المرفق الصحي/خارج المرفق الصحي) أن يوفر بعض المعلومات عن درجة تعاون الموظفين الصحيين في عملية التسجيل وتقديم التقارير.

٣' أخطاء نسبة الذكور عند الولادة

٤٠٨ - يمكن تقدير مدى اكتمال تسجيل الولادات بإجراء فحص دقيق لنسب الذكور لدى الولادة موزعة حسب سنة الولادة والأقسام الجغرافية الكبرى. وعندما تكون نسبة الذكور في حدود ١٠٥ أو ١٠٦ مقابل كل ١٠٠ أنثى، فإن ذلك يعتبر مؤشراً على وصول التسجيل إلى مستوى معقول من الاكتمال، أو على أن هنالك خطأ أثار على عدد كل من الذكور والإناث بدرجة واحدة. وإلى حد ما، فعندما تقل نسبة الذكور عند الولادة عن حدودها المعتادة يمكن تفسير ذلك بوجود نقص في تسجيل الذكور الذين توفوا بغير ولداتهم. والعكس صحيح، فإن نسبة الذكور لدى الولادة التي تكون أعلى من المعدل المتوقع يمكن أن تدل على وجود نقص نسبي في تسجيل الإناث. وعلى المرء أن يتنبه إلى أنه في مناطق التسجيل المحلي حيث يكون عدد الولادات السنوية ضئيلاً، فإن قاعدة الـ ١٠٥-١٠٦ قد لا تنطبق. وإضافة إلى ذلك، هناك مجتمعات تكون فيها نسبة الذكور عند الولادة أقل من ١٠٥.

٤' المقارنة مع بيانات التعداد

٤٠٩ - يمكن استخدام "معادلة الموازنة" للمقارنة بين النمو السكاني الحاصل في الفترة الفاصلة بين تعدادين (الفرق بين تعدادين متتابعين) مع الولادات والوفيات وصافي الهجرة الحاصلة بين هذين التعدادين. فإذا اعتبرت التعدادات وصحائف تسجيل الوقائع الحيوية، والهجرة جديدة بالاعتماد عليها، فإن النمو الحاصل ما بين تعدادين يجب أن يكون مساوياً لمجموع الولادات وعدد المهاجرين الوافدين خلال الفترة بين التعدادين بعد طرح عدد الوفيات وعدد المهاجرين المغادرين. وإذا افترضت الدقة في بيانات التعداد والهجرة، فإن الفرق بين هذا المجموع والنمو الحاصل ما بين تعدادين سيكون مردداً إلى النقص في تسجيل الوقائع الحيوية^(٨٤).

٤١٠ - وفي البلدان النامية، لا تتحقق هذه الافتراضات في الغالب، بسبب العيوب التي تكتنف الإحصاءات المتعلقة بالهجرة. ومن جهة أخرى، فإن هذه الطريقة يمكن أن تؤدي إلى نتائج معقولة في البلدان التي تكون مستويات الهجرة فيها لا تكاد تذكر. ولا يوفر هذا الأسلوب إلا مقياساً تقريبياً للخطأ، وهو قدر لا يمكن معه معرفة درجة النقص في تسجيل الولادات والوفيات كل على حدة. وسهولة فهم هذه الطريقة قد يجعلها مفيدة في تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين درجة اكتمال التسجيل.

٤١١ - ومقارنة نتائج تعداد واحد مع الولادات المسجلة يوفر وسيلة أخرى لتقييم مدى اكتمال تسجيل المواليد. وفي هذا النهج، يقارن عدد الأطفال الذين يقل عمرهم عن السنة الواحدة المشمولين بالتعداد مع عدد المواليد أحياء المسجلين في الأشهر الـ ١٢ السابقة على التعداد مع الأخذ بالاعتبار عدد الوفيات التي تقع بين هؤلاء الأطفال خلال هذه الأشهر. وهذا الأسلوب لا يوفر إلا مقياساً تقريبياً للنقص في التسجيل، لأن الفرق بين مصدري البيانات قد يكون مردده إلى التسجيل غير الكامل للمواليد والوفيات، أو إلى حصول أخطاء في الإبلاغ عن السن أو في حصر الرضيع في التعداد. ومشاكل العد الناقص للرضع والخطأ في بيان السن، وهو أمر ذو أهمية خاصة في البلدان النامية، تحد على نحو كبير من إمكانية تطبيق هذه الطريقة.

٥' مقارنات المعدلات المسجلة بين مجموعات

سكانية مماثلة أو في فترات سابقة

٤١٢ - يمكن مقارنة المعدلات الخام للولادات والوفيات مع معدلات من مجموعات سكانية مماثلة معروفة بأن لديها تغطية تسجيلية جيدة. فقد تبين الفرق المهمة بين المجموعتين أن

إحدى مجموعتي البيانات أو كلاهما لا يمكن الاعتماد عليها. فاستخدام البيانات من بلد واحد لا غير والتقلبات السنوية الشديدة في المعدلات قد يدلان أيضاً على وجود مشاكل تتعلق بدرجة الاكتمال. وهذا الاختباران لا يوفران إلا مقياساً عاماً للنقص في الإبلاغ.

٤١٣ - وبالمثل يمكن مقارنة معدلات الخصوبة العمرية أو معدلات الوفاة العمرية مع نظائرها أو الوفيات المتعلقة بسن محددة بنسب المعدلات الملاحظة في مجموعة سكانية مماثلة أو في فترة سابقة. إلا أن الفرق، في هذه الحالة، يمكن أن تعزى إلى مشاكل في البسط أي في صورة الكسر (عدد المواليد أو الوفيات المسجلة حسب السن) أو في المقام أي في مخرج الكسر (التوزيع العمري للسكان المأخوذ من التعداد أو التقديرات السكانية).

٦' طرائق البيانات غير الكاملة

٤١٤ - أدت الحاجة المتزايدة إلى المقاييس الديمغرافية الأساسية، واقتراح هذه الحاجة بضعف جودة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان النامية، إلى ظهور أساليب غير مباشرة، خلال العقود الثلاثة الماضية، لتقدير هذه المقاييس من بيانات غير كاملة أو غير صحيحة. ويمكن استخدام نتائج هذه الطرائق أيضاً لتقييم مدى تغطية التسجيل بسبل مختلفة: (أ) يمكن مقارنة معدلات الولادات والوفيات المقدر من خلال طرائق البيانات غير الكاملة مع المعدلات الحيوية المستقاة من بيانات التسجيل المدني؛ و(ب) يمكن تكبيف العلاقات الديمغرافية المستخدمة في طرائق البيانات غير الكاملة لتقدير جودة بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ و(ج) يمكن تطبيق طرائق البيانات غير الكاملة لعمل تقدير مباشر للنقص في تسجيل الوقائع الحيوية. ويمكن الاطلاع على معالجة مفصلة لهذه الأساليب في منشورين أصدرتهما الأمم المتحدة^(٨٥). وفيما يلي مناقشة لبعض تطبيقات الطرائق غير المباشرة.

٤١٥ - ويعطي تحليل للعوامل التي تتحكم في الخصوبة في كوبا مثلاً جيداً على السبيل الأول الذي يمكن أن تستخدم فيه طرائق البيانات غير الكاملة لتقييم مدى تغطية التسجيل^(٨٦). ولدى تقييم جودة بيانات الإحصاءات الحيوية الكوبية، قورنت معدلات وفيات الرضع المستمدة من وفيات الرضع المسجلة مع المعدلات المقدر من خلال طرائق البيانات غير الكاملة. وقد أكد هذا النهج صحة التقديرات الرسمية لمعدلات وفيات الرضع منذ أواخر الخمسينات إلى أواسط السبعينات، ولكنه لم يؤيد الهبوط الحاد لهذه المعدلات منذ أواسط السبعينات إلى عام ١٩٨٠. وخلص معد التقرير إلى أن التقديرات الرسمية المتعلقة بالسنوات الأخيرة تستلزم ما يؤكد صحتها من الاستقصاءات التي أجريت في أوائل الثمانينات.

٤١٦ - وتوفر الدراسة الكوبية أيضاً مثلاً على الكيفية التي يمكن بها تطبيق العلاقات الديمغرافية المستخدمة في طرائق البيانات غير الكاملة على دراسة مدى اكتمال التسجيل. فالعلاقة هي بين الخصوبة الراهنة المصرح عنها (مجمعة حسب الفئات العمرية متعاقبة) وكامل الخصوبة المصرح عنها (أو جملة عدد المواليد أحياء لكل امرأة) وكلاهما يتم الحصول عليه عادة من إجراء تعداد أو استقصاء. غير أن بيانات الخصوبة الراهنة تميل عادة إلى تقدير مستويات الخصوبة بأقل من مستوياتها الحقيقية وذلك بسبب الأخطاء المتصلة بنترات الإسناد الزمني. كما أن البيانات المتعلقة بجملة عدد المواليد أحياء لكل امرأة تنزع إلى أن تكون تقديرات بأقل من الواقع بسبب الإبلاغ الناقص من قبل النساء كبيرات السن عن عدد مواليدهن من جراء السهو.

٤١٧ - وثمة مثال آخر عن هذا النهج في تقييم جودة استقصاء لمعدلات الخصوبة أجري في ترينيداد وتوباغو^(٨٧). وقد قورنت تقديرات معدلات وفيات الرضع المستمدة إلى الاستقصاء مع معدلات وفيات الرضع المستمدة إلى الإحصاءات الحيوية للأعوام من ١٩٥١ إلى

١٩٧٥. وأظهرت النتائج وجود اتفاق وثيق بين المجموعتين حتى عام ١٩٦٤. وبعد ذلك الحين، انخفض المعدل المستند إلى الإحصاءات الحيوية بسرعة أكبر بكثير، من المعدل المستند إلى الاستقصاء وفي عام ١٩٧٥ أصبح أدنى منه بكثير.

الراهنة لنفس الفئة العمرية، وهي نسبة تستمد من بيانات تسجيل الوقائع الحيوية، يجب أن تقترب من التطابق لدى صغيرات السن، هذا على افتراض بقاء مستويات الخصوبة ثابتة. واحتمالات هذه النسبة عن التطابق لا بد أن يرجع إلى التسجيل غير الكامل للمواليد.

٤١٨ - ويقوم الأسلوب الذي يستخدم مواطن القوة في كل من معدلات الخصوبة الراهنة وكامل الخصوبة للوصول إلى تقدير أدق لمستوى معدلات الخصوبة الراهنة حسب الفئات العمرية للنساء^(٨٨)، على المعاملات المعروفة التي يتم الحصول عليها بنسبة معدلات كامل الخصوبة على معدلات الخصوبة الراهنة ولكل فئة عمرية على حدة. ويخترض هذا الأسلوب أن معدل الخصوبة في الماضي القريب كان ثابتا، وأن النمط العمري للمعدلات الحالية صحيح وأن متوسط جملة عدد المواليد للشابات يعكس المستوى الصحيح للخصوبة. ومع الافتراضات السابقة، يمكن استخدام المعاملات المذكورة لتقييم جودة البيانات المتعلقة بتسجيل الولادات. ونظراً لأن التسجيل الكامل لبيانات الولادات يوفر مقاييساً دقيقة للخصوبة الراهنة، فإن نسبة متوسط جملة عدد المواليد لسن أو لفئة عمرية محددة إلى معدلات الخصوبة

٤١٩ - ونظراً لأن معدل الخصوبة أخذ في الانخفاض في كوبا، فإنه يمكن تطبيق صيغة أخرى تعتبر امتداداً لهذا الأسلوب معدة خصيصاً لظروف الخصوبة المتغيرة^(٨٩). وهذا الأسلوب يقدر مستويات كامل الخصوبة استناداً إلى معلومات عن التفيرات التي تحصل في كامل الخصوبة لنوع من النساء خلال الفترات بين دورات الاستقصاء. فمقارنة مقاييس كامل الخصوبة هذا بالبيانات المتعلقة بتسجيل المواليد توفر معاملات كامل الخصوبة/الخصوبة الراهنة في مستويات أقرب ما تكون من التطابق. وتتراوح من ١.٠١ إلى ١.٠٥ بالنسبة للفئات العمرية المكونة من خمس سنوات للأعمار ما بين ٢٠ و ٤٩ سنة. ويؤكد مستوى هذه النسب واتساقها دقة معدلات الخصوبة لأعمار محددة استناداً إلى البيانات المستمدة من التسجيل. وتشير هذه الفحوص وسواها مما أجري على بيانات التسجيل الكوبية أن تسجيل الولادات كان كاملاً، أو شبه كامل، منذ الخمسينات.

الجدول ١-٥ مكاتب التسجيل المحلية في المقاطعات في بيرو التي تقدم شهرياً تقارير بالمعلومات المتعلقة بتسجيل الولادات إلى المكتب المركزي، حسب الإدارة: ١٩٧٤^(أ)

المقاطعة	المجموع	عدد الأشهر المشمولة بالتقارير لعام ١٩٧٤ ^(ب)		
		١٢	١١-٦	٥-١
بيرو	١٦٧٦ (2١٠٠,٠)	٦٦٤ (2٣٩,٦)	٤٥٢ (2٧٧,٠)	٤٠٩ (2٧٤,٤)
أويريماك	٦٩	٢٨	١٦	٨
أريكيبا	١٠٥	٢٥	٢٢	٧
أمازوناس	٧٧	٢٠	٢٥	٧
أنكاش	١٥٤	٦٩	٢٩	١٤
أياكوشو	١٠٢	٤٤	٢١	٦
أريكا	٢٩	٢٤	١١	٢
باسكو	٢٧	١١	٦	٢
بونو	٩٥	صفر	٢٢	٢٦
بيورا	٦١	٤٧	١٠	٢
تاكنا	٢٣	١١	١٠	صفر
تومبيس	١١	٧	٢	صفر
جوزفين	١٢٠	٤٧	٢٠	٧
سان مارتن	٦٩	١٤	٢٤	٦
كاجاماركا	١١٠	٨٢	٧	٤
كالاو	٦	٢	٢	٢
كوزكو	١٠١	٢١	١٧	١٤
لا ليرتاد	٧٢	٢٢	٢٢	٥
لامبايكي	٢٢	١٤	٩	٢
لوريتو	٥٢	١٤	١١	٦
ليما	١٦٥	٧٨	٤٢	٧
مادر دي ديوس	٩	صفر	٤	٢
موكيفا	١٩	٥	٩	٢
موانكا فيليكا	٩٠	٣٦	٢٨	١٢
هوانوكو	٦٨	٢١	٢٢	٥

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات، بيرو، "تحسين الإحصاءات الحيوية"، الخطة النهائية للمشروع (ليما، ١٩٧٨).

(أ) وهي تشمل جميع تقارير الإحصاءات الحيوية المقدمة، بما فيها التقارير المتأخرة حتى عام ١٩٧٧.

٤٧٠ - وهناك تطبيقان أكثر بساطة من ذلك للعلاقات الديمغرافية يمكن استخدامهما لتقييم مدى اكتمال تسجيل وفيات الرضع. فمن المعروف أن نسبة كبيرة من وفيات الرضع تحصل في الأيام الأولى من حياتهم. وقد أظهرت دراسة في البلدان المتقدمة النمو عن اتجاهات وفيات الرضع أن وفيات الولدان (وفيات الرضع في الأيام الـ ٢٨ الأولى من حياتهم) تشكل نسبة مهمة من مجموع وفيات الرضع على نطاق واسع من معدلات وفيات الرضع^(٩١). وتتفاوت نسب وفيات الولدان تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر، كما تتفاوت تبعاً لمعدل وفيات الرضع. ومع ذلك، ينبغي أن تشكل نسبة وفيات الولدان بين ٥٠ و ٧٥ في المائة من مجموع وفيات الرضع وذلك في المجتمعات التي تتراوح فيها معدلات وفيات الرضع بين ٢٠ في الألف و ١٠٠ في الألف وترتفع هذه النسبة مع انخفاض معدل وفيات الرضع.

٤٧١ - ونظراً لصعوبة تحديد نسبة وفيات الولدان، فإن هذه الطريقة لا توفر مقياساً دقيقاً للإبلاغ الناقص عن وفيات الرضع. ومع ذلك، فإنه يمكن استخدام جدولة بسيطة لوفيات الرضع حسب السن عند الوفاة للدلالة على وجود التسجيل الناقص. وبتمبير أبسط، إذا كانت نسبة وفيات الولدان أدنى بكثير من طائفة المعدلات المذكورة أعلاه فإن ذلك يبرهن على أن هناك إبلاغاً ناقصاً عن الوفيات المبكرة للرضع.

٤٧٢ - فالوفيات المبكرة للرضع، ولا سيما تلك الحاصلة في المؤسسات الصحية، قد يبلّغ عنها عادة على أنها وفيات جنينية متأخرة. وقد يكون مرد ذلك إلى فهم خاطئ للتعريف الدولي للمولود حياً، أو إلى رغبة الوالدين في تجنب عبء تسجيل مولود حي أولاً ثم تسجيل وفاة رضيع، أو قد يكون مرده ببساطة إلى اعتماد تعريف وطني مختلف عن التعريف الدولي، قد يقتضي أن، يعيش الوليد على الأقل ١٢ ساعة، أو ٢٤ ساعة أو غير ذلك، لكي يسجل كمولود حي؛ وإلا فإنه يسجل كوفاة جنينية متأخرة (على سبيل المثال، بولندا، زائير، الخ). فالإحصاءات التي تظهر عدداً ضئيلاً من الوفيات المبكرة للرضع مع عدد كبير من الوفيات الجنينية المتأخرة تدل عادة على وجود مثل هذه المشكلة.

٤٧٣ - وقد طورت مجموعة من طرائق البيانات غير الكاملة لإجراء تقييم مباشر لمدى تغطية التسجيل وعلى سبيل المثال، فإن طريقة نسبة البقاء العكسية تعطي تقديراً لعدد الولادات خلال الفترة الفاصلة بين تعدادين عن طريق استخدام نسب البقاء في إجراء إسقاط باتجاه رجعي بهدف تقدير عدد الأطنال من سن صفر إلى ٤ سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ أحدث تعداد، ثم إدخال التعديلات اللازمة على نتيجة الإسقاط بحيث تؤخذ في الاعتبار الوفيات أثناء مرحلة الطفولة، والهجرة الصافية ومعدل الزيادة في عدد الولادات خلال فترة الإسقاط. ويتحدد مستوى النقص في التسجيل عن طريق مقارنة عدد الولادات المقدرة بموجب هذه الطريقة مع عدد الولادات المسجلة. واستخدمت هذه الطريقة لتقدير التسجيل الناقص للولادات في أكتلنرا وويلز في الفترة من عام ١٨٤١ إلى عام ١٩١٠^(٩٢). ويعتمد نجاحها اعتماداً كبيراً على دقة الإبلاغ عن الأعمار والتفاوت الناجم عن الحصر الناقص في بيانات التعداد الراهنة، وكذلك على مدى دقة التقديرات المستخدمة لوفيات الأطنال. وتعتبر طريقة نسبة البقاء العكسية غير ملائمة للاستخدام في العديد من البلدان النامية، ويعود ذلك تحديداً إلى عدم تحقق الافتراضات المتعلقة بوجود البيانات، وعلى العموم، لا توفر هذه الطريقة إلا مقياساً تقريبياً لمستوى تغطية التسجيل.

٤٧٤ - واستخدمت الطريقة نفسها في تقدير مدى اكتمال تسجيل الولادات في تايلند^(٩٣). فقد طبقت طريقة نسب البقاء العكسية على تعدادات تمت في تايلند بغية تقدير عدد المواليد خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٦٩. وقورن بعد ذلك عدد المواليد المقدر لكل فترة مؤلفة من ٥ سنوات مع عدد المواليد المسجلين للفترة نفسها من أجل تقييم مدى اكتمال تسجيل المواليد. وفي الدراسة نفسها، قدرت بعد ذلك الوفيات عن طريق استخدام معادلة الموازنة، ثم قورنت بالوفيات المسجلة لحساب مستوى التسجيل الناقص للوفيات. وبالإضافة إلى عيوب طريقة نسب البقاء العكسية التي جرت مناقشتها أعلاه، فإن استخدام معادلة الموازنة يتطلب بيانات تعدادية دقيقة وأخرى عن الهجرة وهي بيانات غير متوفرة بالنسبة لمعظم البلدان النامية. وبسبب هذه العيوب، فإن الطريقة المذكورة لا يرتجى منها سوى إعطاء تقديرات تقريبية لمدى اكتمال التسجيل.

٤٧٥ - وقد وضعت في السنوات الأخيرة طرائق على قدر أكبر من التعقيد لتقييم مدى اكتمال التسجيل^(٩٤،٩٥). وتقوم أولى هذه الطرائق بتقدير مستوى التسجيل الناقص بافتراض استقرار المجموعة السكانية قيد الدراسة (أي مجموعة سكانية شهدت معدلاً ثابتاً للخسوبة والوفيات على مدى فترة زمنية طويلة) من خلال إجراء مقارنات للتوزيع السكاني حسب السن مع توزيع الوفيات حسب السن^(٩٦). وهناك طريقة أخرى، تفترض أيضاً استقرار السكان، يقدر بموجبها السكان حسب السن استناداً إلى توزيع الوفيات حسب السن ومعدل النمو السكاني^(٩٧). وتوفر نسبة العدد المقدر إلى العدد المشاهد للسكان تقديراً لمدى اكتمال تسجيل الوفيات. ويجرى مؤخرًا تعديل هذه الطرائق، التي تستند إلى افتراضات استقرار السكان، عن طريق إدماج معدلات النمو لكل عمر بغية إزالة افتراض الاستقرار^(٩٨،٩٩).

٤٧٦ - ولا تستلزم الطرائق المتبقية افتراض الاستقرار السكاني. فقد وضعت طريقة تقوم على إسقاط السكان للمستقبل للفترة الفاصلة بين التعدادات^(١٠٠). ويقدر هذا الأسلوب كل من المعدل الناقص خلال الفترة الفاصلة بين تعدادين ومدى اكتمال تسجيل الوفاة.

(ج) مزايا الطرائق غير المباشرة

٤٧٧ - من مزايا الطرائق غير المباشرة أن درجة اكتمال التسجيل يمكن تقديرها ببسر حالماً تصبح البيانات متوفرة. وهناك عدة طرائق يمكن تطبيقها على المستوى المحلي أو الإقليمي، وعلى المستوى الوطني كذلك، مما يوفر وسيلة لتعيين الموقع الجغرافي للمشكلة. وسهولة تطبيق هذه الطرائق يجعلها ملائمة لتحقيق أغراض عدة، كالرصد المنتظم لمستويات الاكتمال، وإعطاء تقديرات لمدى فعالية حملات التشجيع على إجراء تحسينات في التسجيل.

(د) أوجه القصور في الطرائق غير المباشرة

٤٧٨ - إن إمكانية تطبيق الطرائق غير المباشرة تبقى رهناً بمجموعة من الافتراضات والشروط الأخرى. وعلى سبيل المثال، كانت أول طريقة من هذه الطرائق تتطلب استقراراً سكانياً، أي ثباتاً في معدلات الخصوبة والوفيات^(١٠١). وبسبب الانخفاضات الحاصلة في معدلات الخصوبة والوفيات، فإن تزايد عدد البلدان النامية القاصصة بالإبلاغ لا يجعل هذه الأساليب ملائمة إلا في عدد ضئيل من البلدان. أما الطرائق التي لا تستلزم افتراض الاستقرار فتتطلب قدرًا أكبر من المعلومات^(١٠٢،١٠٣). وعلى العموم، تتطلب هذه الطرائق بيانات من تعدادين، مما يجعلها غير ملائمة للبلدان التي ليس لديها بيانات يمكن الاعتماد عليها من تعدادين.

٤٧٩ - ومن أوجه القصور الأخرى في هذه الطرق افتراض كون المجتمع السكاني مغلقاً (أو توفر إحصاءات دقيقة للهجرة). وعدم وجود اختلافات في مدى اكتمال تسجيل الوفيات بين الأعمار المختلفة،

٤٢٥ - ثمة اعتبار آخر عند اختيار الطريقة المناسبة وهو درجة الدقة المطلوبة في تقييم مدى الاكتمال أو الجودة. ففي بعض الحالات، يكون التقدير التقريبي كافياً. فمستوى الدقة المطلوبة يكون جزئياً دالة لمستوى الاكتمال أو الجودة في نظام التسجيل. وإذا كان الإبلاغ قاصراً على نحو جسيم، فإن التقدير الوافي الذي يتم الحصول عليه من خلال الطريقة غير المباشرة يكون ملائماً. وإذا كانت المشاكل الرئيسية قد حلت، وما زالت تبقى مشاكل صغيرة مهمة، فإن الطرائق المباشرة قد تكون أفضل السبل لتحديد ما. وبمجرد أن يحقق نظام التسجيل درجة عالية من الاكتمال والجودة، تستخدم الطرائق غير المباشرة عموماً على أساس منتظم لضمان عدم تدهور درجة الشمول ودقة البيانات.

٣ - حسن التوقيت

٤٣٦ - ثمة معيار مهم لاختيار أنسب الطرائق هو الوقت الذي تنشأ خلاله حاجة إلى النتائج. فإذا كان هدف الدراسة هو التحقق مما إذا كان هناك مشكلة في سبيلها إلى الظهور، فإن النتائج يجب أن تكون متوفرة في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي يستدعي استخدام إحدى الطرائق غير المباشرة، رغم أن التقييم المباشر قد يكون ممكناً إذا توفرت قائمة بالوقائع كاملة إلى حد معقول، كقائمة إدارية مثلاً. ومن جهة أخرى، إذا كانت الدراسة جزءاً من خطة طويلة الأجل لتطوير التسجيل، فإنه يمكن النظر في استخدام أساليب تستغرق وقتاً أطول كالطرائق المباشرة.

٤ - نوع الوقائع المزمع دراستها

٤٣٧ - قد تقيم الدراسة الولادات أو الوفيات، أو شريحة بعينها من هذه الوقائع، كوفيات الرضع أو أكثر من نوع واحد من الوقائع الحيوية. والعديد من الطرائق الموصوفة أعلاه يتلاءم كل منها مع نوع محدد من الوقائع. ويجب الحرص على اختيار الطرائق المناسبة للدراسة المزمع إجراؤها. فإذا ما أريد تغطية أنواع عدة من الوقائع في الدراسة، فإن ذلك قد يتطلب استخدام طرائق تقييم متعددة.

٥ - تقدير درجة تغطية وأو جودة النظم

٤٣٨ - يجوز قصر الدراسة على تقييم درجة التغطية (أي الجانب الكمي) وأو على تقييم جودة الإحصاءات الحيوية كذلك. فالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة يمكن استخدامها كليهما لتقييم مدى اكتمال (درجة تغطية) التسجيل وجودة البيانات كذلك. وتوفر الطرائق المباشرة تقديرات أدق لجودة الإحصاءات الحيوية وعلى وجه الخصوص لبنود مثل أسباب الوفاة. وإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر استخدام الطرائق المباشرة إذا كان من الضروري تحديد مصدر المشكلة.

٦ - الموارد

٤٣٩ - هناك عوامل حاسمة أخرى تتمثل في حجم التمويل المتاح للدراسة التقييمية، ومدى توفر المحللين ذوي المهارات، ونوع المصادر الأخرى للبيانات التي يمكن استخدامها للدراسة ودرجة دقتها. وفي نهاية المطاف، فإن اختيار طريقة التقييم قد يحدده توفر الموارد اللازمة للدراسة. فتكلفة التقييم المباشر قد تكون باهظة إذا كانت هناك قيود على الميزانية، ولا سيما إذا كان الأمر يتطلب جمع البيانات ميدانياً لتكوين قائمة الوقائع المستقلة. ومن جهة أخرى، إذا كان يمكن إضافة الأسطة الضرورية إلى تعداد أو استقصاء مقبل، فإنه يمكن تخفيض تكلفة جمع البيانات إلى أدنى حد. وتعتبر جودة البيانات

والإبلاغ الدقيق عن الأعمار فيما يتعلق بالوفيات وبالسكان. وفي العديد من البلدان، لا يتم الوفاء بهذه الشروط. وفضلاً عن ذلك، فإن تقديرات اكتمال تسجيل الوفيات التي توفرها هذه الطرائق تتوقف دائماً على درجة شمول الحصر التعدادي. ومن شأن هذا أن يجعل تحديد المستوى المطلق للتسجيل الناقص مشكلة في العديد من الحالات.

٤٣٠ - ورغم ذلك فإن بعض هذه القيود يمكن التغلب عليه. فعلى سبيل المثال، من المعروف أن معدل الإبلاغ الناقص عن الوفيات أعلى بكثير بالنسبة للرضع والأطفال منه بالنسبة للبالغين في العديد من البلدان النامية. وتجنباً للإخلال بافتراض عدم التباين في الاكتمال حسب الأعمار، فإنه يمكن قصر أي طريقة من هذه الطرائق على تقدير مدى اكتمال تسجيل الوفيات ممن هم في عمر ١٠ سنوات وما فوق. وبالمثل، فإن احتمال المبالغة في الأعمار عند الوفاة والأعمار المبلغ عنها للسكان المسنين يمكن معالجته عن طريق توسيع نطاق الحد العمري الأدنى للنفقة العمرية الأعلى بحيث تشمل الأعمار التي يُظن أن جميع الأخطاء في ذكر الأعمار تحصل تقريباً فيها^(١١). وهذه التعديلات تضعف حساسية هذه الطرائق إزاء الإخلال ببعض الافتراضات. ولكن ليس من المتوخى إجراء أية تعديلات لخفض تأثير الإخلال بالافتراضات الأساسية الأخرى.

٤٣١ - ويمكن أيضاً استخدام جداول خاصة لتقييم جودة البيانات. وعلى سبيل المثال، فإن التصنيف المتقاطع لتاريخ حدوث الواقعة وتاريخ تسجيلها يبين نسبة الوقائع التي أبلغ عنها بعد وقوعها بوقت طويل، والمعروضة بالتالي لأخطاء السهو. فجدولة الوفيات على أساس شهادات وفاة طبية عن أسباب الوفاة بدلاً من شهادات غير المختصين تعطي مؤشراً واضحاً على الدقة المحتملة للبيانات المتعلقة بسبب الوفاة.

جيم - اختيار طريقة ملائمة لتقدير مدى اكتمال بيانات التسجيل وجودتها

٤٣٢ - جرى أعلاه وصف مجموعة متنوعة من الطرائق المباشرة وغير المباشرة لتقييم درجة تغطية التسجيل وجودة بيانات الإحصاءات الحيوية. ويتوقف اختيار أكثر تلك الطرق ملاءمة، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، على عوامل مختلفة، بما في ذلك احتياجات المحلل وتوفر الموارد للدراسة.

٤٣٣ - وعند تصميم الدراسة التقييمية ينبغي، كحد أدنى، تحديد المتطلبات التالية.

١ - الأهداف

٤٣٤ - يجب تحديد الأهداف النهائية للدراسة بوضوح، أي تحديد ما إذا كانت النتائج ستستخدم مثلاً لتمييز عملية إدخال تحسينات على التسجيل، أو لتحديد مشاكل معينة بدقة أو لاستخدامات أخرى. والغايات التي ستطبق لأجلها نتائج الدراسة هي التي تلمي بالدرجة الأولى اختيار الطريقة. فإذا كان الهدف هو تشجيع تحسين التسجيل عموماً، فقد يكفي معالجة مشاكل التغطية بصورة عامة ومن ثم استخدام هذه المعلومات لتشجيع التعاون بين الجمهور وأمناء السجل المحليين والجهات المتعاونة. وفي هذه الحالة، تكفي طرائق التقييم غير المباشرة. وبالمثل، يمكن استخدام الطرائق غير المباشرة في إجراء رصد روتيني لمستويات الاكتمال. وإذا كانت الغاية هي تعيين وإزالة مشاكل محددة في مجال التغطية، فإن الطرائق المباشرة قد تكون أكثر ملاءمة.

اختيار الطريقة المزمع تطبيقها، ولا سيما إذا كان من المقرر استخدام طريقة غير مباشرة.

٤٤٠ - وترد في الجدول ٧-٥ حلول ممكنة لمشاكل محددة تتعلق بمدى اكتمال وجودة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

المتوفرة أحد العوامل أيضا. وإذا كانت القوائم الإدارية المتوفرة أو البيانات المستمدة من تعداد أو استقصاء غير كاملة بشكل صارخ، فإن الطرائق غير المباشرة قد تكون هي المفضلة. وأخيرا، يجب توفر موظفين من ذوي المهارات للإضطلاع بالدراسة. وقد يملئ مستوى خبرة الموظفين المتاحين للدراسة

الجدول ٧-٥ مصادر المشاكل التي تؤثر على اكتمال التسجيل المدني وجودة وحسن توقيت الإحصاءات الحيوية، والحلول الممكنة لها

طبيعة المشكلة	مصدر المشكلة: الجمهور	الحل الممكن	مصدر المشكلة: مكتب التسجيل	الحل الممكن
ألف - مشاكل التغطية ١-١ عدم تسجيل الوقائع الحيوية	عدم إدراك السكان لمسؤوليتهم في الإبلاغ عن الوقائع الحيوية	حملة إعلامية	أن يكون أمين السجل مهام كثيرة أخرى	تحديد شخص يمثل التسجيل مهمته الكلية أو الرئيسية
	اللامبالاة	حملة إعلامية	عدم وجود مكاتب تسجيل في بعض المناطق	إعادة توزيع مكاتب التسجيل؛ إنشاء وحدات تسجيل متنقلة
	عدم القدرة على دفع الرسوم	التسجيل المجاني للمواليد أحياء والوفيات	التعريف غير الملائم للمولود الحي	اعتماد تعريف موسى به دوليا للمولود الحي
٢-١ التسجيل المزدوج	انفعال أقارب المتوفي بمشاكل أخرى	حملة إعلامية إبلاغ النظام الصحي الوقائع لنظام التسجيل	الضم الخاطئ لتعريف المولود الحي أو للوقائع الأخرى أو لإجراءات التسجيل	برنامج تدريبي لأمناء السجل المدني
	عدم إبلاغ الوقائع الحיוية عمداً أمين السجل	جميع ما ذكر أعلاه	إجراء تسجيل جديد أسر من الحصول على نسخة عن صحيفة التسجيل الأصلية	تحسين إجراءات الحفظ ومراجعة الملفات؛ وضع إجراءات للتعاون مع مكاتب التسجيل الأخرى
	فقد النسخة الوحيدة الموجودة	الاحتفاظ بسجلات مطابقة للأصل	عدم وجود ملفات أو سجلات في المنطقة؛ إعدام المحفوظات	الاحتفاظ بنسخ احتياطية للسجلات؛ إنشاء محفوظات على المستوى الإقليمي
وجود أخطاء في صحيفة التسجيل الأصلية	وجود أخطاء في تسهيل تصحيح الصحائف	وضع إجراءات إدارية لتسهيل تصحيح الصحائف	تحسين إجراءات حفظ الملفات ومراجعة الملفات	تحسين إجراءات حفظ الملفات ومراجعة الملفات
	انتقال الفرد من محل إقامته المعتاد وحاجته إلى نسخة قانونية من صحيفة التسجيل	إنشاء محفوظات على المستوى الإقليمي وإقامة قنوات للتعاون تيسيراً لإستخراج نسخ مطابقة للأصل	النقل في المثلث على صحيفة حيوية	تحسين إجراءات حفظ الملفات ومراجعة الملفات
٣-١ التسجيل غير القانوني	مولود في بلد أجنبي ويؤد أن يسجل نفسه في بلد محل إقامته الجديد	تدريب الموظفين وإقامة إتصالات فيما بين مكاتب التسجيل	تغييرات غير قانونية	التفتيش على السجلات المدنية، والإشراف على تدريب أمناء السجل

الجدول ٢-٥ (تابع)

طبيعة المشكلة	مصدر المشكلة: الجمهور	الحلّ الممكن	مصدر المشكلة: مكتب التسجيل	الحلّ الممكن
٤-١ التسجيل المتأخر	الجهل بالوقت المسموح به للتسجيل	حملة إعلامية	عدم وجود مكاتب للتسجيل المدني في بعض المناطق بأمناء سجل متنقلين	إعادة توزيع مكاتب التسجيل: الاستماعة بأمناء سجل متنقلين
	اللامبالاة	حملة إعلامية	مشاكل الوصول إلى مكاتب التسجيل	إنشاء مكاتب تسجيل في الوحدات الطبية وغيرها من الأماكن
	عدم القدرة على دفع رسوم التسجيل المتأخر	إتاحة التسجيل المتأخر مجاناً للمواليد أحياء والوفيات	الجهل بأهمية المشكلة	برامج تدريب لأمناء السجل المدني: مناقشة المشاكل في رسائل إخبارية لأمناء السجل
٥-١ تأخر التقارير الإحصائية أو عدم تجهيزها...			تأخر التقارير أو عدم إرسالها إطلافاً إلى المكتب المركزي	وضع وتنفيذ إجراءات لمراقبة الوثائق
			عدم طلب المكتب المركزي للتقارير الإحصائية	الحل نفسه الوارد أعلاه
			فقد تقارير أثناء إرسالها: عدم ضبط استلام التقارير: استلام أجزاء فقط من التقارير	الحل نفسه الوارد أعلاه
			ورود التقارير ولكنها لا تجهز	الحل نفسه الوارد أعلاه
٦-١ اتباع أساليب إحصائية غير سليمة			اشتمال التجهيز على وثائق من سنوات أخرى	الحل نفسه الوارد أعلاه
			تكرار عدد من التقارير الإحصائية لدى التجهيز	الحل نفسه الوارد أعلاه
١٥- المشاكل المتعلقة بالمجودة	١-٢ إدخال بيانات رفض الإجابة	حملة إعلامية، برنامج تدريبي لأمناء السجل	إختلاف مضمون النماذج في أنحاء البلد	توحيد النماذج
			عدم كفاية كمية النماذج المطبوعة	إنشاء نظام لمراقبة وتوزيع النماذج المطبوعة

الجدول ٢-٥ (تابع)

طبيعة المشكلة	مصدر المشكلة: الجمهور	الحل الممكن	مصدر المشكلة: مكتب التسجيل	الحل الممكن
١٤ - المشاكل المتعلقة بالجودة (تابع)			جهل أمين السجل بالمعلومات الإحصائية المطلوبة واستعمالاتها	برنامج تدريبي لأمناء السجل؛ تحديد نوع المعلومات المطلوبة واستعمالاتها
٢-٢ عدم إجابة جزئية على جانب من الأهمية	رفض الإجابة	حملة إعلامية؛ برنامج تدريبي لأمناء السجل المدني	عدم صياغة أمين السجل للأسئلة على النحو السليم	برنامج تدريبي لأمناء السجل؛ وضع دليل إجراءات لأمناء السجل
			اشتمال النماذج على أسئلة أكثر من اللازم	تنقيح مضمون النماذج
٢-٢ عدم دقة البيانات	سوء فهم الأسئلة	برنامج لتدريب أمناء السجل على أساليب إجراء المقابلات	جهل أمين السجل بالتعريفات؛ وعدم صياغته للأسئلة بصورة سليمة؛ واقتضاره إلى المبادئ التوجيهية الصحيحة	برنامج تدريب لأمناء السجل؛ ووضع كتب دليل للإجراءات
			عدم توافر النماذج المطبوعة	إنشاء نظام لمراقبة وتوزيع النماذج المطبوعة
			سوء تصميم النماذج؛ وطلب معلومات أكثر من اللازم	تنقيح تصميم النماذج ومضمونها
٤-٢ أخطاء في تجهيز البيانات			وجود أخطاء في الترميز ووجود أخطاء في المراجعة	تدقيق الترميز ووضع برامج مراجعة حاسوبية للتحكم في نطاق السرود وتدقيق اتساقها
			وجود أخطاء في إدخال البيانات	التدقيق الكامل لعقد البيانات
			وجود أخطاء في تحديد معايير تجهيز البيانات	وضع مفاهيم لتجهيز البيانات وتحديد ما بدقة من جانب مستعملي البيانات ومعدّيها
جيم - حسن التوقيت ١-٢ التأخر في تقديم التقارير الإحصائية	التسجيل المتأخر	وضع آلية دائمة لمراقبة اكتمال وملائمة توقيت تقديم التقارير الإحصائية	عدم إدراك أمناء السجل لضرورة إرسال التقارير الإحصائية بصفة منتظمة	برنامج للتدريب أثناء العمل لأمناء السجل

المجدول ٢-٥ (تابع)

طبيعة المشكلة	مصدر المشكلة: الجمهور	الحل الممكن	مصدر المشكلة: مكتب التسجيل	الحل الممكن
١-٢ التأخر في تقديم التقارير الإحصائية (تابع)			عدم طلب المكتب المركزي للإحصاءات الحيوية للتقارير الإحصائية	إدشاء آليات للتنسيق بين مكتب جمع البيانات ومكتب تصنيفها
			فرض جزاءات قانونية في حالة التأخر تحول دون اكتمال التسجيل	تجنب اتخاذ الإجراءات القانونية المرهقة في حالة التأخر المتأخر
٢-٢ عدم تجهيز التقارير الإحصائية في مواعيدها			وجود إجراءات مراقبة أكثر من اللازم عند استلام التقارير الإحصائية	تبسيط إجراءات مراقبة استلام التقارير
			نقص الموظفين من الكتيبة اللازمين للقيام بالمراجعة والترميز وتجهيز البيانات	تعيين موظفين دائمين للقيام بهذه المهام
			عدم وجود معدات لإدخال البيانات	تركيب معدات أكثر ملاءمة لإدخال البيانات
			عدم إعطاء السلطات الإحصائية الوطنية الأولوية المناسبة لبرنامج الإحصاءات الحيوية	إعادة النظر في الأولوية الممنوحة للإحصاءات الحيوية في إطار البرنامج الإحصائي العام

سادسا - استراتيجية لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٤٤١ - تتوقف فعالية نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على توفر الخبرة التقنية العالية والمتخصصة داخل الإدارة العامة. ويجب أن تستخدم فيه أساليب الإدارة الحديثة ونظم المعلومات. كما ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على التحسين المستمر للنظام عن طريق استخدام السبل المبتكرة لكي يتسنى تشغيله بطريقة فعالة. ومن بين السبل اللازم اتباعها لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، البدء بدراسة منهجية للأشغلة الداخلية لعمليتي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، فضلا عن دراسة العلاقة بالنظم الأخرى ذات الصلة بالسجلات المدنية والإحصاءات الحيوية. ويجب دراسة هيكل النظام أو تنظيمه القائم بحكم القانون والقيود المالية. ويتمين ممارسة الرقابة المستمرة على العمليات اليومية التي يؤديها النظام، بما في ذلك وظيفتنا تسجيل الوقائع الحيوية وتقديم التقارير الإحصائية عنها، وشبكة مكاتب التسجيل، وشؤون الموظفين، والمعدات والإمدادات، والمرافق الأخرى. وينبغي تطوير وتعمير وتوسيع التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى والجمهور من أجل تسهيل سير أعمال نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٤٤٥ - وينبغي أن يتولى التدريب، كما هو الحال في أي نشاط آخر، فريق متعدد التخصصات، يتألف من خبراء في مجال التسجيل المدني وأفراد آخرين، مثل المعلمين، والخبراء في الاتصالات، الذين يمكنهم أن يوفروا معا أفضل الأدوات والاستراتيجيات التعليمية.

٤٤٦ - كما ينبغي أن يشمل التدريب حلقات دراسية، يشارك فيها أشخاص من داخل النظام وخارجه. ومن شأن عقد حلقات دراسية مختارة يحضرها خلبسط من المشاركين أن يهيئ مناخا يسمح بحل المشاكل وتبادل الخبرات والتواصل فيما بين المشاركين. وتسمح هذه الحلقات الدراسية، إن أعدت إعدادا جيدا، للمشاركين فيها من داخل النظام وخارجه، بالتوصل إلى فهم متعمق للموضوع وتحسين تطبيق المهارات التقنية. وهذا النوع من التدريب والتواصل فيما بين المشاركين يستفيد من تداخل ثلاثة مجالات، وفقا لنهج تحليل النظم المقترح في الشكل الثاني عشر.

٧ - الحلقات الدراسية وحلقات العمل

٤٤٧ - ينبغي أن تعقد حلقات دراسية وحلقات عمل للموظفين من داخل النظام لانتعاش آرائهم وتبادل وجهات النظر فيما بينهم بشأن المشاكل التي تواجهها عمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينبغي أن يشارك فيها أيضا تقنيون أو إداريون يتم اختيارهم من خارج النظام للمساعدة في تقديم أفكار وأساليب جديدة. ويمكن أن يكون من بين هؤلاء إحصائيون في المعدات والعمليات، وخبراء في تخزين صحائف التسجيل واسترجاعها، ومستشارون في مجال تجهيز البيانات.

٣ - آراء المستعملين

٤٤٨ - من أجل تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، من الأهمية بمكان كسب دعم الجمهور والاستماع إلى مشاكلهم أو اتخاذ الإجراءات التي يمتدنون أنها ضرورية. وهذا النشاط ضروري لتحسين أوضاع التسجيل حيث أنه يهيئ جوا إيجابيا قانما على المشاركة ويساعد على إحداث تغيير. أما التفاصيل المتعلقة بطبيعة ودواع الجماهير المستهدفة فستناقش أدناه، في الجزء المتعلق بتثقيف الجمهور وتعاونهم.

٤ - اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٤٤٩ - تستطيع هذه اللجان أن توفر محفلا ملائما لأخذ زمام المبادرة وممارسة السلطة لرفع ما يلزم من تحسين. والهدف هو تنظيم الدعم وتنسيق المشاركة من جانب المجموعات التقنية والمهنية والحكومية المعنية التي ستشارك في عملية التحسين. ويمكن أن تحظم عضوية هذه اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتحقيق نوع من التوازن بين الأعضاء المهتمين بمشاكل الجمهور والأعضاء المهتمين بالمسائل التقنية. ويمكن للمشاركين في هذه اللجان إبداء آرائهم في جو يسمح بحل المشاكل ويشجع على إحداث التغييرات اللازمة.

٤٤٢ - وثمة مجالات متعددة للعمل الذي ينبغي القيام به وتطويره إما في كل مجال على حدة أو في كل المجالات معا لتحسين النظام. ومن بين هذه المجالات تدريب المسؤولين عن التسجيل وعن الإحصاءات، وتدريب الجمهور، وتنظيم الحلقات الدراسية والحلقات التدريبية، واستطلاع آراء المستعملين للنظام، وإنشاء لجان وطنية وإقليمية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وتطوير وتنفيذ خطط عمل متنوعة لتحسين نظم، الخ.

ألف - التدريب واستراتيجية تحسين النظم

١ - التدريب

٤٤٢ - التدريب مجال رئيسي يمكن أن يؤدي إلى التعزيز الفعال للنظام. ويمكن للتدريب أن يحقق على الفور فوائد متعددة، بما في ذلك (أ) تحسين تفهم المهام التي يتعين تأديتها؛ (ب) رفع المعنويات التي يمكن أن تكون متدنية بسبب إحساس الشخص بافتقاره إلى المهارات اللازمة؛ (ج) تشجيع الأفراد على المشاركة بنشاط أكبر؛ (د) تمهيد الطريق لتطوير واستحداث إجراءات ومعدات وأساليب جديدة لرفع قدرة النظام؛ (هـ) تشجيع الأفراد على إبداء آرائهم وانطباعاتهم، بما في ذلك تقديم اقتراحات لإجراء تغييرات وإيجاد السبل الكفيلة بتنفيذها.

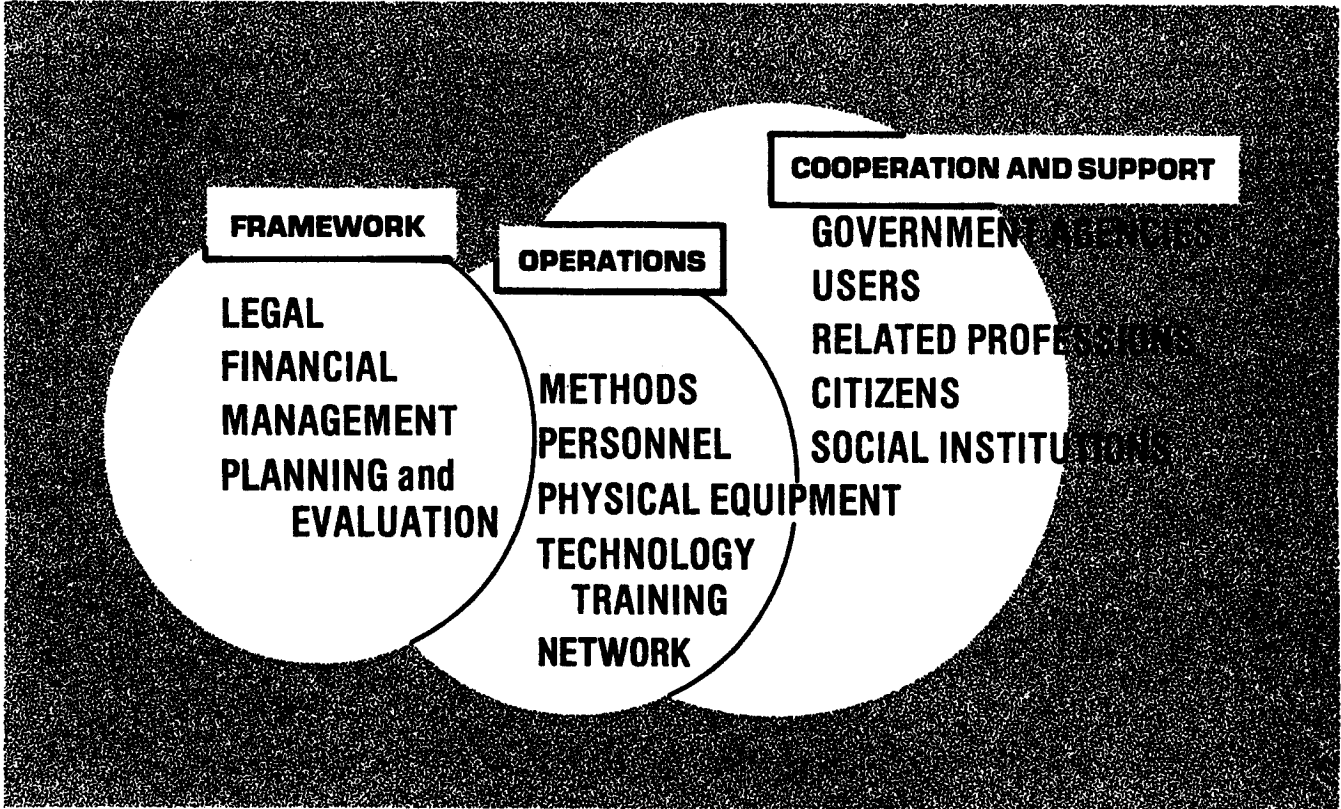
٤٤٤ - ويمكن أن يكون التدريب عملية فعالة من حيث التكاليف إذا استهدف تلبية الاحتياجات في مجال يعينه من التسجيل المدني أو في مناطق التسجيل في شريحة جغرافية محددة كالمحضر أو الريف. وينبغي أن تميز خطة التدريب بين التدريب الداخلي الذي يستهدف المسؤولين عن التسجيل المدني والموظفين التقنيين والإداريين، والتدريب الخارجي الذي يستهدف واضعي السياسات، والمسؤولين المحليين، والعاملين الصحيين، وغيرهم من ذوي الصلة بعمليات تحسين التسجيل المدني. ويركز التدريب الداخلي على الأساليب والطرائق ومستوى الكفاءات كما يعالج المسائل المتعلقة بالأدوار والوظائف الفنية. أما التدريب الخارجي فيستهدف اطلاع ذوي العلاقة على احتياجات ومهام نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وهو يسعى إلى زيادة التفاهم والتعاون فيما بينهم. ويتم في كثير من الأحيان إهمال أو تجاهل هذه الجوانب التي تتميز من آليات التحسين، على الرغم من أن أهميتها الحاسمة لتوفير جو يسوده

٥ - وضع خطط العمل وتنفيذها

إعادة أو تعزيز النظام أو التدبير القائم الخاص بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويُصطلح على المدى المتوسط بالأنشطة التي تتطلب مزيداً من الإعداد والصل، أو تلك التي تستند إلى دراسات رائدة أو طرائق التقييم وتتطلب رصد اعتمادات في الميزانية. ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة في فترة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات بعد تنفيذ الأنشطة قصيرة الأجل. ويمكن أيضاً تنفيذها على الفور في البلدان التي تم أصلاً فيها تنفيذ الأنشطة قصيرة الأجل. أما الأنشطة طويلة الأجل فهي أكثر تعقيداً وتتطلب تغييرات تقنية كبيرة إما في ترتيب النظام أو في عملياته.

٤٥٠ - يرد في الجدول ٦-١ مثال توضيحي لسلسلة من الأنشطة التي يتم تنفيذها خلال مراحل التطوير المختلفة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويتضمن الجدول سرداً لعدد من الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها ويحدد الإطار الزمني لاتخاذ الإجراءات الخاصة بكل نشاط. ويمكن تنفيذ أنشطة التطور المبكر، أو الأنشطة قصيرة الأجل، خلال سنة واحدة بعد بدء الخطة. ويشمل ذلك العمل على إنشاء نظام أو تدبير جديد، أو

الشكل الثاني عشر - ثلاثة مجالات عامة لتطبيق تحليل النظم من أجل تعزيز نظم التسجيل



الجدول ١-٦ أمثلة على سلامة الأنشطة التي تنفذ خلال مراحل تطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

العنصر/ النشاط	الطور المبكر	الطور المتوسط	المدى الطويل
ألف - العناصر العامة التحليل القانوني	إرساء أسس لتطوير أو تنقيح نظام قانوني في جلسات عمل تعالج ضرورة إنشاء أو تعزيز قانون التسجيل المدني وقانون الإحصاءات الحيوية.	تشكيل فريق للإصلاح القانوني مؤلف من ممثلين عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ومن خبير قانوني، وخبير استشاري دولي، وممثلين عن الشرطة والقضاء وغيرهم. والتأكد من الاتساق الكامل للقوانين المنقحة والتغييرات في نماذج الإبلاغ.	تنفيذ الإصلاحات القانونية. قد تكون هذه الإصلاحات هدفاً على المدى الطويل ولكنه هدف يستحق أن تبذل الجهود من أجله.
تحليل الإدارة الداخلية	مراجعة الممارسات الإدارية القائمة، واقتراح تغييرات بحسب الاقتضاء. ورفع مستوى رتب الموظفين، وتنظيم اجتماعات لحل المشاكل بين موظفي المكتب المركزي والموظفين الميدانيين.	إنشاء برنامج للتدريب الدائم أثناء العمل، ومواصلة رفع مستوى رتب الموظفين، وتقديم اقتراحات بالنسبة للوظائف الجديدة والبدء في وضع تدابير لتقييم موظفي المكتب المركزي والموظفين الميدانيين.	مواصلة برنامج التدريب أثناء العمل وعقد اجتماعات لحل المشاكل. واستخدام التدابير التي تسمح بتقييم الأداء وتحديد المجالات التي تنطوي على مشاكل.
المرافق وتخزين صحائف التسجيل	دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز سلامة صحائف التسجيل في المكتب المركزي وفي مكاتب المسجلين المحليين.	الحصول على الدعم المالي لإجراء تحسينات لوقاية من الحريق وحماية صحائف التسجيل؛ والحصول على معدات احتياطية وتحسين بيئة العمل لتعزيز إنتاجية المعدات والموظفين.	دراسة تدابير أخرى لتحسين المرافق وتخزين صحائف التسجيل، وتنفيذ ذلك عندما تتوفر الأموال.
باء - إعداد نسخ طبق الأصل من السجلات الحيوية	إنجاز العمل المتراكم	إجراءات مراقبة الجودة	باء - إعداد نسخ طبق الأصل من السجلات الحيوية
إنجاز العمل المتراكم	المعمل على إنجاز الطلبات المترامية للحصول على شهادات.	وضع إجراءات لمراقبة الجودة لتقييم نظام إصدار شهادات التسجيل، بما في ذلك ترتيب الملفات ونظام تتبع الوثائق.	إعداد نسخ طبق الأصل من السجلات الحيوية
إنجاز العمل المتراكم	مراجعة النظام لوضع إجراءات أكثر فعالية، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من المعدات.	تنفيذ الإجراءات، واستخدام النتائج لإدخال تعديلات على النظام.	إنجاز العمل المتراكم
إنجاز العمل المتراكم	مواصلة العمل بالإجراءات مع تعديلها بحسب الاقتضاء.	مواصلة العمل بالإجراءات مع تعديلها بحسب الاقتضاء.	إنجاز العمل المتراكم
جيم - إعداد البيانات وتخزينها	إدخال البيانات وترميزها والتأكد من صحتها	مراجعة حصص الإنتاج وإجراءات مراقبة الجودة، وتنقيحها بحسب الاقتضاء.	جيم - إعداد البيانات وتخزينها
إدخال البيانات وترميزها والتأكد من صحتها	إيجاد الإمكانيات لتجهيز البيانات واستحداث إجراءات لمراقبة الجودة تستخدم للقيام برصد تدفق العمل وجودته بعناية.	تنفيذ الإجراءات والحرص المنقحة، والمحافظة على نوعية العمل المنجز.	إعداد البيانات وتخزينها
إدخال البيانات وترميزها والتأكد من صحتها	إقامة الاتصالات الملائمة بين موظفي التسجيل/المكاتب الميدانية ووحدة تجهيز البيانات.	تقييم الإجراءات المتخذة لنقل البيانات إلى الوحدة المركزية لتجهيز البيانات، وتخزين هذه البيانات.	إعداد البيانات وتخزينها
برنامج لتخزين البيانات والمصادر والاتصال بالوحدة المركزية لتجهيز البيانات	برنامج لتخزين البيانات والمصادر والاتصال بالوحدة المركزية لتجهيز البيانات	تقييم الإجراءات المتخذة لنقل البيانات إلى الوحدة المركزية لتجهيز البيانات، وتخزين هذه البيانات.	برنامج لتخزين البيانات والمصادر والاتصال بالوحدة المركزية لتجهيز البيانات

المعنصر / النشاط	الطور المبكر	الطور المتوسط	المدى الطويل
دال - تحليل البيانات			
تبويب الإحصاءات الحيوية وبيانات التسجيل	تنقيح/تصحيح برامج التبويب بحسب الاقتضاء. وتدريب موظفين مختارين على استعمال البرامج الحاسوبية.	استئناف نشر التقرير السنوي للإحصاءات الحيوية، مع مجموعة أساسية من الجداول. وإصدار جداول خاصة عند الطلب.	تنقيح المجموعة الأساسية للجداول بحيث توضع في الاعتبار احتياجات مستعملي بيانات التسجيل ومختلف المستعملين الآخرين.
تحليل بيانات الإحصاءات الحيوية	تقديم التدريب في مجال تحليل بيانات الإحصاءات الحيوية، واستعمال البرامج الحاسوبية للتحليل.	تقييم جودة بيانات الإحصاءات الحيوية.	توفير خدمات تحليلية لمستعملي البيانات.
هـ - الإدارة الداخلية شؤون الموظفين			
وضع الجداول الزمنية والاتصال الخارجي	إشياء وظائف أو رفع درجتها، وإعادة تنظيم ملاك الموظفين بحسب الاقتضاء.	تنظيم حلقات دراسية حول كيفية حل المشاكل بهدف تحسين معارف الموظفين، وتطوير قدراتهم، وجعلهم يهتمون بالشؤون الإدارية وبضرورة تحسين النظام.	إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب أثناء العمل، والتقييم المتواصل لإنتاجية النظام.
اللوازم والنماذج	تطبيق أو مراجعة جميع النظم داخل المكتب من أجل تحديد الجدول الزمني الملائم للأنشطة وتنسيقها.	تنفيذ التغييرات الملائمة لضمان جدولة الأنشطة وتنسيقها داخل المكتب المركزي.	اختبار نهج الإدارة لحل مشاكل الاختناقات أو الصعوبات المؤقتة داخل المكتب
موظفو الدعم الميداني	مساعد الموظفين العاملين في الميدان على تطوير مهاراتهم. وتحديد أهداف/واجبات أمناء السجل الإقليميين.	تقييم النماذج المعمول بها، وتحديد النماذج التي يتعين إلغاؤها وتلك التي يتعين تنفيذها. والحصول على التمويل لضمان وجود القدر الكافي من اللوازم والنماذج.	إجراء تنقيح كامل للنماذج وإلغاء النماذج غير الضرورية. المحافظة على القدر الكافي من اللوازم والنماذج.
موظفو الدعم الميداني	مساعد الموظفين العاملين في الميدان على تطوير مهاراتهم. وتحديد أهداف/واجبات أمناء السجل الإقليميين.	تعيين وتدريب ووضع أمناء سجل في كل أبرشية (مقاطعة). وإعادة تعريف واجبات العاملين الممثلين على الصعيد المركزي وعلى صعيد الميدان في ضوء مهام أمناء السجل الإقليميين.	تقييم فعالية أمناء السجل الإقليميين. وتعديل الأهداف والواجبات بحسب الاقتضاء. والعمل على تنظيم التدريب أثناء العمل بحسب الحاجة.
ميزانية السفر	تحديد مستوى الأموال اللازمة للقيام بالإشراف اللازم على الموظفين الميدانيين ولتوفير اللوازم لعملية الرصد.	اقتراح تغييرات في الميزانية فيما يتعلق بالسفر، واللوازم للإشراف على أمناء السجل الإقليميين، وتخفيض عدد الممثلين على الصعيد المركزي وعلى صعيد الميدان.	تقييم الميزانية لمعرفة ما إذا كانت كافية لأغراض السفر واللوازم، وإجراء التعديلات بحسب الاقتضاء في المستقبل.

العنصر / النشاط	الطور المبكر	الطور المتوسط	المدى الطويل
زاي - العناصر الخارجة أمناء السجل المحليون التدريب والدعم	وضع برنامج تدريبي لكل منطقة. وتقييم وتنقيح دليل أمين السجل المحلي، بحسب الاقتضاء	استكمال البرنامج التدريبي. وإعداد النسخة النهائية لدليل أمين السجل المحلي بحيث يضم جميع التغييرات بوصفها جزءاً من تقييم النظام، وذلك فيما يتعلق بالإجراءات، والنماذج، والواجبات الأخرى لأمين السجل المحلي.	وضع برنامج تدريبي لأمناء السجل المحليين المقيمين حديثاً، ودورات دراسية تكميلية لأمناء السجل المحليين القاطنين على العمل. وتنقيح الدليل بحسب الاقتضاء. وتنظيم رابطة لأمناء السجل المحليين، وإصدار نشرة إخبارية.
الإجراءات	وضع إجراءات لأمناء السجل المحليين أو تقييم الإجراءات القائمة، عن طريق اقتراح إجراء تغييرات بحسب الاقتضاء.	تنقيح الإجراءات الخاصة بأمناء السجل المحليين، بحسب الاقتضاء.	اتخاذ تدابير لإجراء تقييم على المدى الطويل للإجراءات التي يتبعها أمناء السجل المحليون. وتنقيح الإجراءات في ضوء نتائج التقييم.
رسوم التسجيل	وضع جدول ملائم لرسوم التسجيل لدفع أجور أمناء السجل المحليين.	الحصول على التمويل اللازم لدفع الرسوم التي تم رفعها. رفع قيمة الرسوم بهدف إلى استبدال أمناء السجل المحليين غير المؤهلين.	العمل على زيادة الرسوم لتتناسب مع الزيادة في تكاليف المعيشة، وقد تكون هذه الزيادة على نحو يتناسب مع الزيادة في مرتبات الموظفين الحكوميين المدنيين.
استعراض شبكة وحدات التسجيل	دراسة وضع تدابير لرسم أو إعادة رسم حدود وحدات التسجيل.	وضوح خطط لإنشاء وحدات تسجيل جديدة.	إنشاء وحدات تسجيل جديدة في الأماكن المعزولة وفي المؤسسات الصحية لتسهيل عملية تسجيل الوقائع الحيوية.
موظفو الصحة التدريب والاتصال	الشروع في برنامج تدريبي في كل مقاطعة. والبدء في العمل لوضع دليل يتناول مهام التسجيل لاستعمال موظفي الصحة.	مواصلة البرنامج التدريبي. وتطوير جوانب التدريب المتعلقة بالتسجيل بالنسبة لممارسين آخرين مثل الأطباء، والممرضات، والقابلات.	إعداد وتوزيع دليل التسجيل لاستعمال موظفي الصحة. وإضفاء الطابع المؤسسي على البرنامج التدريبي، والمحافظة على الاتصال بالبرامج التدريبية الصحية.
التحكم في التغطية وحسن التوقيت	إقامة اتصالات منتظمة بين مكاتب التسجيل والمكاتب الصحية.	تنظيم دورات تدريبية لموظفي الصحة وإقامة الاتصال بهم عن طريق زيارات منتظمة يقوم بها العاملون في مكاتب التسجيل.	تقييم جهود الاتصال وتنقيحها بحسب الاقتضاء. وتطوير واستخدام تدابير لتقييم تغطية وملاءمة توقيت البيانات التي يجمعها موظفو الصحة.

المعاصر / النشاط	الطور المبكر	الطور المتوسط	المدى الطويل
الجمهور التثقيف بشأن استعمال التسجيل	وضع برامج دعاية لشرح أهمية التسجيل المدني للجمهور، ولتشجيعه على المشاركة وعلى تقديم معلومات في حينها وكاملة لأمناء السجل المحليين.	إدجاز برنامج دعاية على مستوى القطر، والتعريف بالتغييرات في الرسوم والإجراءات التي تؤثر في الجمهور. ووضع تدابير لتقييم أثر البرنامج على مشاركة الجمهور.	وضع وتنفيذ برنامج إعلامي على المدى الطويل لضمان امتثال الجمهور لنظام التسجيل المدني، ونشر المعلومات المتعلقة بالتغييرات المقبلة في النظام.
تغيير رسوم التسجيل	دراسة الرسوم القائمة والاحتياجات المالية لوضع جدول جديد للرسوم مقابل الخدمات المقدمة.	تعديل قيمة الرسوم مع تحسين الخدمات. واستخدام الإيرادات المتزايدة لتبرير زيادة الميزانية نتيجة لتحسين عملية التسجيل.	تنقيح الرسوم بحسب الاقتضاء، لكي تتناسب مع زيادة تكاليف الخدمات.
الشرطة والقضاة والمحققون في الوفيات	تشجيع التعاون بين هذه الجهات في عملية التسجيل عن طريق زيادة الاتصالات، والدعوة إلى المؤتمرات، والتمثيل في مجموعات الإصلاح القانوني. إقامة قنوات اتصال.	التأكد من موافقة كل مجموعة على التغييرات القانونية قبل تنقيح القانون. وتنظيم دورات تدريبية/إعلامية قصيرة لمختلف الجهات.	عقد دورات قصيرة. وإقامة الاتصالات بين المجموعات للتأكد من امتثالها للقوانين، والحصول على آرائها فيما يتعلق بالتغييرات اللازم إدخالها في المستقبل على النظام.
تطوير مؤسسات تدريبية مقيمة	وضع خطط مفصلة لمقررات دراسية تتناول تحليل وتقييم بيانات الإحصاءات الحيوية والبيانات الصحية.	إضافة مقررات دراسية تتناول الإحصاءات الحيوية في الكليات وأو المؤسسات الملائمة	إضفاء الطابع المؤسسي على المقررات الدراسية في الكليات وأو المؤسسات الملائمة، واختيار المدرسين، وتنقيح المواد التعليمية بحسب الاقتضاء ورصد ما يعرض في المستقبل من دورات دراسية.
حاء - الأسس التقنية والقانونية والسياسية لإجراء تغييرات	إقامة علاقات وقنوات اتصال مع مختلف الهيئات الحكومية مثل هيئات الصحة والمالية، والقضاة، والشرطة، والجامعات، وغيرها من الهيئات والمؤسسات الأخرى المتعاونة للتوصل إلى توافق لسلكاء والحصول على مدخلات، ودعوة كل هذه الهيئات إلى مؤتمر.	استخدام توافق الآراء والمدخلات من جميع الهيئات والمؤسسات في مراجعة النظام وإصلاحه	المحافظة على قنوات الاتصال لضمان التعاون والحصول على الآراء المختلفة كجزء من عملية الرصد.
التحليل التقني	تطوير تحليل السياسات وتقييم سبل العمل البديلة فيما يتعلق بالتسجيل.	تقديم وثائق داعمة بشأن الميزانية وشؤون الموظفين والمسائل التقنية وغير ذلك من الأمور المطلوبة لتحسين النظم.	التأكد من أن تنقيح النظم يتفق مع توصيات السياسة العامة بقدر الإمكان. وتقديم وثائق داعمة في المستقبل بحسب الاقتضاء.

العنصر / النشاط	الطور المبكر	الطور المتوسط	المدى الطويل
مؤتمر للإحصاءات الحيوية	تنظيم مؤتمر للحصول على آراء جميع المؤسسات المشاركة في النظم وعلى آراء الجمهور بشأن التغييرات والتحسينات التي يتم إدخالها. والحصول على تعاون جميع الفرقاء في تنفيذ التغييرات والتحسينات.	نشر أعمال المؤتمر بما في ذلك التغييرات والتحسينات المقترحة. واستخدام المؤتمر كأساس لتنفيذ التغييرات في النظم، وتحسين البرامج التثقيفية الإعلامية.	مواصلة تنفيذ التغييرات والتحسينات المقترحة. والمحافظة على الاستمرارية عن طريق عقد اجتماعات قصيرة للمشاركين في المؤتمر بغية تقييم التقدم المحرز ودراسة التغييرات الأخرى والتحسينات اللازمة.

٤٥١ - وقد ترى البلدان أن تضع جداولها الخاصة على غرار الجدول التوضيحي الوارد أعلاه. ويمكن استخدام هذا الجدول لعرض التغييرات اللازم تحقيقها على مدى فترة زمنية معينة، على صعيد كل من الموظفين التقنيين وغيرهم من الأفراد والهيئات المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتخذ هذا الجدول كدليل للإجراءات البديلة، أو أن يساعد على الاختيار منها، كما يمكن أن يشكل إطارا لرصد وتقييم الخطط والإجراءات بعد تنفيذها. ويمكن، عن طريق الرصد والتقييم، التعرف على الأنشطة التي يجري تنفيذها في موعدها، والأنشطة المتخلفة عن موعدها.

٤٥٢ - ينبغي التأكيد كثيرا على ضرورة تعاون الجمهور وتثقيفه لكي تتجمع نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وفي النهج مبتكرة المتبعة في التعاون مع الجمهور، يمكن استهداف ثلاث فئات: الجمهور العام، وأعضاء المؤسسات أو المهن أو الهيئات، والموظفون الحكوميون.

٣ - الموظفون الحكوميون

٤٥٥ - تتضمن هذه المجموعة الأشخاص الذين يشاركون بصورة مباشرة في عملية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ولكن عملهم الرئيسي يقع خارج نطاق النظم. ومن بين أعضاء هذه المجموعة الأطباء، وموظفو الصحة، والعاملون في العيادات والمستشفيات، والموظفون المسؤولون عن إجراءات الزواج والطلاق، والسلطات المحلية التي تقوم بأعمال التسجيل المدني. وينبغي تقديم مواد تتعلق بتثقيف الجمهور، تبين طريقة التثقيف وكذلك إجراءات التسجيل خطوة خطوة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤكد الحملة على مجالات العمل والواجبات المحددة لكل مجموعة.

١٠ - تثقيف الجمهور وتعاونه

٤٥٦ - ويمثل العامل الرئيسي في تثقيف الجمهور وتعاونه في التعرف على المشاكل وتركيز الجهود بصورة محددة على مختلف مستويات وفئات الجماهير التي تستهدفها جهود التثقيف. وتعاون الجمهور وتثقيفه أمران مترابطان ومنفصلان في نفس الوقت. فالتثقيف يطلع الجمهور على أهداف نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وعلى كيفية استخدامهما والخطوات التي يتعين اتباعها. وهو يمهّد أيضا الطريق للتعاون، ولكنه يتطلب تقديم مزيد من التفاصيل التقنية. ويؤكد التعاون على وجود مشاركة نشطة أكبر في عملية التسجيل المدني. وقد تم اقتراح عدة طرائق مختلفة للتثقيف والتعاون. ويتوقف الاختيار من بينها كما تتوقف استراتيجية تنفيذها على وجود خطط ملائمة لتحديد الاحتياجات والمجالات المتعلقة بالتثقيف والتعاون في محيط معين. والمشكلة التي يتعرض لها التسجيل المدني في كثير من الأحيان هي لا مبالاة الجمهور وأصحاب المهن ومن ثم فإن التثقيف والتعاون عنصران هامين في تعزيز التسجيل المدني. ويستطيع خبراء الاتصال تقديم مساعدة قيمة عن طريق وضع برامج لتوعية الجمهور وحفزها، بالاقتران مع الاحتياجات التثقيفية ودراسات التقييم.

١ - للجمهور العام

٤٥٣ - تتألف هذه الفئة من الأفراد الذين يتولى الإبلاغ عن وقائهم الحيوية لأغراض التسجيل الأشخاص المكلفون بذلك. ويعتمد أفراد تلك الفئة على نظام التسجيل لتسجيل الوقائع الحيوية أو استخراج الوثائق القانونية. وينبغي بذل جهود لإقناع الناس بضرورة التسجيل، وبالأسباب التي تدفعهم إلى ذلك. ويمكن أن تكون العبارات المستخدمة في الدعوة إلى ذلك قصيرة، وأن تغلظ الإذاعة أو التلفزيون أو الملصقات أو غير ذلك من وسائل الإعلام، وأن تشدد على أهمية استخدام التسجيل المدني أو المشاركة فيه، والفوائد التي يجنيها كل فرد من التسجيل، بالإضافة إلى بساطة العملية ذاتها، وأن تبيّن المهلة الممنوحة والمكان الذي يجري فيه التسجيل.

٢ - أعضاء المؤسسات أو المهن أو الهيئات

٤٥٤ - يمكن أن تؤثر هذه المجموعة على الأفراد لكي يشاركوا في التسجيل المدني أو ليستفيدوا من ثمراته. ومن بين أعضاء هذه المجموعة معلمو المدارس، والعناصر القيادية المجتمعية ذات التأثير، والمؤسسات الحكومية والخاصة التي تشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي بذل جهود للحصول على مساعدتهم في تعزيز عملية تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويمكن الاضطلاع بهذه الحملات عن طريق

٤٥٧ - وجهود موظفي التسجيل المحليين وسلطات التسجيل المحلية دور رئيسي في جميع حملات التثقيف والتشجيع. ولذلك ينبغي إشراك بعض الممثلين لهذه المجموعات المحلية في عملية التخطيط. وإذا حصل أبناء السجل المحليون على المشورة والدعم الكافيين فبإمكانهم أن يصبحوا محاور تيسق لتحسين التسجيل، ومصدرا مستمرا للجهود المبذولة لتأمين دعم شعبي إضافي ولترشيد عملياتهم.

جيم -دراسات التقييم

٤٥٨ - تشكل نظم التقييم أو مراقبة الأداء جزءاً من عملية التنفيذ والتشغيل الجارية لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينبغي أن تنص أية استراتيجيات للتحسين على تشكيل وحدة مختصة لتقييم عملية التسجيل المدني. وينبغي أن تكون الوحدة قادرة على إجراء الدراسات الإدارية. وهناك أنواع عديدة من التقييمات التي تكمل الأساليب الإدارية المستعملة. ومن بين هذه الأنواع، التقييم الخارجي، أو التقييم الداخلي، أو الدراسات الرائدة، أو مشاريع المناطق التجريبية.

١ - طريقة التقييم الخارجي: نوع البحث السوقي

٤٥٩ - هدف هذا النوع هو الحصول على آراء ووجهات نظر المستفيدين من خدمات نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويمكن أن تُجمع في عملية التقييم هذه المواقف والتصورات، فضلاً عن بيانات أكثر واقعية بشأن أداء النظم.

٤٦٠ - ويمكن أن يكون نوع البحث السوقي غير رسمي، عن طريق جمع فئات معينة من الناس أو الأفراد لمناقشة استناداتهم من النظم وتصوراتهم بشأنها. ويجوز أيضاً أن يكون النوع رسمياً، فيستند إلى عمل استقصاء لمينة تمثل مجموعات يكتسب رأياً، عن طريق استبيان أو أي أسلوب مستعمل في إجراء استقصاءات المينة. ولم يُستخدم هذا النوع بعد استخداماً واسع النطاق في تقييم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، على الرغم من أنه شائع في تنمية القطاعين الصناعي والتجاري.

٢ - التقييم الداخلي: داخل النظم

٤٦١ - يركز هذا التقييم على الوظيفة الداخلية للنظم. وهناك عموماً نوعان من التقييم: (أ) التقييم الذي يؤكد على قياسات الإنتاج (وهو النوع الأكثر شيوعاً في تقييم الإحصاءات الحيوية) و (ب) التقييم الذي يستخدم القياسات المتعلقة بالمواقف والتنوع (وهو أقل شيوعاً من سابقه لكنه عنصر تقييمي هام داعم لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية). وثمة مجالان فرعيان للتقييم الداخلي هما تقييم الأداء وتقييم المواقف.

(أ) تقييم الأداء

٤٦٢ - ينبغي وضع مجموعة من المعايير لتقييم أداء النظم من حيث الموظفين والتكاليف والتشغيل. وفي الواقع فإن هذه القياسات ترصد المستويات المتعلقة بمدخلات وعمليات النظم. ويمكن أن يذكر على سبيل المثال عامل التكلفة وهو يشمل (أ) تكلفة جمع البيانات الخام، و (ب) تكلفة تجهيز البيانات الخام، و (ج) تكلفة إتاحة الإحصاءات لمستخدميها. وفي معظم البلدان، تكون البيانات الخام مجرد نواتج ثانوية للتسجيل القادوني للوقائع الحيوية. وقد لا تكون عندئذ تكلفة جمع البيانات الخام مسألة هامة. غير أن تكاليف التجهيز والنشر تتطلب تمحيصاً دقيقاً. وهذا الأمر هام خاصة عندما يتمين اتخاذ قرار لاختيار معدات واعتماد إجراءات جديدة.

٤٦٣ - ويمكن فحص كفاية ودوعية الإحصاءات من حيث تغطيتها ومحتواها وجدولتها وحسن توقيتها واستمراريتها على مدى فترة زمنية. وقد توفقت هذه العناصر في فروع مختلفة من النصل الخامس.

(ب) تقييم المواقف

٤٦٤ - يمكن إجراء استقصاءات بالمينة لكشف النقاب عن المشاكل التي يلاحظها مستعملو نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والمساهمون فيهما، فضلاً عن مشاكل موظفي النظامين، للحصول على معلومات وقياسات تتعلق بالمواقف يمكن أن تؤدي إلى حل تلك المشاكل، وإلى فعالية أكبر، وإلى تحسين ترتيب الأولويات.

٣ - الدراسات الرائدة ومشاريع المناطق التجريبية

٤٦٥ - يمكن أن تتم المساهمات في تنفيذ أو تقييم الممارسة الجديدة أو الاستراتيجيات المحسنة عن طريق استخدام الدراسات الرائدة ومشاريع المناطق التجريبية.

٤٦٦ - ويتم الاضطلاع بالدراسات الرائدة لبحث جدوى إدخال تغيير ما مثل توصيات أو إجراءات جديدة، وفعاليتها المحتملة ومساهمتها في تحقيق الجودة. ويمكن أن تستخدم تلك الدراسات لبحث طرائق تسجيل جديدة، وتدقيق البيانات، والابتكارات في تجهيز البيانات، الخ.

٤٦٧ - ويوفر أسلوب المنطقة التجريبية آلية لتجربة نوع مبتكر أو محسّن، وذلك على نطاق جغرافي محدود، في بلد يسعى إلى تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية فيه. ويجوز أن يكون هدف التجربة إما بحث الجهد الإداري أو التعديل اللازم لإدخاله قبل تنفيذ الإجراءات الجديدة تنفيذاً كاملاً أو إظهار المكاسب التي يمكن تحقيقها، إذا توفر التمويل أو الموارد، لتوسيع النظم الجديدة إقليمياً أو وطنياً. وقد استخدمت البلدان مشاريع المناطق التجريبية، ونجح بعضها بدرجات متفاوتة في تحسين اكمال التسجيل، وفشل بعضها في تحويل الدروس المستخلصة منها إلى تطبيقات على الصعيد الوطني. غير أن الالتزام على الصعيد الوطني يجب أن يستمر على امتداد السنوات لكي يتكامل هذا النوع بالنجاح.

دال - استخدام التكنولوجيات الجديدة

٤٦٨ - يساهم المستوى والتقدم اللذان وصلت إليهما التكنولوجيات والطرائق المتبعة في التجهيز الإلكتروني للبيانات في الارتفاع بنوعية البيانات وحسن توقيتها. ويمكن أن تعود التكنولوجيا الجديدة بفوائد كبيرة على نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: فقد تزداد بسببها فعالية العمليات وأدائها، وتحسن نوعية السجلات المجمعة وسلامة الوثائق المخزنة، ويتسع نطاق الخدمات، ويحسن انطباق الجمهور، إلى غير ذلك. وينبغي أن تواكب أنظمة التسجيل على نحو منتظم الطرائق والتقنيات والتكنولوجيات الجديدة وأن تقيم فائدتها بالنسبة للنظام القائم. ومما لا شك فيه فإن الأخذ بالابتكارات الحديثة له فوائده ولكنه أيضاً مكلف. ويوفر الرصد المستمر للتكنولوجيات الجديدة فرصة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للاطلاع على هذه التكنولوجيات والاستفادة منها على نحو يسمح بتحقيق الاقتصاد في التكاليف.

سابعاً - العلاقة المتبادلة بين السجل السكاني ونظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٤٦٩ - السجل السكاني هو نظام للبيانات المحددة عن كل فرد، أي آلية للتسجيل المستمر و/أو للربط المنسق بين معلومات مختارة خاصة بكل فرد من أفراد السكان المقيمين في بلد أو في منطقتين ما، مما يتيح أحدث المعلومات عن عدد السكان وخصائصهم في أية فترات زمنية مختارة^(١٠٠). ومن المتفق عليه أنه ينبغي أن يستند تشكيل النظام وعمله إلى أساس قانوني.

٤٧٥ - وتلك السجلات السكانية هي اليوم أكثر السجلات تطوراً وقد تكون هي السجلات المعروفة بأنها أنشئت قبل استخدام معدات التجهيز الإلكتروني للبيانات. وقد أنشئت نظم مماثلة في كل من إسرائيل وبلغاريا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة وهنغاريا، وإن كانت على أسس مختلفة حيث تعتمد على الحواسيب ذات السرعة والقدرة الفائقتين.

ألف - الاستعمالات الرئيسية للسجل السكاني

١ - الاستعمالات الإدارية

٤٧٦ - الوظيفة الرئيسية للسجل السكاني هي توفير معلومات موثوقة للأغراض الإدارية للحكومة، ولا سيما تخطيط البرامج والميزنة والضرائب. كما تستخدم في أغراض إدارية أخرى، من قبيل إنشاء ملفات لتحديد الهوية، والتصويت، والتعليم، والخدمة العسكرية، والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وكذلك كمصادر مرجعية للشرطة والمحاكم. وتستخدم معلومات السجل أيضاً في إصدار الوثائق اللازمة لقبول الأطفال في مدارس الحضانات ورياض الأطفال والمدارس، وتوزيع المقيمين المحليين على المستوصفات الصحية. وفي بعض البلدان الأخرى تستخدم السجلات السكانية لإدارة عملية توزيع الحصص الغذائية.

٢ - الاستعمالات الإحصائية

٤٧٧ - تبينت فائدة السجلات السكانية في إعداد الإحصاءات السكانية، ولا سيما بغرض دراسة ظاهرتي الهجرة الداخلية والدولية، وتقدير عدد السكان، وتخطيط التعدادات السكانية، وتقييمها، وتحديد إطار أخذ العينات وإجراء الدراسات الصحية والوراثية. وقد ازدادت هذه الأخيرة ازدياداً كبيراً في السنوات الأخيرة مع بدء العمل بنظام الأرقام الشخصية في السجلات واستخدام الحواسيب.

٤٧٨ - والسجلات السكانية إذا كانت كاملة يمكن أن توفر أكثر المعلومات دقة وشمولاً عن المهاجرين الداخليين والدوليين، من خلال توحيد بياناتها مع بيانات تغيير الإقامة من تجمع سكاني إلى آخر وملف المغادرين من البلد والقادمين إليه.

٤٧٩ - ويتيح السجل السكاني قوائم بالسكان على مستوى أصغر وحدة إدارية في البلد لأغراض تخطيط التعدادات، وهي بيانات قيّمة للغاية في مرحلة العد. واستناداً إلى هذه الأرقام، يمكن تقدير العدد المطلوب من العدادين ومن الاستثمارات التي ينبغي طباعها وتوزيعها. كما يمكن للسجل السكاني أن ينتج تقديرات لمتوسط حجم الأسرة المعيشية في مختلف المناطق.

٤٨٠ - وتشكل السجلات السكانية أحد مصادر البيانات المستقلة التي يمكن مقارنة نتائج التعدادات السكانية بها في إطار عملية تقييم دقة هذه الأخيرة. ويمكن المقارنة بين الأرقام الإجمالية المستمدة من المصدرين أو عن طريق مطابقة الصحائف الفردية واحدة بواحدة بهدف تصويب إما التعداد أو السجل السكاني.

٤٧٠ - وتبنى السجلات السكانية من قاعدة قائمة على جرد شامل لسكان منطقة ما وخصائصهم، كالسن والجنس، ووقائع الولادة والوفاة والتبني وتثبيت النسب والزواج والطلاق والمهنة والمستوى التعليمي؛ وهذه المعلومات بصورة مستمرة. وهكذا فإن السجلات السكانية هي نتاج لعملية متواصلة يجري فيها تلقائياً ربط الإخطارات المتعلقة بوقائع معيثة مسجلة أساساً في أنظمة إدارية مختلفة، بسجل سكاني بشكل جارٍ. وينبغي أن تغطي طريقة تحديث المعلومات ومصادرها جميع التغييرات، بحيث تظل خصائص الأفراد في السجل موثوقة.

٤٧٠ - وتبنى السجلات السكانية من قاعدة قائمة على جرد شامل لسكان منطقة ما وخصائصهم، كالسن والجنس، ووقائع الولادة والوفاة والتبني وتثبيت النسب والزواج والطلاق والمهنة والمستوى التعليمي؛ وهذه المعلومات بصورة مستمرة. وهكذا فإن السجلات السكانية هي نتاج لعملية متواصلة يجري فيها تلقائياً ربط الإخطارات المتعلقة بوقائع معيثة مسجلة أساساً في أنظمة إدارية مختلفة، بسجل سكاني بشكل جارٍ. وينبغي أن تغطي طريقة تحديث المعلومات ومصادرها جميع التغييرات، بحيث تظل خصائص الأفراد في السجل موثوقة.

٤٧١ - وللمساعدة في العثور على صحيفة تسجيل شخص أو أسرة معيشية ما في سجل سكاني معين، تستعمل فهراس يتم إعدادها بسبيل عدة من بينها: (أ) وضع قائمة أبجدية بأسماء جميع الأشخاص المشمولين بالسجل الذي تكون صحائفه مرتبة على أساس آخر غير أبجدي؛ (ب) فهرس مرتب حسب العنوان أو فهرس جغرافي لتسهيل تدوين الواقعة في السجل؛ (ج) وضع فهرس تسلسلي بأرقام شخصية فريدة تحدد بها هوية كل شخص. ويطلق على مجمل نظام الملفات والفهارس في البلد الواحد اسم "السجل السكاني".

٤٧٢ - ويرد في هذا الفصل وصف لبعض السمات الأساسية للسجل السكاني وتنظيمه، مع التركيز بشكل رئيسي على ارتباطه بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويستكمل هذا الوصف الموجز بأمثلة قبطية لتوضيح مختلف مراحل تطور السجل السكاني على نطاق العالم، كما أنه يتناول من زاوية تطبيقية عمل هذه النظم.

٤٧٣ - إن أول إشارة إلى وجود سجل للأسر المعيشية والأفراد يعود عهدها إلى الصين إبان حكم أسرة شو الغربية (١١٠٠-٧٧١ ق.م). وفي اليابان بدأ تسجيل الأسر المعيشية في القرن السابع أثناء فترة عودة أسرة تاكا إلى الحكم. وأول السجلات السكانية في أوروبا هي سجلات الأبرشيات في السويد وفنلندا التي بدأت خلال القرن السابع عشر. وقد بدأ العمل بنظام السجل السكاني في هنغاريا في القرن الثامن عشر. وبحلول مطلع القرن العشرين، كان التسجيل السكاني يجري بشكل أو بآخر في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والسويد وسويسرا والصين وفنلندا وكوريا ولختنشتاين ولكسمبرغ وهنغاريا وهولندا واليابان. وبنهاية الستينيات، كان من المعلوم أن السجلات السكانية توجد في ما لا يقل عن ٦٥ بلداً.

٤٧٤ - ولعله من المفيد إيجاز عملية تطور السجلات السكانية في بلدان الشمال الأوروبي ودور عملية تطبيق نظام المركزية في توحيد السجلات الخاصة بالأفراد. وبحلول مطلع القرن العشرين، كان العديد من بلدان أوروبا الشمالية، ولا سيما الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج، قد أنشأت سجلات سكانية. وكانت هذه السجلات أصلاً عبارة عن سجلات محلية تدار على صعيد

٤٨١ - وإضافة إلى توفير بيانات جارية على النحو السابق ذكره، يمكن استنباط أطر إحصائية للمعاينة من السجلات السكانية لإجراء استقصاءات بالعينة ذات أغراض متنوعة: ديمغرافية واجتماعية/اقتصادية، وصحية وغيرها.

٤٨٢ - ويمكن الحصول من السجلات السكانية على بيانات تاريخ الأسرة اللازمة للدراسات الوراثية. فعلى سبيل المثال، يقال إن السجل السكاني لليابان يمكنه أن يوفر معلومات تتعلق بالبقاء الانجابية للفرد وقرابته، وعدد الأولاد، ونسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة، والدائرة الجغرافية للزواج، ومعدل وفيات الأخوة والأخوات، وما إلى ذلك. والسجل الياباني منظم على أساس مفهوم الأسرة، لذا تسجل المعلومات جيلا بعد آخر، ويمكن تجميع البيانات بشأن خمسة أجيال سابقة على الأقل لطول الفترة التي انقضت على إنشاء هذه السجلات. وقد أدى استعمال الحواسيب في السويد وفنلندا والنرويج في تجهيز بيانات سجلاتها الأسرية إلى زيادة إمكانية استخدامها بشكل متكامل في أبحاث علم الوراثة البشرية.

٤٨٣ - ويمكن أن يتسنى هذا الوجه من الاستعمال عن طريق توحيد وإدماج البيانات المسجلة المستمدة من صحائف حيوية مستقلة منشؤها نظام التسجيل المدني، كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثاني.

١٥ - الترتيبات الإدارية للسجل السكاني

١ - السلطة الإدارية

٤٨٤ - يمكن أن تكون السلطة التي تدير السجل السكاني هي وزارة الداخلية إذا كان دوره متمثلا بصورة رئيسية في تحقيق أغراض إدارية. وفي الدانمرك، تدير السجل السكاني المركزي أمانة تسجيل الأفراد في وزارة الداخلية. وفي إسرائيل، كلفت وزارة الداخلية (إدارة التسجيل السكاني) بمهمة إدارة السجل السكاني وتحديث بياناته. وعندما يكون الدور الرئيسي للسجل السكاني هو إنتاج الإحصاءات، قد تكون هيئة الإحصاء هي السلطة الأوسع لذلك. ففي هنغاريا، مثلا، يتولى إدارة السجل السكاني مكتب الدولة للتسجيل السكاني تحت إشراف رئيس مكتب الإحصاء المركزي لهنغاريا.

٤٨٥ - وفي بعض البلدان الأخرى، قد تتركز عملية الإشراف في أيدي وزارة العدل، أو وزارة المالية أو المكتب الوطني للتسجيل المدني. وقد توضع بعض السجلات تحت إدارة الشرطة أو القوات المسلحة.

٤٨٦ - وثمة أيضا سجلات سكانية لا تخضع لسلطة مركزية وطنية، إذ أنها تدار محليا على صعيد البلديات أو المقاطعات أو المحافظات أو الولايات، وتكون السلطات المحلية في هذه الحالة مسؤولة عن إدارتها وتشغيلها وصيانتها. ومثال ذلك السجل السكاني لباجيكا حيث تناط المسؤولية بكل محافظة، والسجل السكاني لجمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة حيث تنهض وزارة الداخلية بمسؤولية إدارة السجل في كل محافظة. وفي سويسرا، يخضع سجل المقيمين لسلطة الكانتونات المعنية.

٢ - نوع الترتيبات المتعلقة بالسجلات السكانية

٤٨٧ - يرد فيما يلي وصف السمات الأساسية للسجلات السكانية حسب انطباقها على إنتاج الإحصاءات:

(أ) السجل السكاني المركزي على الصعيد الوطني
٤٨٨ - السجل السكاني المركزي على الصعيد الوطني هو سجل يغطي كافة أنحاء البلد بالرغم من أنه قد تكون هنالك بعض الفئات السكانية الفرعية المستثناة من السجل (كالسكان الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر). وكنتم عام، قد يتكون السجل من جميع السكان المقيمين في البلد.

٤٨٩ - وفي مثل هذا السجل، إذا أدير على الصعيد الوطني، تخزن البيانات الجارية المتعلقة بالسكان المقيمين في البلد في ملفات شتى في مكتب حكومي وطني يتولى بدوره إدارة شبكة مكاتب السجلات السكانية المحلية. وبموجب هذا الترتيب، تجمع شتى أنواع البيانات على الصعيد المحلي ويزود بها الملف المركزي بشكل جاري.

٤٩٠ - وتمثل المهمة الرئيسية للسجل السكاني في تلبية طلبات الإدارة المركزية من المعلومات وتوفير البيانات على نحو منسق مركزيا. وغالبا ما يجري إنتاج الإحصاءات، ولا سيما السكانية منها، في المكتب المركزي للسجل السكاني.

٤٩١ - ويتولى المكتب المركزي للسجل السكاني مسؤوليات إدارية وتقنية بالنسبة لشبكة السجلات السكانية المحلية عندما تشكل هذه السجلات أساس هيكله الإداري. وهو ينسق عملها، ويحدد البيانات المقرر جمعها، ويضع معايير تداول هذه البيانات كما يوئد الرقم الشخصي الفريد الخاص بكل فرد، وهو أحد العناصر الأساسية في تسهيل الرجوع إلى الملفات السكانية.

٤٩٢ - ورهنا بتوفر الموارد والموظفين المناسبين، يمكن إنشاء شبكة من مراكز التسجيل المحوسبة على مستوى الأقسام الجغرافية، من المؤكد أنها ستسهل تخزين المعلومات المسجلة واسترجاعها. بيد أنه ينبغي التأكيد على أن السجل السكاني المركزي المحوسب يعمل بصورة ممتازة في البلدان القليلة السكان. فعدد السكان في كل من الدانمرك وفنلندا والنرويج، على سبيل المثال، كان يقل عن خمسة ملايين عندما أنشئت سجلاتها السكانية المركزية. ومع أنه قد لا يكون من المستحيل السيطرة على تدفق المعلومات في سجل سكاني مركزي محوسب لبلد كثير السكان، (مائة مليون نسمة أو يزيد)، فمن شأن سجل كهذا أن يكون مغرط التعميد والتكلفة لدرجة يصبح معها غير عملي.

(ب) السجلات السكانية المحلية

٤٩٣ - ينطبق مصطلح السجل السكاني المحلي، شأنه في ذلك شأن مصطلح وحدة التسجيل المدني المحلية، على رقعة تقل عن النطاق الوطني، كالولاية، أو المحافظة، أو المقاطعة، أو القضاء، أو البلدية. وهكذا يمكن تغطية كافة أنحاء البلد بشبكة من السجلات السكانية المحلية.

٤٩٤ - وقد تخضع السجلات السكانية المحلية للسلطة المركزية لسجل سكاني وطني (كما هي الحال في فنلندا والنرويج)، أو لسجل سكاني على الصعيد دون الوطني كالمقاطعة مثلا (كما هي الحال في الدانمرك والسويد)؛ وقد لا تكون هناك سلطة إدارية أعلى تخضع لها فتدار على تلك الصعد المحلية فحسب.

٤٩٥ - وفي بلغاريا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، أنشئت السجلات المحلية بالتزامن مع إنشاء السجلات على مستوى إداري أكبر (على صعيد المقاطعات). وفي هنغاريا، أنشئت السجلات المحلية في نفس وقت إنشاء السجل السكاني المركزي المحوسب، وبالتالي فإن الأولى هي فروع للأخير.

٣ - وحدة التسجيل

٤٩٦ - السجلات السكانية هي نظم للبيانات المحددة عن كل فرد، أي أن وحدة التسجيل فيها هي الفرد. وفي بعض الحالات، فإن التغييرات

الحيوية، على عاتق المكتب المركزي للإحصاءات في الدانمرك (Danmarks Statistic)، بالتعاون مع أمانة تسجيل البيانات الشخصية، وادارة الصحة الوطنية ومكاتب الضرائب المحلية، ومعاهد الأبحاث وغيرها من الأجهزة الحكومية.

٥٠٢ - ويعمل السجل السكاني في اسرايل بصورة مماثلة، إذ يتولى تسجيل جميع الوقائع. ويقوم المكتب المركزي للإحصاءات بتجميع الإحصاءات الحيوية تحت إشراف وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية. وتهتم السجلات السكانية التي تنظم على الصعيد الاقليمي بالتغيرات في الإقامة وتسجيل الولادات والوفيات والتصديق عليها، وإصدار الجوازات وبطاقات الهوية، والتغييرات في الوضع القانوني للإقامة (من تأشيرة سائح إلى مقيم دائم مثلاً). ويتألف ملف الوقائع المختلفة من نموذج من نسخة واحدة ترمز وتثقب مرة واحدة لاستعمالها من جانب السجل السكاني. وعليه فإن البيانات الموجودة في السجل السكاني هي نفس البيانات المستخدمة في الأغراض الإحصائية.

٢ - النظم الموحد للسجل السكاني والإحصاءات الحيوية

٥٠٣ - معنى وجود نظام موحد للتسجيل السكاني والإحصاءات الحيوية أن الإحصاءات الحيوية تنتج على أساس التسجيل السكاني. وتهتم الهيئة المسؤولة عن السجل السكاني ليس فقط بتسجيل مختلف الوقائع السكانية وتغييراتها بل أيضاً بتحديث السجل وتجهيز الإحصاءات الحيوية. وينتمي السجلان السكانيان للنرويج وبلغاريا لهذا النوع من الترتيب. وهما يخضعان لإدارة السلطة الإحصائية للبلد.

٥٠٤ - وقد بينت تجربة بعض البلدان أنه عند استعمال سجل واحد لأغراض السجل السكاني والإحصاءات الحيوية معا، تتمثل المهمة الأصعب في كيفية معالجة البيانات الطبية السرية المتعلقة بالولادات والوفيات والوفيات الجنينية. وقد نوقشت في الفصل الثالث أعلاه مشكلة استعمال نموذج واحد لأغراض التسجيل والإحصاءات. وتورد فيما يلي على سبيل المثال السجل السكاني النرويجي لأغراض التوضيح.

٥٠٥ - يستعمل النرويجيون بالنسبة للولادات والوفيات مجموعتين من التقارير، تحتوي إحداها على معلومات تستعمل أساساً للأغراض الإدارية، بينما تحتوي الأخرى على معلومات طبية. ومع أن الصحائف المسجلة الحيوية المتعلقة بالولادات ترسل بادئ ذي بدء إلى السجل السكاني المحلي ومن ثم إلى مكتب الإحصاء المركزي، فإن الصحائف الطبية ترسل إلى السجل الطبي للولادات. ولتزويد السجل الطبي بمختلف المعلومات، بما في ذلك رقم الولادة الخاص بالرضع وبالوالدين، يجري كل شهر توحيد البيانات المسجلة على أشرطة من السجل السكاني المركزي مع بيانات التقارير الطبية للدم والطفل. وإضافة إلى نقل الأرقام الشخصية إلى السجل الطبي، يمكن أن تبين عملية التوحيد هذه الحالات التي تكون فيها التقارير المدنية أو الطبية غير موجودة. وقد ظهرت أهمية عملية المقارنة هذه في تحسين نوعية إحصاءات الولادة واكتمالها، إذ أن الوفيات الجنينية ووفيات الرضع التي تحدث عقب الولادة بقليل لا يبلغ عنها دائماً في نظام التسجيل.

٥٠٦ - ولدى إنتاج إحصاءات الوفيات، يجري توحيد بيانات الصحائف الطبية مع بيانات الصحائف الحيوية المستمدة من السجل السكاني باستعمال تواريخ الولادة والوفاة. ومن خلال هذه العملية، يتم إعداد قائمة بصحائف الوفيات غير المتطابقة أو المكررة. وبعد تصحيح الأخطاء، يتم الحصول على التقارير الطبية وكذلك على معلومات معينة بشأن التقارير المنقودة. ويمكن للسجل السكاني المركزي أن يحدد جميع الوفيات غير المدرجة في السجل السكاني المحلي، كما يمكن الحصول منه على ملف كامل للوفيات، بما في ذلك أسماء المتوفين.

المتعلقة بفرد واحد (في حالة الوفاة مثلاً) تؤثر في بعض خصائص فرد آخر (الحالة الزوجية للشريك المتزوج). ويمكن تجميع الأفراد أيضاً في وحدة مكونة من أسرة زوجية أو معيشية. والرقم الشخصي للفرد من العناصر الهامة في إنتاج الإحصاءات الموثوقة المرتبطة مباشرة بالسجل السكاني والإحصاءات التي يمكن استنباطها من مثل هذا السجل لأنه المنصر الأساسي للتنسيق. فهذا الرقم هو في الواقع حلقة الوصل الأساسية في أي تجميع للبيانات الإحصائية الشخصية المأخوذة مباشرة من السجل السكاني. وحيثما يكون هذا الرقم متاحاً فإنه يعزز استخلاص البيانات المتعلقة بخصائص أفراد الأسرة.

٤٩٧ - وعليه، يمكن تنظيم البيانات المتصلة بالأفراد في السجل السكاني إما بشكل فردي، أو في إطار الأسرة الزوجية أو المعيشية وفي بلدان الشمال الأوروبي وغيرها من البلدان الأوروبية، تقوم آلية السجل بأكمله على الفرد بينما يعتبر سجل "كوسبيكي" في اليابان وكذلك السجلات الكورية سجلات أسر زوجية. أما السجلات الصينية فهي تتصل بالأسر المعيشية.

٤٩٨ - وقد ورد في الفصل الثالث أعلاه مثال على كيفية بناء رقم شخصي للفرد.

جيم - ترتيبات التنسيق بين السجل السكاني ونظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

١ - التنسيق بين نظامي السجل السكاني والإحصاءات الحيوية المستقلين

٤٩٩ - قد يكون لدى بعض البلدان نظام للسجل السكاني وآخر للإحصاءات الحيوية مستقل أحدهما عن الآخر. وغالباً ما تكون هذه هي الحال عندما يكون السجل السكاني مكرساً للأغراض الإدارية. ومن الممكن أيضاً أن يجري تسجيل وقائع معينة لأغراض إحصائية، كالولادات والوفيات، تحت إدارة ثالثة. بيد أنه يمكن للسجل السكاني، إذا لزم الأمر، أن ينتج سلاسل الإحصاءات الحيوية. وقد تظهر أوجه تضارب في مجموعتي البيانات. والشيء نفسه يحدث عندما يكون نظام التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية تحت إدارتين مختلفتين.

٥٠٠ - ويمكن أن يجري تنسيق تجهيز الإحصاءات الحيوية في ظل هذا الترتيب على مستويين: مستوى جمع البيانات ومستوى تجهيزها. وفي حالة الحل الثاني، يزود السجل السكاني إدارة الإحصاءات الحيوية بجميع البيانات لإنتاج الإحصاءات الحيوية. ومن أمثلة هذا الترتيب السجل السكاني السويدي، حيث تقوم إدارات السجل على مستوى المقاطعات (الصعيد الاقليمي) بإخطار المكتب الإحصائي بالتغييرات التي تطرأ كل أسبوع على السجل السكاني، وتدمج هذه التغييرات كجزء من معلومات الإحصاءات الحيوية. لذلك، فالسجلات السكانية على صعيد الأبرشيات في السويد (السجلات المحلية) مسؤولة عن تسجيل كافة الأحداث السكانية بما في ذلك الأحداث الحيوية. وتبقى السلطة الإحصائية مسؤولة عن إنتاج جميع تقارير الإحصاءات الحيوية.

٥٠١ - وبالمثل، تتولى السجلات السكانية المحلية الدانمركية التي يديرها جهاز البيانات المركزي (Dafacentralen) مسؤولية تسجيل الوقائع الحيوية وغيرها من الوقائع ذات الصلة بالسجل السكاني، وهكذا تكون لديها جميع العناصر اللازمة لتحديث المعلومات الشخصية. وتقع مسؤولية الإحصاءات، بما في ذلك الإحصاءات

ويستخدم ملف السجل في إنتاج دليل وطني للوفيات يمكن لجميع المؤسسات استعماله للتحقق من صحة وقائع الوفاة.

دال - ارتباط السجل السكاني بنظم السجلات الإدارية الأخرى

٥٠٧ - يعمل السجل السكاني في معظم الأحيان بطريقة تتسم بالتدفق في اتجاه واحد بالنسبة للنظم الإدارية الحكومية الأخرى. فهو يزود النظم الإدارية الأخرى بمختلف أنواع البيانات السكانية والشخصية بصورة مستمرة أو منتظمة (أسبوعياً أو شهرياً الخ) وبالتفصيلات التي تطرأ عليها. وبموجب هذا الترتيب، يمكن لكافة الهيئات الحكومية أن تحصل على بيانات متجانسة من مصدر واحد ويصبح تدفق المعلومات أكثر بساطة وأعلى دقة.

٥٠٨ - وفي الفروع التالية، يرد عرض موجز للصلات التي تربط هذا النظام بالنظم الإدارية الحكومية الهامة الأخرى.

١ - نظم الضمان الاجتماعي والتقاعد

٥٠٩ - تتطلب النظم المختلفة للتأمين الصحي وصناديق المعاشات التقاعدية وتسجيل أرباب المعاشات وعموماً المستحقين لمختلف البدلات تسجيلاً لجميع السكان تقريباً. وفي معظم البلدان التي لديها نظم متطورة للضمان الاجتماعي، تجري عملية التسجيل اللازمة بصورة موحدة. وتسودي علاقاتها بالسجل السكاني إلى زيادة فعالية الإدارة بإدراجها الأفراد المستحقين للمعونات الاجتماعية عندما يوفر السجل السكاني في الوقت المناسب القوائم ذات الصلة بهؤلاء الأفراد بغية استكمال بيانات ملفاتهم (عندما تحدث الوفاة مثلاً).

٥١٠ - وتستلزم الصلات القائمة بين السجل السكاني ومختلف نظم الضمان الاجتماعي وجود الرقم الشخصي الذي يحدده السجل السكاني. وفي عدة بلدان (كاستراليا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا والنمسا)، كان بدء استخدام الرقم الشخصي في السجل السكاني مقترناً برقم الضمان الاجتماعي.

٢ - الخدمات الصحية

٥١١ - قد تستفيد الخدمات الصحية من المعلومات المتعلقة بأسباب الوفاة التي يوفرها السجل السكاني بشكل منظم. وقد تشكل قوائم المتوفين موزعين حسب سبب الوفاة أساساً لمزيد من البحوث حين تدمج هذه البيانات، بواسطة الرقم الشخصي بالبيانات الصحية المسجلة بانتظام عادة في النظام الصحي. ولأغراض الإحصاء والبحث، أنشئت في كل من السويد والنرويج والدانمرك سجلات خاصة بالسرطان؛ كما تعمل السويد والدانمرك، من بين دول أخرى، بسجلات للأدوية والعقاقير.

٢ - خدمات تحقيق الشخصية

٥١٢ - يمكن أن يقيم السجل السكاني صلات مع الأجهزة الحكومية المعنية بتحقيق الشخصية حين تكون هذه الأجهزة تابعة لهيئات مستقلة. ويمكن للسجل السكاني أن يوفر المعلومات اللازمة لأغراض من قبيل التجنيد العسكري، وتوزيع الحصص الغذائية، والتصويت في الانتخابات.

٤ - الملفات التعليمية

٥١٣ - يبدأ استغلال السجل السكاني في ميدان التعليم، بإعداد القائمة الأساسية للأطفال الذين هم في سن الدراسة. ويتحتم بعد ذلك التعاون بشكل وثيق مع الهيئة المسؤولة عن إدارة التعليم، التي تحتفظ بسجلات جارية للطلاب المتقدين في المدارس، وذلك بغية إعطاء البيانات اللازمة لتحديث السجل السكاني وفقاً لاستجد من تغييرات في مجال التعليم. ويتم العمل بهذه الممارسات في بلغاريا، ورؤي تطبيقها على السجل السكاني في هنغاريا. وبوجه عام، لا يبلغ الجمهور مكتب التسجيل بأي تغيير في المستوى التعليمي للأفراد، كما أن البيانات المدرجة في السجل عن السكان الذين هم في سن الدراسة غالباً ما تكون قديمة. ويتطلب الأمر بذل جهود خاصة لمواصلة تحديث المعلومات.

٥ - قوة العمل

٥١٤ - يمكن للسجل السكاني أن يرتبط بسجلات أرباب العمل وسجلات البطالة وغيرها لتوفير معلومات جارية عن المعروض من قوة العمل وتوزعها الجغرافي وتركيبها حسب مختلف الخصائص كالجنس والعمر.

٦ - سجلات المساكن والمعقارات والأبنية وأماكن الإقامة

٥١٥ - يمكن أن توفر الصلات بالدوائر المعنية بالمعلومات اللازمة لأغراض جباية الضرائب وإدارة العقارات. ومن الأهمية بمكان إقامة تعاون وثيق مع الهيئة الحكومية التي تعد سجلات المساكن، حيث أن هذه السجلات تشكل أساساً لتعدادات السكان والمساكن وسواها من التحريات الاستقصائية. وتوفر السجلات السكانية في كل من الدانمرك وفنلندا والسويد والنرويج أمثلة على العلاقة المتبادلة مع السجلات أذنة الذكر، التي استخدمت بشكل واسع النطاق في تعداداتها السكانية وتعدادات المساكن القائمة على "القاعدة المسجلة". وقد عمل السجل السكاني وإدارة الإسكان المركزية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة جنباً إلى جنب بشكل وثيق للغاية في تبادل المعلومات اللازمة لكل من الإدارتين.

ثامنا - طرائق وأساليب أخرى لجمع البيانات توفر إحصاءات ومعدلات حيوية

ألف - التعدادات السكانية لجمع البيانات عن الخصوبة والزواج والوفاة

٥١٩ - كان التعداد السكاني يعتبر في الأصل مصدرا للبيانات عن السكان المعرضين للوفاة فقط، أي المخرج الضروري (مقام الكسر) لتقدير معدلات الولادات والوفيات، ومعدلات الخصوبة والوفاة الخاصة بالعمر - والجنس تحديدا، وغيرها من المقاييس الديموغرافية الأساسية. بيد أن المعدلات التي تم الحصول عليها بهذه الطريقة في عدد كبير من البلدان النامية كانت منخفضة إلى حد لا يسمح بقبولها كقيم حقيقية. ولهذا السبب، تم وضع أسئلة محددة أخرى لجمع المعلومات عن الخصوبة والوفاة في التعدادات السكانية.

٥٢٠ - وبخصوص الإحصاءات عن حالات الزواج، لا يغطي نظام التسجيل المدني سوى حالات الزواج القانوني ولا يتناول الأنواع الأخرى من الزواج، كالزواج الديني والعرفي والزواج الرضائي. علاوة على ذلك، فإن إحصاءات الطلاق المستقاة من نظام التسجيل المدني تقتصر بالمثل على حالات فسخ الزواج القانوني. ولهذا فإن هناك صعوبات متصلة في قياس العوامل المحركة للزواج بالاعتماد على بيانات السجل المدني وتقديم صورة مستكملة عن تشكيل الأسرة وأوضاع انحلالها. وبالمثل، لا تتوفر إحصاءات عن العازبين في نظم التسجيل المدني. وفي محاولة لسد هذه الثغرات، أدرجت أسئلة عن الحالة الزوجية الراهنة في التعدادات السكانية من أجل إجراء قياس ملائم للحالة الزوجية في نقطة زمنية محددة، بما في ذلك مدة الزواج (أو تاريخ الزواج الأول).

٥٢١ - وفي هذا الفرع تم إيضاح مختلف الأساليب المستخدمة في التعدادات السكانية من أجل جمع بيانات عن الخصوبة والزواج والوفاة. ولما كان لصياغة الأسئلة بصورة مناسبة علاقة باكتمال البيانات وجودتها، فإن العرض يتضمن بعض الأمثلة أيضا.

١ - الولادات والوفيات الراهنة

٥٢٢ - بذلت جهود مبكرة في التعدادات السكانية لجمع بيانات عن الولادات الحية والوفيات خلال فترة الـ ١٢ شهرا السابقة للاستخبار للمقابلة (أو أي فترة أخرى محددة، كفترة ٢٤ شهرا وغيرها). وكان الهدف من هذا الأسلوب هو إجراء تقدير مباشر لمعدلات الولادات والوفيات. وعندما أدرج جنس وسن المتوفي، أصبح بالإمكان حساب المعدلات الخاصة بالعمر والجنس تحديدا واشتقت منها مقاييس أخرى للوفاة، إذ كانت صور الكسور ومخرجاتها متاحة بسهولة في التعدادات وقتئذ.

٥٢٣ - وقد جرت أولى المحاولات من هذا النوع في التعدادات السكانية التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر عندما كانت البيانات المستقاة من السجل المدني غير مرضية عموما. واشتملت المحاولات التي قامت بها بلدان أخرى منذ عهد قريب على أسئلة مماثلة عن فترة سابقة من أجل جمع معلومات في تعداداتها السكانية عن الولادات والوفيات في السنة السابقة للتعداد. وكما هو مبين في الجدولين ٨ - ١ أو ٨ - ٢، استفسر ٢٣ تعدادا من أصل ١٧٤ تعدادا تمت دراستها خلال عقد تعداد ١٩٧٠ (١٩٦٥-١٩٧٤)، و ٤٦ تعدادا من أصل ٢٠١ خلال عقد تعداد ١٩٨٠ (١٩٧٥-١٩٨٤) عن عدد المواليد خلال فترة محددة سابقة لتاريخ التعداد. وتم جمع المعلومات إما من خلال سؤال أرباب الأسر المعيشية عن عدد الأطفال الذين ولدوا أحياء في الأسرة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة (أو الـ ٢٤ شهرا) أو توجيه

٥١٦ - تمثل الإحصاءات الحيوية المستمدة من صحائف التسجيل المدني بيانات متواصلة التدفق. وحيث أنه يجري جمع هذه البيانات من السجلات المحلية، فإن تغطيتها تكون على نطاق البلد وشاملة إذا كان نظاما التسجيل والإحصاءات جيدي التنظيم. غير أن معظم نظم التسجيل المدني، ما عدا نظم البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية، ما زالت عاجزة عن توفير البيانات التامة والدقيقة اللازمة لإجراء تقدير مباشر للمقاييس الاجتماعية والديموغرافية الأساسية. وفي حين أن الافتقار إلى إحصاءات حيوية موثوقة، لا سيما إحصاءات الولادة والوفاة، المستقاة من نظام التسجيل المدني، كان بيتنا خلال العقود الأربعة المنصرمة، فإن الطلب على بيانات دقيقة عن الخصوبة والوفاة ضا نموها خلا في البلدان النامية خلال الفترة ذاتها. ولسد هذه الثغرات، أسهمت الطريقتان الرئيسيتان الأخريان لجمع البيانات، أي التعدادات السكانية والاستقصاءات الأسرية بالمدينة، إسهاما كبيرا من خلال توفير البيانات المطلوبة لتقدير المعدلات الحيوية: أي المعدلات الخام للولادات والوفيات، ومعدل الخصوبة العام ومعدل الخصوبة الكلية ومعدلات التوالد الإجمالية والصافية وتوقعات الحياة، وما إلى ذلك. وقد سلطت هذه الأساليب الضوء على معلومات لا غنى عنها عن مستويات الخصوبة والزواج والوفاة وأنماطها واتجاهاتها.

٥١٧ - هذا الفصل يقدم، أولا، نظرة عامة على مختلف أساليب جمع البيانات المتعلقة بالخصوبة والزواج والوفاة في التعدادات السكانية والاستقصاءات بالمدينة، وهي أساليب قد تود البلدان اتباعها عند الافتقار إلى نظم موثوقة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويعرض "دليل التعدادات السكانية والإحصائية" (الجزء الثاني) لدراسة شاملة عن كيفية تطور هذه الأساليب في التعدادات السكانية، بناء على أكثر من ٣٠٠ تعداد أجري في الفترة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٤^(١). وتناقش الطرائق المتبعة في الاستقصاءات الأسرية بالمدينة، التي يكون الهدف منها الحصول على بيانات عن الخصوبة والزواج والوفاة، حسب نوع الاستقصاء، أي إذا كان استقصاء لفترة سابقة وبجولة واحدة، أو استقصاء متعدد الجولات، أو وفقا لنظام العد الثنائي^(٢). وتناقش أيضا إمكانية كل طريقة في تصحيح بعض الأخطاء والانحرافات الجسيمة، والحصول على بيانات موثوقة عن كبرى التقسيمات الفرعية للبلد على الأقل. كما يجري إبراز المزايا وأوجه القصور في البيانات المستقاة من هذه الطرائق، بناء على الخبرات الماضية في شتى أنحاء العالم.

٥١٨ - ثم يستعرض هذا الفصل بإيجاز الأساليب غير المباشرة لتقدير الإحصاءات والمعدلات الحيوية. ويرد في مختلف منشورات الأمم المتحدة المشار إليها في الفصل الخامس وصف تفصيلي للافتراضات التي تقوم عليها الأساليب غير المباشرة^(٣). إن الثمرة الثورية التي تتيحها أساليب التقدير غير المباشرة تجعلها وسيلة جذابة لتوليد مقاييس للخصوبة والوفاة إن توفرت البيانات المطلوبة من التعدادات والاستقصاءات. بيد أن تطبيق هذه الأساليب يتوقف كثيرا على الأغراض التي ستستخدمها مختلف التقديرات مع مراعاة أوجه القصور التي تتسم بها مختلف الطرائق. ويجب إيمان النظر بعناية في الافتراضات التي تقوم عليها الأساليب غير المباشرة قبل اختيار أسلوب بعينه. وفور اختيار الأسلوب، فإن المقاييس المشتقة يلزم أن تقيّم بمقارنة داخلية وخارجية تستعمل من أجلها جميع مصادر البيانات المتاحة^(٤).

الجدول ٧-٨ أنواع البيانات عن حالات الوفاة الراهنة المستقاة من التعدادات السكانية: الفترة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٤ (الأسلوب الأسري)

المجموع		افريقيا		امريكا الشمالية		امريكا الجنوبية		آسيا		أوروبا		أوقيانوسيا	
١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٥
١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٨٤
أنواع البيانات المستقاة													
مجموع التعدادات													
١١	٢٨	٥	٢٢	٢	١	١	١	٢	٢				
١ - العدد الإجمالي للوفيات ^(١)													
٢		١											
٢ - العدد الإجمالي للوفيات ^(٢) حسب الجنس													
	٢												١
٣ - العدد الإجمالي للوفيات ^(٣) حسب الجنس والعمر (أو الفئات العمرية) أو تاريخ الميلاد													
٦	١٤	٤	١٤	٢									
٤ - العدد الإجمالي للوفيات ^(٤) حسب الجنس والعمر (أو الفئات العمرية) أو تاريخ الميلاد وتاريخ الوفاة (أو العمر)													
٢	١١		٦					١	٢				

المصدر: دليل التعدادات السكانية والإسكانية (الجزء الثاني). دراسات في الطرائق، السلسلة، و٥٤ العدد (من منشورات الأمم المتحدة).

(١) حالات الوفاة خلال الـ ١٢ شهرا (أو ٢٤ شهرا) التي تسبق تاريخ التعداد.

الوفيات خلال الاثني عشر شهرا السابقة

(يوجه إلى رب الأسرة):

ما هو عدد حالات الوفاة التي حدثت في أسرتك خلال العام الماضي؟

ما هو عدد حالات الوفاة في هذه الأسرة خلال (السنة التقويمية)؟

هل حدثت أي وفاة في هذه الأسرة خلال العام الماضي؟

وأضافت بعض البلدان أسئلة أخرى عن جنس و سن المتوفي (أو تاريخ الميلاد وتاريخ الوفاة)؛ واستفسرت بعض البلدان أيضا عن العدد الإجمالي للوفيات خلال الـ ٢٤ شهرا السابقة لتاريخ التعداد.

٥٢٦ - ولوحظ أن نوعية البيانات التي جمعت بهذه الطرائق كانت رديفة. وأفضى تحليل البيانات المستقاة في بعضها إلى استنتاج أن الأسئلة لم تعط نتائج مفيدة^(١٠٥). ويعزى الأداء الرديء إلى السهو، وسوء تقدير فترة الإسناد الزمني، وإعطاء أعمار غير صحيحة، وإدخال الوفيات الجنينية ضمن الولادات الحية، أو يعزى ببساطة إلى سوء فهم طبيعة السؤال. وبالرغم من كل هذه المشاكل، قد يكون جمع البيانات في التعدادات السكانية عن حالات الوفاة حسب الجنس والسنة مدخلا مفيدة للتقدير غير المباشر بفضل التطورات الجديدة في مجال التحليل المنهجي^(١٠٦).

٧ - جملة المواليد أحياء للمرأة، والأطفال الباقيون على قيد الحياة

٥٢٧ - شاع في التعدادات السكانية على نحو تقليدي طرح أسئلة عن عدد جملة المواليد أحياء لنساء بالفات وعن عدد الذين ما زالوا أحياء منهم و/أو عدد الذين توفوا حتى وقت

التعداد. وخلال الأعوام العشرين أو أكثر الماضية. تم الحصول على معلومات عن عدد الأطفال الذين ولدوا أحياء إما بطرح السؤال المباشر التالي: "كم طفلا ولد لكم حيا؟"، أو بطرح سؤالين مستقلين: (أ) "كم طفلا، ولد حيا، وما زال حيا وقت التعداد؟"، و (ب) "كم طفلا ولد حيا لكنه مات قبل تاريخ التعداد؟" والسبب في طرح السؤالين هو الإقلال من إغفال الأطفال الذين ولدوا وتوفوا بعد وقت قصير من ولادتهم.

٥٢٨ - ولم يطرح السؤال المباشر إلا في ٥٠ تعدادا خلال السبعينيات و ٢٧ تعدادا خلال الثمانينيات (الجدول ٨ - أ). وعلاوة على ذلك، اشتمل ٦٧ تعدادا في السبعينيات و ٨٨ تعدادا في الثمانينيات على سؤالين: واحد عن مجموع المواليد أحياء وآخر عن الأطفال الباقيين على قيد الحياة. وكانت المعلومات عن الأطفال الذين ما زالوا على قيد الحياة (أو كانوا متوفين في تاريخ التعداد) مفيدة في تقدير حالات الوفاة أثناء فترتي الرضاع والطفولة. واقترح منذ ذلك إدخال تحسينات جديدة على المنهجية غير المباشرة^(١٠٧).

٥٢٩ - وجمعت المعلومات عن المواليد أحياء بالدرجة الأولى من جميع النساء اللواتي في سن الإنجاب بصرف النظر عن حالتين الزوجية. بيد أن بعض البلدان قامت بجمع هذه المعلومات عن جزء من إجمالي النساء. فعلى سبيل المثال، يُعتبر السؤال في بعض المجتمعات عن جملة المواليد أحياء و/أو الذين ظلوا على قيد الحياة أمرا يتسم بحساسية بالغة إذا وجه إلى نساء عازبات، ولذلك قامت عدة بلدان بتقصير هذه الأسئلة على النساء اللواتي سبق لهن الزواج أو كن متزوجات وقت التعداد. وظلت العوائق تحول دون إجراء مقارنات دولية بسبب تنوع الشرائح التي استقيت منها هذه البيانات.

٥٣٠ - إن التصور الرئيسي لمثل هذه المعلومات عن جملة عدد المواليد أحياء للمرأة يكمن في عدم إمكانية استنتاج توقيت الولادة بالنسبة لمعدلات الخصوبة الخاصة بالعمر تحديدا والمقدرة بناء على هذه البيانات، ويستثنى من ذلك ما طرأ مؤخرا من تحسينات في المنهجية. وكانت المعلومات المستقاة عن جملة المواليد أحياء في

٥٢٢ - وقد تم في ثلاثين تعدادا في السبعينيات و ٤٠ تعدادا في الثمانينيات جمع بيانات عن الخصوبة الراهنة من خلال السؤال عن تاريخ ميلاد الطفل الأخير الذي ولد حيا (الجدول ٨ - ١). وأدرج بقاء الطفل الأخير الذي ولد حيا في ٢٨ تعدادا فقط في السبعينيات وفي ٥٨ تعدادا في الثمانينيات (الجدول ٨ - ٢).

٥٢٤ - وإضافة إلى هذه الأساليب، أدرجت ٥ تعدادات في السبعينيات و ١٢ تعدادا في الثمانينيات سؤالا مباشرا بغرض جمع معلومات عن حالات وفاة الأطفال الرضع بالرجوع إلى فترة سابقة محددة، غالبا ما تكون سنة قبل تاريخ التعداد. وجرى التحري عن حالات وفاة الرضع حسب الجنس في أربعة بلدان أفريقية بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤. ومن الواضح أن لهذا الأسلوب جميع جوانب القصور الموصوفة بالنسبة لحالات الوفاة لجميع الأعمار في فترة الاثني عشر شهرا السابقة.

٥٢٥ - وسألت بضعة تعدادات عن اسم كل طفل ولد حيا وتاريخ ميلاده، سواء أكان حيا أم لم يكن وقت التعداد، فإن لم يكن فتاريخ وفاته: أي عن التسلسل الزمني للأوموسة. وخلال السبعينيات والثمانينيات، اتبعت ٩ و ٧ تعدادات على التوالي هذا النهج. واستعمل هذا الأسلوب أيضا في استقصاء بالمينة جرى في إطار برنامج التعداد السكاني، إذ أنه بالنظر أسلوب أكثر ملاءمة للاستقصاءات بالمينة وذلك بسبب ما يحتاجه من مقابلات مطولة وتعقيدات إضافية في مراحل الترميز والمراجعة ووضع الجداول.

٥٢٦ - ومما لا ريب فيه فإن السؤال عن تاريخ ميلاد آخر طفل ولد حيا وعمّا إذا كان لا يزال على قيد الحياة أم لا وقت إجراء التعداد، وعن جنسه، أعطى نتائج أفضل من طرح أسئلة تقليدية مباشرة عن جملة المواليد أحياء خلال العام السابق وكم واحدا توفي منهم. وقللت مثل هذه الأسئلة في الواقع مشكلة سوء الفهم لفترة الإسناد الزمني، ولهذا السبب تحسنت التقديرات الناجمة لمعدلات وفيات الرضع ومعدلات الخصوبة الحالية الخاصة بالعممر. لكن هذه الأسئلة لم تذلل كلها مشاكل المعلومات المستقاة من الأسئلة عن فترة سابقة. وتم تطوير عدد من الأساليب التحليلية لتقييم وتصحيح البيانات الأساسية بهدف تحسين استعمال مثل هذه البيانات، ومن المحتمل أن يتم إدراج الأسئلة المذكورة أعلاه في التعدادات المقبلة لحين تحسن نظم التسجيل المدني بحيث تعطي البيانات المطلوبة ذات الجودة العالية.

معظم التعدادات تعاني بوضوح من إغفالات خطيرة، خصوصا بالنسبة لمواليد فئات النساء الأكبر سنا، أي اللواتي بلغن ٢٥ عاما فما فوق. وجاء التفسير بأن هؤلاء النسوة قد لا يكن أبلغن عن أبنائهن الذين غادروا المنزل ويعيشون في مكان آخر أو الذين توفوا في طفولتهم المبكرة. واقترحت استراتيجيات جديدة لتقليل هذه الأخطاء إلى الحد الأدنى وهي تشتمل، مثلا، على طرح سلسلة من الأسئلة في التعدادات السكانية على النحو التالي:

من أصل العدد الإجمالي للأطفال الذين أنجبتهم أحياء:

كم واحدا يعيش معك حاليا في هذه الأسرة؟

كم واحدا يعيش لدى أسرة أخرى غير هذه؟

كم واحدا توفي حتى تاريخ التعداد؟

٥٢٦ - وقد تعامل سبعة عشر تعدادا في السبعينيات و ٢٨ تعدادا في الثمانينيات مع المشكلة على النحو المذكور أعلاه. ولكن نظرا لتعدد المواضيع المراد تغطيتها وضيق المساحة المتاحة في استبيان التعداد، تعد هذه الاستراتيجيات الجديدة أنسب للاستقصاء بالمينة منها إلى التعداد لأنها أطول وتستهلك وقتا أطول وتحتاج إلى عدادين مدربين تدريباً خاصا.

٣ - تاريخ آخر ولادة حية

٥٢٢ - في نفس الوقت الذي أدخلت فيه تحسينات على أساليب جمع البيانات عن الأطفال المتوفين والأحياء، التمسست استراتيجية أخرى للحصول على بيانات عن آخر ولادة ووفيات الرضع^{١٠٨}. وشملت هذه الاستراتيجية السؤال عن تاريخ ميلاد آخر طفل ولد حيا وهل ما زال هذا الطفل باقيا على قيد الحياة وقت إجراء التعداد؛ فإن كان الطفل قد توفي، كان يجري أحيانا السؤال عن جنسه. ويمكن عندئذ الحصول خلال مرحلة تجهيز المعلومات على بيانات أدق عن المواليد أحياء خلال فترة ال ١٢ شهرا السابقة، ومن بينهم الأطفال الذين توفوا خلال الفترة ذاتها. وكان الغرض من هذه الطريقة تخفيف حدة المشكلة الشائعة التي تتمثل في سوء فهم فترة الإسناد الزمني للبيانات. أما السؤال عن بقاء الطفل الأخير على قيد الحياة في تاريخ إجراء التعداد فكان الغرض منه تحسين إحصاء عدد المتوفين الرضع.

٤ - بيانات عن اليتم

٥٢٧ - أدت التطورات التي طرأت على الأساليب غير المباشرة للتقدير الديموغرافي لحالات وفاة البالغين من الذكور والإناث إلى إدراج أسئلة محددة في التعدادات والاستقصاءات بالعينة من أجل جمع بيانات عن بقاء الأم الطبيعية أو البيولوجية والأب الطبيعي أو البيولوجي على قيد الحياة^(١٠). وفيما يلي أسئلة التعداد ذات الصلة:

هل لا تزال أمك على قيد الحياة؟

هل لا يزال أبوك على قيد الحياة؟

٥٢٨ - ولا تحتوي البيانات المستقاة من خلال هذه الأسئلة على معلومات عن التوقيت، إذ أن الردود المتوقعة هي ببساطة إما نعم أو كلا. وقد جمعت بيانات عن يتامى الأم والأب معاً في ١٠ تعدادات أجريت في السبعينيات والثمانينيات. وجمعت بيانات عن يتامى الأم في ٥ تعدادات أجريت في السبعينيات وفي ١٥ تعداداً أجري في الثمانينيات.

٥٢٩ - وقد أضيف فيما بعد سؤال كان القصد منه تجاوز ما شاع من ازدواجية في إبلاغ الأبناء عن الأبوين وهذا السؤال هو: "هل أنت أكبر الأبناء الباقين سنناً لأمك/أبيك؟" وهكذا فإن التوبيبات المتعلقة بتمامى الأم/الأب ستقتصر على أكبر الأبناء الباقين. وأدرجت هذه الأسئلة في التعداد الذي أجرته بنغلاديش عام ١٩٧٤، وفي التعدادين اللذين أجرتهما جمهورية تنزانيا المتحدة وكيريباتي عام ١٩٧٨. إلا أن التحليل الإضافي لهذه البيانات في مختلف بلدان العالم أظهر أن عدداً كبيراً كان يزعم أنه أكبر الأبناء لأمه.

٥٣٠ - ونشأت أكثر مشاكل البيانات شيوعاً من ممارسة التبني، وتكرار إبلاغ الأبناء عن الآباء أنفسهم، وتأثير انخفاض مستوى الوفاة وخطأ الإبلاغ عن العمر الصحيح.

٥ - بيانات عن الترميل

٥٤١ - اقترح الاستفسار عن بقاء القرين الأول علسي قيد الحياة بين السكان الذين سبق لهم الزواج، للمساعدة في تقدير معدل الوفاة للبالغين الذكور والإناث^(١١). وقد بذلت أولى المحاولات في هذا الاتجاه في التعدادات السكانية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية (في استقصاء لفترة سابقة أجري للخصوبة والوفاة كان مرتبطاً بالتعداد السكاني لعام ١٩٧٠)، وفي بنغلاديش (١٩٧٤)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (١٩٧٨) وفي فرنسا (١٩٨٢) وفي موريشيوس (١٩٨٣). وجمعت هذه البيانات من فئة السكان الذين سبق لهم الزواج. وكانت أكثر الصياغات شيوعاً للسؤال هي: "هل لا يزال زوجك (قرينك) الأول على قيد الحياة؟".

٥٤٢ - وقد عُرِي الأداة الضعيف لهذا الأسلوب المقترح إلى تأثير التزوج من جديد، إذ من المرجح أن يعطي المجيبون الذين تزوجوا من جديد معلومات عن قرينهم الحالي لا عن قرينهم الأول. ونشأ مصدر آخر للخطأ في تلك البلدان التي يرتبط جزء كبير من سكانها بالزواج الرضائي. ويفترض أنه ربما اختلط الأمر على هؤلاء الناس بالنسبة لما يشكل زوجاً سابقاً.

٥٤٣ - وتبين الجداول ١-٨، ٢-٨، و ٣-٨ مجموعة البنود الواردة في استمارات التعدادات السكانية من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٨٤، التي أعدت لقياس معدلي الخصوبة والوفاة.

٦ - بيانات أخرى تجمع في إطار التعدادات السكانية يمكن استعمالها لقياس معدلات الخصوبة والزواجية والوفاة

٥٤٤ - يجمع التعداد السكاني شتى البيانات الاجتماعية - الاقتصادية التي تفيد في حساب المقاييس الديمغرافية الأساسية. فالبيانات المتوفرة عن مجاميع السكان حسب السن والجنس ومكان الميلاد والحالة الزوجية الراهنة، ومحل الإقامة المعتاد وغيرها من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، مبنية ذولاً إلى أصغر تقسيم جغرافي فرعي في البلد، تسمح بتقدير المعدلات العمرية والوصفية للخصوبة، والزواجية، والوفاة، وكذلك جداول الحياة وغيرها من المقاييس الأساسية، مضافاً إليها بيانات دقيقة مستقاة من نظام التسجيل المدني. أما بالنسبة للبلدان التي تعاني بيانات التسجيل فيها من العيوب، فيمكن أن تكون بعض البيانات ذاتها مبنية للغاية للتقدير الديمغرافي من خلال عدد من الأساليب غير المباشرة.

٥٤٥ - ويمكن أن تلعب بيانات الزواجية المستقاة من التعدادات السكانية دوراً مهماً في تحسين التقديرات غير المباشرة لمعدلات الخصوبة والوفاة عندما يكون الإبلاغ الخاطئ عن السن مشكلة رئيسية في التعدادات السكانية. فالإبلاغ غير الصحيح عن العمر يشوه أنماط الخصوبة والوفاة المستقاة من أساليب تستعمل جداول لعدد النساء مصنفاً بالتقاطع مع السن وعدد المواليد أحياناً، والأطفال الباقين على قيد الحياة والولادات ووفيات الرضع خلال العام السابق وما إلى ذلك. ويعتقد أن تذكُّر تاريخ الزواج أسهل بكثير من تذكُّر السن (أو تاريخ الميلاد) لأن الزواج يعتبر حدثاً مهماً للغاية وأقرب زمنياً من الولادة. ولهذا اقترحت أسئلة لقياس "مدة الزواج أو الفترة التي انقضت على الزواج". وفيما يلي أمثلة لهذا النوع من الأسئلة في التعدادات:

ما هو تاريخ زواجك الأول؟ (أو سنك وقت زواجك الأول)

كم مضى من الزمن، بالسنوات، على زواجك الأول؟ (أو الزمن الذي انقضت، بالسنوات، على الزواج الأول)

ما هو عدد سنوات زواجك؟

٥٤٦ - لقد جمعت معلومات عن مدة الزواج أو الفترة التي انقضت على الزواج في ٥٩ تعداداً جرى في السبعينيات وفي ٥٥ تعداداً في الثمانينيات. وشملت بعض التعدادات سؤالاً إضافياً هو: "هل ما زلت في زواجك الأول؟" للتأكد من أن فترة الزواج تشير إلى الزواج الأول فقط.

٥٤٧ - ومن البيانات الأخرى المتصلة بتقدير الخصوبة سن الأم عندما أصبحت أول طفل حي. وقد جمعت معلومات عن هذا البند في ٣٧ تعداداً في السبعينيات و ٣٧ تعداداً في الثمانينيات.

٥٤٨ - وكما ذكر من قبل، يمكن الوقوف على أنماط الزواجية في لحظة زمنية محددة من خلال إدراج السؤال التالي في التعدادات: "ما هي حالتك الزوجية الراهنة؟" على أن يقتصر هذا السؤال على السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق.

٥٤٩ - وأخيراً، جرى الحال أيضاً منذ أوائل السبعينيات في بعض البلدان على تقدير الخصوبة بإدراج بند في تعدادات السكان تجمع

بياناته لأغراض الضبط، وهو "علاقة كل فرد من أفراد الأسرة المعيشية المشمولة بالتعداد برب الأسرة أو فرد الأسرة الإسنادي". وتعرف هذه الطريقة باسم "طريقة عد الأبناء من الصلب"، وهي تستخدم المعلومات عن هذه العلاقة من أجل تحديد الأم الطبيعية، إن أمكن، لكسل طفل معدود في استبيان التعداد المقابل. وتستخدم هذه البيانات في إعادة بناء التسلسل الزمني للأمومة، التي يمكن منها تقدير الخصوبة الكلية والهيكل العمري المتعلق بالخصوبة، بشرط ألا يكون الخطأ كبيراً في الإبلاغ عن السن^(١١١).

٧ - مزايا ومساوئ استعمال بيانات تعداد السكان من أجل استقاء تقديرات الخصوبة والوفاة

٥٥٠ - تنبع قوة بيانات التعداد السكاني من سهولة توفير الأرقام السكانية، حسب الجنس والسن ومكان الولادة والمكان المعتاد للإقامة وغير ذلك من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، على جميع مستويات التقسيمات الجغرافية للبلد. كما يوفر التعداد ما يلزم من بيانات عن شرائح السكان ذوي العلاقة بكل واقعة لحساب شتى المقاييس الديمغرافية الأساسية.

٥٥١ - وأوجه القصور العامة التي تشوب بيانات التعداد هي نفس أوجه القصور المألوفة في المعلومات المستقاة من الأسئلة عن فترة سابقة. فكل عملية لإعادة بناء البيانات الشخصية حسب تسلسلها الزمني تكون عرضة لخطأ السهو. كذلك فإن الزمن والتكلفة التشغيليتين للتعداد أكبر مما هما في حالة الاستقصاءات بالعينة. وعلاوة على ذلك، فإن المجيب في التعداد السكاني يكون عادة رب الأسرة الذي يقوم أيضاً مقام مجيب بالنيابة عن أفراد الأسرة الآخرين. ويتسود هذا العامل، من بين عوامل أخرى، إلى الخطأ في الإقترار بالسن، والنقص في الإبلاغ عن المواليد، وإعطاء تورايخ خاطئة عن حالات الولادة والوفاة. وحتى لو جرى تقليل الأخطاء في البيانات، فقلماً يستطيع تعداد السكان توفير بيانات في الوقت المناسب لتقدير الخصوبة والوفاة وذلك لعدم توفر بيانات التعداد المنصلة عموماً إلا بعد مرور عامين أو ثلاثة على الأقل من انتهاء الأعمال الميدانية. ويمكن القصور الآخر في أن التعداد لا يستطيع أن يجمع سوى قدر قليل جداً من المعلومات عن كل واقعة حيوية، مما يحد من إجراء أي دراسة متممة. ويمكن إدراج أكثر الأخطاء شيوعاً في التعدادات السكانية فيما يتصل بالبيانات عن الخصوبة على النحو التالي^(١١٢):

أخطاء الإغفال:

الأبناء المتوفون

الأبناء التاركون للمنزل

الأبناء المولودون لزوج غير الزوج الحالي

الأبناء الموهوبون للتبني

أخطاء الإدراج:

الوفيات الجنينية المبلغ عنها كأبناء توفوا في

سن الرضاع

الأبناء المولودون للزوج الحالي من زوجة أخرى

الأبناء بالتبني

الأجناد

٥٥٢ - وإضافة إلى الأخطاء المذكورة أعلاه، هناك، كما ذكر سابقاً، مشاكل السهو والخطأ في الإقترار بالسن في العديد من البلدان النامية حيث لا يعرف الناس أعمارهم الصحيحة. فإذا كان الهيكل العمري مشوهاً تأثرت المعدلات العمرية للخصوبة والوفاة

والمؤشرات المستمدة منها. ورغم أن هناك عدداً من الطرائق لصنل التوزيع العمري، فإنها تصلح على الأغلب لسكان المجتمعات المغلقة، مما يجعل صنل التوزيع العمري - الجنسي للسكان صعباً للغاية على الصعيد دون الوطنية، ما لم تكن معدلات صافي الهجرة الداخلية معروفة.

٥٥٣ - وأخيراً، فلمأ كان التعداد السكاني عملية مكلفة للغاية ويحتاج لإعداد طويل مسبق، فإنه لا يجري إلا دورياً مرة كل عشر سنوات تقريباً. ولهذا السبب، لا بد من وضع سلسلة من الافتراضات والإسقاطات السكانية في فترة ما بعد التعداد.

٥٥٤ - تلك كانت بعض الأسباب للبحث عن طرائق أخرى لجمع المعلومات من أجل قياس آخر التغيرات في مستويات الخصوبة والوفاة، والوقوف على النمو السكاني وتقييم عدد من البرامج السكانية. وتوفر الاستقصاءات الأسرية بالعينة آلية مهمة لجمع البيانات عن الخصوبة والزواج والوفاة، حيث تتيح مرونة أكبر لتوجيه سلسلة من الأسئلة وتطبيق أساليب مختلفة لإجراء مقابلات متممة من قبل عدد صغير وجيد التدريب من الموظفين.

باء - الاستقصاءات الأسرية بالعينة لجمع

بيانات عن الخصوبة والزواج والوفاة

٥٥٥ - أدت التطورات في نظرية المعاينة وأساليب الاستقصاءات الأسرية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى زيادة الاعتماد على الاستقصاءات بالعينة لجمع البيانات المطلوبة عن الخصوبة والزواج والوفاة. فزائر انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقت قصير، بدأ استعمال الاستقصاءات لغترات سابقة في البلدان النامية. وعالجت هذه الاستقصاءات المشكلة في البداية بنض الطريقة التي عالجتها بها التعدادات السكانية، أي بواسطة السؤال عن الفترة السابقة، وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠، أجرى ٨١ بلداً نامياً استقصاء رثيسيا واحداً على الأقل: ٢٢ بلداً في أفريقيا، و ٢٤ بلداً في آسيا، و ٢٤ بلداً في أمريكا اللاتينية. وأجرى أكثر من نصف هذه الاستقصاءات كجزء من برنامج الاستقصاء العالمي للخصوبة أو بالارتباط معه^(١١٣). وأجرى عدد من البلدان استقصاءات متتابعة بالعينة (يطلق عليها أيضاً الاستقصاء لفترة مقبلة، أو الاستقصاء متعدد الجولات، أو أسلوب التغير الأسري) من أجل وضع تقييم أفضل للمستويات والأصاط الراهنة للخصوبة والوفاة والنمو السكاني فيها. وتلافت هذه الطريقة المشاكل الناجمة عن سوء فهم فترة الإسناد الزمني، الذي يكمن عادة في السؤال عن فترة سابقة كما قللت من تأثير السهو. واكتسبت طريقة أكثر تعقيداً لجمع البيانات، هي نظام العد الثنائي الذي يجمع بين الاستقصاء متعدد الجولات والتسجيل المتواصل للوقائع الحيوية في مناطق العينة، أهمية كبيرة خصوصاً في البلدان الآسيوية.

٥٥٦ - ويتناول هذا الفرع بالمناقشة الخطوط العامة لمختلف طرائق جمع البيانات عن الولادات والوفيات والحالة المدنية وغيرها من البيانات ذات الصلة من أجل تقدير المقاييس الديمغرافية الأساسية في الاستقصاءات بالعينة.

١ - الاستقصاءات لفترة سابقة بجولة واحدة

٥٥٧ - تجري البلدان نوعين من الاستقصاءات لفترة سابقة بجولة واحدة، يستعمل النوع الأول منها استبياناً قصيراً مشابهاً للنوع المستعمل في التعداد السكاني، ويستعمل النوع الثاني استبياناً فردياً موسماً مقترناً باستبيان أسري قصير أو موسع. أما الاستبيان الفردي الموسع فيستهدف عينة فرعية من السكان فقط، غالباً ما تكون النساء في سن الإنجاب. وفي كلا النوعين من الاستقصاءات يجري الاستخبار

من الأسر المعيشية في العينة مرة واحدة. ويتيح الاستبيان الأسري الموسع الذي يحتوي على أسئلة عن فترة سابقة بشأن الخصوبة والوفاء الفرصة لإجراء تقييم متبادل للمقاييس التي تفرزها تلك الأسئلة ومدى معتوليتها.

558 - وشملت معظم الاستقصاءات لفترة سابقة بجولة واحدة، التي يستعمل فيها استبيان قصير، أسئلة عن فترة سابقة مشابهة للأسئلة الواردة في التعدادات السكانية من أجل الحصول على عدد المواليد أحياء والأبناء الباقين على قيد الحياة حتى تاريخ الاستخبار، وكذلك تاريخ ميلاد آخر مولود حي وما إذا كان لا يزال حياً وقت السؤال (أو عدد حالات الولادة والوفاة خلال الاثني عشر شهرا الماضية)، وبيانات عن اليتيم نتيجة لوفاة الأم والأب وبيانات عن بقاء أول قرين. أما وجه الشبه الثاني فهو أن المعلومات مستقاة من أحد أفراد الأسرة البالغين المسؤولين. ويتأتى الفرق الرئيسي من أن الاستقصاء يتيح جمع بيانات أفضل نوعية من البيانات التي تجمع من التعداد. ويعود سبب هذا إلى أن الاستقصاء يتعامل مع جزء صغير من السكان، ولهذا يكون المستخبرون الميدانيون أقل عددا بالمقارنة مع العدد المطلوب لإجراء التعداد السكاني. كما يسمح الاستقصاء بتدريب أفضل للموظفين وبإشراف أوثق على العمل الميداني. وعلاوة على ذلك، يمكن التحكم على نحو أوثق في جميع المراحل اللاحقة حتى مرحلة نشر البيانات.

559 - كما أن هذا النوع من الاستقصاء لفترة سابقة أصلح من التعداد لصياغة الأسئلة على أنسب وجه. وتنطبق هذه الحالة مثلاً على الولدان الباقين على قيد الحياة والأبناء الذين توفوا، حيث يمكن توجيه الأسئلة التالية عنهم لكل من الجنسين:

من بين جميع الأبناء الذين ولدوا لكم أحياء:

ما عدد الأبناء الذين يعيشون معكم في هذه الأسرة؟
ما عدد الأبناء الذين يعيشون في أسرة أخرى في مكان آخر؟
ما عدد الأبناء الذين توفوا؟

ويجب توجيه الأسئلة بنفسها بخصوص البنات.

560 - وكان مدار أكثر الأسئلة شيوعا عن كامل الخصوبة في الاستقصاءات بجولة واحدة هو عدد جميع المواليد أحياء. ورغم أن هذا السؤال هو سؤال مباشر يطرحه العدادون الأفضل تدريبا، فإنه عرضة لأنواع المختلفة ذاتها من أخطاء الإجابة التي تظهر في طريقة التعداد السكاني. وأسفرت هذه الأخطاء عن عدد زائد أو ناقص لجميع المواليد أحياء، لا سيما بسبب الأخطاء الناجمة عن السهو. والعدّ الناقص للرضع والأطفال الصغار المذكور في حالة التعدادات السكانية لا يختلف عموما في هذا النوع من الاستقصاءات لفترة سابقة (انظر الأخطاء المدرجة عن جميع المواليد أحياء ومشاكل الإقرار الخاطئ بالمر في مجال إعادة بناء التواريخ الشخصية للأفراد، المشار إليها في الفقرة 551). ومن الصعب الحصول على بيانات ذات جودة عالية، خصوصا عند أخذ عينة من عدد كبير من الأفراد. وحتى لو تم استخدام أفراد ذوي مهارات عالية وكان تدريب وتنظيم موظفي العمل الميداني كافيا، فإن الأوضاع الاجتماعية للسكان قد تؤدي مع ذلك إلى تشويه حقائق بسيطة كالسن وبيانات التسلسل الزمني للولادات والوفيات وما إلى ذلك.

561 - وقد أسفرت الاستقصاءات لفترة سابقة من هذا النوع التي أجريت للحصول على إحصاءات مكتملة للوقائع الحيوية عن

نتائج غير مشجعة. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط النسبة المئوية المقدرة للولادات المشمولة في سبع دراسات لتقدير النمو السكاني في آسيا أجريت بعمل استقصاءات بجولة واحدة ما مقداره 67 في المائة، وتراوح مدى الشمول بين 28 و 96 في المائة لدى مقارنته بتقديرات مستقاة من نظام العد الثنائي. وبلغت النسبة المئوية المتوسطة لشمول الوفيات 51 في المائة وتراوح المدى بين 22 و 90 في المائة⁽⁵¹⁾.

562 - ورغم كل ما لهذه البيانات من أوجه قصور، فإن الاستقصاءات لفترة سابقة بجولة واحدة من النوع الذي تنصب عليه هذه المناقشة تشكل المصادر الرئيسية للبيانات عن تقديرات معدل الوفاة والخصوبة في البلدان النامية. والأكثر من ذلك، فقد ذهب الرأي إلى أنه يمكن تعزيز قيمة هذا النوع من الاستقصاءات إلى حد كبير إذا تكرر إجراؤها على فترات منتظمة. وهذا التكرار لا يعني العودة إلى الاستخبار من الأسر ذاتها، وإنما يعني أن العيّنات المتعاقبة يجب أن تكون كلها ممثلة إما للبلد ككل أو لتقسيماته ذاتها⁽⁵²⁾.

563 - وقد تكمن المزايا الرئيسية لطريقة الجولة الواحدة في فعالية التكلفة وحسن التوقيت. فبيانات الاستقصاء الذي من هذا النوع يمكن أن تصبح متاحة في غضون ما يقرب من عامين، بما في ذلك المدة التي يستغرقها القيام مسبقا بالتخطيط والاختبار، والعمل الميداني وتجهيز البيانات ونشرها، بالمقارنة مع الفترة الأطول التي يستغرقها التعداد السكاني أو استقصاء المتابعة أو نظام العد الثنائي.

564 - وفيما يلي قائمة بالمواضيع الموصى بإدراجها في الاستقصاءات الديمغرافية بالعينة. وتشمل هذه القائمة مواضيع للدراسة بشأن القاعدة السكانية المناسبة ومعلومات عن الولادات والوفيات، يمكن من خلالها وضع تقديرات سكانية على المستوى التفصيلي المطلوب لحساب مختلف المعدلات الحيوية. وتتضمن القائمة أيضا حداً أدنى من البنود الأساسية اللازمة لقياس التغير السكاني، وأنماط الخصوبة والوفاة، فضلا عن بنود خاصة بالخصوبة الاجتماعية - الاقتصادية لدراسة النوارق في الخصوبة والوفاة.

البنود الواجب جمعها عن جميع أفراد الأسرة:

الاسم واللقب
العلاقة برب الأسرة المعيشية
العلاقة بين أفراد الأسرة الزوجية
الجنس
تاريخ الميلاد
السن
الثقة الإثنية (و/أو القومية)
مكان الميلاد
مكان الإقامة المعتاد
يتيم الأم/الأب وتعيين هوية الأم/الأب إذا كانت تعيش أو كان يعيش في منزل الأسرة

البنود الواجب جمعها عن أفراد مختارين من الأسرة

بالنسبة للأشخاص البالغين 15 عاما فما فوق:

حالة الترميل (الزوج الأول/الزوجة الأولى على قيد الحياة) (فقط للسكان الذين سبق لهم الزواج)
الحالة المدنية
مدة الزواج (تاريخ الزواج الأول)
المهنة؛ حالة العمل ونوع النشاط الاقتصادي

بالنسبة للنساء البالغات ١٥ عاما فما فوق:

المعد الإجمالي للمواليد أحياء، حسب الجنس
المعد الإجمالي للمواليد أحياء ولا يزالون على قيد الحياة،
حسب الجنس
تاريخ ميلاد آخر طفل ولد حياً
بقاء آخر طفل ولد حياً على قيد الحياة وقت
الاستقصاء، وجنسه
تاريخ وفاة آخر طفل ولد حياً

اليهود الواجب جمعها عن جميع الأسر المعيشية في العينة

حالات الوفاة خلال الاثني عشر شهرا السابقة (أو ٢٤ شهرا)
في الأسرة
اسم ولقب وجنس وتاريخ ميلاد و (أو سن) وتاريخ وفاة كل
متوف
السكان المعرضون للواقعة
أفراد الأسرة الحاضرون
أفراد الأسرة الغائبون مؤقتا
زوار الأسرة
الموقع الجغرافي للأسرة

٥٦٥ - ومن الأمثلة على النوع الآخر من الاستقصاءات لفترة سابقة بجولة واحدة التي استعملت فيها استبيانات فردية موسعة، بما فيها التسلسل الزمني للولادات وأو التسلسل الزمني لحالات الحمل (التسلسل الزمني للأمومة) هي تلك التي قام بها برنامج الاستقصاء العالمي للخصوبة وبرنامج الاستقصاء الديمغرافي والصحي^(١١٦). وقد صممت الاستبيانات في البلدان المشاركة باستخدام الوثائق الأساسية كنقطة بداية مع تعديل عناصرها أو إضافة عناصر جديدة إليها بما يناسب احتياجات كل بلد. وقد شارك في الاستقصاء العالمي للخصوبة خلال حقبة السبعينيات ٢٨ بلداً كما شارك ٢١ بلداً خلال الثمانينيات في برنامج الاستقصاء الديمغرافي والصحي.

٥٦٦ - وجرى إدراج واستكمال التسلسل الزمني للولادات أو حالات الحمل لكل امرأة سبق لها الزواج أو لأي فئة فرعية أخرى محددة تحديداً جيداً في الاستقصاءات المذكورة أعلاه لقياس أنماط الخصوبة واتجاهاتها ومستوياتها ووفيات الرضع والأطفال. وأرقت مع الاستبيانات الموسعة جداول أسرية أقصر أو جداول أسرية موسعة. وتضمن الجدول الأسري المختصر قائمة بجميع أفراد الأسرة، بمن فيهم الزوار في أغلب الحالات، وذلك حسب الجنس والسن والعلاقة والحالة الزوجية (في بعض الحالات). وكان الفرض منه أن يكون بمثابة وثيقة لحصر الأشخاص وتوفير بيانات الأساس لحساب المعدلات الديمغرافية.

٥٦٧ - وشملت الجداول الأسرية الموسعة المعلومات السابقة وطرحت على كل امرأة في سن الإجاب أيضاً أسئلة عن عدد جميع المواليد أحياء وبقائهم على قيد الحياة وتاريخ ولادة آخر مولود حي وبقائه على قيد الحياة وجنسه. وكان الفرض من هذه الأسئلة توفير تقديرات بطرائق غير مباشرة عن كامل الخصوبة والخصوبة الراهنة ووفاة الأطفال. واستخدم الجدول الأسري أحياناً لتقديم بيانات إجمالية عن الخصوبة لدى الثقات الهامشية التي لم يكن مقرراً شمولها بالاستقصاء المتعمق: كخنة المازبات مثلاً.

٥٦٨ - وتمكنت الأساليب المتبعة في برنامج الاستقصاء العالمي للخصوبة وبرنامج الاستقصاء الديمغرافي والصحي من التغلب،

عن طريق تقصي التسلسل الزمني للأمومة، على مشكلة الافتقار إلى المعلومات عن التوقيت في تقديرات الخصوبة والوفاة المستمدة من كامل الخصوبة، وبالتالي تخادي الاعتماد على النماذج الديمغرافية النظرية من أجل تقدير المقاييس الأساسية. كما أن تلك الأساليب تقلل من الأخطاء التي تنشأ عموماً عند طرح أسئلة تقليدية عن فترة سابقة في الاستقصاءات بجولة واحدة وفي التعدادات السكانية. وفي الحقيقة تمكن نهج تقصي التسلسل الزمني للأمومة من جمع المعلومات التالية من كل امرأة سبق لها الزواج وذلك عن كل حالة ولادة: الاسم، وتاريخ الميلاد، والجنس، وحالة البقاء على قيد الحياة، والسن عند آخر عيد ميلاد، أو السن عند الوفاة حسب الحال. ونظراً لأن المعلومات المستقاة على مدار التسلسل الزمني للولادات هي معلومات أكثر تفصيلاً، فإنها توفر مجموعة بيانات أكثر غنى لأغراض التحليل. فعلى سبيل المثال، يمكن حساب معدلات وفاة الرضع والأطفال استناداً إلى هذه البيانات لمدة تقرب من ٢٠ عاماً قبل تاريخ الاستقصاء. ويعد كل من صور ومخارج المعدلات جزءاً لا يتجزأ من التسلسل الزمني للأمومة. وبالمثل يمكن حساب معدلات الخصوبة العمرية لعدد من السنوات السابقة لتاريخ إجراء المسح.

٥٦٩ - وإضافة إلى تقصي التسلسل الزمني للأمومة، شملت الاستقصاءات التي أجريت في إطار الاستقصاء العالمي للخصوبة وبرنامج الاستقصاء الديمغرافي والصحي طائفة أوسع من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، كثقافة المحيط، والمعرفة بوسائل منع الحمل واستعمالها، وتاريخ الزواج، وتنظيم الخصوبة، وتاريخ العمل، وثقافة الزوج وما إلى ذلك. وأسهمت هذه الاستقصاءات إلى حد كبير في تحقيق فهم أفضل للظروف في حالات الخصوبة والوفاة.

٥٧٠ - وجدير بالملاحظة أن المستخبرين الذين يجرون هذا النوع من الاستقصاءات يجب أن يكونوا أكثر مهارة وأفضل تدريباً بكثير من الذين يجرونها في التعدادات السكانية والاستقصاءات العادية لفترة سابقة؛ ويستحسن أن يكون هؤلاء من النساء نظراً لطبيعة الأسئلة المطروحة. ويحتاج العمل الميداني أيضاً إلى إشراف أوثق. علاوة على ذلك، فإن المحيط الرئيسي يجب أن يكون المرأة ذاتها وليس شخصاً ينوب عنها، وذلك بسبب الحجم الكبير للبيانات الشخصية وبيانات التسلسل الزمني الواجب تقديمها، وهي سلسلة من الأسئلة عن حالات الحمل ومنع الحمل، والوفاة المبكرة للأطفال وما إلى ذلك. ولا يكفي أن يكون المحيط المرأة ذاتها، بل من المهم أيضاً عزلها عن أفراد الأسرة الآخرين خلال الاستخبار لكي تكون البيانات المبلغ عنها متسمة بالدقة. فمن المعروف جيداً أن دقة البيانات، في الثقافات التي تؤدي فيها النساء دوراً تقليدياً تحت حماية المجتمع، تتوقف إلى حد كبير على تكليف نساء بعمليات الاستخبار الخاصة بالاستقصاء.

٥٧١ - غير أن الخبرة المكتسبة من تحليل هذه البيانات أظهرت أن التسلسل الزمني للأمومة نفسه يتعرض لمصادر أخطاء متعددة ترتبط بتحديد تاريخ حدوث الولادات والوفيات والإقرار الخاطئ بالعمر، والإبلاغ الناقص عن الأطفال^(١١٧). وقد استمر وقوع الأخطاء المنهجية حتى عند استعمال الاستبيانات التفصيلية. وتكمن إحدى أهم مساوئ اتباع أسلوب تقصي التسلسل الزمني للولادات في صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن تاريخ جميع الولادات. أما الجانب السلبي المحتمل الآخر فيتعلق بالفئة التي استقيت منها البيانات. فأولاً، لم يتم الاستخبار إلا من النساء اللواتي كن على قيد الحياة في تاريخ الاستخبار؛ ولم تتوفر بيانات عن خصوبة النساء اللواتي لم يبتن على قيد الحياة. أما المسألة الثانية فتتعلق بالانحصار على الاستخبار من النساء اللواتي سبق لهن الزواج.

٥٧٢ - ومن بين أوجه القصور الأخرى الوقت الطويل الذي يلزم لكل استخبار بالمقارنة مع الوقت الذي يحتاجه التعداد السكاني أو

الاستقصاء المادي لفترة سابقة. وكشفت دراسة جرت في البلدان المشاركة في برنامج الاستقصاء العالمي للخصوبة أن الوقت الذي يستغرقه كل استخبار (مع النساء اللواتي سبق لهن الزواج فقط) يتراوح بين ٢٥ دقيقة في تايلاند و ٥٧ دقيقة في بنغلاديش؛^(١١٨) وقد زاد هذا إلى حد كبير في تكلفة الاستقصاء. وعلاوة على ذلك، فإن اتسام البيانات المستقاة عن كل امرأة بالتمتع كان يستدعي أفرادا ذوي مهارات كبيرة في مرحلة تجهيز البيانات.

٧ - طرائق استقصاءات المتابعة

٥٧٣ - توخيا لأقصى قدر ممكن من تنادي السهو وسوء فهم فترة الإسناد الزمني، وضعت طريقة الاستقصاء لفترة مقبلة من أجل جمع بيانات جارية عن الخصوبة والزواج والوفاة. وبموجب هذه الطريقة يتم الاستخبار من عينات عنقودية من الأسر بشكل متكرر خلال فترات زمنية محددة. فعلى سبيل المثال، أجرت بعض البلدان ثلاث جولات أو أكثر مرة كل ستة أشهر تقريبا لكي يمكن تذكر الوقائع الحيوية بسهولة. وتسجل خلال الجولة الأولى قائمة بجميع أفراد الأسرة المقيمين وبعض التفاصيل الأساسية المحددة. ويجري خلال كل جولة لاحقة تسجيل التغيرات التي طرأت على تركيب الأسرة منذ آخر استخبار، بما في ذلك معلومات عن المواليد والحالة الزوجية والوفيات وهجرة أفراد الأسرة إلى الداخل والخارج. ويزود المستخبرون بتعليمات خاصة لتسجيل الهجرات السلي الخارج وللإبقاء أيضا من عدم إغفال الوفيات التي تحدث وذلك تخفيضا لمشكلة معروفة وهي إغفال الوفيات في هذا النوع من الاستقصاءات الميدانية، خصوصا لأن وفاة فرد من أفراد الأسرة كثيرا ما يؤدي إلى انحلال الأسرة وي طرح مشاكل في تحديد مكان أفراد أسرة العينة عند إجراء تحريات المتابعة اللاحقة.

٥٧٤ - ولتحسين البيانات عن وفيات الرضع، يدرج في الاستقصاء أحيانا سؤال عما إذا كانت المرأة التي هي في سن الإنجاب حاملا وقت إجراء كل استخبار. وهكذا، يمكن الحصول في الجولات اللاحقة على نتائج تلك الأحمال، وبالتالي تسجيل وفيات الرضع ووفيات المواليد ووفيات الأمهات.^(١١٩)

٥٧٥ - ويمكن تأمين توافق كامل للصور والمخارج بهذه الطريقة من ناحية السن ومكان الإقامة، والحصول على غير ذلك من الخصائص كالولادات والوفيات والزيجات والمهاجرين للداخل والخارج على أساس تطوعي. ويمكن حساب المستويات الراهنة للخصوبة والوفاة وهيكلها وفوارقها حسابا مباشرا بناء على هذه البيانات دون الاعتماد على أي نموذج ديمغرافي. ويمكن لأسلوب المتابعة أن ينتج متوسطات سنوية للمعدلات الحيوية ومعدلات النمو والزيادة الطبيعية للسكان على المستويين دون الوطني والوطني، بشرط أن يكون حجم العينة كبيرا بما يكفي لضمان وجود عدد كاف من الوقائع الحيوية وأن تكون البيانات التي يتم جمعها ذات جودة عالية. وخلافا للأسئلة المطروحة عن حالات الوفاة في فترة سابقة فإن هذه الطريقة تسمح بحساب مؤشرات الوفاة لكل فئة من فئات أعمار السكان.

٥٧٦ - وعلاوة على ذلك، يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بالسكان المعرضين للواقعة من الاستقصاء بصورة مباشرة؛ وتحدد فترة الإسناد بسهولة من تاريخي الجولة الأولى والأخيرة اللتين يجري فيهما تغطية كل شخص في الاستقصاء؛ ويجري التحكم بتأثير الهجرة الداخلية والخارجية بالنسبة إلى كل تقسيم جغرافي اختير عينة في البلد.

٥٧٧ - وتسمح طريقة استقصاء المتابعة، التي تنطوي على تكرار الاستخبار، بتصحيح البيانات غير المتسقة التي عثر عليها في الجولات السابقة. كما أنها تسمح بتضمين استقصاء لفترة سابقة، في الجولة الأخيرة من استقصاء المتابعة على سبيل المثال، بحيث يمكن اتباع نهجين مختلفين لقياس الخصوبة والوفاة دون تكبد زيادة مهمة في التكاليف. واستخدمت بيرو هذه الطريقة لتقييم نهجين لقياس الخصوبة والوفاة.^(١٢٠)

٥٧٨ - ومن مساوي طريقة استقصاء المتابعة الحاجة إلى عينة كبيرة من أجل ضمان وجود عدد كاف من المواليد والوفيات، إذ أن نسبة تكرار حدوثها منخفضة في السكان، خصوصا إذا أريد دراسة النوارق في مستوياتها تبعا للعوامل المختلفة. ومن السبلات الأخرى لهذه الطريقة تلك المتعلقة بالتوقيت والتكلفة والإدارة. فالمعمل الميداني نفسه يستغرق فترة لا تقل عن سنتين، يضاف إليها الوقت اللازم للتخطيط المسبق وتجهيز البيانات. وتكلفة هذه الطريقة أكبر بالمقارنة مع تكلفة إجراء استقصاء لفترة سابقة بجولة واحدة، وذلك بسبب الحاجة إلى الاحتفاظ بالموظفين المدربين تدريبا حسنا طوال فترة العمل الميداني. ومن الجوانب الإدارية، أثبت عدد من الاستقصاءات التي أجريت في بلدان شتى أن من الصعب الحفاظ على المستوى العالي لجودة مثل هذه العمليات لأن مستوى التزام المستخبرين وحماسهم والاشراف عليهم لا بد وأن ينخفض بمرور الوقت.^(١٢١)

٥٧٩ - ولا بد من أن يضاف إلى هذه العوامل أن نتائج هذه الأنواع من الاستقصاءات كانت غير مرضية أيضا. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون عينة استقصاء المتابعة مفيدة بشكل خاص في مجال عد حالات الوفيات. غير أن من المحتمل إغفال الوفيات للأسباب التي بينت من قبل، خصوصا وأن حالات الوفاة التي تصيب أرباب الأسر كثيرا ما تؤدي إلى انحلالها وتطرح مشاكل تحديد مكان الأفراد في الأسرة المنتقاة كعينة عند إجراء الجولات اللاحقة. وكان متوسط اكتمال عد حالات الوفاة في ١٢ استقصاء متابعة أجري في بلدان آسيوية هو ٧٢ في المائة وكان المدى يتراوح بين ٥٠ و ٨٩ في المائة. وأما متوسط اكتمال عد حالات الولادة فقد بلغ ٨٢ في المائة بينما كان المدى يتراوح بين ٦٦ و ٩٢ في المائة.^(١٢٢)

٢ - نظم العد الثنائي

٥٨٠ - ابتكر نظام العد الثنائي من أجل إدخال تحسينات أخرى على قياس المستويات الراهنة للخصوبة والوفاة. وكما سبق بيانه في الفصل الخامس، فإنه يجري الحصول على البيانات المتعلقة بالوقائع الحيوية بموجب هذا النظام في مجال محدد بطريقتين مستقلتين لجمع البيانات، هما إجراء استقصاء دوري للأسر المعيشية، واتباع طريقة الإبلاغ المستقل التي يتم فيها تسجيل الوقائع الحيوية على أساس جار في الأسر الداخلة في العينة، مما قد يتطلب إجراء زيارات منتظمة إلى الأسر أو قد يعتمد فيها على شبكة من المبلغين حيث يقوم الشخص الذي يسجل الوقائع الحيوية بالتحقق من حدوثها. ويمكن أن تكون أيضا نظام التسجيل المدني نفسه.

٥٨١ - إن الجولة الأولى للاستقصاء الأسري تشبه كثيرا الزيارة الأولى في الاستقصاءات المتعددة الجولات، إذ يجري تحديد جميع أفراد الأسرة المقيمين وتسجيل التفاصيل المتعلقة بهم. ويجري في الجولات اللاحقة من الاستقصاء تسجيل التغيرات التي طرأت على تكوين الأسرة منذ الزيارة الأخيرة. وتتم بعد كل استخبار يجري مع الأسرة المشمولة بالاستقصاء مطابقة المواليد والوفيات التي رصدت بصورة مستقلة في المنظومتين الفرعيتين للبيانات للتحقق من الوقائع المبلغ عنها بواسطة طريقتي جمع البيانات، والوقائع المبلغ عنها بواسطة نظام التسجيل الفرعي الخاص فقط، والوقائع التي تم تحديدها في

على قيد الحياة، وبقاء الأم والأب، وبقاء الزوج الأول، والسن والجنس والحالة الزوجية وما إلى ذلك، من أجل إجراء مختلف أنواع تقديرات الخصوبة والوفاة.

٥٨٨ - وكما ذكر آنفاً، قامت الأمم المتحدة بنشر دليل عن الأساليب غير المباشرة للتقدير الديمغرافي^(١٢٥). وهذا الدليل هو أشمل دليل حتى الآن يجمع بين دفتيه الطرائق الملائمة لاستخدام البيانات الديمغرافية غير المكتملة أو غير الصحيحة في تقدير المقاييس الديمغرافية. ويحتوي هذا الدليل على الخرضية الأساسية التي تقوم عليها مختلف الطرائق غير المباشرة ويقدم أمثلة عن كيفية تطبيقها، بما في ذلك بعض التوجيه بشأن تفسير النتائج. وفيما يلي وصف عام لبعض هذه الأساليب.

١ - تقديرات الخصوبة

٥٨٩ - يمكن إجراء تقديرات الخصوبة بناءً على بيانات عن عدد جميع المواليد أحياء المستقاة من الاستقصاءات والتعدادات. وهذا المقياس، مشفوعاً ببيانات عن عمر النساء أو مدة الزواج، يعطي تقديرات عن معدل الخصوبة الكلية ومعدلات الخصوبة العمرية ومعدلات الولادة حسب مدة الزواج. وبسبب طبيعة البيانات المستعملة، فإن هذه المقاييس هي لمتوسط كامل الخصوبة للنساء وليس لها إسناد زمني دقيق.

٥٩٠ - والبيانات عن الأطفال الذين ولدوا أحياء في السنة أو السنوات السابقة، التي تستمد من التعدادات والاستقصاءات تستعمل لتقدير معدلات الخصوبة العمرية الراهنة، ومعدل الولادة، ومعدلات الخصوبة العامة والكلية ومعدلات الإحلال الإجمالية والصفافية. وتحسن نوعية البيانات من خلال سؤال جميع النساء اللواتي هن في سن الإنجاب عن تاريخ ميلاد آخر طفل لهن ولد حياً بدلاً من السؤال التقليدي عن المواليد في العام الماضي. ففي الحالة الأولى، تستخلص المواليد في العام السابق في مرحلة الفرز وتيوب في جداول متقاطعة حسب فئات عمرية مؤلفة من خمس سنوات للنساء في سن الإنجاب. ولما كانت مثل هذه البيانات تنطوي دوماً على بعض الأخطاء، فقد طرحت عدة طرق لتعديل البيانات. فعلى سبيل المثال، اقترحت إمكانية افتراض صحة نمط معدلات الخصوبة العمرية مع وجوب تعديل مستوى هذه المعدلات بالزيادة ليتوافق مع مستوى تجربة الخصوبة لجميع النساء عندما كن أصغر سناً، أي دون سن ٢٥ عاماً. وتعتبر المعلومات التي توفرها النساء في هذه الفئة العمرية من أدق المعلومات.

٥٩١ - كما اقترح عدد من الإضافات الأخرى على الطريقة الأصلية، مثل أسلوب المواليد الأوائل. وتسمح طريقة أخرى، تحتاج إلى معلومات عن متوسط عدد المواليد أحياء للمرأة من تعدادين أو استقصاءين يفصل بينهما خمس أو عشر سنوات، بحساب ما طرأ من زيادات على عدد المواليد في المجموعة ومعدلات الخصوبة العمرية.

٢ - تقديرات الوفاة

٥٩٢ - يمكن إجراء تقديرات للوفاة لثلاث مختلفات من العمر والجنس بالطريقة غير المباشرة، باستخدام بيانات لفترة سابقة عن جميع المواليد أحياء الباقيين على قيد الحياة، وبقاء الأم والأب على قيد الحياة، وبقاء الزوج الأول على قيد الحياة. ويمكن تحويل عدد جميع المواليد أحياء وعدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة (أو عدد الأطفال الذين توفوا حتى تاريخ التعداد أو الاستقصاء) إلى تقديرات للوفاة في مرحلة الرضاع والطفولة. وبالنسبة لتقديرات وفاة البالغين، يجوز استخدام بيانات مستقاة من استقصاءات لفترة سابقة عن اليتيم

الاستقصاء الأسري فقط. ويجري تقدير الوقائع الحيوية التي فانت كلا النظامين الفرعيين باستخدام صيغة شاندراسيكاران ديمغ^(١٢٦)، التي تسمح بإجراء تقدير للوقائع الإجمالية كما توفر عامل تدقيق داخلياً لاكمال نظام التسجيل المتواصل.

٥٨٧ - وفي نظام العد الثنائي تحسب كل واقعة تسجل بواسطة أحد النظامين الفرعيين بمثابة واقعة. ولهذا، فإن من الأهمية بمكان أن تكون مطابقة السجلات المستقاة من النظامين الفرعيين عالية الجودة لكي يتسنى حذف الوقائع غير المطابقة والخارجة عن النطاق بعد إجراء تدقيق ميداني واف. وستكون هذه مشكلة في البلدان النامية حيث ستستخدم على الأغلب طريقة المطابقة اليدوية. والمطابقة اليدوية عملية صعبة ومجهدة حتى وإن كانت معلومات التعريف الواردة في مجموعتي السجلات واضحة تماماً. وتتسم المطابقة بالصعوبة حتى لو تمت بمساعدة الحاسوب. وعلاوة على ذلك، فإن المطابقة الأولية لا يمكن أن تجري في بعض البلدان حسب اسم الطفل، لأن المواليد الجدد لا يعطون إسماءً حتى يتجاوزوا مرحلة حداثة الولادة. وتستخدم أسماء الكنية على نطاق واسع في بعض البلدان وقد تختلف الأسماء المستخدمة تبعاً للمناسبة.

٥٨٧ - وإضافة إلى مختلف العوامل الثقافية التي تعقد عملية المطابقة، فإن العملية نفسها غير يسيرة التنفيذ لأنها لا تستند إلى معايير واضحة للتطبيق. وبشكل عام، إذا كانت معايير المطابقة صارمة جداً، فإنها تؤدي إلى زيادة غير حقيقية في عدد الوقائع. أما إذا كانت معايير المطابقة غير محكمة، فإنها تستر عن تقدير تعداد الوقائع الحيوية بأقل مما هي عليه.

٥٨٤ - وتزيد عمليات التدقيق الميدانية الضرورية لصحائف التسجيل غير المطابقة من تكاليف إجراء المطابقة. فعالم يتم التوصل إلى الحقائق، فإنه يصعب من الممكن تضخيم الأعداد بسبب تضمين وقائع خارجة عن النطاق المحدد سواء من ناحية الزمن أو من ناحية الشريحة السكانية التي تنسب الوقائع إليها.

٥٨٥ - وقد وضع نظام العد الثنائي موضع التجربة في باكستان وتايلند وتركيا والبلين وكولومبيا وكينيا وليبيريا والمغرب والهند على سبيل المثال. ويجري توثيق هذه التجارب بشكل جيد^(١٢٦). فالخطة الهندية لتسجيل العينة، التي تعد من الناحية الأساسية نظاماً للعد الثنائي، لا تزال تعمل على أساس متواصل منذ أكثر من ٢٠ سنة.

٥٨٦ - وأخيراً، يعد هذا النهج جيداً أيضاً لجمع البيانات بهدف تقدير المستويات والأنماط الحالية للخصوبة والوفاة ومعدلات النمو وزيادة الطبيعية للسكان على المستويين الوطني ودون الوطني بالطريقة المباشرة، أي دون الاعتماد على أساليب التقدير غير المباشرة. بيد أن التكلفة ومشاكل المطابقة تعد عوامل تحتاج إلى وقفة متأنية.

جيم - الأساليب غير المباشرة لتقدير المعدلات الحيوية

٥٨٧ - دفعت المشاكل التي اكتنفت البيانات المستقاة من التعدادات والاستقصاءات السكانية، خصوصاً تلك المشاكل التي برزت في الاستقصاءات بجولة واحدة، إلى وضع أساليب غير مباشرة للتقدير الديمغرافي. وتقوم هذه الأساليب على نماذج رياضية وتستخدم فيها بيانات مستقاة من الاستقصاءات والتعدادات حول جملة المواليد أحياء، والأطفال الباقيين على قيد الحياة، وتاريخ ولادة آخر طفل ولد حياً وحالته من حيث البقاء

والترمل. ومن ثم يمكن أن يؤدي مجموع هذه التقديرات إلى تقدير نمط كامل للوفاة حسب الجنس والسن.

٥٩٢ - ولدى استعمال البيانات عن بقاء الأطفال على قيد الحياة لتقدير وفيات الأطفال، يجري استعمال نسبة الأطفال الذين توفوا من مجموع الأطفال الذين ولدوا للنساء في مختلف فئات الأعمار لتحديد احتمالات الوفاة قبل بلوغ سن معينة في مرحلة الطفولة. وحسبت مجموعة مضاعفات تمثل بعض أنماط الخصوبة والوفاة. ويفترض الحساب سكانا مستقرين أو ثابتين أي لم تطرأ عليهم أي تغيرات في مستويات الخصوبة والوفاة على مر السنين. لكن التعديلات اللاحقة التي أجريت على النموذج جعلت من الممكن مراعاة التغيرات التي طرأت على مستويات الخصوبة والوفاة. والافتراض الثاني هو أن أطفال النساء اللواتي هن في فئات أعمار مختلفة يتعرضون لنفس المستوى من الوفاة. وتمثل تقديرات الوفاة لشتى أعمار الطفولة معدلات وفيات متوسطة لأطفال أمهات في فئات عمرية مختلفة. ولهذا السبب، لا يمكن تحديد زمن للتقديرات المشتقة على هذا النحو. لكنه توجد طرائق الآن لتقدير الفترة الزمنية قبل التعداد أو الاستقصاء التي وقعت فيها الوفاة.

٥٩٤ - والإجابات عن الأسئلة بشأن حالة بقاء الأم أو الأب أو الزوج الأول تشكل أساس تقدير معدلات وفاة الراشدين. ويتم عادة الحصول على معلومات عن بقاء الأبوين أو الزوجين من استقصاءات لفترات سابقة من جولة واحدة، رغم أن عددا من البلدان قد ضم هذه إلى تعداداته السكانية أيضا.

٥٩٥ - ويمكن استعمال البيانات المتعلقة باليتم والترمل لتحديد احتمالات الوفاة قبل بلوغ الراشدين أعمارا معينة ابتداء من سن البلوغ. وتمثل هذه التقديرات متوسطات للوفاة خلال الفترة الزمنية التي تعرض فيها الأقارب إلى خطر الموت. أما فترة الاسناد فهي "بعض السنوات في الماضي". ولكن لو توفرت نفس البيانات من استقصاء بين متتاليين، تفصل بينهما خمس أو عشر سنوات، لأمكن إنتاج تقديرات للفترة الواقعة بين الاستقصاءين.

٣ - مزايا وأوجه قصور الأساليب غير المباشرة

٥٩٦ - إن الميزة الرئيسية لطرائق التقدير غير المباشرة هي السهولة النسبية لإمكانية اشتقاق معدلات الخصوبة والوفاة حالما تتوفر البيانات الديمغرافية المطلوبة من التعدادات أو الاستقصاءات. وكثيرا ما تدرج في التعدادات والاستقصاءات الأسئلة المتعلقة بجميع المواليد أحياء، والمواليد الباقين على قيد الحياة، والمواليد الحاليين، ووفيات الرضع بين المواليد الحاليين، ولكن الأسئلة المتعلقة باليتم والترمل هي أسئلة تخص تحديدا تقديرات احتمالات بقاء الراشدين على قيد الحياة واحتمال توفرها بسهولة ضعيف. إن إجراء استقصاء ميداني للحصول على البيانات المطلوبة لتقدير معدل الوفيات بالطرائق غير المباشرة يزيد إلى حد كبير من تكاليف التقدير. لذا ينبغي أخذ الفائدة المرجوة من التقديرات بالاعتبار لتبرير التكاليف. ولقد اختبرت الطريقة غير المباشرة بنجاح من خلال تطبيق البيانات المستقاة من بلدان لديها نظام تسجيل مدني متقدم^(١٧). إلا أن هذا لا يعني أن هذه الطريقة سوف تنجح في حالة البلدان التي تتسم فيها بيانات الاستقصاء أو التعداد بقلّة الجودة.

(ب) تقديرات الخصوبة

٥٩٧ - إن توفر البيانات عن جميع المواليد أحياء أو عن التوزيع العمري للأطفال دون سن ١٠ سنوات من التعدادات السكانية يمكن من إجراء دراسات للخصوبة باستعمال الطرائق غير المباشرة. ورغم أن من الممكن الحصول على البيانات التراكمية

للخصوبة لدى الإناث بدقة أكبر من المعلومات عن الخصوبة الراهنة، فإن التحري عن التسلسل الزمني للحمل لا يخلو من صعوبة في البلدان النامية. فالسؤال يجب أن يطرح على المرأة نفسها، من قبل موظفة الاستخبار. ومع ذلك تقع أخطاء الإغفال والعد الزائد. أما الإبلاغ الخاطي عن عمر النساء فهو مشكلة أخرى تؤدي إلى تشويه تقديرات الخصوبة.

٥٩٨ - وبالإضافة إلى هذه المشاكل المتعلقة بالإبلاغ، سيسقط من العد أطفال بسبب وفاة الأم قبل التعداد أو الاستقصاء. وما لم يكن نمط الخصوبة للأمهات اللواتي لم يبتين على قيد الحياة مشابها لنمط أولئك اللواتي شملهن العد، فإن النتائج ستكون متحيزة. والقصور المهم الآخر لهذه الطريقة هو أن معدلات الخصوبة تمثل متوسطات بدون أي إسناد زمني. وما لم تكن الخصوبة ثابتة على مر فترة طويلة من الزمن، فإن هذه التقديرات سوف تمطي تقديرا مبالغيا فيه لمستوى الخصوبة خلال فترة انحدارها وعكس ذلك خلال فترة ازدياد الخصوبة.

(ب) تقديرات الوفاة

٥٩٩ - تتوفر بيانات حسب إعمار الأمهات اللواتي ولدن أطفالا أحياء وما زالوا على قيد الحياة وذلك من عدد من التعدادات السكانية والاستقصاءات لفترة سابقة بجولة واحدة، وتوفر البيانات تقديرات الوفيات خلال مرحلة الطفولة. وفائدة استعمال بيانات التعداد لهذا الغرض هو أن البيانات متوفرة عن البلد ككل وعن التقسيمات السياسية الرئيسية من أجل تلبية بعض احتياجات برنامج الصحة العامة. وهذه البيانات نفسها، المستقاة من استقصاءات بالعينة بجولة واحدة ولفترة سابقة، لا تسمح عادة بتقديرات دون المستوى الوطني.

٦٠٠ - وينبغي النظر في الظروف الكامنة وراء النموذج المستعمل، فضلا عن جوانب عدم الدقة في المعلومات الديمغرافية المستعملة كأساس لتقديرات الوفيات. كما أن هناك مشكلة متصلة في التقديرات القائمة على البيانات التراكمية وهي مشكلة موقع التقديرات من ناحية الزمن.

٦٠١ - ولتقدير الوفيات في مرحلة ما بعد سن البلوغ، يجوز استعمال بيانات عن بقاء الأبوين أو الزوجين على قيد الحياة. ونظرا لأن هذه البيانات تستقي عادة من الاستقصاءات بالعينة، تكون التقديرات ممكنة للبلد ككل ولكن غير ممكنة عموما للتقسيمات الجغرافية الفرعية.

٦٠٢ - إن أسئلة من قبيل "هل أمك (أو أبوك) ما زالت (أو ما زال) على قيد الحياة؟" هي أسئلة واقعية يجب أن يكون في وسع المجيب الرد عليها بصورة دقيقة في إطار طريقة اليتم. إلا أن هناك استثناءات حيث يكون الطفل، مثلا، قد هجر في بداية حياته ويكون أبوه أو أمه مجهول المكان. والطفل الذي يولد خارج نطاق الزوجية قد لا يعرف هوية أبيه. والطفل المتبنى قد يجيب من زاوية الأبوين المتبنيين لا من زاوية الأبوين الطبيعيين. كما لا تسجل وفيات الأزواج بدون أبناء ووفيات الأشخاص الذين لم يتزوجوا مطلقا. وقد تنشأ زيادات في التعداد في حالة الأبوين الذين لديهما أكثر من طفل واحد بين المجيبين. إضافة إلى ذلك، هناك مشكلة حقيقية في وضع الوقائع في إطارها الزمني الصحيح.

٦٠٣ - إن الأسئلة المتعلقة بالأزواج الباقين على قيد الحياة وفقا لطريقة الترميل لا تنطبق إلا على السكان الذين سبق لهم الزواج. ولهذا السبب، فإن الافتراض الكامن في هذه الطريقة هو أن خطر الوفاة للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج مطلقا مشابه للخطر الذي يواجهه السكان الذين سبق لهم الزواج. كما يفترض النموذج أنه لم يطرأ تغير على مستويات الوفاة والزواج، وأن بقاء المجيب مستقل عن بقاء

القرين. وهذه الافتراضات لا تصح عموماً في الحالات الحقيقية. فثمة مشاكل أخرى، كالحصول على معلومات عن الأزواج من الزواج الأول في حالة الزواج مرة ثانية، والحصول على معلومات دقيقة عن العمر. وربما يجوز في الحالة الثانية استعمال مدة الزواج من أجل استنتاج طول فترة التعرض لخطر الوفاة، إذا تقرر أنه يمكن الحصول على معلومات عن مدة الزواج بدقة أكبر من المعلومات عن عمر الزوج. ولكن، أسوة بالطرائق غير المباشرة الأخرى، هناك افتقار في طريقة الترميل إلى إسنادات زمنية محددة.

دال - الاستنتاجات

٦٠٤ - تشمل الاحتياجات الوطنية من البيانات المتعلقة بالخصوبة والوفاة، كحد أدنى، المعدلات التقريبية للولادة والوفاة ومعدلات الخصوبة والوفاة العمريتين بالنسبة للبلد ككل ولتقسيماته الجغرافية الرئيسية، على أساس متواصل. كما أن البيانات عن أسباب الوفاة، والبيانات الموسمية، لا سيما عن الوفيات، على المستويات دون الوطنية والوطنية والمحلية بيانات شديدة النفع لأغراض الصحة العامة. ومن الأهمية بمكان توفير هذا النوع من البيانات على أساس متواصل. ويلزم توفير بيانات سنوية من أجل رصد ما يطرأ من تغيرات على معدلات الولادة والوفاة. أما بخصوص التقسيمات الرئيسية للبلد والمدن التي لا يحدث فيها إلا عدد قليل نسبياً من الوفاة، فقد يكون من الضروري تصنيف البيانات لعدد من السنوات لأغراض التحليل.

٦٠٥ - إن الالتجاء إلى استعمال الطرائق غير المباشرة لتقدير المعدلات الحيوية في البلدان التي ليس لديها نظم كافية لتسجيل الولادات والوفيات مسألة تتوقف على مدى تلبية التقديرات المستمدة من هذه الأساليب للاحتياجات الوطنية من الإحصاءات الحيوية. والواقع أن هذه المشكلة تزداد تعقيداً من جراء تشابك بيانات التسجيل مع العملية الإدارية المتعلقة بتسجيل الولادات والوفيات وهي عملية لا بد من أن تكون مستمرة، ولأن الإحصاءات الحيوية الرسمية تنشر من السجل المدني حتى لو كانت دوعيتها غير مرضية.

٦٠٦ - وجميع الأساليب غير المباشرة للتقدير الديمغرافي المتاحة الآن تمكن من حساب معدلات الولادة والوفاة حسب العمر والجنس بالنسبة للبلد ككل بدرجات متفاوتة من الدقة. كما أن الطرائق غير المباشرة التي تستعمل البيانات المستقاة من التعدادات السكانية يمكن أيضاً أن تتيح البيانات الحيوية بالنسبة إلى المستويات دون الوطنية. إلا أن بيانات الاستقصاءات بالعينة لن تتجاوز المستوى الوطني عادة دون زيادة هائلة في تكلفة جمع البيانات.

٦٠٧ - إن أهمية دقة التقديرات تتوقف على الكيفية التي تستعمل بها التقديرات. والأخطاء التي ليست من أخطاء المعاينة والتي تقع في جمع البيانات الديمغرافية تكون أكبر بصورة شبه دائمة من أخطاء المعاينة، ويصعب تقييمها. وتشير طرائق التقدير غير المباشرة مشكلة أخرى لدى تحديد الأخطاء الناجمة عن عدم تمشي الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها النماذج مع الحالة الديمغرافية الفعلية.

٦٠٨ - ولكي تكون المقاييس المتنوعة لمعدلات الخصوبة والوفاة وغيرها من المعدلات الحيوية مفيدة لأغراض التقييم فإنها يجب أن تكون متجاوبة مع التغيرات، وإلا فلن يتسنى قياس فعالية أنشطة تنظيم الأسرة أو برامج الصحة العامة. والتقديرات الجارية التي تستقى من استقصاءات المتابعة ونظم العد الثنائي يمكن أن تبين التغيرات السنوية التي تطرأ على معدلات الخصوبة والوفاة، إلا أن التقديرات المستقاة من الأساليب غير المباشرة هي متوسطات تصدق على فترة وقعت في زمن ماض بعيد ولا يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة لأغراض التقييم. ولكن البلدان التي ليس لديها أي معلومات عن مستويات الخصوبة والوفاة قد تجد في النتائج المتأتمية من الطرائق غير المباشرة مؤشرات تقريبية عن الحالة الديمغرافية.

٦٠٩ - وفي الختام، لا يوجد مصدر واحد أو نهج واحد فيه الكفاية لتوفير الإحصاءات الحيوية اللازمة من أجل شتى الاستعمالات. فالتقديرات غير المباشرة لمعدلات الخصوبة والوفاة والزواج التي تستمد من التعدادات والاستقصاءات السكانية تقديرات لها قيمتها وتكمل المعلومات المباشرة والمتواصلة المسجلة في نظام التسجيل المدني. لكن لا يمكن على الإطلاق أن تكون بدائل عن الإحصاءات الحيوية الجارية. وفي إطار ما يمليه طابع الاستعمالات المطلوبة، فإنه ينبغي للبلدان أن تستغل كل مصدر للبيانات وأسلوب لجمعها، سواء أكان مباشراً أو غير مباشر، مع مراعاة الظروف التي ينضد بها كل بلد فيما يتعلق بجمع البيانات والحالة الديمغرافية. ومن الممارسات التي يتزايد الالتجاء إليها أن يتم استكمال النتائج المستمدة من اتباع أحد الأساليب في تقدير المعدلات الحيوية بالنتائج المستمدة من اتباع أساليب أخرى، بهدف حساب المعدلات الحيوية لبلد ما وتقسيماته الفرعية بقدر معقول من الموثوقية. وليست التعدادات والاستقصاءات من شتى الأنواع بدائل عن الإحصاءات الحيوية، لكنها قد تكون الوسائل الوحيدة المتاحة في نقطة زمنية محددة لوضع تقديرات للمعدلات الحيوية عند عدم توفر بيانات موثوقة على صعيد التسجيل المدني. إلا أن المصدر الرئيسي الذي يتيح جمع إحصاءات حيوية متواصلة هو نظام تسجيل مدني سليم يعد تحسينه بصورة مطردة على مر السنين المقبلة أمراً أساسياً من أجل تنفيذ شتى السياسات والبرامج العامة.

المرفق

التبويبات السنوية الموصى بها للإحصاءات الحيوية

٥ (هـ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* والجنس العرقية و/أو القومية التي تنتمي إليها

٥ (و) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وسن الأب

٥ (ز) المواليد أحياء حسب سن الأم* ومحل ميلادها

٥ (ح) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* ومحل ميلادها، لكل فئة من فئات الحالة الشرعية للمولود*

المواليد أحياء حسب سن الأب*

٦ (أ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأب* ومهنته

٦ (ب) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأب* ونوع نشاطه

٦ (ج) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأب* والحالة الشرعية للمولود*

٦ (د) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأب* ومحل ميلاده

٦ (هـ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأب* والجنس العرقية و/أو القومية التي ينتمي إليها

٦ (و) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأب* وإلمامه بالقراءة والكتابة (أو تحصيله التعليمي)

٧ (أ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وترتيب المولود الحي*

٧ (ب) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وترتيب كل المواليد

٧ (ج) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وترتيب المولود الحي* والجنس للطفل*

٧ (د) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وترتيب المولود الحي* والحالة الشرعية للمولود*

٧ (هـ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وترتيب المولود الحي* والتحصيل التعليمي للأم

٧ (و) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وترتيب المولود الحي* والجنس العرقية/القومية للأم

٧ (ز) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وترتيب المولود الحي* ومهنة الأب

٧ (ح) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وإلمامها بالقراءة والكتابة (أو تحصيلها التعليمي)

التبويبات التالية الموصى بها مأخوذة من الفصل الرابع من المنشور المعنون "نظام الإحصاءات الحيوية: مبادئ وتوصيات". ويرجع من القراء الرجوع إلى هذا المنشور للاطلاع على مبادئ تجميع الإحصاءات الحيوية ومواصفات كل تبويب، بما في ذلك تصميمه.

وينبغي أن تجهز التبويبات المتعلقة بأسباب الوفاة والوفيات الجينية على مستوى ثلاث خانوات من التنيح العاشر للتصنيف الدولي للأمراض الصادر عن منظمة الصحة العالمية (ICD-10) المعتمد في أيار/مايو ١٩٩٠.

وقضلا عن ذلك، ولأغراض المقارنات الدولية، ينبغي للبلدان أن تقوم بتجميع البيانات المتعلقة بالمهنة وفق التصنيف الدولي الموحد للمهن الصادر عن منظمة العمل الدولية (ISCO-88) (الذي ستصدر طبعة منقحة له قريبا).

(في القائمة التالية، تدل علامة (*) على أن البند له أولوية من الدرجة الأولى).

المواليد أحياء

١ - المواليد أحياء حسب مكان الولادة*
١ (أ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب محل الإقامة المعتادة للأم ومحل الولادة*

١ (ب) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب محل الإقامة المعتادة للأم* ومحل إقامتها السابق (في وقت سابق محدد)

٢ - المواليد أحياء حسب المشرف على الولادة*
٢ (أ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء في كل مكان ولادة*، حسب حالة إقامة الأم*، والمشرف على الولادة* ودخول المستشفى

٢ (ب) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب الوزن عند الولادة*، والمشرف على الولادة*، ودخول المستشفى

٣ - المواليد أحياء حسب شهر الولادة*

٤ - التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب الجنس* والحالة الشرعية للمولود*

٥ - المواليد أحياء حسب سن الأم*

٥ (أ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وجنس المولود*

٥ (ب) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* وترتيب المولود*

٥ (ج) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب سن الأم* والحالة الشرعية للمولود*

٥ (د) تصنيف المواليد أحياء حسب سن الأم* وإلمامها بالقراءة والكتابة (أو تحصيلها التعليمي)

- ٤ (ز) التصنيف المتقاطع للوفيات حسب سن المتوفى* وإمامه
للقرأة والكتابة أو تحصيله التعليمي* وجنسه*
- ٤ (ح) التصنيف المتقاطع لوفيات الإناث حسب سن المتوفاة*
وعدد من ولدوا أحياء من ذريتها
- ٥ - التصنيف المتقاطع للوفيات حسب شهر الوفاة* ومجموعة
مختارة من أسباب الوفاة*
- ٦ - التصنيف المتقاطع للوفيات حسب سن* المتوفى وسبب
الوفاة*، وجنس المتوفى*
- ٦ (أ) التصنيف المتقاطع للوفيات حسب سن* المتوفى ومهنته
وأسباب الوفاة*، والجنس*

- ٧ - التصنيف المتقاطع للوفيات حسب نوع شهادة الوفاة* وسبب
الوفاة*
- وفيات الرضع (قبل بلوغ السنة الأولى)

- ١ - وفيات الرضع حسب مكان الوفاة*
- ٢ - وفيات الرضع حسب محل إقامة الأم
- ٢ - التصنيف المتقاطع لوفيات الرضع حسب السن* والجنس*
٢ (أ) التصنيف المتقاطع لوفيات الرضع حسب السن* والحالة
الشرعية* والجنس*

- ٢ (ب) التصنيف المتقاطع لوفيات الرضع حسب السن* وسنة
الميلاد* والجنس*
- ٤ - التصنيف المتقاطع لوفيات الرضع حسب السن* وشهر الوفاة*
- ٥ - التصنيف المتقاطع لوفيات الرضع حسب مجموعة مختارة من
أسباب الوفاة* والجنس*
٥ (أ) التصنيف المتقاطع لوفيات الرضع حسب مجموعة
مختارة من أسباب الوفاة* والسن*، والجنس*

- ٥ (ب) التصنيف المتقاطع لوفيات المواليد الجدد (أو الرضع
الذين تقل أعمارهم عن ٢٨ يوماً) حسب سبب الوفاة*
والسن*، والجنس*

الوفيات الجنينية

- ١ - الوفيات الجنينية حسب مكان الوفاة*
١ (أ) تصنيف الوفيات الجنينية حسب مكان الوفاة*، وحالة
إقامة الأم* وكذلك حسب دخول المستشفى ونوع شهادة
الوفاة
- ٢ - الوفيات الجنينية حسب الجنس* ومدة الحمل*
٢ (أ) التصنيف المتقاطع للوفيات الجنينية حسب مدة الحمل*
وسبب الوفاة*، والجنس*
- ٢ (ب) التصنيف المتقاطع للوفيات الجنينية حسب مدة الحمل*
ومهنة الأم
- ٢ (ج) التصنيف المتقاطع للوفيات الجنينية حسب مدة الحمل*
والوزن عند الولادة

- ٨ - المواليد أحياء الشرعيين حسب مدة الزواج*
٨ (أ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء الشرعيين*
حسب مدة الزواج* وترتيب المولود الحي*

- ٨ (ب) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء الشرعيين*
حسب مدة زواج الأم* وسنها*

- ٨ (ج) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء الشرعيين*
حسب مدة زواج الأم الحالي* وترتيب المولود
الحي* وعمر الأم*

- ٩ - التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب ترتيب المولود
الحي* والمدة المنقضية منذ آخر ولادة حية للأم*

- ١٠ - المواليد أحياء حسب الوزن عند الولادة
١٠ (أ) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب الوزن عند
الولادة* (أو حسب مدة الحمل) ومهنة الأم*

- ١٠ (ب) التصنيف المتقاطع للمواليد أحياء حسب الوزن
عند الولادة* ومدة الحمل

الوفيات

- ١ - الوفيات حسب مكان وقوع الوفاة*
١ (أ) تصنيف الوفيات حسب مكان وقوع الوفاة* ونوع
إقامة* المتوفى ودخول المستشفى ونوع شهادة
الوفاة*

- ٢ - الوفيات حسب محل الإقامة* المعتادة للمتوفى*
٢ (أ) التصنيف المتقاطع للوفيات حسب محل الإقامة
المعتادة للمتوفى* ومكان وقوع الوفاة*

- ٢ (ب) التصنيف المتقاطع للوفيات حسب محل الإقامة
المعتادة للمتوفى* ومحل إقامته السابقة (في وقت
سابق محدد)

الوفيات حسب شهر الوفاة*

- ٤ - التصنيف المتقاطع للوفيات حسب الجنس* والسن*
٤ (أ) التصنيف المتقاطع للوفيات حسب السن* والحالة
الزواجية* وجنس المتوفى*

- ٤ (ب) التصنيف المتقاطع للمتوفين المتزوجين* حسب
سن المتوفى* وسن الزوج الباقي على قيد الحياة*
وجنس المتوفى*

- ٤ (ج) التصنيف المتقاطع للمتوفين المتزوجين حسب سن
المتوفى* ومدة الزواج الحالي، وجنس المتوفى*

- ٤ (د) التصنيف المتقاطع للوفيات حسب سن المتوفى*
ودواع نشاطه

- ٤ (هـ) التصنيف المتقاطع للوفيات حسب سن المتوفى*
ومهنته، وجنسه

- ٤ (و) التصنيف المتقاطع للوفيات حسب سن المتوفى*
والنقطة العرقية و/أو القومية التي ينتمي إليها

- ٤ (ب) التصنيف المتقاطع للزيجات حسب عدد الزيجات السابقة للزوجة وعدد الزيجات السابقة للزوج
- ٥ - التصنيف المتقاطع للزيجات حسب مدى إتمام الزوجة والزوج بالقراءة والكتابة (أو تحصيلهما التعليمي)
- ٦ - تصنيف الزيجات حسب مهنة الزوج
- ٧ - تصنيف الزيجات حسب نوع الزواج*
- حالات الطلاق
- ١ - حالات الطلاق حسب مكان وقوعه*
- ٢ - حالات الطلاق حسب محل الإقامة* المعتادة للزوج
- ٢ (أ) التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب محل الإقامة* المعتادة للزوج ومحل إقامته السابق (في وقت سابق محدد)
- ٣ - التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب سن الزوجة وسن الزوج*
- ٢ (أ) التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب الفئة الإثنية و/أو القومية التي ينتمي إليها المطلقان وستهما* مع جدولته بيانات كل من الزوج والزوجة على حدة
- ٤ - التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب مدة الزواج* وسن المطلقين، مع جدولته بيانات كل من الزوج والزوجة على حدة
- ٤ (أ) التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب سن الزوجة* عند الزواج وسن الزوج* عند الزواج
- ٤ (ب) التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب سنة الزواج* وسن المطلقين* عند الزواج، مع جدولته بيانات كل من الزوج والزوجة على حدة
- ٥ - التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب عدد الأطفال المعالين* ومدة الزواج*
- ٥ (أ) التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب عدد الأطفال المعالين* وسنة الزواج*
- ٦ - التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب إتمام المطلقين بالقراءة والكتابة (أو تحصيلهما التعليمي)
- ٧ - التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب مهنة* الزوج ومهنة* الزوجة
- ٧ (أ) التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب مهنة الزوج وسنه*
- ٨ - التصنيف المتقاطع لحالات الطلاق حسب عدد الزيجات السابقة للزوج وعدد الزيجات السابقة للزوجة

- ٢ - التصنيف المتقاطع للوفيات الجينية المتأخرة حسب جنس الجنين* والحالة الشرعية
- ٤ - التصنيف المتقاطع للوفيات الجينية المتأخرة حسب* سن الأم والحالة الشرعية للجنين*، وجنسه*
- ٤ (أ) التصنيف المتقاطع للوفيات الجينية المتأخرة حسب سن الأم* والفئة العرقية و/أو القومية التي تنتمي إليها
- ٤ (ب) التصنيف المتقاطع للوفيات الجينية المتأخرة حسب سنن الأم* ومحل ميلادها، والحالة الشرعية للجنين*
- ٤ (ج) التصنيف المتقاطع للوفيات الجينية الشرعية* المتأخرة حسب سن الأم* ومدة الزواج*
- ٥ - التصنيف المتقاطع للوفيات الجينية المتأخرة حسب سن الأم* والترتيب الكلي للمواليد*
- المواليد أحياء* والوفيات الجينية
- ١ - التصنيف المتقاطع للولادات حسب نوع المولود* وحالته لحظة الولادة (مولود حياً أو ميتاً)
- ١ (أ) التصنيف المتقاطع للولادات حسب ترتيب* المولود ووزنه عند الولادة، ونوع الولادة*
- ١ (ب) التصنيف المتقاطع للولادات حسب ترتيب* المولود وسن الأم* وجنس المولود*
- الزيجات
- ١ - الزيجات حسب شهر حدوثها*
- ٢ - الزيجات حسب محل الإقامة* المعتادة للزوج
- ٢ (أ) التصنيف المتقاطع للزيجات حسب محل الإقامة* المعتادة للزوج ومكان الزواج*
- ٢ (ب) التصنيف المتقاطع للزيجات حسب محل الإقامة* المعتادة للزوج ومحل إقامته السابق (في وقت سابق محدد)
- ٢ - التصنيف المتقاطع للزيجات حسب سن* الزوجة وسن* الزوج
- ٢ (أ) التصنيف المتقاطع للزيجات حسب الفئة الإثنية و/أو القومية* التي ينتمي إليها كل من الزوجين وسن* كل منهما
- ٤ - التصنيف المتقاطع للزيجات حسب الحالة الزوجية* السابقة للزوجة والحالة الزوجية* السابقة للزوج
- ٤ (أ) التصنيف المتقاطع للزيجات حسب الحالة الزوجية السابقة للزوجة* والحالة الزوجية* السابقة للزوج* وسن كل منهما

الحواشي

- Yukio Maeda and Yuki Miura, "Vital statistics of Japan", (١٥)
paper prepared for the Conference on Vital Statistics Practices in Asia,
.Manila, 9-13 May 1977, pp. 1 and 2
- (١٦) المرجع نفسه.
- (١٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،
"Status of civil registration and vital statistics in Asia and the Pacific"
الوثيقة ST/ESCAP/465 (بانكوك، ١٩٨٧)، الصفحة ١١٧.
- E.H. Choe, "Vital statistics practices in Korea", paper (١٨)
prepared for Conference on Vital Statistics Practices in Asia, Manila, 9
.13 May 1977
- Historical account of development of civil registration and (١٩)
vital statistics extracted from India, Director General of Health Services,
Ministry of Health, Review of the Registration System of Births and
Deaths in India (Government of India, Press, 1959); India, Registrar
General, Ministry of Home Affairs, Handbook of Civil Registration
(1981); and P. Padmanabha, "Organization of civil registration and vital
statistics system in India", Technical Papers, No. 9 (International
.Institute for Vital Registration and Statistics, (1980
- Peter P.A. Gardiner, "Vital registration in Indonesia: a study (٢٠)
of completeness and behavioral determinants of reporting of births and
deaths", thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in the
.Australian National University, Department of Demography (1981)
- Philippines, Office of the Civil Registrar General, Philippines, (٢١)
"Civil registration and vital statistics practices in the Philippines", paper
prepared for the Conference on Vital Statistics Practices in Asia, Manila,
.9-13 May 1977
- H. W. Methorst, "Texte des voeux emis par l'Institut (٢٢)
International de statistique dans les treize premieres sessions", Bulletin
of the International Statistical Institute (The Hague), vol.XIX
(Supplement)
- "I. Etat de la population (Europe)", International Statistical (٢٣)
.Yearbook (The Hague, International Statistical Institute, 1916)
- (٢٤) صدر تبويب مماثل إلى حد ما في عام ١٩٠٧، ونشرته هيئة
.Statistique generale de la France
- Statistical Handbooks (٢٥) منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم،
.Series, Nos. 1-14, (Geneva, 1924-1930)
- (٢٦) دائرة المعلومات الاقتصادية، الحولية الإحصائية لعصبة الأمم،
١٩٤٢-١٩٤٧ و ١٩٤٤ (جنيف).
- (٢٧) مبادئ لنظام الإحصاءات الحيوية (منشورات الأمم المتحدة،
رقم المبيع 1953.XVII.8).
- (٢٨) دليل طرائق الإحصاءات الحيوية (منشورات الأمم المتحدة،
رقم المبيع 1955.XVII.1).
- Official Vital Statistics (١) منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم،
of the Kingdom of Spain, Statistical Handbooks Series, No. 4
(Geneva, 1925)
- Official Vital Statistics (٢) منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم،
of England and Wales, Statistical Handbooks Series, No. 3
(Geneva, 1925)
- John Graunt, Natural and Political Observations Mentioned (٣)
in a Following Index, and Made Upon the Bills of Mortality, 4th
ed. (Oxford, printed by William Hall for John Martyn and James
.Allestry, printers to the Royal Society, 1965)
- Fernand Faure, "The development and progress of statistics (٤)
in France", in the History of Statistics - Their Development and
Progress in Many Countries, John Koren, ed. (New York, The
Macmillan Co., published for the American Statistical Association,
.1918), pp. 262-265
- Official Vital Statistics (٥) منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم،
of the French Republic, Statistical Handbooks Series No. 9
(Geneva 1927), p.55
- (٦) المرجع السابق.
- Official Vital Statistics (٧) منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم،
of the Scandinavian Countries and the Baltic Republics, Statistical
Handbooks Series, No. 6 (Geneva, 1926)
- Royal Commentaries by Garcilaso de la Vega", quoted in (٨)
Leslie Leyland Locke, the Ancient Quipu or Peruvian Knot Record
(New York, American Museum of National History, 1923), p.41
- R.R. Kuczynski, The Registration Laws in the Colonies of (٩)
Massachusetts Bay and New Plymouth, vol. 7 (New Series), No.
.7 (American Statistical Association, 1900), pp. 1-9
- Anders S. Lunde, "The organization of the civil (١٠)
registration system of the United States", International Institute for
Vital Registration and Statistics, Technical Papers, No. 8, (May
.1980), p.1
- Official Vital (١١) منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم،
Statistics of the Dominion of Canada, Statistical Handbooks Series,
No. 14 (Geneva, 1930), pp. 25, 26
- G. Askar, "Development of the vital statistics system in (١٢)
Egypt" (summary), International Institute for Vital Registration and
Statistics, Technical Papers, No. 13 (1981)
- Ho Ping-ti, Studies on the Population of China, 1368 (١٣)
.1953 (Cambridge, Harvard University Press, 1959), chaps. 1, 3-5
- (١٤) المرجع نفسه.

J. M. Halpern, B.S. Unger and R. A. Wagner, "Microstudies (٤١) in Yugoslav (Serbian): Social structure and demography", Occasional Papers Series, No. 8 (1982), pp. 53 (Amherst, University of Massachusetts, International Area Studies Programme).

Marriage and fertility: Local patterns in preindustrial Sweden, (٤٢) Finland and Norway, report of the Family History Group (Uppsala, Sweden).

Fumie Kugami, "The life cycle of the Japanese family", (٤٣) Journal of Marriage and the Family (Minneapolis), vol. 46, No. 1 (February 1984), pp. 191-204.

Heldur Palli, "Parish registers and revisions: research (٤٤) strategies in Estonian historical demography and agrarian history", Social Science History (Beverly Hills, California), vol. 7, No. 3 (Summer 1983), pp. 289-310.

J. P. Brun, "The population of Chaudebonne and Saint-Ferrol (٤٥) from 1690 to 1850", Annales de demographie historique (Paris), 1982, pp. 317-349.

Josfene Csernak, "Trends in first marriages after World War (٤٦) II", Demographia (Budapest) vol. 25, No. 4 (1982), pp. 429-464.

Jacques Dupaquier, "How does historical demography help us (٤٧) to understand the contemporary demographic situation?", Population et Famille (Brussels), No. 53 (1981) pp. 35-47. (يحتوي البحث أيضا على دراسة لـ ٣٠٠ أسرة فرنسية بدءاً من أوائل القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر.)

"Inheritance, demographic structure, and marriage: a cross (٤٨) cultural perspective", Journal of Family History (Minneapolis, Minnesota), vol. 7, No. 3 (Fall 1982), pp. 289-298.

D. Levine, "For their own reasons: Individual marriage (٤٩) decisions and family life", Journal of Family History (Minneapolis, Minnesota), vol. 7, No. 3 (Fall 1982), pp. 255-264. (From the family reconstitution data, England: 1600-1851)

H. M. Bahr, "Religious intermarriage and divorce in Utah and (٥٠) the mountain states, Journal for the Scientific Study of Religion, vol. 20, No. 3 (September 1981), pp. 251-61.

منظمة الصحة العالمية، "مقاييس للمستوى الصحي: تقرير (٥١) أعده فريق دراسة"، التقرير رقم ١٣٧ (١٩٥٧) من مجموعة التقارير التقنية لمنظمة الصحة العالمية.

R. Hoover and J. F. Fraumeni, "Geographic patterns of lung (٥٢) cancer: industrial correlations", American Journal of Epidemiology, vol. 103, No. 6 (1976), pp. 539-550.

T. R. Fears, "Cancer mortality and asbestos deposits", (٥٣) American Journal of Epidemiology, vol. 104, No. 5 (1976), pp. 523-526.

J. N. Morris, M. D. Crawford and J. A. Healy, "Hardness (٥٤) of local water supplies and mortality from cardiovascular diseases", Lancet (London), No. 1 (1961), pp. 860-862.

منظمة الصحة العالمية، تقرير المؤتمر الدولي الأول (٢٩) للجان الوطنية المعنية بالإحصاءات الحيوية والصحية، (لندن ١٩٥٣)، التقرير رقم ٨٥ (١٩٥٤) من مجموعة التقارير التقنية لمنظمة الصحة العالمية.

منظمة الصحة العالمية، تقرير المؤتمر الدولي الثاني (٣٠) للجان الوطنية المعنية بالإحصاءات الحيوية والصحية، (كوبنهاغن، ١٩٧٣)، التقرير رقم ٥٥٩ (١٩٧٤) من مجموعة التقارير التقنية لمنظمة الصحة العالمية.

International Institute for Vital Registration and (٣١) Statistics, "Recommendations from regional conferences and seminars on civil registration and vital statistics", Technical Papers, No. 18 (1982) and No. 34 (November 1988).

Proceedings of the International Statistical Conferences, (٣٢) vol. IV (First session of the Inter American Statistical Institute, 6 18 September 1947, Washington, D.C.), resolution, pp. 31-34 (Mexico, 1948).

"Second Inter American Statistical Congress, Bogota, (٣٣) January 1950: Summary and Resolutions" in Estadística, Journal of the Inter-American Statistical Institute, vol. VIII, No. 26 (March 1950).

Vital Registration Systems in Five Developing (٣٤) Countries: Honduras, Mexico, Philippines, Thailand and Jamaica", Vital and Health Statistics, Series 2, No. 79 (National Center for Health Statistics, Hyattsville, Maryland, October 1980).

Diagnostico del Registro Civil Latinamericano, Regional (٣٥) project: Improvement of Civil Registration and Vital Statistics Systems (Montevideo, Instituto Interamericano del Nino, 1982).

H. B. Newcombe, S. Axford and A. P. James, "Family (٣٦) linkage of vital and health records", (Chalk River, Atomic Energy of Canada, Ltd., No. 470 (1957)) and "A plan for the study of fertility of relatives of children suffering from hereditary and other defects", (Chalk River, ..., No. 511 (1957)).

Luis Salleras San Marti, "Biological variables associated (٣٧) with late foetal death mortality in Spain". Revista de Sanidad e Higiene Publica, (Madrid) vol. 55, No. 9-10 (September-October 1981) pp. 1015-1034.

Nordic Medico-Statistical Committee "Birth in the (٣٨) Nordic countries: registration of the outcome of pregnancy, (Denmark, Finland, Iceland, Norway and Sweden) in 1979", NOMESCO (Reykjavik), No. 17 (1982).

France, Ministere des affaires sociales et de la solidarite (٣٩) nationale, Service des statistiques, des etudes et des systemes d'information, "Very low birth weight infants: An epidemiological approach" (May 1983), 26 plus unnumbered pages.

Niegel Paneth, Syvan Wallenstein, John L. Kiely and (٤٠) Mervyn Sysser, "Social class indicators and mortality in low birth infants", American Journal of Epidemiology (Baltimore, Maryland), vol. 116, No. 2 (August 1982), pp. 364-375.

أسمبلر (Assembler). ولا يلزم لتشغيلها برنامج لترجمة الأوامر البرنامجية. نظام التشغيل دوس ١-٢ (DOS 2.1) أو أي من نسخته اللاحقة؛ ذاكرة RAM المطلوبة: ٢٥٦ كيلو بايت).

(٦٥) قام مكتب الأمم المتحدة لإحصاءات القوة العاملة بتطوير لفة إنتاج الجداول.

(٦٦) "مبادئ وتوصيات" ... الفقرات ٢٢٨ و ٢٢٩.

(٦٧) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٢.

(٦٨) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٥.

(٦٩) Cuba, Comité Estatal de Estadísticas, Dirección de Demografía, Evaluación en 1974 de los Registros de Defunciones (1980).

(٧٠) W. R. Tracey, Fertility of the Population of Canada (Ottawa, Dominion Bureau of Statistics, 1941), Census Monograph No. 1.

(٧١) Sam Shapiro and Joseph Schacter, "Birth registration completeness: United States, 1950," Public Health Reports, vol. 67, No. 6 (United States Public Health Service, 1952).

(٧٢) United States of America, "Vital registration system in five developing countries: Honduras, Mexico, Philippines, Thailand and Jamaica", Vital and Health Statistics, Series 2, Data Evaluation and Methods Research, No. 79, Department of Health and Human Services publication No. (PHS)81-1353 (Hyattsville, Maryland, 1981).

(٧٣) C. Chandrasekaran and W. E. Deming, "On a method of estimating birth and death rates and the extent of registration", Journal of the American Statistical Association, vol. 44, No. 245 (1949); and E. S. Marks, W. Seltzer and K. J. Krotki, Population Growth Estimation: A Handbook of Vital Statistics Measurement (New York, The Population Council, 1974). For a well-reasoned critique of the classical dual method approach, see C. Greenfield, "A revised procedure for dual record systems in estimating vital events", Journal of the Royal Statistical Society, Series A, vol. 139, part 3 (1976).

(٧٤) Patience Lauriat, "Field experience in estimating population growth rates", Demography, vol. 4, No. 1 (1967).

(٧٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، Household Surveys in Asia: Organization and Methods (بانكوك، ١٩٨١).

(٧٦) Peter Gardiner, Vital Registration in Indonesia: A study of the Completeness and Behavioural Determinants of Reporting Births and Deaths (Canberra, Australian National University).

(٧٧) United States of America, Committee on Population and Demography, National Research Council, Collecting Data for the

R. R. West and C. R. Love, Mortality from ischemic heart disease - intertown variation and its association with climate in England and Wales", International Journal of Epidemiology, vol. 5, No. 2 (1976), pp. 195-201.

(٥٦) G. Pershagan, C. A. Klender and A. M. Bolander, "Mortality in region surrounding an arsenic emitting plant", Environment Health Perspective, No. 19 (1973), pp. 133-137.

(٥٧) "نظام الإحصاءات الحيوية: مبادئ وتوصيات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.73.XVII.9)، الفقرة ٢٧٨.

(٥٨) المرجع السابق، الفقرة ٤٦.

(٥٩) المرجع السابق، الفقرات ٤١-٤٢.

(٦٠) المرجع السابق، الفقرة ٤٤.

(٦١) القرار رقم ٩ المعلنون "اللجان الوطنية المعنية بالإحصاءات الحيوية والصحية"، الذي اتخذته المؤتمر واعتمده جمعية الصحة العالمية الأولى (جمعية الصحة العالمية ١-٣٦).

(٦٢) "نظام الإحصاءات الحيوية: مبادئ وتوصيات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.73.XVII.9)، الفقرات ٢٥٤-٢٥٨.

(٦٣) مجموعة البرامج المسماة CONCOR هي مجموعة برامج للتفتيش؛ أما المجموعة المسماة CENTS V, CENTS IV فهي مجموعة برامج لإعداد جداول التصنيف المتقاطع. وقد قام بتطوير كل هذه البرامج مكتب الولايات المتحدة للتعداد الأمريكي، وهي متاحة للاستخدام في الحواسيب الكبيرة والصغيرة على السواء.

(٦٤) طور المكتب الإحصائي للأمم المتحدة البرامج التالية: (أ) البرنامج المسمى COXTALLY الذي تم تطويره في صيغتين واحدة للحواسيب الكبيرة وأخرى للحواسيب الصغيرة. وهو عبارة عن نظام لإنتاج جداول تصنيفات متقاطعة لبيانات التعدادات والاستقصاءات بالعينة، وبه إمكانيات لحساب النسب المئوية والحوال البسيطة الأخرى (وقد كتب بلغة "كوبول" COBOL. نظام التشغيل: مختلف أنواع الحواسيب القرصية مع دعم لغة الكوبول أثناء تنفيذ البرنامج؛ القدر المطلوب من الذاكرة RAM: ٦٥ كيلو بايت)؛ (ب) البرنامج المسمى PC-COXTALLY، الذي تم تطوير صيغة منه قابلة للاستخدام في الحواسيب الشخصية؛ وهو عبارة عن نظام لإعداد جداول التصنيف المتقاطع. ويرافق البرنامج قرص مرن يحتوي على شرح لطريقة استعماله. وينتج البرنامج جداول ذات أبعاد تصل إلى ٧ مع القدرة على حساب النسب المئوية على أي مستوى (كتب بلغة "كوبول"، ولا يلزم لتشغيله برنامج لترجمة الأوامر البرنامجية. نظام التشغيل: دوس ١-٢ (DOS 2.1) أو أي من نسخته التالية، ذاكرة RAM المطلوبة: ٢٥٦ كيلو بايت)؛ (ج) مجموعة البرامج المسماة (PC-EDIT) وهي عبارة عن مجموعة برامج لإدخال بيانات التعدادات والاستقصاءات بالعينة وتنقيحها باستخدام الحواسيب الشخصية، وتستخدم هذه المجموعة في تنقيح البيانات أثناء مرحلة الإدخال الفعلي أو تنقيح البيانات المحفوظة في ملفات موجودة. (الوثائق التي تشرح وظائف مجموعة البرامج محررة باللغتين الانكليزية والفرنسية، والبرامج مكتوبة بلغة

M. S. Teitelbaum, "Birth underregistration in the constituent (٩١)
counties of England and Wales: 1841-1910", Population Studies, vol.
.28, No. 2, pp. 329-343

United States of America, "Vital registration system in five (٩٢)
developing countries: Honduras, Mexico, Philippines, Thailand and
.Jamaica", Vital and Health Statistics, Series 2

William Brass, Methods for Estimating Fertility and Mortality (٩٣)
from Limited and Defective Data (Chapel Hill, N.C., University of
.North Carolina, Laboratories for Population Studies, 1975)

James Trussel and Jane Menken, "Estimating the completeness (٩٤)
of registration of deaths and the relative under-enumeration in two
successive censuses", Asian and Pacific Census Forum vol. 6, No. 2,
(1979), pp. 9-11

William Brass, "A procedure for comparing mortality (٩٥)
measures calculated from intercensal survival with corresponding
estimates from registered deaths", Asian and Pacific Census Forum, vol.
.6, No. 2, (1979) pp. 6-8

Samuel Preston and Kenneth Hill, "Estimating the (٩٦)
completeness of death registration", Population Studies, vol. 34, No. 2,
(1980), pp. 381-395

Samuel Preston and others, "Estimating the completeness of (٩٧)
reporting of adult deaths in populations that are approximately stable",
.Population Index, vol. 46, No. 2, (1980), pp. 179-202

Linda G. Martin, "A modification for use in destabilized (٩٨)
populations of Brass' technique for estimating completeness of death
registration," Population Studies, vol. 34, No. 2, (1980), pp. 381-395

Neil Bennett and Shiro Horiuchi, "Estimating the (٩٩)
completeness of death registration in a closed population," Population
Index, vol. 47, No. 2, (1981), pp. 207-221

(١٠٠) منهجية السجلات السكانية والنظم المماثلة وتقييمها
(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.69.XVII.15)

(١٠١) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المكتب الإحصائي
للأمم المتحدة، "دليل تعدادات السكان والمساكن" (الجزء
الثاني)، دراسات في الطرائق، المجموعة او، رقم ٥٤. وكما هو
مستخدم في هذا الفصل، يعني مصطلح "السبعينيات" عقد
السبعينيات للتعدادات (١٩٦٥ إلى ١٩٧٤) ويعني مصطلح "الثمانينيات"
عقد الثمانينيات للتعدادات (١٩٧٥ إلى ١٩٨٤).

(١٠٢) للاطلاع على مناقشة أكثر تعمقا، انظر: "دليل استقصاءات
لأسر المميشية" (الطبعة المنقحة) دراسات في الطرائق، المجموعة
او، رقم ٣١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.83.XVII.13)

(١٠٣) الدليل الرابع: طرائق تقدير ... والدليل العاشر: أساليب غير
مباشرة ...

Estimation of Fertility and Mortality (Washington, D.C., National
.Academy Press, 1981)

United Kingdom, General Register Office, Census 1951, (٧٨)
England and Wales; General Report (London, Her Majesty's
.Stationery Office, 1958)

Ruth Puffer, and G. W. Griffith, Patterns of Urban (٧٩)
Mortality, Scientific Publication No. 151 (Washington, D.C., Pan
.American Health Organization, 1967)

H. G. Corbett, Factors Influencing the Comparability of (٨٠)
Mortality Statistics, European Technical Conference on Mortality
Statistics, Asnieres-sur-Oise, 23-28 October 1961, Working Paper
.EURO-200/8

Canada, Statistics Canada, Vital Statistics. Volume 1: (٨١)
Births and Deaths, 1981 (Ottawa, Minister of Supply and Services,
.1983)

Henry S. Shryock and others, The Methods and (٨٢)
Materials of Demography (Washington, D.C., United States
.Department of Commerce, Bureau of the Census, 1971)

Peru, Instituto Nacional de Estadística. "Mejoramiento (٨٣)
.de estadísticas vitales", Plan final del proyecto. (Lima, 1978)

(٨٤) طرائق تقييم نوعية البيانات الأساسية المستخدمة في
التقديرات السكانية، الدليل الثاني (منشورات الأمم المتحدة، رقم
المبيع 56.XIII.2) بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية، وتوجد طبعة
باللغة الروسية) ولكنها غير معدة للبيع.

(٨٥) طرائق تقدير المقاييس الديموغرافية الأساسية
انطلاقاً من بيانات ناقصة: الدليل الرابع (منشورات الأمم
المتحدة، رقم المبيع E.67.XIII.2، والدليل العاشر: أساليب غير
مباشرة للتقدير الديموغرافي (منشورات الأمم المتحدة، رقم
المبيع E.83.XIII.2)

Paula Hollerbach and Sergio Diaz-Briquets, Fertility (٨٦)
Determinants in Cuba (Washington, D.C., National Academy
.Press, 1983)

Desmond Hunte, Evaluation of the Trinidad and Tobago (٨٧)
Fertility Survey 1977, World Fertility Survey Scientific Reports,
No. 44 (Voorburg, Netherlands, International Statistical Institute,
.1983)

(٨٨) الدليل العاشر: أساليب غير مباشرة ...، الصفحة ٣٧.

(٨٩) المرجع السابق، الصفحة ٥٧.

Robert Hartford, Trends in Infant Mortality in (٩٠)
Developed Countries, 1960 to 1979, paper presented at the 1983
annual meeting of the Population Association of America,
.Pittsburgh, Pennsylvania, 1983

the Demographic and Health Survey Programme, which aims to collect data on fertility, family planning, mortality, mother and child health in developing countries of Africa, Asia, and Latin America (Institute for Resource Development (Westinghouse)), Columbia, Maryland, United States of America

Papers of the Seminar on Birth History Analysis, انظر مثلا، (١١٧) London, 9-11 April 1980 (World Fertility Survey, International Union for the Scientific Study of Population and the Centre for Population Studies, London School of Hygiene and Tropical Medicine); papers of the World Fertility Survey Conference, London 7-11 July 1980, Record of Proceedings, vol. 3 (Voorburg, Netherlands, International Statistical Institute, 1981); William Brass, "Birth history analysis" (pp. 143-169) and Kenneth H. Hill, "Methods for estimating fertility and mortality trends using World Fertility Survey and other data" (pp. 455-508)

Chris Scott and Susheela Singh, "Problems of Data Collection (١١٨) in the World Fertility Survey", World Fertility Survey Conference, Record of Proceedings ..., pp. 17-76

(١١٩) منظمة الصحة العالمية، "مبادئ توجيهية لقياس الوفيات الجذعية والأمهات والرضع عن طريق متابعة حالات الحمل المسجلة"، (WHO/HS/NAT.COM/82.380)

The National Demographic Survey of Peru, 1974, انظر مثلا، (١٢٠) 1976, reports 1-8 (Lima, National Statistical Institute, 1978)

(١٢١) أساليب لجميع بيانات الوفيات في سياق الاحتياجات من البيانات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.83.XIII.3)

(١٢٢) Marks Seltzer and Krotki, مرجع سابق

Chandrasekaran and Deming, "On a method of estimating (١٢٣) birth and death rates and the extent of registration" مرجع سابق.

(١٢٤) Marks, Seltzer and Krotki, op. cit. pp. 41-52; see also papers of the Laboratories for Population Statistics, Scientific Reports Series, University of North Carolina: R. J. Meyers, "The dual record system: an overview of experience in five countries (No. 26, 1976); J. W. Ligner and H. B. Wells, "Organization and methods of the dual record system of India" (No. 9, 1973); E. Chanlett and M. D. Fichet, "The dual record system: vital event recording system" (No. 27, 1976); and National Academy of Sciences, Committee on Population and Demography, "Collecting data for the estimation of fertility and mortality, Report No. 6 (Washington, D. C., National Academy Press, 1981), p. 108

(١٢٥) الدليل العاشر: أساليب غير مباشرة ...

John Blacker, "Experiences in the use of special mortality (١٢٦) questions in multi-purpose surveys: the single round approach, in Data Bases for Measurement of Mortality (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.83.XIII.3, pp. 79-89

(١٠٤) الدليل العاشر: أساليب غير مباشرة ...

John G. C. Blacker, "Experiences in the use of special (١٠٥) mortality questions in multi-purpose surveys: the single round approach", in Data Bases for Mortality Measures (United Nations publication, Sales No. E.83.XIII.3)

William Brass, Methods for Estimating (١٠٦)

William Brass and others, The Demography of Tropical (١٠٧) Africa (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1968); Jeremiah M. Sullivan, "Models for the estimation of the probability of dying between birth and exact ages of early childhood", Population Studies, vol. 26, No. 1 (March 1972), pp. 79-97; James Trussell, "A re-estimation of the multiplying factors for the Brass technique for determining childhood survival rates", Population Studies, vol. 29, No. 1 (March 1975), pp. 97-108; Griffith Feeney: "Estimating infant mortality rates from child survivorship data by age of mother", Asian and Pacific Census Newsletter, vol. 3, No. 2 (November 1976), pp. 12-16; "Estimating infant mortality trends from child survivorship data", Population Studies, vol. XXXIV, No. 1 (March 1980), pp. 109-128

(١٠٨) الدليل العاشر: أساليب غير مباشرة ...

William Brass and Kenneth Hill, المرجع نفسه، الصفحة ٩٧؛ (١٠٩) Hill, "Estimating adult mortality from orphanhood" in International Population Conference, Liege, 1973, vol. 3 (Liege, International Union for the Scientific Study of Population), pp. 111-123

(١١٠) الدليل العاشر: أساليب غير مباشرة ... K. Hill, "Indirect methods of estimating adult mortality levels", doctoral dissertation, University of London (1975); and "Estimating adult mortality levels from information on widowhood", Population Studies, vol. 31, No. 1 (March 1977), pp. 75-84

Lee Jay Choo, "The own children approach to fertility (١١١) estimation: an elaboration" in International Population Conference, Liege, 1973, vol. 2, (International Union for the Scientific Study of Population), pp. 263-280

National Academy of Sciences, Committee on Population (١١٢) and Demography, "Collecting data for the estimation of fertility and mortality", report No. 6 (Washington, D.C., National Academy Press, 1981), pp.220

(١١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥١.

(١١٤) Marks, Seltzer and Krotki, مرجع سابق.

(١١٥) Blacker, مرجع سابق.

World Fertility Survey Conference, London, 7-11 July (١١٦) 1980: Record of Proceedings, vol. 3, pp. 17, 455; انظر أيضا

مسرد المصطلحات

إعلان عدم صحة زواج قانوني أو بطلانه بقرار تصدره سلطة مختصة وفقا لتوانين البلد.	إعلان عدم صحة زواج قانوني أو بطلانه بقرار تصدره سلطة مختصة وفقا لتوانين البلد.	إعلان عدم صحة زواج قانوني أو بطلانه بقرار تصدره سلطة مختصة وفقا لتوانين البلد.	إعلان عدم صحة زواج قانوني أو بطلانه بقرار تصدره سلطة مختصة وفقا لتوانين البلد.
إعلان قيام زيجته قانونية	إعلان قيام زيجته قانونية	إعلان قيام زيجته قانونية	إعلان قيام زيجته قانونية
إحصاءات حيوية	إحصاءات حيوية	إحصاءات حيوية	إحصاءات حيوية
أخطاء نوعية	أخطاء نوعية	أخطاء نوعية	أخطاء نوعية
أسباب الوفاة	أسباب الوفاة	أسباب الوفاة	أسباب الوفاة
استقصاء بجولة واحدة	استقصاء بجولة واحدة	استقصاء بجولة واحدة	استقصاء بجولة واحدة
استقصاء ديموغرافي لفترة سابقة؛ استقصاء استذكاري	استقصاء ديموغرافي لفترة سابقة؛ استقصاء استذكاري	استقصاء ديموغرافي لفترة سابقة؛ استقصاء استذكاري	استقصاء ديموغرافي لفترة سابقة؛ استقصاء استذكاري
استقصاء متابعة (أو استقصاء متعدد الجولات أو استقصاء متعدد المراحل)	استقصاء متابعة (أو استقصاء متعدد الجولات أو استقصاء متعدد المراحل)	استقصاء متابعة (أو استقصاء متعدد الجولات أو استقصاء متعدد المراحل)	استقصاء متابعة (أو استقصاء متعدد الجولات أو استقصاء متعدد المراحل)

تاريخ حدوث الواقعة الحيوية	الساعة والشهر والسنة (التقويم الفريغوري) وكذلك الساعة والدقيقة، عند الاقتضاء، التي حدثت فيها الواقعة بالضبط.	تفريق قضائي	فسخ زواج شخصين وفقا لقوانين البلد دون منح أي من الطرفين الحق في التزوج من جديد.
تبين (التبني)	تعهد شخص رسميا وطواعية بطفل لأبوين آخرين ومعاملته وكأنه من صلبه بما يتفق مع قوانين البلد. ويكتسب الطفل المتبني حقوق ووضع الطفل الشرعي بإجراء قضائي، بغض النظر عما إذا كانت تربط هذا الطفل صلة قربي بالشخص المتبني له أم لا.	تقديم تقارير إحصائية	إرسال تقارير إحصائية عن الوقائع الحيوية إلى الهيئة المسؤولة عن هذه التصنيف وتبويب إحصاءات عن هذه الوقائع.
تثبيت النسب	إكساب الشخص رسميا صفة الشرعية والحقوق المترتبة عليها وفقا لقوانين البلد.	توحيد البيانات	عملية إدماج يتم فيها تجميع بيانات مأخوذة من مصدرين أو أكثر للبيانات بقصد توحيد مختلف الحقائق المتعلقة بفرد أو واقعة ولا تتوفر مجتمعة من أي مصدر بذاته.
تجميع (أو تبويب) البيانات الحيوية	عملية تلخيص المعلومات بتصنيف وجدولة البيانات الإحصائية الحيوية في أبواب أو فئات متنوعة بهدف الخروج بإحصاءات حيوية وفقا لبرنامج جدولته محدد.	جنسية قانونية؛ مواطنة	الجنسية القانونية للأشخاص المعنيين (المواليد أحياء، الأبوان، الخلف، العرائس، العرسان، المطلقون، المطلقات).
ترتيب الزيجة	ترتيب الزيجة الشرعية (الأولى، الثانية، الثالثة، إلخ) المعقود عليها أو الزيجة الشرعية المفسوخ عقدها.	حالة زواجية	الحالة المدنية لكل فرد في إطار قوانين الزواج أو أعرافه في البلد، من قبيل: لم يسبق له الزواج، متزوج، أرمل ولم يتزوج مرة أخرى، مطلق ولم يتزوج مرة أخرى، متزوج منفصل قانونا، في حكم المتزوج.
ترتيب المولود؛ ترتيب الأمومة	الترتيب العددي لمولود حي أو وفاة جنينية بالنسبة لجميع من سبق أن ولدتهم الأم بغض النظر عما إذا كانوا قد ولدوا أحياء أو كانوا أجنة ميتة، وعما إذا كان الحمل قد تم في إطار الزواج أو خارجه.	رب الأسرة	فرد من أفراد الأسرة المعيشية يعتبره أفرادها الآخرون رئيس هذه الأسرة، أو الفرد الذي يعتبر نفسه رب الأسرة إذا كان يعيش وحده.
تسجيل مؤجل (متأخر)	تسجيل واقعة حيوية بعد انتضاء المهلة التي تقضي القوانين أو القواعد أو الأنظمة السارية بالتسجيل خلالها متى استوفيت شروط معينة.	سبب أساسي للوفاة	المرض أو الإصابة التي تنطلق منها سلسلة الوقائع المرضية التي تؤدي مباشرة إلى الوفاة، أو ظروف الحادث أو العنف الذي أدى إلى الإصابة الثالثة. والسبب الأساسي للوفاة هو ذلك الذي يؤخذ به كسبب للوفاة في تبويب إحصاءات الوفيات. (انظر أيضا "سبب ثانوي للوفاة".)
تصريح دفن	تصريح رسمي يأذن بنقل جسد المتوفى (الجثة) إلى المقبرة ودفنه فيها.	سبب ثانوي للوفاة	حالة لها تأثير سيئ بالغ على تطور الاعتلال وبذلك تساهم في انتهاء الأمر بالوفاة ولكن لا صلة لها بالعللة أو الحالة التي تسببت مباشرة في الوفاة.
تعداد السكان	عملية الجمع والتبويب والتقييم والتحليل والنشر أو التعميم بأي شكل آخر للبيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة، في زمن معين، بجميع الأشخاص الموجودين في بلد معين أو في جزء محدد المعالم منه.	سجل الأحوال المدنية	ملف أو دفتر رسمي مخصص لنوع واحد من أنواع الوقائع الحيوية، تسجل فيه رسميا، باتباع الإجراءات المقررة، الوقائع الحيوية والتفويرات في الحالة المدنية للسكان في منطقة محددة تحديدا دقيقا (مثل الإقليم والقضاء والأبرشية وغيرها من الأقسام الإدارية للبلد).
تغطية كلية	تسجيل جميع الوقائع الحيوية التي تحدث في كل منطقة جغرافية ولدي جميع فئات السكان في البلد.	سكان فعليون	مفهوم يسجل بموجبه الأفراد (أو الوقائع الحيوية) وينسبون (وتنسب) إلى المنطقة الجغرافية التي كانوا موجودين فيها (أو التي حدثت فيها الوقائع الحيوية) في زمن محدد.
تغيير الاسم	أي فرد أن يلتمس من محكمة تغيير اسمه في السجل المدني لأسباب تخصه.	سكان معرضون (لحدوث واقعة حيوية)	السكان المعرضون لحدوث واقعة حيوية معينة، مثل مجموع السكان في حالة الوفيات، ومجموع السكان المتزوجين قانونا في حالة الطلاق، وما إلى ذلك.

سكان نظريون	مفهوم يسجل بموجبه الأفراد (أو الوقائع الحيوية) وينسبون (وتنسب) إلى منطقة جغرافية استناداً إلى مكان الإقامة.	عد ذاتي	قيام المجيب بنفسه بملء بيانات استبيان الاستقصاء التعدادي.
سهو	عدم التذكر عند الإبلاغ عن وقائع أو خصائص في الإجابة عن أسئلة تتعلق بالماضي.	عداد؛ محدود تعداد	موظف يكلف في إطار التعداد بالتقيام ميدانياً بعد الأفراد وإدراجهم في قوائم أو مساعدة هؤلاء الأفراد في الإجابة عن الأسئلة وفي ملء الاستبيان.
شهادة رفع الجثة	شهادة تسجيل تعطى للمبلغ، على النموذج المقرر لذلك، أو ترخيص يصدره محقق الوفيات غير الطبيعية برفع الجثة لدفنها أو حرقها وفقاً لقوانين البلد وعاداته الدينية وأوانظمتها.	عمر، السن	الفترة الزمنية الممتدة من اليوم والشهر والسنة التي وقعت فيها الولادة إلى اليوم والشهر والسنة التي حدثت فيها الواقعة، وتقاس بأكبر وحدة صحيحة من وحدات الزمن الشمسي مثل السنوات للراشدين والأطفال، والشهور أو الأسابيع أو الأيام أو الساعات أو الدقائق، حسب مقتضى الحال، للرضع الذين هم دون السنة الأولى من العمر (التقويم الغريغوري).
صحيفة (تسجيل) واقعة حيوية	وثيقة قانونية تضم إلى السجل المدني ثبت حدوث واقعة حيوية وصفاتها.	عينة احتمالية	عينة يجري اختيارها بطريقة تستند إلى نظرية الاحتمالات (عملية عشوائية)، أي بطريقة تنطوي على معرفة احتمال أن أية وحدة من وحدات المجتمع الإحصائية يمكن أن يقع عليها الاختيار للدخول في العينة.
صحيفة إحصائية حيوية	وثيقة أو استمارة تتضمن بنود معلومات عن واقعة حيوية مفردة أو عدد من الوقائع الحيوية من النوع ذاته، وتملأ في وقت التسجيل لتلبية متطلبات تصنيف وتبويب إحصاءات الوقائع الحيوية.	قاعدة سكانية	عدد الأفراد الذين يعيشون في منطقة معينة (مثل البلد أو المقاطعة أو المدينة وما إليها) الذي يستخدم في حساب معدل حيوي معين لهؤلاء الأفراد، أي مخرج الكسر الذي يبين معدل الولادات الخام أو معدل الوفيات الخام؛ عدد هؤلاء الأفراد حسب ما يتحدد في تعداد السكان.
طريقة إجراء التعداد بالزيارة	معلومات عن كل فرد من الأفراد في تعداد السكان أو في الاستقصاء بالعينة، يجمعها ويدونها في استبيان إحصائي عداد مكلف بأداء هذه العملية في منطقة واحدة.	كامل الخصوبة؛ مجموع الخلف؛ جسلة عدد المواليد أحياء للمرأة	عدد المواليد أحياء الذين أنجبتهن المرأة طوال حياتها الإيجابية.
طريقة التسجيل	التسجيل المستمر والدايم والإلزامي لحدوث الوقائع الحيوية وبعض الخصائص أو الأوصاف المتعلقة بها، وذلك وفقاً للمنصوص عليه في القانون المدني أو التشريعات أو الأنظمة في كل بلد. والوقائع الحيوية قد تكون هي المواليد أحياء، والوفيات الجنينية، والوفيات، والزواج، والطلاق، والتفريق القضائي، وبطلان الزواج، والتبني، والاعتراف بالولد (الإقرار ببنوة الأطفال غير الشرعيين)، وتشبث النسب.	مبلغ	الشخص المكلف قانوناً بمسؤولية إبلاغ أمين السجل المدني المحلي عن حدوث واقعة حيوية وتقديم جميع المعلومات والخصائص المتعلقة بتلك الواقعة. ولا يجوز لأمين السجل المدني المحلي أن يسجل الواقعة رسمياً إلا بناءً على إبلاغ ذلك الشخص عن حدوثها.
طلاق	فسخ الزواج نهائياً بالطرق القانونية، أي التفريق بين الزوجين على نحو يعطي للطرفين الحق في التزوج من جديد مدنياً أو دينياً وأو وفقاً لأي إجراء آخر يتماشى مع قوانين البلد.	مثبت سبب الوفاة	شخص مرخص له قانوناً (الطبيب الذي يباشر المتوفى أثناء مرضه الأخير، أو محقق الوفيات في حالة وفاة الأشخاص الذين لم يباشرهم طبيب في أثناء مرضهم الأخير، أو في حالات الوفاة غير الطبيعية الناجمة عن عنف أو حادث) بإصدار شهادة، على النموذج المقرر لذلك، يحدد فيها، حسب قصارى علمه، سبب الوفاة وغيره من الحقائق المتصلة بالواقعة لتقدمها إلى أمين السجل المحلي.

نظام العد الثنائي	التجميع المتزامن لبيانات الوقائع الحيوية، ومنها أساسا الولادات والوفيات والسكان المعرضون تحديدا لهذه الوقائع، باستعمال طريقتين للتجميع تكونان، في الأحوال المثالية، مستقلتين إحداهما عن الأخرى وهما: (أ) عملية مستمرة لتسجيل الوقائع الحيوية قد تكون غير نظام التسجيل المدني؛ (ب) مسح دوري بالعيننة للأسر المعيشية يجري في المنطقة الجغرافية ذاتها. وتتيح المطابقة بين الوقائع الواردة في هاتين العمليتين تحسين تقدير الرقم الإجمالي المقدر للوقائع الحيوية.	وزن (المولود) عند الولادة	الوزن الذي يحدد فور ولادة الطفل، سواء أكان حيا أم ميتا (يقدر عموما بالفرام).
نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	جهاز حكومي ينشأ في البلد أو في مقاطعة أو ولاية منه أو في غير ذلك من أقسامه الإدارية لتحرير صحائف تسجيل الوقائع الحيوية لأغراض قانونية، ولتجميع إحصاءات حيوية من تلك الصحائف وفقا لما تقضي به قوانين البلد وأنظمتها.	وفاة جنينية	وفاة نتاج الحمل قبل اكتمال خروجه أو استخلافه من رحم أمه، بفرض النظر عن مدة الحمل؛ والعلامات التي تدل على هذه الوفاة هي عدم تنفس الجنين بعد ذلك الفصل أو عدم إظهاره أي دليل آخر على الحياة مثل ضربات القلب ونبض الحبل السري، أو الحركة الواضحة للعضلات الإرادية.
نفقة الطفل	مبلغ من المال يدفع دوريا للوالد الأعزب الحاضر للطفل حتى يبلغ الطفل سنا معينة.	وفاة جنينية مبكرة	وفاة نتاج الحمل قبل اكتمال خروجه أو استخلافه من رحم الأم قبل تمام الأسبوع العشرين من الحمل.
نوع الزواج	نوع التصرف أو الاحتفال الرسمي أو العملية التي تتأسس عليها العلاقة القانونية بين زوجين. وقد يكون الزواج مدنيا، أو مدنيا دينيا، أو دينيا فقط، أو عرفيا.	وفاة جنينية متأخرة	وفاة نتاج الحمل في الأسبوع ٢٨ من الحمل أو بعده قبل اكتمال خروجه أو استخلافه من رحم أمه.
واقعة حيوية	ولادة حية أو وفاة أو وفاة جنينية أو زواج، أو طلاق، أو تبسن، أو تثبيت للنسب، أو اعتراف بالولد، أو بطلان زواج قانوني، أو تزويج قانوني.	وفاة جنينية متوسطة	وفاة نتاج الحمل قبل اكتمال خروجه أو استخلافه من رحم أمه في الفترة ما بين الأسبوعين العشرين والثامن والعشرين من الحمل.
وحدة معاينة	وحدة من الوحدات التي يقسم إليها مجتمع ما لفرض المعاينة، وتعتبر كل وحدة قائمة بذاتها ولا تقبل القسمة عند اختيار العيننة. وقد تحدد هذه الوحدات على أساس طبيعي فتكون مثلا أسرة معيشية أو شخصا، أو على أساس عشوائي فتكون مثلا مناطق جغرافية تحدد على الخريطة بإحداثيات.	ولد شرعي	طفل مولود لأبوين كانا وقت ولادته متزوجين زواجا شرعيا في مفهوم قوانين البلد وأعرافه.
		ولد غير شرعي	طفل مولود لأبوين لم يكونا وقت ولادته متزوجين في مفهوم قوانين البلد وأعرافه.



كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة
يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة
التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何获取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
